

جواهر الكلام

« في شرح شريعت الأئمة »

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ حسين بن علي النجفي

المرقومي ١٢٤٦

الجزء الرابع

قوبل بنسخة الأصل المخطوطة والمصححة بقلم المصنف طاب ثراه
حققه وعلق عليه الشيخ عباس القوجاني

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الفصل الخامس في أحكام الأموات ﴾

عدا كيفية الصلاة ، وإنما جمعت هنا حفظاً عن الانتشار ، وإلا فالقصد بالذات الفصل لكن لأبأس بذكر ذلك ، بل وبذكر جملة مما تتعلق بهم في حال المرض ، فينبغي للمريض أن يحمد الله ويشكره في حال المرض كحال الصحة ، اذ مرضه لعله يكون من أفضل النعم عليه وهو لا يشعر بذلك ، وكيف لا وقد ورد في الخبر عن سيد البشر (صلى الله عليه وآله) (١) « أنه تسم يوماً فقل له مالك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) تبسمت ؟ فقال : عجبت من المؤمن وجزعه من السقم ، ولو يعلم ماله في السقم من الثواب لأحب أن لا يزال سقيماً حتى يلقى الله ربه عز وجل » كما أنه ورد عنه (صلى الله عليه وآله) (٢) « أن أنينه نسيح ، وصياحه تهليل ، ونومه على الفراش عبادة ، وتقلبه جهاد في سبيل الله » وانه (٣) « تتناثر منه الذنوب كما يتناثر الورق من الشجر » وانه (٤) « يوحى الى ملك الشمال أن لا يكتب عليه كما أنه يوحى الى ملك اليمين ان يكتب له كل ما كان يعمل من الخير في زمان صحته ، اذ هو في حبس الله » وان « حى

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاحتضار - حديث ١٩ - ١١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاحتضار - حديث ١٣ - ٧ مع الاختلاف فيهما

ليلة تعدل عبادة سنة ، وحى ليلتين تعدل عبادة سنتين ، وحى ثلاث ليال تعدل سبعين سنة « (١) وانه « إذا أحب الله عبداً نظر اليه ، فاذا نظر اليه اتخذه بواحدة من ثلاث صداع أو وحى أو رمد » (٢) الى غير ذلك من الأمور المسطورة في محلها ، فينبغي له حينئذ الصبر والاحتساب لينال أجراً آخر ، فقد قال الصادق (عليه السلام) (٣) : « أيما رجل اشتكى فصبر واحتسب كتب الله له من الأجر أجر ألف شهيد » وقال «ع» أيضاً (٤) : « من اشتكى ليلة فقبلها بقبولها وأدى إلى الله شكرها كانت كعبادة ستين سنة ، قيل له : ما قبلها ؟ قال : يصبر عليها ولا يخبر بما كان فيها ، فاذا أصبح حمد الله على ما كان » .

ومنه يستفاد استعجاب الكتمان وترك الشكاية كما هو مفاد غيره من الأخبار ، ففي خبر بشير الدهان عنه (عليه السلام) (٥) قال : « قال الله عز وجل : أيما عبد ابتليته ببيلة فكنتم ذلك عواده ثلاثاً أبدلته لحاً خيراً من لحه ، ودماً خيراً من دمه ، وبشراً خيراً من بشره ، فان أبقيته أبقيته ولا ذنب له ، وان مات مات إلى رحمتي » وعن رسول الله صلى الله عليه وآله (٦) أن « من مرض يوماً وليلة فلم يشك إلى عواده بعثه الله يوم القيامة مع خليله إبراهيم خليل الرحمان حتى يجوز الصراط كالبرق اللامع » ولعل اشتمالها على لفظ العواد يشعر بعدم إرادة الكتمان بمعنى عدم الاخبار بأصل المرض ، بل المراد عدم الشكوى أي بأن يقول : لقد ابتليت بما لم ينتل به أحد ، ويقول : لقد أصابني ما لم يصب أحداً كما ورد تفسيرها بذلك عن الصادق (عليه السلام) (٧) حيث سئل « عن حد الشكاة للمريض ، فقال : إن الرجل يقول هممت اليوم وسهرت البارحة

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاحتضار حديث ١٠ - ١٢ - ٢٣

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢ - ١ - ٨

(٧) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

وقد صدق وليس هذه شكاية ، وإنما الشكوى أن يقول لقد ابتليت بما لم يتل به أحد ، ولقد أصابني ما لم يصب أحداً ، وليس الشكوى أن يقول سهرت البارحة وحميت اليوم ونحو هذا « ومثله غيره (١) ويؤيد ما قلنا أنه قد ورد استحباب إعلام الإخوان بالمرض ، قال الصادق (عليه السلام) (٢) : « ينبغي للمريض منكم أن يؤذن إخوانه بمرضه ، فيعودونه فيؤجر فيهم ويؤجرون فيه ، قال : فقيل له : نعم فهم يؤجرون فيه بمشام إليه ، فكيف يؤجر فيهم ؟ قال : فقال : باكتسابه لهم الحسنات ، فيؤجر فيهم ، فيكتب له بذلك عشر سنات ، ويرفع له عشر درجات ، ويحى بها عنه عشر سيئات » كما أنه قد ورد (٣) استحباب الاذن بالدخول عليه ، فقد قال أبو الحسن (عليه السلام) : « إذا مرض أحدكم فليأذن للناس بدخول عليه ، فإنه ليس من أحد إلا وله دعوة مستجابة » أو يراد كتمان الشدة لأصل المرض ، أو ما يمكن كتمان كبحض الأمراض الخفية ، أو كتمان ابتداء مقدار ثلاثة أيام ونحو ذلك .

ويستفاد مما قدمنا استحباب عيادة المرضى كما هو المجمع عليه بيننا ، بل لعله من ضروريات الدين ، وقد ورد في ثوابها من الأخبار عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) والنبى المختار (صلى الله عليه وآله) ما يقصر العقل عن إدراكه حتى ورد (٤) « أن له بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله سبعين ألف ألف حسنة ، وتمحى عنه سبعون ألف ألف سيئة ، وترفع له سبعون ألف ألف درجة ، ووكل به سبعون ألف ألف ملك يعودونه في قبره ، ويستغفرون له إلى يوم القيامة » وفي آخر (٥) « أن الله يعبر عبداً من عباده ، فيقول له : ما منك إذا مرضت أن تعودني ، فيقول سبحانه سبحانك سبحانه

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الاحتضار - حديث ٩ - ١٠

أنت رب العباد لا تألم ولا تمرض ، فيقول : مرض أخوك المؤمن فلم تعده ، وعزتي وجلالي لوعده لوجدتي عنده ، ثم لتكفلت بحوائجك ففضيتها لك ، وذلك من كرامة عبدي المؤمن ، وأنا الرحمان الرحيم « إلى غير ذلك .

وقيل : إنه يتأكد ذلك في الصباح والمساء ، ولعله لقول الصادق (عليه السلام) (١) :

« أيما مؤمن عاد . ومنا حين يصبح شيعة سبعون ألف ملك ، فإذا قعد غمرته الرحمة واستغفروا له حتى يمسي ، وإن عاد مساءً كان له مثل ذلك حتى يصبح » وعن الحسن ابن علي (عليهما السلام) (٢) أنه قال : « مامن رجل يعود مريضاً ميسراً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح ، وكان له خريف في الجنة » الحديث . والمراد بالخريف كما فسر في غيرها زاوية في الجنة يسير الراكب فيها أربعين عاماً ، ويستحب للمالئد التماس الدعاء من المريض لما ورد (٣) أنه أحد الثلاثة الذين يستجاب دعاؤهم وإن دعاهم مثل دعاء الملائكة (٤) كما أنه يستحب له أيضاً وضع يده على ذراع المريض ، واستصحاب هدية له من فاكهة أو طيب أو بخور أو نحو ذلك ، وتخفيف الجلوس عنده إلا إذا أحب ذلك وأراد وسأل ، وقال الصادق (عليه السلام) (٥) : « إن عيادة النوكي أشد على المريض من وجعه » إلى غير ذلك من الآداب الكثيرة التي يستدعي بسط الكلام في حصرها ، والتمرض لكثير مما يتعلق بها إلى رسالة مفردة ، نسأل الله التوفيق ، ومن أرادها فليطلبها من وسائل الشيعة وغيرها من كتب الأخبار .

(و) كيف كان فـ (هي) أي الأحكام المتعلقة بالأموات (خمس) :

﴿ الأول في الاحتضار ﴾

وهو افتعال من الحضور أي السوق ، أعاننا الله عليه وثبتنا بالقول الثابت

(١) و (٢) الوسائل - الباب ١١ - من أبواب الاحتضار - حديث ١ - ٣

(٣) و (٤) الوسائل - الباب ١٢ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢ - ١٠

(٥) الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ٣

لديه ، سمي به لحضور المريض الموت ، أو حضور الملائكة عنده ، أو الأئمة (عليهم السلام) خصوصاً أمير المؤمنين (عليه السلام) إذ قد ورد (١) أنه « ما يموت شخص في شرق الأرض أو غربها إلا ويحضره أمير المؤمنين (عليه السلام) » فالؤمن يراه حيث يحب ، والكافر حيث يكره ، أو لحضور المؤمنين عنده ليشيعوه ، أو لاستحضاره عقله : أو لجميع ذلك .

﴿ ويجب فيه توجيه البيت ﴾ أي الشرف على الموت ﴿ إلى القبلة ﴾ على المشهور كما في الذكرى والروضة والمدارك ، وعلى الأشهر فتوى وخبراً كما في موضع آخر من الذكرى ، وعلى الأشهر وعليه الفتوى كما في جامع المقاصد ، وهو خيرة المنفعة والنهاية في موضع منها الراسم والوسيلة والسرائر والمنتهى والمختلف والإرشاد والبيان والدروس والذكرى واللغة وجامع المقاصد وظاهر الروضة والتتقيح ، ولعله الظاهر أيضاً من الهداية والفتية ، حيث روي فيها ما يدل عليه ، كما لعله الظاهر أيضاً من الشيخ في التهذيب ، وحكاه في كشف الثام عن المذهب والاصباح ، وهو أحوط القواين ان لم يكن أفواها لخبر سليمان بن خالد (٢) المروي في الكافي والتهذيب في الصحيح على الصحيح ، قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة ، وكذلك إذا غسل يحفر له فيكون مستقبلًا بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة » وفي الوسائل والوافي أنه رواه الصدوق أيضاً مرسلًا لكن بحذف قوله (عليه السلام) (وكذلك) وللمرسل في الفقيه (٣) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال : « دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقد وجه لغير القبلة ، فقال : وجهوه إلى القبلة فانكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة » وأقبل الله

(١) البحار - الجزء - ٦ - ص ١٩١ من طبعة الطهران المطابق للجلد الثالث من طبعة الكمباني الباب - ٧ - من أبواب الموت من كتاب العدل والمعاد

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢ - ٦

عز وجل عليه بوجهه ، فلم يزل كذلك حتى يقبض » وفي الوسائل أنه « رواه في العلل عن محمد بن علي ماجيلويه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن أبي عبدالله عن أبي الجوزاء المنبه بن عبدالله عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي (عليهم السلام) وفي ثواب الأعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل عن عبدالله بن جعفر عن أحمد بن أبي عبدالله » انتهى . ولموثق معاوية بن عمار (١) المروي في الكافي والتهذيب قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الميت ، فقال : استقبل بإطمن قدميه القبلة » ولعله الذي أرسله الصدوق في الفقيه والهداية (٢) أنه « مثل الصادق (عليه السلام) عن توجيه الميت فقال : استقبل » الحديث . أو أنه أراد خبر إبراهيم الشري (٣) وغير واحد عن الصادق (عليه السلام) أيضاً المروي في التهذيب والكافي أيضاً في توجيه الميت فقال : « يستقبل بوجه القبلة ويجعل قدميه مما يلي القبلة » والظاهر الأول لكون المروي فيه بصيغة الأمر ، هذا مع إمكان تأييده باستمرار العمل في الأعصار والأمصارع على ذلك ، وليس شيء من المستحب يستمررون عليه كذلك ، بل قد يعدون الموت إلى غيرها من سبوء التوفيق ومن الأمور الشنيعة ، فتأمل .

ومافى المعتبر - من أن الأخبار المنقولة عن أهل البيت (عليهم السلام) ضعيفة السند لا تبلغ حد الوجوب ، بل التعليل في الرسل مشعر بالاستحباب ، مع أنه قضية في واقعة ، كالذي في الروض من أن غير خبر سليمان بن خالد لا يخلو من ضعف إما في السند أو الدلالة ، وفي المدارك بل فيه أيضاً من حيث السند بإبراهيم بن هاشم ، إذ لم ينص علماؤنا على توثيقه ، وبسليمان بن خالد لعدم ثبوت توثيقه ، ومن حيث المتن بأن المتبادر منها أن التسجيح تجاه القبلة إنما يكون بعد الموت لا قبله - مدفوع بما عرفت

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الاحتضار - حديث ٤ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣

من دعوى الشهرة الجارية لذلك كله ، مع ما سمعت من رواية المشايخ الثلاثة إياها ،
وكون الرسل مسنداً في العلل وثواب الأعمال ، مع ضمان المرسل في أول كتابه ان
لا يورد فيه إلا ما يعتمد عليه ويعمل به ، ولا إشعار في التعليل بما قيل ، كما أنه لا يقدح
كونه في واقعة خاصة إذ بناء جل الأحكام على مثل ذلك ، سيما مع إشعار التعليل بالتعميم .
وبأن إبراهيم بن هاشم مع أنه من مشايخ الاجازة فلا يحتاج إلى توثيقه في وجه
عدم نصهم على توثيقه لعله لجلالة قدره وعظم منزلته ، كما لعله الظاهر ويشعر به ما حكاها
النجاشي عن أصحابنا أنهم كانوا يقولون : إن إبراهيم بن هاشم هو أول من نشر
أحاديث الكوفيين بقم بعد انتقاله من الكوفة ، فانه ظاهر ان لم يكن صريحاً في كونه
ثقة معتمداً عند أئمة الحديث من أصحابنا ، إذ نشر الأحاديث لا يكون إلا مع التلقي
والقبول ، وكفى بذلك توثيقاً سيما بعد ما علم من طريقة أهل قم من تضيق أمر العدالة ،
وتسرعهم في جرح الرواة والطنن عليهم وإخراجهم من بلدة قم بأدنى رية وتهمة ،
حتى أنهم غزوا في أحمد بن محمد بن خالد البرقي مع ظهور عدالته وجلالته بروايته عن
الضفاء ، واعتماده المراسيل ، وأخرجوه من قم ، فلو أن إبراهيم بن هاشم يمكن
من الوثاقة والاعتماد عندهم لما سلم من طعنهم وغزهم بمقتضى العادة ، ويؤيده زيادة على
ذلك اعتماد أجلاء الأصحاب وثقاتهم وإكثار الكليني من الرواية عنه ، وعدم استثناء
محمد بن الحسن بن الوليد إياه من رجال نواذر الحكمة في من استثنى كما قيل ، وكونه
كثير الرواية جداً ، وقد قال الصادق (عليه السلام) (١) : « اعرفوا منازل الرجال
بقدر روايتهم عنا » وما يزيد ذلك كله تصريح العلامة في الخلاصة بأن الأرجح قبول
روايته ، وتصحيحه جملة من طرق الصدوق المشتملة عليه ، كطريقه إلى كردويه وإلى

(١) البحار - المجلد - ١ - من طبعة الكمباني باب فضل كتابة الحديث وروايته

حديث - ٢٣ - من كتاب فضل العلم - والجزء - ٢ - ص ١٥٠ من طبعة طهران

ياسر الخادم ، وقد عد بعض أصحاب الاصطلاح الجديد أخباره من الصحاح . منهم العلامة .
وأما سليمان بن خالد فلا وجه للمناقشة في السند من جهة بعد الاتفاق من أصحابنا
على عد رواياته من الصحاح كما في المصاييح . بل هذا المترض قد وافقهم في غير
هذا المقام على ذلك ، على أنه هنا مسبوق بمبدأه بن المغيرة ، وهو على ما قيل ممن
أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه . وأيضاً فالملامة في الخلاصة نص على توثيقه ،
وعن الكشي انه روى عن شيخه أبي الحسن حمدويه بن نصير بن شاهر أنه قال : سألت
أبا الحسين أيوب بن نوح بن دراج النخعي عن سليمان بن خالد النخعي ثقة هو ؟ فقال :
كما يكون الثقة ، وعن الشهيد الثاني في حاشية الخلاصة بعد نقل هذه عن الكشي
فالأصل في توثيقه أيوب بن نوح وناهيك به ، قلت : وقد ذكر النجاشي فيه أنه كان
قارئاً وفقياً وجيهاً ، وأنه توجع الصادق (عليه السلام) لفقده ودعا لولده وأوصى بهم
أصحابه ، إلى غير ذلك مما يشعر بوثاقته ، وأنه رجح عارمي به من الزيدية كما عن
بعض علمائنا التصريح به ، ويستفاد من النظر فيما سطر من أحواله ، فللمناقشة في السند
من جهة ضعيفة جداً .

وأما ما ذكره في المتن ففيه أن الظاهر أن المراد من الميت إنما هو المشرف على
الموت لا بعد الموت ، كما عساه يشعر به قوله (ع) : (وكنذك إذا غسل) لأن المراد توجيهه
عند التفسير قطعاً لا بعده ، وأيضاً فإن الممؤد من المسلمين في جميع الأعصار توجيه الميت
اليها حال الاحتضار لا بعد الموت ، وفي المصاييح « أنه قد أطبق العلماء على أن زمان
التوجيه قبل الموت وإن اختلفوا في وجوبه واستحبابه » انتهى . فإذا كان ذلك هو
المعروف وجب صرف اللفظ اليه ، بل كان ذلك هو المناسق منه ، ويؤيده ما سمعته من
المرسل السابق ، فاندفعت المناقشة من هذه الجهة ، كما أنه به أيضاً تبدفع المناقشة فيها
من جهة أخرى ، وهي أنها إنما تضمنت الأمر بالتسجية ، وهي من الميت بمعنى التغطية

كما عن أهل اللغة النص عليه ، والأمر بالتنظية تجاه القبلة لا يقتضي وجوب التوجه إليها ، لأن التنظية ليست بواجبة بالإجماع ، فلا يجب التوجيه الذي قيدت به . مع أن تنظية الميت إنما تكون بعد الموت . والمراد توجيهه إلى القبلة قبل ذلك ، إذ الظاهر أن المراد بالتسجية هنا تجاه القبلة كناية عن التوجه إليها لما عرفت ، وليست بمعنى التنظية ، لأن استحباب التنظية مطلق وليس مقيداً بالاستقبال إجماعاً كما قيل ، ولأن قوله (ع) : (وكذلك إذا غسل) كالصرح في أن الحكم السابق هو التوجيه دون التنظية .

ثم إن أوجبا دوام الاستقبال بهذا الوجه كما يقتضيه ظاهر الرواية فلا إشكال في التشبيه ، وإلا وجب الحل على التسوية بينهما في أصل التوجيه وإن اختلف الوجه فيهما بالوجوب والاستحباب ، وبذلك كله ظهر لك ضعف القول بالاستحباب كما عساه يشعر به ما سئله من قول المصنف : « وقيل هو مستحب » سيما مع موافقته للمنقول عن عامة العامة أو جمهورهم ، وإن ذهب إليه الشيخ في الخلاف والنهاية في موضع منها ، وتبعه في إشارة السبق والجامع والمعتبر والمدارك وكشف اللثام وظاهر مجمع البرهان والخيرة أو صريحهما وكذا البسوط ، وحكاة في كشف اللثام عن الاقتصاد والمصباح ومختصره وعن حكاة عن السيد ، وفي المختار عن المفيد في الرسالة العزية ، إذ لم نعتز لهم على دليل سوى الأصل ومافي الخلاف ، فانه بعد أن ذكر الاستحباب وكيفية الاستقبال ونقل عن الشافعي خلاف ذلك بالنسبة إلى الكيفية قال : « دليلنا إجماع الفرقة وعملهم عليه ، فانهم لا يختلفون في ذلك » انتهى . مع ما سمعت من المناقشة في أدلة الوجوب وعدم نهوضها على أزيد من الاستحباب وما يظهر مما رواه المفيد (١) في إرشاده في وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) حيث أخر التوجيه عن الموت ، قال (صلى الله عليه وآله) في وصيته لعلي (عليه السلام) عند استحضاره : « فاذا فاضت نفسي

فتناولها بيدك فامسح بها وجهك ، ثم وجهني إلى القبلة وتول أمرني - إلى أن قال :-
ثم قبض صلوات الله عليه ويد أمير المؤمنين (عليه السلام) اليمنى تحت خنكته ، ففاضت
فمه فيها فرفعها الى وجهه فمسحه بها ، ثم وجهه وغمضه ومد عليه إزاره » الحديث .
لكنك خير أن الأول لا يعارض ما تقدم ، والاجماع مع ظهوره في مقابلة الشافعي
حيث أنكر الكيفية الخاصة ، وبؤيد ذلك عدم العثور على من استدل به لهذا القول ،
مع نقلهم ما في الخلاف سيما كاشف اللثام ، وقوله فيه (وعلمهم) الظاهر في إرادة الكيفية
أيضاً موهون بمصير من عرفت إلى خلافه ، فلا يصلح للمعارضة ، كما أنك عرفت
الجواب عن المناقشات السابقة ، ولعل الظاهر إرادة الاستمرار في رواية المفيد ، وإلا
فمن المعلوم أنه راجح ، ويستبعد عدمه في تلك الحال منه (صلى الله عليه وآله) إن لم يمنع ،
ومع ذلك كله فالمسألة غير سليمة الاشكال وإن كان الأقوى ما تقدم ، ولذا كان ظاهر
المصنف في النافع والعلامة في القواعد والتحرير التوقف ، فتأمل جيداً .

ثم ان الأقوى بناء على الوجوب سقوطه بالموت ، فلا يجب استمراره مستقبلاً
ولا استقبله ابتداءً إن لم يكن ، للأصل مع صدق الامتثال ، وإشعار التلميل في المرسَل
المتقدم به ، ونسبه في الذكرى إلى ظاهر الأخبار ، ولعله لأنه فهم من الميت فيها
ما قلناه سابقاً من الشرف على الموت ، نعم لا يبعد القول بالاستحباب كما عساه يشعر
به بعض الأخبار (١) مضافاً إلى ما سمعته من رواية المفيد ، وإلى الأمر به في حال التيسل
والصلاة والدفن وإن اختلفت الكيفية ، ولاحتمال كون المراد من الميت في الأخبار
من مات حقيقة كما لعله تشعر به التسجية ، بناء على الاكتفاء بمثل هذا الاحتمال في
ثبوت الاستحباب . لا بدناء التسامح فيه على الاحتياط العقلي ، فلا ينافيه حينئذ ظهورها
فيما قدمناه .

ثم ان قضية ما تقدم من الأدلة على المختار عدم الفرق بين كون الميت صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً بعد فرض الاسلام أو حكمه ، نعم قد يقال : بعدم وجوبه بالنسبة إلى المخالف وإن قلنا باسلامه ، لما ورد من الالتزام (١) له بمذهبه ، وهو لا يرى ذلك على إشكال في شمولها لمثل ذلك وإن صرح بعضهم ، ومن المعلوم أن وجوب الاستقبال بالميت إنما هو مع التمكن من ذلك بتعرف القبلة ، أما مع الاشتباه ولو إلى جهتين مع جبل المغرب والشرق فلا يجب لعدم التمكن من الامثال ، أما لو علمنا فيحتمل قويا وجوب استقبال ما بينهما لما دل (٢) على أنه قبلة ، وما في الذكرى من احتمال الوجوب بالنسبة للأربع جهات فضلا عن الجهتين ضعيف جداً إن أمكن تصوره .

وكيف كان فسيكيفية الاستقبال المذكور بلا خلاف أجده فيه ينشأ كما في الذخيرة بل في المعبر والتذكرة والخلاف الاجماع عليه ﴿ بأن يلقى على ظهره ويحمل باطن قدميه ووجهه إلى القبلة ﴾ بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ، مع ما سمعت من دلالة الأخبار المتقدمة عليه ، مضافاً إلى ما في خبر زريح المحاربي (٣) عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال : « إذا وجهت الميت إلى القبلة فاستقبل بوجه القبلة ، ولا تجعله معترضاً كما يجعل الناس » الحديث . وغيره من الأخبار الواردة هنا (٤) وفي كيفية استقباله عند الغسل أيضاً (٥) لما عرفت من التشبيه المتقدم .

ثم ان قضية النص والفتوى والأصل سقوط الاستقبال مع عدم التمكن من الكيفية الخاصة ، ويحتمل القول بوجوب ما يمكن منه من الاستقبال جالساً أو مضطجماً على أحد

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب مقدمات الطلاق وشرائطه حديث ١٠ و ١١

(٢) الوسائل الباب - ١٠ - من ابواب القبلة من كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الاحتضار

(٥) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب غسل الميت

جنبيه مع عدم التمكن من ذلك جالساً أو مطلقاً في وجهه ، كاحتمال تقديم الأيمن من الجانبيين على الأيسر ، ولعل الأقوى سقوط ما عدا الاستقبال جالساً ، سيما مع ملاحظة النهي من الاعتراض ، إذ قد يدخل فيه ذلك .

(و) كيف كان بحيث ظهر لك قوة القول بالوجوب في (هو فرض) حينئذ على العالم بالحال التمكن من الامتثال ، لكنه على (الكفاية) كسائر الفروض المتعلقة به بعد موته من تفصيله ودفنه والصلاة عليه وغير ذلك بلا خلاف أجده فيه ، بل ستعرف فيما يأتي دعوى الاجماع من جماعة عليه بالنسبة للفصل ونحوه ، وهو الحجة إن قلنا بإلحاق ما نحن فيه به ، مضافاً إلى الأمر به فيما تقدم من المعتبرة مع القطع بعدم إرادة الفعل من سائر المكلفين ، وعدم إشعارها باختصاص بعضهم به ، بل هي ظاهرة في أن المطلوب الشارع وجوده في الخارج ولو من غير المكلف فضلاً عنه ، وذلك هو المراد بالكفائي ، وما في الحقائق - من إنكار ذلك بالنسبة إلى سائر أحكام الميت ، بل الواجب أولاً على الولي ، فإن امتنع أجبر ، فإن لم يكن من يجبره أو لم يكن ولي ثمة انتقل الحكم للمسلمين بالأدلة العامة - ضئيف ، إذ لو سلم ذلك بالنسبة إلى غير المقام لمكان إشعار بعض الأخبار به كاستعرفه في الأولياء لكن لا ينبغي أن يصفى إليه في خصوص المقام للأصل ، ولعدمه في شيء من الأدلة ، بل لعل الظاهر منها خلافه ككلمات الأصحاب ، إذ لا تعرض في شيء منها هنا لذكر الولي ، نعم قد يظهر من جامع المقاصد وغيره فيما يأتي تعميم حكم الولاية بالنسبة إلى سائر أحكام الميت ، بل استظهر الاجماع في الأول على ذلك ، لكن قد يمنع دخول ما نحن فيه تحت ذلك ، لعدم صدق اسم الميت عليه في الحال ، وظهور انصرافه إلى إرادة نحو التفصيل والصلاة لا الاستقبال والتلقين ونحوهما ، فدعوى كون ذلك كباقي أحكامه ممنوعة ، فيقوى حينئذ عدم وجوب مراعاة إذن الولي ونحوها وإن قلنا به بالنسبة للفصل والصلاة ، واحتمال النهي عن التصرف فيه المستلزم عدم جواز

تحرريكه في غاية الضعف بعد الأمر من المالك الأصلي ، وبه يظهر أنه لا عبرة برضاه نفسه بل ولا منعه ، نعم ربما يقال بأولوية مباشرة الولي له وعدم مزاحمته في ذلك ندباً واستجاباً لا وجوباً ، ألهم إلا أن يستدل عليه بموم أدلة الولاية ، كقوله تعالى : (١) (وأولوا أرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) (وبقوله (عليه السلام) (٢) : ان « الزوج أولى بزوجته حتى تدفن » ونحو ذلك ، لكن قد يمنع شمولها لنحو المقام سيما بعد ما عرفت ، فتأمل جيداً .

ثم ان الظاهر تعلق الوجوب بالمستحضر نفسه أيضاً مع التمكن منه ، بل قد يدعى اختصاص الوجوب به حينئذ لانصراف الأمر للغير في الأخبار السابقة إلى الغالب من المعجز عن الاستقبال في تلك الحال هذا . وقد عرفت الوجه في قول المصنف : (وقيل هو مستحب) فلاحظ وتأمل .

﴿ ويستحب ﴾ للولي أو مأذونه أو غيرهما مع فقدما بل ومع عدمها على الأقوى بلا خلاف أجده في أصل الاستحباب بل في كشف اللثام الاتفاق عليه ﴿ تلقينه ﴾ أي تفهيمه ﴿ الشهادتين والاقرار بالنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) ﴾ وللمعتبرة المستفيضة الدالة على جميع ذلك ، ففي خبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٣) قال : « إذا حضرت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً (صلى الله عليه وآله) عبده ورسوله » وفي خبر أبي خديجة (٤) عنه (عليه السلام) أيضاً « ما من أحد يحضره الموت إلا وكل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر ، ويشككه في دينه حتى يخرج نفسه ، فن كان مؤمناً لم يقدر عليه ، فإذا حضر تم موثا كم

(١) سورة الأتقال - الآية ٧٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الدفن - حديث ٢ مع اختلاف في اللفظ

(٣) و٤١ ، الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الاحتضار - حديث ١ - ٣

فلتقوم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً (صلى الله عليه وآله) رسول الله حتى يموتوا « وفيه دلالة على استحباب التكرار إلى الموت ، وفي الكافي بعد ذكره هذه الرواية قال : « وفي رواية أخرى (١) تلقنه كلمات الفرج والشهادتين ، وتسمي له الاقرار بالآئمة (عليهم السلام) واحداً بعد واحد حتى ينقطع عنه الكلام « وفي خبر أبي بصير (٢) عن الباقر (عليه السلام) « أما أني لو أدركت عكرمة قبل أن تقع النفس موقعها لعلته كلمات ينفع بها ، ولكني أدركته وقد وقعت النفس موقعها ، قلت : جعلت فداك وما ذاك الكلام ؟ قال : هو والله ما أنتم عليه ، فاقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله والولاية « وفي خبر الحضرمي عن الصادق (عليه السلام) (٣) « والله لو أن عابدون وصف ما تصفون عند خروج نفسه ما طعمت النار من جسده شيئاً أبداً » .

قلت : وأما قول الصادق والباقر (عليهما السلام) في خبري ابني مسلم والبحثري (٤) : « إنكم تلقنون موتاكم عند الموت لا إله إلا الله ونحن تلقن موتانا محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) « مما عساه ينافي بظاهره بعض ما تقدم قالوا على إرادة أنكم انتم تقتصرون على الأولى ونحن تلقن الشهادتين ، وكأنه أشار بذلك إلى ما يفعله العامة يومئذ كما قيل من الاختصار على تلك الكلمة ، فيراد حينئذ أن هذا هو المعمول ببلادكم ، مع احتمال أن يكون الخطاب لبعض المخالفين لا الراويين المذكورين وإن يقل ذلك مجعلاً ، وكان ما ذكرنا أولى مما في الوافي من أن ذلك لأنهم مستغنون عن تلقين التوحيد لأنهم خرم بطينتهم لا ينفكون عنه ، إذ المراد بموتانا إن كان الآئمة (عليهم السلام) فهم في غنية عن ذكر ذلك ، سيما بعد ماورد (٥) أن ذلك إنما هو لو ساوس الشيطان ، ومن هنا لم يرو في شيء من الأخبار فعل ذلك مع أحد

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣-٢-٤

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣-٢-٤

منهم (عليهم السلام) ، وإن كان غيرهم فهم في حاجة إليهما معاً كما بنى عنه تلقين كلمات
الفرج لبعض بني هاشم ، ففي خبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « إن
رسول الله (صلى الله عليه وآله) دخل على رجل من بني هاشم وهو يقضي ، فقال له رسول
الله (صلى الله عليه وآله) : قل : لا إله إلا الله العلي العظيم ، لا إله إلا الله الحليم الكريم ،
سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما بينهما وما بينهن ورب العرش
العظيم ، والحمد لله رب العالمين ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الحمد
لله الذي استنقذه من النار » وفي كشف اللثام « أنه زيد في الفقيه (وماتحتين) قبل
(ورب العرش العظيم) (وسلام على المرسلين) بعده » انتهى . وفي خبر القدراس عن
الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا حضر أحداً
من أهل بيته الموت قال له : قل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ،
سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم ،
والحمد لله رب العالمين » الحديث .

(و) منها كغيرهما يستفاد أيضاً استحباب تلقين (كلمات الفرج) . ففي صحيح
زرارة (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا أدركت الرجل عند النزع فلقبه بكلمات
الفرج : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب
السموات السبع ورب الأرضين السبع وما بينهما وما بينهن ورب العرش العظيم ، والحمد
لله رب العالمين » وما فيها من الاختلاف زيادة ونقصاناً غير قادح إن قلنا بالتخير في
الدعاء بكل منها ، لكن الأولى ما جمعاً جميعاً ، وفيما سمعته من المحكي عن الفقيه شهادة
على رد مافي المدارك في باب الصلاة ، حيث قل : « وذكر المفيد وجمع من الأصحاب

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢ - ٣ - ١

أنه يقول قبل التحميد : (وسلام على المرسلين) وسئل عنه المصنف في التناوي فجوزته لأنه بلفظ القرآن ، ولأرب في الجواز ، لكن جعله في أثناء كلمات الفرج مع خروجه عنها ليس بجيد » انتهى . ومن العجيب أن صاحبي الوافي والوسائل لم يذكر ههنا الزيادة فيما نقلاه عن الفقيه . ولعله لخلو ما عندهما من النسخ منها . لكن قد عرفت ما حكمه كشف اللثام كالحديث والرياض عنه مع زيادة أنه صرح به أيضاً في الرضوي (١) وفيما حضرني من نسخ الفقيه فيه شهادة لكل منهما ، لكون الأصل كما في الوافي والوسائل لكن في الحاشية كتب ذلك نسخة ، والأمر سهل .

ويستفاد أيضاً من ملاحظة الأخبار استحباب التلقين زيادة على ما سمعت بقوله : (اللهم اغفر لي الكثير من معاصيكَ ، واقبل مني اليسير من طاعتك) لحبر سالم ابن أبي سلمة عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « حضر رجلا الموت ، فقيل : يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان فلاناً قد حضره الموت ، فنهض رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعه ناس من أصحابه حتى أتاه وهو مغشى عليه ، قال : فقال : يا مالك الموت كف عن الرجل حتى أسأله ، فأفاق الرجل ، فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : ما رأيت ؟ قال : رأيت يابضاً كثيراً وسواداً كثيراً ، قال : فأبها كان أقرب إليك ؟ فقال : السواد ، فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : قل اللهم اغفر لي الكثير من معاصيكَ - الدعاء - فقال : ثم أغشى عليه ، فقال (صلى الله عليه وآله) : يا مالك الموت خفف عنه حتى أسأله ، فأفاق الرجل ، فقال : ما رأيت ؟ فقال : رأيت يابضاً كثيراً وسواداً كثيراً ، فقال : أيهما أقرب إليك ؟ فقال : اليابض ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : غفر الله لصاحبكم ، قال : فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا حضرتم ميتاً فمولوا له بهذا الكلام ليقوله » .

(١) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

كما أنه يستحب أيضاً قول (يامن يقبل اليسير ويمفو عن الكثير ، اقبل مني اليسير واعف عني الكثير ، إنك أنت العفو الغفور) للرسول عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « اعتقل لسان رجل من أهل المدينة ، فدخل عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال له : قل لا إله إلا الله ، فلم يقدر عليه . فعاد عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم يقدر عليه ، وعند رأس الرجل امرأة ، فقال لها : هل لهذا الرجل أم قالت : نعم يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنا أمه ، فقال لها : أفراضية أنت عنه أم لا ؟ فقالت : بل ساخطة ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إني أحب أن ترضى عنه ، فقالت : قد رضيت عنه لرضاك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقال له : قل لا إله إلا الله فقالها ، فقال : قل يامن يقبل - إلى آخره - فقالها ، فقال له : ماذا ترى ؟ فقال : أرى أسودين قد دخلا علي ، فقال : أعدهما فأعادهما ، فقال : ماترى ؟ فقال : قد تباعدا عني ودخل أبيضان وخرج أسودان ، فما أراهما ودنى الأبيضان مني الآن يأخذان بنفسي ، فأت من ساعته » .

ويستفاد من خبر حر يز بن عبد الله (٢) عن الباقر (عليه السلام) زيادة على ما تقدم قال أبو جعفر (عليه السلام) : « إذا دخلت على مريض وهو في النزاع الشديد فقل له : أدع بهذا الدعاء يخفف الله عنه : أعوذ بالله العظيم رب العرش الكريم من كل عرق فزار ومن شر حر النار سبع مرات ، ثم لقنه كلمات الفرج ، ثم حول وجهه إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، فإنه يخفف عنه ويسهل أمره باذن الله تعالى » .

(و) كذا يستفاد منه أيضاً استحباب ﴿ نقله إلى مصلاه ﴾ الذي أعده للصلاة فيه أو كان يكثر فيه ذلك ، وفي كشف الثام وغيره (أو عليه) قلت : ولعله لمضمر زرارة (٣)

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الاحتضار - حديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الاحتضار - حديث ٧ - ٧

في الحسن كالصحيح » إذا اشتد عليه النزع فضمه في مصلاه الذي كان يصلي فيه أو عليه « ولم أجد ذلك في غيره ، ولا بأس به وإن كان الأولى النقل إلى المكان مع الامكان ، لأنه التبادر المناسق من الأخبار وكلام الأصحاب ، بل كاد يكون صريح بعضها كلروي في الوسائل عن طب الأئمة مسنداً إلى حريز (١) قال : « كنا عند أبي عبدالله (عليه السلام) فقال له رجل : إن أخي منذ ثلاثة أيام في النزع وقد اشتد عليه الأمر فادع له ، فقال : اللهم سهل عليه سكرات الموت ، ثم أمره وقال : حولوا فراشه إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، فانه يخفف عليه إن كان في أجله تأخير ، وإن كانت منيته قد حضرت فانه يسهل عليه « ويقرب منه ما في خبر ذريح (٢) قال : « سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : قال علي بن الحسين (عليهما السلام) : إن أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان مستقيماً فزعم ثلاثة أيام ، ففصله أهله ثم حل إلى مصلاه فمات فيه « وفي الوسيلة ويستحب نقله إلى موضع صلاته ، وبسط ما كان يصلي عليه تحته ، ولم أجد له شاهداً غير الاعتبار .

ثم ان ظاهر هذه الأخبار كون النقل انما هو إذا تعمس خروج الروح كما هو ظاهر مفهوم خبر عبدالله بن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا عمر على الميت موته ونزعه قرب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه « ونحوه مضمرة زرارة المتقدم ، وهو المنقول عن تصريح الشيخ وأبي إدريس وحزة والعلامة والشهيد وغيرهم ، فاطلاق المصنف هنا وفي النافع كما عن المعتبر والمنتهى استعجاب النقل لا يخلو من نظر ، ولعله لما يفهم من التعليل فيما تقدم من الأخبار سيما ما في خبر حريز السابق المنقول عن طب الأئمة ، لكن الاعتماد على مثل ذلك في نحو المقام وإن قلنا بالتسامح

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الاحتضار - حديث ٦

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣ - ١

في أداة السن لا يخلو من تأمل ، لورود التهي في بعض المعتبرة (١) عن مس المحتضر مطلة ذلك بأنه إنما يزداد ضعفاً وأنه أضعف ما يكون في هذا الحال ، ومن مسه في هذا الحال أعان عليه ، وللفهوم المتقدم مع موافقته المنقول من فتوى الأكثر ، ومن العجيب ما في الحدائق من نسبة الإطلاق إلى الأكثر كالذي في مجمع البرهان من أنه لا يبعد استحباب للطلق لما في بعض الروايات مع عدم النفاة ، إذ قد عرفت إن قضية الفهوم عدم الاستحباب مع أنا لم نستر على ذلك ، فتأمل جيداً .

(و) يستحب أن (يكون عنده مصباح إن مات ليلاً) على المشهور نقلاً وتحصيلاً بل في جامع المقاصد نسبتة إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، كما يشهد له التبع وإن كان في عباراتهم نوع اختلاف من حيث تقييد ذلك بالوت ليلاً وعدمه ، كما أنه في اللقمة ترك لفظ (عند) فقال : « إن مات ليلاً في البيت أسرج في البيت مصباح إلى الصباح » إلا أن الظاهر منه إرادة معناها ، كما أنه قد يظهر من قيد ذلك بالوت ليلاً إرادة الأعم منه ومن إبقاءه اليه ، كما عساه يقتضيه ما في الوسيلة إن كان بالليل ، كالخبر عن البسوط والكافي إن كان ليلاً ، والأوضح ما عن القاضي ويسرج عنده في الليل مصباح .

وكيف كان قلدي ظفرنا به في المقام خبر سهل عن عثمان بن عيسى (٢) عن عدة من أصحابنا أنه « لما قبض الباقر (عليه السلام) أم ، الصادق (عليه السلام) بالسراج في البيت الذي كان يسكنه ، حتى قبض أبو عبدالله (عليه السلام) ثم أم أبو الحسن (عليه السلام) بمنزل ذلك في بيت أبي عبدالله (عليه السلام) حتى أخرج به إلى العراق ثم لأدري » قيل وهو مع الضعف حكاية حال ، ولا اختصاص له بالوت

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

او بقاء الميت ليلاً ولا بيت الموت بل ولا بالليل ، ولعله لنحو ذلك قال في المعتبر فهي ساقطة لكنه فعل حسن ، وقد يدفع الأول بعدم قدح مثله فيما نحن فيه سيما بعد الانجبار بما عرفت ، كما انه قد يدفع ما بعده باصالة الاشتراك في الحكم ، وبأن ما تضمنه الحديث يندرج فيه المدعى ، أو يقال : ان استحباب ذلك يقتضي استحباب الاسراج عند الميت بطريق أولى ، لكن الثاني مبني على الفتوى بهذا الحكم حتى تكون الأولوية معتبرة ، ولعلنا نقول به وان لم أجد من صرح به ، إلا انه قد تقبله بعض العبارات فتأمل ، وبأن الاسراج يظهر منه كونه بالليل ، كل ذا مع التسامح في أدلة السنن وفتوى الأصحاب بذلك كما عرفت ، وربما يؤيده الاعتبار ، ويشعر به ترك إبقاء الميت وحده خوفاً من عبث الشيطان ، واستحباب قراءة القرآن عنده المستلزمة غالباً ذلك فتأمل ، ومن المعلوم ان المراد بالاسراج الى الصباح كما صرح به جماعة وفي المعتبر « وهو حسن لأن علة السراج غايتها الصباح » انتهى ، وهو جيد .

(و) كذا يستحب ان يكون عنده (من يقرأ القرآن) قبل الموت للتبرك واستدفاع الكرب والعذاب سيما يس والصفات ، في كشف اللثام انه (روي) (١) « انه يقرأ عند النازع آية الكرسي وآيتان بعدها ثم آية السجدة : ان ربكم الله الذي خلق الى آخرها ، ثم ثلاث آيات من آخر البقرة : لله ما في السماوات وما في الأرض إلى آخرها ، ثم يقرأ سورة الأحزاب » وعنه (٢) « من قرأ سورة يس وهو في سكرات الموت أو قرأت عنده جاء رضوان خازن الجنة بشربة من شراب الجنة ، فسقاها إياه وهو على فراشه ، فيشرب فيموت ريان ويبعث ريان ولا يحتاج إلى حوض من حياض الأنبياء (عليهم السلام) » وعنه (٣) « أيما مسلم قرأ عنده إذا نزل به ملك الموت

(١) المستدرك - الباب - ٣٩ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣٥

(٢) و (٣) المستدرك - الباب - ٤١ - من أبواب قراءة القرآن - حديث ١ من

سورة يس نزل بكل حرف منها عشرة أملاك ، يقومون بين يديه صفوفا يصلون عليه ، ويستغفرون له ، ويشهدون غسله ، ويتبعون جنازته ، ويصلون عليه ، ويشهدون دفنه » انتهى . وعن سليمان (١) انه رأى أبا الحسن (عليه السلام) يقول لابنه : « قم يا بني فاقرا عند رأس أخيك والصفات صفاً حتى تستتمها ، فقرأ ، فلما بلغ (أم أشد خلقاً) قضى الفتى ، فلما سجد وخرجوا أقبل عليه يعقوب بن جعفر ، فقال له : كنا نهدئ لك إذا نزل به الموت نقرأ عنده يس ، فصرت تأمرنا بالصفات ، فقال يا بني لم نقرأ عند مكروب من موت إلا عجّل الله راحته » والأمر بالانتهاء يتضمن القراءة بعد الموت ، قيل وعن النبي (صلى الله عليه وآله) « من دخل المقابر فقرأ يس خفف الله عنهم يومئذ ، وكلن له بعدد من فيها حسنات » ولم أقف على دليل خاص لما هو المتعارف في بلادنا الآن وغيرها من القراءة على قبر الميت ثلاثة أيام بلياليها فصاعداً بنير فتور ، فلمل فاعله بقصد الخصوصية مشرع في الدين ، بل لم أعرف دليلاً على أصل استحباب قراءة القرآن عدا يس ونحوها عند قبور الموتى ، وإن أطلق جماعة استحباب قراءة معاني القرآن قبل الموت وبعده ، إلا أن ظاهرهم قبل الدفن ، لكن لا يبعد الفتوى به مطلقاً ، لما عساه يشعر به ماورد في يس (٢) وإنا أنزلناه (٣) ونحوها (٤) مع ما يظن من غير ذلك أيضاً فتأمل جيداً .

(١) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الاحتضار - حديث ١ لكن رواه عن سليمان الجعفري

(٢) المستدرك - الباب - ٤١ - من ابواب قراءة القرآن - حديث ٧ من كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الدفن

(٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الدفن

﴿وان مات غمضت عيناه﴾ للأخبار (١) والصون عن قبح النظر ودخول الهوام ونفي الخلاف عنه في المنتهى ﴿وأطبق فوه﴾ كما نص عليه جماعة بحفظاً من دخول الهوام وقبح النظر ، وشد لحياه حذراً من الاسترخاء وافتتاح الفم ، وللأخبار (٢) واقتصر ابن إدريس كالصنف هنا والعلامة في التحرير والارشاد والقواعد على الاطلاق ، وعن نهاية الأحكام والتذكرة على الشد ، وسلار وابنا حمزة وسعيد والعلامة في المنتهى جمعوا بينهما مع نفي الخلاف في الأخير فيحتملها والشد لكونه المتأخر ، ولعل مراد الجميع عند التأمل واحد فتأمل .

﴿وملت يده إلى جنبه﴾ بلا خلاف أجده في استجابيه ، بل نسبة جماعة إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الاجماع عليه ، وهو كاف في إثباته ، مع أنه أطلع للعاسل وأسهل للمدرج ، فلا يقدح حينئذ في استجابيه بعد ذلك مافي المعتبر من أني لم أعلم في ذلك نقلا عن أهل البيت (عليهم السلام) لعدم انحصار الدليل في ذلك ، وكذا تمدد ساقاه إن كانتا منقبضتين ، وفي الروض نسبتته إلى الأصحاب كظاهر كشف الثام ﴿وعلي بئوب﴾ لأن النبي (صلى الله عليه وآله) سجي بحبرة (٣) وتقطية الصادق (عليه السلام) إسماعيل بملحفة (٤) ونفي الخلاف في المنتهى . وفيه ستر عن الأبصار وصون عن الهوام وغيرها .

﴿و﴾ كذا يستحب أن ﴿يسجل تجهيزه﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً كالنصوص (٥) بل هي ظاهرة في الوجوب إلا أنها حملت على الاستجاب لما عرفت من الاجماع.

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الاحتضار - حديث ١ و ٣

والباب - ٢٩ - من ابواب التكفين - حديث ١ و ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الاحتضار - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الاحتضار

مع الطعن في أسانيدهما ، فلا إشكال حينئذ في الاستحباب ﴿ إلا أن يكون حاله مشتبهة ﴾ في الموت وعدمه ، ﴿ فلا يستحب التعجيل قطعاً ، بل يحرم للأصل المقرر بوجوده ، والإحتياط في أمر النفوس ، والاجماع والنصوص (١) ﴾ حتى ﴿ يستبرى بعلامات الموت ﴾ المفيدة له من الریح ، كما في خبر ابن أبي حمزة (٢) قال : « أصاب الناس بمكة سنة من السنين صواعق كثيرة ، مات من ذلك خلق كثير ، فدخلت على أبي إبراهيم (عليه السلام) ، فقلت مبتدأ من غير أن أسأله : ينبغي للفريق والمصعوق أن يترص به ثلاثاً لا يدفن إلا أن يجيء منه ريح تدل على موته ، قلت : جعلت فداك كأنك تخبرني أنه قد دفن ناس كثير أحياء ، فقال : نعم يا علي قد دفن ناس كثير أحياء أمماتوا إلا في قبورهم » ولعله اراد بالتنفيذ الوجود في غيره ، كقول الصادق (عليه السلام) في الموثق (٣) : « الفريق يحبس حتى يتغير ويعلم أنه قد مات ، ثم يفسل ويكفن ، قال : وسئل عن المصعوق ، فقال : إذا صعق حبس يومين ، ثم يفسل ويكفن » وكقول أبي الحسن (عليه السلام) في الحسن (٤) كالصحيح في المصعوق والفريق : « ينتظر به ثلاثة أيام إلا أن يتغير قبل ذلك » وقول الصادق (عليه السلام) (٥) في الصحيح : « خمس ينتظر بهم إلا أن يتغيروا : الفريق والمصعوق والمبطون والمهدوم والمدخن » إلى غير ذلك مما علق فيه الدفن على التغير .

ويحتمل ثمולה لما ذكره بعض الأصحاب من علامات الموت كاسترخاء رجليه وانفصال كفيه وميل أنفه وامتداد جلدة وجهه وانحساف صدغيه ، وزاد آخره وقلص أشبهه إلى فوق مع تدلي الجلدة ، وعن أبي علي أن علامته زوال النور من بياض العين

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الاحتضار - حديث ٥٠٠-٤

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الاحتضار - حديث ١ - ٢

وسوادها وذهاب النفس وزوال النبض ، وعن جالينوس الاستبراء بنبض عروق بين الاثنين ، أو عروق يلي الحالب والذكر بعد الغمر الشديد ، أو عرق في باطن الالية أو تحت اللسان أو في بطن المنخر ، قلت : ولم نجد شيئاً مما ذكره بل وما ذكره البعض من الأصحاب في شيء من الأخبار ، واحتمال شمول لفظ التفسير الوجود فيها لجميع ذلك كما ترى ، سيما بعد ظهور إرادة الريح منه ، لكن يسهل الخطب أن المدار على العلم الذي تعلمت النفس به ، فلا يتفاوت الحال في سائر ذلك ، فاحتمال إناطة الحكم بهذه العلامات وإن لم تنده في غاية الضعف حتى لو سلم شمول لفظ التفسير فيها لها بقربة الشهرة المدعاة ، لظهور الأخبار المتقدمة في كون المدار على العلم كما صرح به في الموق المتقدم ، وإن تعليق الحكم على التفسير إنما هو لاقادته ذلك غالباً ، فإما في الرياض من أنه لا يبعد المصير إلى تلك الامارات مطلقاً لشهرة القرينة على الفرد الغير المتبادر لا يخلو من نظر ، إذ هو مع مخالفته للأصل بل الأصول وشدة الاحتياط في أمر النفوس لم يتحقق ما ادعاه من الشهرة ، بل في المعتبر « ويجب التريص مع الاشتباه حتى تظهر علامات الموت ، وحده العلم ، وهو إجماع » انتهى . والمحكي عن التذكرة « أنه لا يجوز التعجيل مع الاشتباه حتى تظهر علامات الموت ، ويتحقق العلم به بالإجماع » انتهى . مع أنه هو الذي ذكر في التذكرة جملة من العلامات المذكورة .

ومن ذلك كله يظهر لك الحال أيضاً في الفرد الثاني من فردي التريص المذكور في المتن بقوله : ﴿ أو يصبر عليه ثلاثة أيام ﴾ كما هو مفاد الأخبار السابقة وغيرها ، لكن ظاهره كغيره من الأصحاب ممن عبر بنحو ذلك بل كاد يكون صريح بعضهم أن الثلاثة أقصى مدة التريص ، وهو مبني إما على الملازمة بين نضيبها والموت ، أو أنها تحديد شرعي ، فلا يقدر احتمال الحياة حينئذ ، وفي استفادة كل منهما من الأخبار نظر ظاهر ، لمكان انصرافها لما هو الغالب من تحقق الموت بنضيبها ، فالأولى حلها

على حصول العلم بذلك ، كما يشعر به اختلافها في تليق ذلك ، إذ منها ما هو على العلم ، وآخر على الثلاثة ، وثالث على التغير ، ورابع على اليومين ونحو ذلك ، ويؤيده الإجماعان السابقان ، والأصول السالمة ، فالأولى جعل المدار على العلم ، وبه يسقط التعرض حينئذ لأحوال الكسور في تلك الأيام وجبرها بالموافق والمخالف ، فتأمل جيداً . وعن العلامة في نهاية الأحكام « أنه شاهد واحداً في لسانه دفعة فساله عن سببها فقال : مرضت مرضاً شديداً واشتبه الموت ، ففسلت ودققت في البرخ ، ولنا عادة إذا مات شخص فتح عنه باب الابرخ بعد ثلاثة أيام أو ليلتين ، إما زوجته أو أمه أو أخته أو ابنته فتروح عنده ساعة ، ثم تطبق عليه ، هكذا يومين أو ثلاثة ، فتفتح عليّ فمطست فجاءت أمي بأصحابي وأخذوني من الابرخ ، وذلك منذ سبعة عشر سنة » قلت : ومنه يعرف أن الانتظار لا ينبغي أن يختص بالحصة التي تضمنتها الأخبار ، كما أننا لم نجد قاللاً بذلك .

ثم انه قد يستق من استحباب التعجيل تعطيله لبعض المصالح الأخروية الراجعة إليه ، سيما إذا بودر في الشروع بمقدمات ذلك لاحتمال دخوله حينئذ تحت التعجيل ، إذ هو بالنسبة إلى كل شيء بحسبه ، فلا ينافيه حينئذ نقل الليت من المكان البعيد إلى مرقد مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) أو غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام) أو تعطيله مثلاً لأشرف ليلة على إشكال في جميع ذلك سيما في الأخير ونحوه ، وسيا بعد ظهور رأنحته ونحوها مما يحصل بها هتك حرمة ، لعدم إشارة في شيء من النصوص الواردة عن العالمين بأحوال ذلك العالم إلى شيء من ذلك ، بل أطلقوا الأمر بالتعجيل ، وحشوا عليه حتى ورد (١) أن « كرامة الليت تمجيله » وفي خبر جابر (٢) من أبي جعفر

(١) الفقيه - ج ١ - ص ٨٥ - من طبعة النجف

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

(عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يامشرك الناس لا ألقين رجلاً مات له ميت ليلاً فانتظر به الصبح ، ولا رجلاً مات له ميت نهاراً فانتظر به الليل ، لا تنتظروا بموتكم طلوع الشمس ولا غروبها ، عجّلوا بهم إلى مضاجعهم رحمكم الله » بل في خبره الآخر (١) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « إذا حضرت الصلاة على الجنازة في وقت مكتوبة فبأيها أبدأ ؟ فقال : عجل الميت إلى قبره إلا أن تخاف أن يفوت وقت الفريضة » وفي خبر السكوني (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ثلاثة ما أدري أيهم أعظم جرماً : الذي يمشي مع الجنازة بنيررداء ، والذي يقول قفوا ، والذي يقول استغفروا له غفر الله لكم » إلى غير ذلك من الأخبار المفيدة زيادة الحث على التعجيل وكراهة التعميل ونحو ذلك ، ولعله لأن المصلحة التي في التعجيل لا تقاومها مصلحة أخرى ، والأقوى في النظر ملاحظة الميزان لفقهاء بالنسبة إلى ذلك ، إذ التمازض فيها بعد فرض عدم دخولها تحت مسمى التعجيل فعارض المموم من وجه ، فتأمل جيداً .

(ويكره أن يطرح على بطنه حديد) في المشهور كما في المختلف والروضة ، بل في الخلاف الاجماع على كراهة وضع الحديد على بطن الميت مثل السيف ، وكفى بذلك حجة لمثلها ، مضافاً إلى ما في التهذيب أنه سمعناه من الشيوخ مذاكرة ، وإلى مخالفته للمنفرد في الخلاف عن الشافعي من الاستحباب ، بل في المقنعة نسبة طرح الحديد عليه إلى العامة ، فاعساه يشعر به نسبة المصنف له إلى القليل في الاعتبار من التوقف فيه ، بل هو صرح بذلك معللاًه بعدم ثبوت نقل به عن أهل البيت (عليهم السلام) ليس في محله بعد ما عرفت من الاجماع المعتضد بالشهرة المحصلة والمنقولة ، بل لعلها إجماع ، إذ لم يعرف فيه خلاف سوى ما يحكى عن ابن الجنيّد من أنه قال : يضع على بطنه شيئاً يمنع

من ربوها ، وهو - مع احتمال خروجه عما نحن فيه ومناقاته لما تقدم ، بل في المختلف لم أقف على موافق له من أصحابنا ، وفي جامع المقاصد وإجماع الأصحاب على خلافه ، ونحوه ما في الروض - غير قادح في الإجماع ، وكذا ما يحكى عن صاحب الفاخر من أنه يجعل الحديد على بطنه .

وهل يلحق بالحديد غيره في الكراهة كما صرح به بعض الأصحاب أولا ؟ وجهان بنشأن من الاختصار فيما خالف الأصل على التيقن مع عدم بلوغ التسامح في الكراهة عندنا إلى الاكتفاء بمثل ذلك من فتوى فقيه ونحوها ، ومن ظهور المساواة وإنهاء الخصوصية . ثم انه هل يختص الكراهة بما يبد الموت كما هو ظاهر المصنف للأصل واختصاص معقد إجماع الخلاف والشبهة في المختلف ، بل لعله الظاهر من لغوي كلمات الأصحاب ، ويؤيده مع ذلك أن التنج قبل الموت الحرمة ، لما فيه من الأذية للبيت والاعانة على خروج نفسه ، ألهم إلا أن يراد بكراهة وضع الحديد حينئذ عليه إنما هو من حيث الحديد ، وإلا فلا إشكال في الحرمة فيه وفي غيره مع الثقل المؤذي المعين على خروج نفسه ، كما هو واضح ، ويشمر به ما دل (١) على النهي عن مسه وهو في هذا الحال خوفا من زيادة ضمه والاعانة عليه ، فتأمل .

﴿و﴾ يكره (أن يحضره جنب أو حائض) وإن كان أحدهما للأخبار (٢) الممتنعة بفتوى المشهور معللة ذلك بتأذي الملائكة بحضورهما ، وهو - مع قصور الأخبار عن إفادة الحرمة - يشعر بالكراهة كما هو المشهور بين الأصحاب ، بل لعله لا خلاف فيه ، لاحتمال باقي الهداية وعن المقنع (٣) من التعبير عن ذلك بعدم الجواز اشتداد الكراهة ، كاللضم الروي عن الخصال .

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

(٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الاحتضار

(٣) المستدرک - الباب - ٣٣ - من أبواب الاحتضار - حديث ٤

ثم ان ظاهر الأخبار (١) اختصاص الكراهة بوقت الاحتضار ، فزول حيثئذ بالموت ، ويؤمى اليه زيادة على ذلك ما في خبر يونس (٢) عن الصادق (عليه السلام) بعد النهي عن حضورهما عند التلقين « ولا بأس أن يلبا غسله » لكن في خبر الجعفي (٣) أنه « لا يجوز إدخالهما الميت قبره » كالصحي عن الفقه الرضوي (٤) أنه « لا بأس أن يلبا غسله » ويصليا عليه ، ولا ينزلا قبره « ولم أجد من أفتى بها في الكراهة فضلا عن غيرها ، والظاهر عدم الفرق بين الحائض المنقطع دمها وعدمه قبل الطهارة كما في الكثير من أحكام الحائض ، نعم قد يقال : بارتفاع الكراهة فيها في هذا الحال ، والجنب بالتيمم بدل الغسل مع فرض وجود السوغ له من العجز عن الماء مثلا ونحوه ، وربما احتل الدم لعدم خروجهما عن وصف اسم الحائض والجنب بذلك ، وهو ضيف ، نعم لا يشرع التيمم لمكان تضييق وقت هذه الناية بحيث لو اغتسلت مثلا لم تدر كهيا .

وكن على المصنف ذكر كراهة إبقاء الميت وحده لخبر أبي خديجة (٥) عن الصادق (عليه السلام) « لا تدعن ميتك وحده فان الشيطان يعبث في جوفه » كما أنه كان عليه أن يزيد في عدد المستحب إعلام إخوانه المؤمنين ليشيعوه ، لقول الصادق (عليه السلام) (٦) : « ينبغي لأولياء الميت أن يؤذنوا إخوان الميت بموته ، فيشهدون جنازته ، ويصلون عليه . ويستغفرون له ، فيكتب لهم الأجر وللميت الاستغفار ، ويكتب هو الأجر فيهم وفيما كتب له من الاستغفار » وهو يعم النداء ، فاعن الخلاف من آتي

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الاحتضار - حديث . - ٧

(٣) الخصال - ج ٢ - ص ١٤٢ المطبوعة سنة ١٣٠٢

(٤) المستدرک - الباب - ٣٣ - من أبواب الاحتضار - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢ لكن رواه في

الوسائل مرسل عن الصدوق (رحمه الله)

(٦) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ١

لأعرف به نصاً ليس في محله إلا إذا أراد الخصوصية ، وفي الرياض و كالمقول عن الجعفي من كراهة المضي إلا أن يرسل فانه مع عدم الدليل عليه ينافي ما يترتب على الحضور من الثواب الجزيل على السنن الموضحة في التشيع والترتيب والصلاة والتعزية وما فيه من الاعتاظ والتذكر لأُمور الآخرة وتنبيه القلب القاسي وانزجار النفس الامارة ، وفي الخبر (١) « عن رجل يدعى الى ولية وإلى جنازة فأيهما أفضل ؟ وأيها يجيب ؟ قال : يجيب الجنازة ، فانها تذكر الآخرة ، وليدع الولية فانها تذكر الدنيا » قلت : الوجود فيما حضرني من نسخة الذكرى من النقل عن الجعفي أنه يكره النبي إلا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختص به ، وهو غير ما أورد عليه في الرياض من المضي . فتأمل جيداً.

﴿ الثاني في الغسل ﴾

(وهو فرض) عدا ما نسمع مما يستثنى إجماعاً وسنة ، بل لعله من ضروريات المذهب بل الدين على كل مكلف عالم بالحال متمكن كسائر التكاليف مماثل عدا ما استعرف ، وإن كان لا يصح إلا من المؤمن والكتابي ، وقد يلحق به غيرهما كما ستسمع تفصيل ذلك كله ، لكنه (على الكفاية) بمعنى سقوطه بقيام البعض ، والمقاب لا يجمع مع الاختلاف بلا خلاف بين أهل العلم كما في المنتهى (وكذا تكفينه ودفنه والصلاة عليه) بإجماع العلماء كما في التذكرة ، وهو مذهب أهل العلم كافة كما في المعتبر ، وبلا خلاف كما في الغنية إلى غير ذلك من نفي الخلاف عن ذلك وأمثاله من أحكام الميت ، وحكاية الاجماع في كلمات الأصحاب ، بل لعل الثاني متواتر فيها ، وهو الحجة ، مضافاً إلى ذلك ، بذلك كله في المستفيض من الأخبار (٢) بل المتواتر من غير تعيين المباشر ،

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب غسل الميت والباب - ١ - من ابواب

التكفين والباب - ١ - من ابواب صلاة الجنائز والباب - ١ - من ابواب الدفن

فالأصل مع العلم بعدم إرادة تكراره من كل مكلف ولا مشاركة الجميع فيه مما يثبت ذلك وينقحه ، مع أن المستفاد من ملاحظة أخبار الباب بحيث يشرف الفقيه على القطع واليقين أن المراد إبراز هذه الأمور إلى الوجود الخارجي لا من مباشر بعينه .

﴿و﴾ لكن قد يتخيل في بادئ النظر أن ذلك كله مناف لما في كلام الأصحاب

وأخبار الباب (١) من ذكر الولي ، كقول المصنف هنا : إن ﴿أولى الناس به﴾ أي بالفصل ﴿أولام بميراثه﴾ وكذا في الصلاة في الكتاب والنافع وأحق الناس بالصلاة على الميت أولام بميراثه ، بل في القواعد واللمعة هنا وعن النهاية والمبسوط والمهذب والوسيلة والمعتبر أن أولى الناس بالميت في أحكامها كلها أولام بميراثه ، وفي جامع المقاصد الظاهر أنه إجماعي ، ولعله كذلك وإن تركه بعضهم في بعض المقامات كجامع في التلقين الأخير ، والسرائر في الفسل ، كما أنه لم يذكر في المقنع والمقنعة على ما قيل إلا أولوية الولي في الصلاة ، وعن المراسم وجل السيد والاصباح فيها وفي نزول القبر ، وجل الشيخ والنافع والتلخيص والتبصرة فيها وفي التلقين الأخير ، والاقتصاد والمصباح ومختصره ونهاية الأحكام في الثلاثة ، والهداية في الفسل ونزول القبر ، والإرشاد في الفسل والصلاة والتلقين الأخير ، لعدم ظهور الخلاف في المتروك ، على أنه يكفي في الاشكال المتقدم ثبوت الأولوية ولو في الجملة ، نعم يرتفع ذلك من أصله على ما حمله في كشف الثام عن ظاهر الكافي من أنه لأولوية ، لكنه لا ريب في شذوذه سيما بعد ملاحظة كلام الأصحاب في صلاة الميت وأن الأولى بها هو الأولى بالميراث ، بل في الخلاف وعن ظاهر المنتهى الإجماع على أن أولى الناس بالصلاة على الميت أولام به أو من قدمه الولي ، كما في المعتبر والتذكرة الإجماع على عدم جواز تقدم الجامع لشرائط التقدم بغير إذن الولي ، وفي كشف الثام نسبتته

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ والباب ٢٦ منها

إلى المشهور ، إلى غير ذلك من كلماتهم المخرقة التي يحصل للفقهاء القطع من ملاحظتها بالأولية المتقدمة .

وأما أخبار الباب زيادة على الكتاب العزيز (فنها) ما في خبر غياث بن إبراهيم الزراري (١) الروي في التهذيب عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) أنه قال : «بغسل الميت أولى الناس به» ورواه في الفقيه مرسلاً عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢) أيضاً لكن بزيادة (أو من يأمره الولي بذلك) وما عساه يناقض فيه من حيث السند - إذ كانت مرسة في الفقيه ومجهولة السند في التهذيب لأنه رواها عن علي بن الحسين عن محمد بن أحمد بن علي عن عبد الله بن الصلت عن عبد الله بن المغيرة عن غياث بن إبراهيم الزراري إلى آخره - قد يدفع بأن المراد بعلي بن الحسين هو ابن بابويه القمي الثقة الجليل كما عمده يزوي إليه ما في الاستبصار في باب الرجل يموت وهو جنب أخبرني الشيخ عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن محمد بن أحمد بن علي عن عبد الله بن الصلت عن عبد الله بن المغيرة ، وفي باب أنه يموت في السفر مثله ، إلا أنه عوض ابن المغيرة باب أبي عمير ، وكذا غيرها كما لا يخفى على المتتبع ، وأما محمد بن أحمد بن علي فلمل الظاهر أن المراد به هو ابن الصلت ، فيكون راوياً عن عم أبيه عبد الله كما نقل تحقيق ذلك من غير واحد من الأعلام ، بل قيل أنه وقع التصريح به في غير موضع من التهذيب ، بل عن الكافي في مولد علي بن الحسين محمد بن أحمد عن عمه عبد الله بن الصلت ، وعن إكمال الصدوق أن والده يروي عن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت ، وكان يصف علمه وحله وزهده وفضله وعبادته ، ومن ثم حكي عن المجلسي في رجاله أنه هو الواقع في أسانيد الشيخ بعد علي بن الحسين ، فأتوه به بعضهم من مجهوليته فهو

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٢

ناش من قصور الممارسة ، فلم يبق في السند من يتوقف فيه سوى غياث راويه ، فانه بوصف الزرامي غير معلوم الحال ، بل غير مذكور في كتب الرجال ، لكنه غير ضائر بعد ما عرفت من الشهرة المتقدمة بل الاجماع ورواية الثقة الجليل ابن المغيرة عنه ، ولعل المراد به غياث بن ابراهيم الموثق ، لانه صاحب الكتاب المتكرر في الاخبار الراوي عنه ابن المغيرة كما قيل ، ووصفه بالزرامي إما سهو من الناسخ أو لأنصافه به وإن لم يذكر في الرجال .

و (منها) قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر السكوني (١) : « إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت ، وإلا فهو غاصب » وقول الصادق (عليه السلام) في مرسل البزنطي (٢) وابن أبي عمير (٣) : « يصلي على الجنازة أولى الناس بها أو يأمر من يحب » وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر إسحاق بن عمار (٤) : « الزوج أحق بأمراته حتى يضعها في قبرها » وخبر أبي بصير (٥) « سأله عن المرأة تموت من أحق أن يصلي عليها ؟ قال : الزوج ، قلت : الزوج أحق من الأب والولد ؟ قال : نعم » إلى غير ذلك من الأخبار المتضمنة لذكر الأولوية والاختقية في التلقين وإدخال القبر ونحوها المنجبة بما سمعت من الشهرة والاجماع المحكي وغيرها المعتضدة بظاهر قوله تعالى (٦) : (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) .

ووجه التنافي بين ذلك كله وبين ما قلناه من الوجوب الكفائي واضح ، إذ لا معنى لاناطة الواجب برأي بعض المكلفين ، والفرض أنه مطلق لامشروط ، وهو

(١) و(٢١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٤ - ٣ - ١

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٣ - ١

(٦) سورة الأنفال - الآية - ٧٦

الذي أشار إليه الشهيد في الروض على ما حكى عنه تبعاً للمحقق الثاني في جامع المقاصد، حيث قال فيه : « واعلم أن ظاهر الأصحاب أن إذن الولي إنما يتوقف عليها الجماعة لأصل الصلاة لوجوبها على الكفاية ، فلا ينافي برأي أحد من المكلفين ، فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزأ » انتهى . وهو وإن ذكر ذلك في خصوص الصلاة لضعفه لا ينفى عليك جريانه في غيرها من أحكام الميت التي ادعى فيها الوجوب الكفائي من التفسير ونحوه ، ففضية ذلك منها عدم اعتبار الاذن في صحة ماوجب كفاية من أحكام الميت لما تقدم من التنافي .

ومن العجيب أن الشهيد بعد ما سمعته منه في الروض قال في المسالك في المقام : « لامتافاة بين الأولوية ووجوبه على الكفاية ، وكذا توقف فعل غير الولي على إذنه لا ينافي أصل الوجوب » انتهى . ولم يذكر وجه عدم المناقاة ، ولعله الذي أشار إليه في المدارك بعد حكاية كلام جده في الروض ، قال : « وقد يقال : إنه لامتافاة بين الوجوب كفايياً وبين إناطته برأي بعض المكلفين على معنى أنه إن قام به سقط الفرض عن غيره ، وكذا إن أذن لغيره وقام به ذلك الغير ، وإلا سقط اعتباره ، وانعقدت الصلاة جماعة وفرادى بغير إذن » انتهى . وربما ظهر من الرياض متابعتي في ذلك أيضاً كما عن الذخيرة ، وناقش فيه بعضهم بأن البحث ليس في سقوط الفعل عن الغير إذا قام به الولي أو نصب من قام به الولي ، ولا في سقوط اعتباره إذا امتنع عن الاذن والباشرة ، إنما البحث في أن مقتضى الوجوب الكفائي تعلق خطابه بجملة المكلفين على حد واحد ، وأنه متى قام به بعضهم سقط عن الباقي ، ومقتضى إناطة الأمر به اختصاصه ومن قدمه بذلك ، وأنه متى أقيم بدون إذن لم يكن مجزئاً ، قلنا نقاة بما لها حينئذ ، وكيف يتصور الوجوب المطلق على مكلف مع اشتراط صحة الفعل المكلف به بما ليس من قبله ، كالأذن من شخص آخر ونحو ذلك ، نعم هو واجب مشروط فتأمل .

ولعله لذا وشبهه بالسبح المحدث البحراني في حداثته وأخوه في إحيائه في إنكار الوجوب الكفائي على سائر المكلفين ، بل هو مختص بالولي ، نعم لو امتنع الولي مع عدم التمكن من إجباره أو لم يكن ولي انتقل الحكم حينئذ إلى المسلمين بالأدلة العامة زاعما أن ذلك هو الظاهر من الأخبار المتقدمة التي تمرض فيها لذكر الولي ، مضافا إلى ما عساه يشعر به زيادة على ذلك ما في رواية جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) « يا معاشر الناس لا ألفين رجلا مات له ميت ليلاً فانتظر به الصبح ، ولما مات له ميت نهاراً فانتظر به الليل » وما في صحيحته عنه (عليه السلام) (٢) أيضاً « في المرأة تؤم النساء قال : لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها » وما في صحيحته الأخرى عن الصادق (عليه السلام) (٣) أنه « سئل عن القبر كم يدخله ؟ قال : ذاك إلى الولي إن شاء أدخل ونرا وإن شاء أدخل شفعا » إلى غير ذلك مما ظاهره توجيه الخطاب بذلك كله من الواجب والمستحب إلى الولي . ثم إن الأول منهما بالغ في إنكار ذلك غاية الباطنة ، حتى قال : إنه وإن اشتهر بينهم إلا أنه لأعرف له دليلاً يعتمد عليه ولا حديثاً يرجع إليه ، كما أن الثاني تعجب من الأصحاب كيف جمعوا بين القول بذلك وبين القول بالأولوية المذكورة سيما في الفصل والصلاة مع تدافعهما .

لكنك خير أن ذلك منهما في محل من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه بعدما سمعت من الإجماع محصله ومنقوله على ذلك ، مضافاً إلى ما يظهر من ملاحظة الأخبار أن مراد الشارع إبراز ذلك في الوجود الخارجي لا من مباشر بعينه ، حتى من أخبار الولاية أيضاً ، لتضمنها الاكتفاء بمن أمره الولي بذلك المشعر بعدم إرادة وقوعه من خصوص

(١) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

(٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ١ لكن رواه

عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)

(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الدفن - حديث ١ لكن رواه عن زرارة

الولي ، ويزيده وضوحاً حيث يفقد الولي شرط جواز المباشرة ، كما لو كان الميت امرأة والولي رجلاً لا يباشرها أو بالعكس ، فإن ولايته حينئذ ليست إلا إذناً محضاً ، على أن المتجه حينئذ بناء على ذلك سقوط جميع تلك الأحكام مع امتناع الولي أو عدم وجوده ، إذ لا دليل على انتقال الحكم حينئذ إلى غيره ، فيبقى الأصل سالماً .

وكيف كان فلعل مثل هذا التشكيك ملحق بالتشكيك بالضرورة أو ما يقرب منه ، فلا يحتاج إلى الإطالة ، بل لعل التشكيك في وجوب هذه الأولوية أولى كما عساه يظهر من الأردبيلي في المقام ، حيث أنكر الدليل عليها بمعنى عدم جواز الاشتغال إلا بالأذن ، ومن المحكي عن الغنية في الصلاة على الميت ، حيث قال : والمستحب أن يقوم للصلاة أولى الناس بالميت أو من يقدمه مستدلاً عليه بالاجماع ، وفي كشف اللثام « أنه قوي للأصل وضعف الخبر سنداً ودلالة : ومنع الاجماع على أزيد من الأولوية » انتهى . بل يشعر به أيضاً ما سمعته من التعليل المتقدم في جامع المقاصد والروض ، وفي المنتهى ويستحب أن يتولى تفسيره أولى الناس به إلى أن قال : ويؤيده ما رواه ابن بابويه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) قال : (يفضل الميت) إلى آخره . وكأنه هل الأمر فيه على الاستحباب ، لكن قال بعد ذلك بأوراق : مسألة ويفضل الميت أولى الناس به روى الشيخ عن غياث بن إبراهيم الزراري عن جعفر عن أبيه عن علي (عليه السلام) قال : يفضل الميت أولى الناس به ، انتهى . وظاهره هنا الوجوب إلا أنه يمكن حمله على الاستحباب جمعاً بين كلاميه كما أنه قد يحمل كلامه الأول على إرادة استحباب تولي خصوص الولي للتفصيل ، فلا ينافي الوجوب حينئذ ، بل ينبغي القطع بآراءه ذلك كما لا يخفى على من لاحظ كلامه فيه .

وكيف كان فقد يؤيد القول بالاستحباب - مضافاً إلى ما عرفت من الاشكال

على تقدير الوجوب وإجماع الفية المتقدم في الصلاة مع أولوية مفعن فيه منها عند التأمل ،
 وإلى الأصل والعمومات والاطلاقات ، بل كاد بعضها يكون كالصریح بعدم اعتبار
 الأولوية مع عدم نهوض دليل يعتد به على الوجوب لامن الآية ولا الرواية - أن
 اعتبار إذن الولي في غاية الصعوبة ، سيما مع التعدد وعدم حضور الجميع أو البعض وإمكان
 الانتظار وعدمه ، فلا يعلم حينئذ سقوطها أو انتقالها إلى حاكم الشرع ، وإلا فعدول
 المسلمين ، وسيرة المسلمين على خلاف ذلك كله ، إذ لم نسمع يوماً من الأيام التعرض
 لشيء من ذلك ، كما أننا لم نر أحداً توقف في تفصيل ميت لا ولي له على استئذان حاكم
 الشرع أو عدول المسلمين ، ولا أحداً عطل ميتاً لانتظار قدوم وليه فيفسده أو يستأذن
 منه ، ولا أحداً أعاد غسل ميت مثلاً لخلل في ذلك ، وخلق النصوص عن التعرض
 لتفصيل شيء من هذه الأحكام وغيرها مع كثرتها وصعوبة معرفة الحكم فيها - أكبر شاهد
 على عدم الوجوب ، بل قد يشعر لفظ الأولى فيها بالاستحباب ككثير من كلمات
 الأصحاب ، كاشعار لفظ الأولى والآخر في الصلاة أيضاً .

ويزيده إشاراً مشاركته لما ورد (١) في المكتوبة من تقديم الأقرأ والأفقه
 والأسن ، والعدول إلى لفظ الغاصب هنا فيما تقدم عن لفظ البطلان أو عدم الصحة
 أو نحو ذلك ، هذا . مع أن القول بالوجوب مستلزم أحكاماً كثيرة مخالفة للأصل
 ليس في شيء من الأخبار تعرض لشيء منها ، إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيرة ،
 فتأمل جيداً . والمقصود من هذا كله أن ارتكاب التشكيك في وجوب الأولوية أهون
 من ارتكابه في الوجوب الكفائي ، وإن كان الأقوى خلافهما معاً ، والمتجه القول
 بالوجوب الكفائي مع وجوب مراعاة الأولوية المذكورة ، فلا يجوز غسله ولا دفنه ولا تكفينه
 ولا غير ذلك من سائر أحكامه الواجبة بدون إذنه ، سيما مع نهي الولي وإرادة فعله

بنفسه أو من أَرَادَهُ لظاهر النصوص (١) والفتاوى والاجامات السابقة في بعضها من غير فرق بين الصلاة وغيرها من الفسل وغيره ، وان كان ربما يشعر ترك بعضهم ذكر الولي في الاول مع إطلاقه الوجوبية الكفائية بعلمه .

وكيف كان فقد يشهد له بخيار مضافا الى ما سمعت ماعساه يظهر لافقيه اذا طمع نظره في الكتاب والسنة وفي أحوال الساف والخلف من سائر المسلمين ، بل غيرهم من المليين في جميع الأمصار والأقطار من القطع واليقين بأن الانسان ليس كغيره من أفراد الحيوان مما لم يجعل الله لأغلب أنواع الرحم فيه مدخلية ، بل جعل له أولياء من أرحامه هم أولى به من غيره فيما كان من نحو ذلك ، بل لعله هو مقتضى نظام النوع الانساني والمركز في طبائعهم ، حتى لو أراد غير الولي فعل شيء من ذلك قهراً على الولي توجه اليه اللوم والدم من سائر هذا النوع من غير نكير في ذلك ، كما أنه لو أراد الولي فعل ذلك قهراً على غيره لم يكن في نفس أحد من هذا النوع عليه شيء من ذلك الاعتراض والانكار ، بل كان فعله هو المتلقى بالقبول عند ذوي البصائر والعقول ، وكان ما ذكرنا من جميع ذلك مركزاً في طبيعة النوع الانساني ، والشرع أقره على ما هو عليه ، لموافقته في أغلب الأحوال للحكم والمصالح المترتبة عليه لكون الولي أدعى من غيره لمصالح الولي عليه في دنياه وآخرته ، لما بينهما من المشاركة في الرحم الذي جعله الله مثاراً لذلك ، فيطلب له أحسن ما يصلحه من التفسير والكفن ومكان الدفن والصلاة ونحو ذلك . كما أنه هو أشد الناس توجعاً عليه فيما يصيبه من النوائب في الدنيا والآخرة ولأن ذلك أقطع للقليل والقال وإثارة النزاع عند تراحم الارادة والاختيار في هذه الأفعال ، إما رغبة فيما أعد الله لذلك من الثواب والدرجات أو غيره مما يختلف باختلاف

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب غسل الميت والباب ٢٣ من ابواب صلاة

الجنائز والباب ٢٦ من ابواب الدفن

القصد والنيات ، وقد يكون المتوفى ممن يكتب المتولي لمثل ذلك من أفعاله شرفاً يبق في الأعتاب على ما يشعر به طلب الأنصار من أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) دخول قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، كما أنه قد يكون ممن له عداوة مع من اراد مباشرة هذه الأفعال منه بحيث يصل إلى الحرب بين أولياء الميت وبينهم حذر أمن التشفي وغيره. والحاصل لا يخفى ما في القول بعدم وجوب مراعاة هذه الأولوية في جميع ذلك من الفاسد العظام ، كما أنه لا يخفى ما في المراعاة لها من المصالح التي يكفي بعضها في الإلزام على ما هو الموافق للكتاب ، كقوله تعالى: (٢) (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وقوله تعالى (٣) : (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون) والنصوص من أهل البيت (عليهم السلام) ، نعم لما كانت هذه الولاية تابعة لما عرفت من العلة الرحمة ونحوها وكان ذلك مختلفاً باختلافه شدة وضعفاً كشف الشارع عن بعضها وجعله أولى من غيره ، كما سيظهر لك إن شاء الله في الصلاة على الميت مفصلاً ، وأما ما تقدم سابقاً مما عساه يتأني ذلك كالأشكال التقدم في وجوبه في هذه الأحكام مع إناطته برأي بعض المكلفين فمدفوع بأنه لا منافاة بين وجوبه على سائر المكلفين بمعنى حصول العقاب على الجميع مع إذن الولي أو امتناعه أو فقده وبين إناطة اختصاص خصوص المباشر لذلك برأي الولي ، وليس هذا في الحقيقة إناطة للوجوب برأي البعض عند التأمل حتى تتحقق المناقاة كما يستوضح ذلك في تكليف السيد لجملة عبيده بإيجاد شيء في الخارج ، وإناطة خصوص المتولي منهم له في بعض الأحوال برأي واحد منهم كما يقرب من ذلك التأخير في الفزوات والحروب ونحوها .

ويرشد إليه هنا ظاهر خبر غياث من الوجوب على من يأمره الولي بالفعل ، إذ

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٢) سورة الأنفال - الآية - ٧٦

(٣) سورة النساء - الآية - ٣٧

المراد منه كون الولي أحق بالفعل على وجه لا يزاوجه غيره ولا يقدم عليه إلا مع إذنه المقتضي سقوط حقه بالنسبة إلى المأذون أو امتناعه أو فقدته ، وذلك كله غير متناف للوجوب المشترك بين الولي وغيره وإن قلنا بتوقف صحة الفعل على الإذن مع فرض وجوده وعدم العلم بامتناعه عن الفعل أو الإذن ، ضرورة عدم المناقاة بين الوجوب المطلق وبين شرط الصحة لفعل المقدور للكاف الذي هو عدم المزاحمة له وعدم الفعل مع عدم العلم بحاله مع وجوده ، وحينئذ فهو واجب كفاً على الناس كافة وجوباً مطلقاً لا مشروطاً ، وتوقف صحته على مراعاة الولي على الوجه المزبور ، وحينئذ فلا حاجة للجواب عنه بما في بعض حواشي الإرشاد من أن الوجوب على غير الوارث إنما هو مع عدم ظن قيام الوارث وتوجيهه إلى الفعل ، ولا إلى القول بأن المراد بكفايته ولو بالنسبة إلى الوارث لم يكن سقوطه بفعل بعضهم ، وانفاق اتحاده في بعض الأوقات فيكون عينياً لا ينافيه كما في كل واجب كفاً ، ولا إلى القول بأن المراد بوجوبه إنما هو وجوب مشروط لا مطلق بل هي كلها واضحة الفساد .

نعم يحتمل قوياً القول بوجوب مراعاة تلك الأولوية تعبداً من غير أن يكون لها مدخل في صحة الأفعال كما عساه يشعر به لفظ القاصب وغيره ، إلا أني لم أعرف قائلًا به ، وإن أمكن حل بعض كلمات الأصحاب عليه ، فتأمل . كما أنه يحتمل أيضاً قصر اعتبار الولي على منعه لاعتباره ، وهو ضعيف ، وكالأجماع المدعى في الغنية بالنسبة للاستحباب في الصلاة ، فلا يلتفت إليه بعد معارضته بالاجماعين المتقدمين المؤيدتين بالتبع لكلمات الأصحاب ، وبالأخبار المتقدمة ، ودعوى ضعفها سنداً غير قادح بعد تسليمه للانجبار بذلك ، وكذا الدلالة ، على أنه لا ينبغي الإشكال في ظهورها ، وهو حجة كالصريح ، وكدعوى أن لفظ الأولي والأحق مشعر بذلك ، إذ هو في حيز المنع ، وكان ذلك اشتباه بما يأتي نحو ذلك بالنسبة للأفعال ، كما إذا قيل مثلاً الجواهر . هـ

الأولى لك أن تفعل كذا لا في مثل ما نحن فيه إذا أريد به الذوات ، وإذا شئت فاستوضح ذلك في نظائره ، وكدعوى إشعار لفظ الغاصب به أيضاً .

ومن العجيب تأييد الاستحباب من بعضهم بما هو وارد على القول به أيضاً عند التأمل مما أشرنا إليه سابقاً ، ومنها ما هو مبني على مالا نقول به كدعوى وجوب الانتظار بالميت مع غيبة الولي والرجوع إلى حاكم الشرع ، أو عدول المسلمين مع كون الولي طفلاً مثلاً أو ممتعاً أو غائباً غيبة لا يمكن انتظاره أو نحو ذلك ، إذ قد يقال : بالنسبة من وجوب المراجعة في جميع ذلك ، وسقوط الولاية في كل ما كن من هذا القبيل ، أو رجوعها إلى غيره من الأرحام الأقرب فالأقرب كما ستعرف كل ذلك مفصلاً إن شاء الله في الصلاة ، كما أنك تعرف كثيراً من مباحث الأولوية هناك .

لكن نقول هنا على حسب الاجمال : إن المراد بولي الميت هو أولى الناس بميراثه كما صرح به غير واحد من الأصحاب ، بل نفى الخلاف عنه بعضهم ناسباً له إلى الأصحاب مشمراً بدعوى الاجماع عليه . ولعل ذلك يكون كالقرينة على أن المراد بالأولى فيما تقدم من النصوص ذلك إن لم نقل أنه المتبادر للنساق منه ، ويمكن أن يستأنس له زيادة عليه بحسنة حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام) (١) « في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ، قال : يقضي عنه أولى الناس بميراثه ، قلت : فإن كان أولى الناس به امرأة قال : لا إلا الرجال » وموثقة زرارة عنه (عليه السلام) (٢) قال : « سمعته يقول : ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والأقربون ، قال : إنما عني بذلك أولى الأرحام من الوارث ، ولم يمن أولياء النعمة ، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجره إليها » وصحيفة هشام بن سالم عن يزيد الكناشي عن الباقر (عليه السلام) (٣)

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب أحكام شهر رمضان - حديث ٥ من

كتاب الصوم

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب موجبات الإرث - حديث ١-٢

قال : « ابنك أولى بك من ابن ابنك ، وابن ابنك أولى بك من أخيك ، وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك ، وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك ، وابن أخيك من أباك وأمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك ، وابن أخيك من أباك أولى بك من عمك ، وعمك أخو أباك لأبيه وأمه أولى بك من عمك أخو أباك لأبيه ، وعمك أخو أباك لأبيه أولى بك من عمك أخو أباك لأمه . وابن عمك أخو أباك لأبيه وأمه أولى بك من ابن عمك أخو أباك لأبيه ، وابن عمك أخو أباك لأبيه أولى بك من ابن عمك أخو أباك لأمه » .

وهذه الأخبار وإن أمكن المناقشة فيها بعدم صلاحيتها لاثبات ما عليه الأصحاب من ترتيب الولاية هنا على حسب طبقات الارث عدا ما يستثنى ، وذلك لاختصاصها أولاً بالقضاء والارث ، وثانياً لاختصاص الأولى بالذكر دون الاناث ، وإجمال الثانية واقتصار الثالثة على بعض الذكور ، بل فيها ما لا ينطبق على ما ذكرناه هنا من الأصحاب الظاهر في تشريك الأخوين للأبوين والأخ للأُم ، لأنها الوارثان ، وتشريك الأخ للأب مع الأخ للأُم لاشتراكهما في الارث أيضاً إلى غير ذلك . لكنه مع أنه يمكن دفعها خصوصاً مع ملاحظة كلام الأصحاب في الصلاة ، وخصوصاً المناقشة الأولى لمنع ظهور الصحيح في الارث بل هو في غيره أو الأعم منه أظهر . لا يخلو التأييد والاستثناس بها من وجه ، على أن العمدة ما ذكرنا أولاً ولولاه لا يمكن القول بأن المراد بأولى الناس به إنما هو أقربهم إليه وأشدهم علاقة به ، إذ الولي القريب كما في القاموس ، ولعله غير خفي على أهل العرف ، ودعوى استكشاف ذلك بالارث فالوارث فعلا هو الأقرب دون غيره محل منع ، إذ لعل حكمة الارث مبتنية على شيء آخر ، كنع دعوى أن الأكثر نصيباً أولى من الأقل ، لعدم ثبوت ما يقتضيه ، بل الثابت

خلافه بالنسبة للأب والجد ونحوهما مما ستعرفه فيما يأتي ، بل قد يظهر من الأصحاب الإجماع على عدم اعتبار ذلك كما سيأتي في الصلاة ، لكن الانصاف أن الأقربية وأشدية العلاقة لا تخلو من إجمال أيضاً في بعض الأحوال عند أهل العرف ، كما أنها غالباً توافق ما عليه الأصحاب من ترتيب ذلك على طبقات الارث ، فالوقوف حينئذ معهم هو المتجه . نعم يحتمل قوياً أن المراد بالولي هنا مطلق الأرحام والقرابة لا خصوص طبقات الارث ، لكننا لم نجد أحداً صرح به ، ولعله لما في أخبار الصلاة (١) والفصل أيضاً من الحكم بأولوية بعض الأرحام على بعض ، مع إمكان تنزيله على صورة التشاح خاصة ، فتأمل جيداً هذا . وفي المدارك أنه لا يبعد أن يراد بالأولى بالميت هنا أشد الناس به علاقة ، لأنه المتبادر ، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه ، وهو الذي أشرنا إليه سابقاً ، وفيه ما لا يخفى بعد ما سمعت ، لكنه رده في الحقائق بما لا يكاد يظهر لنا استقامته ، حيث قال : « إن ذلك منه مبني على أن المراد بقولهم (عليهم السلام) في تلك الأخبار : (أولى الناس به) معنى التفضيل ، فتوهم أن المتبادر من الأولوية على هذا التقدير الأولوية بالقرب وشدة العلاقة ، وليس كذلك ، بل المراد بهذا اللفظ إنما هو الكناية عن المالك المتصرف ، والتعبير عنه بذلك قد وقع في جملة من أخبار الغدير - إلى أن قال - وبذلك يظهر أن (الأولى) في أخبار الميت من أخبار الفصل والصلاة وغيرها إنما هو بمعنى المالك المتصرف ، وهو بمعنى الولي كما في ولي الطفل وولي البكر » انتهى . وفيه ما لا يكاد يخفى على من له أدنى مسكة من أن ما تقدم من الأخبار المتعلقة بالمقام صريحة في إرادة التفضيل من الأولى ، فإن كان ذلك هو مبنى صحة ما في المدارك فلا إشكال حينئذ في استقامته ، مع أن الأصحاب وإن قالوا إن المراد به الأولى بالميراث لم ينكروا إرادة

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ١١ و ١٢ - والباب

التفصيل منه على معنى أن الأحق بالارث مقدم على غيره ، نعم انما يتجه على صاحب الدارك ما ذكرناه سابقاً ، فتأمل جيداً .

وقد يظهر من بعض متأخري علماء البحرين هنا أن المراد بالولي المحرم من الوارث لاطلقه، ومع تعدده فالترجيح لا شدم علاقة به بحيث يكون هو المرجع له في حياته والمزمي عليه بعد وفاته ، وكأنه لظهور أخبار الباب في كون الولي ممن له مباشرة التفصيل فعلاً ولو عند عدم المائل ، كقوله (عليه السلام) (١) : (يغسله أولى الناس به) وفي موثقة الساباطي (٢) « الصبية يغسلها أولى الناس بها من الرجال » وفي الحسن (٣) « تغسله أولاهن به » فلا يتم حينئذ إرادة مطلق الوارث ، وقد يستأنس له أيضاً بإطلاق الولي على خصوص المحرم في بعض أخبار حج المرأة من دون وليها (٤) كما أنه عاين ما ذكره من الترجيح المتقدم مع فرض التمدد بما ورد من أخبار تولي الباقر (عليه السلام) أمر ابن ابنته (٥) والصادق (عليه السلام) أمر إسماعيل (٦) دون الصادق (عليه السلام) في الأول ، وأولاد إسماعيل في الثاني ، وما ذاك إلا لأنها المرجع في ذلك ، ودخول الجميع تحت عيولتها هنالك .

وأنت خير بما في جميع ذلك ، كما سيتضح لك بعضه عند شرح قوله : (وإذا كان الأولياء) إلى آخره . سيما ما ذكره أخيراً من فعل الباقر والصادق (عليهما السلام) مع احتمال وجوهاً متعددة غير ما ذكره فتأمل جيداً .

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ١١ - ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه - حديث ١

من كتاب الحج

(٥) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الدفن - حديث ٦

(٦) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب التكفين - حديث ١

ثم أنه حيث ظهر أن المتجه هو ما ذكره الأصحاب من قرب ذلك على طبقات الارث عدا ما استثنى فهل المدار حينئذ على استئذان جميع أهل الطبقة حتى لو كان المتولي بعضهم أو يكتفى بأذن أحدهم مطلقاً أو أنه مالم يمنع غيره ؟ وجوه ، أحوطها الأول إن لم يكن أقواها ، وإن كان يمكن أن يؤيد ما بعده بصدق اسم الولي على كل واحد منهم فيكتفى بأذنه لا ندراجة تحت الأدلة حينئذ ، سيما الثالث أي مع عدم منع غيره ، فتأمل . ولو امتنع الولي قال في الذكرى : « إن في إجباره نظراً ينشأ من الشك في أن الولاية هل هي نظراً له أو للميت ؟ » قلت : ولاريب في قوة العدم ، للأصل مع ما يستفاد من فخاوي الأدلة ، لكنه هل تنتقل حينئذ الولاية إلى غيره من الأرحام أو إلى حاكم الشرع ومع عدمه فإلى المسلمين أو أنها تسقط للأصل مع عدم ثبوت المستند ؟ وجوه ، ونحوه لو كان غائباً أو طفلاً أو مجنوناً حتى في احتمال السقوط ، لأن الولاية هنا ليست من قبيل الحقوق المالية حتى يلاحظ فيه الترتيب المذكور سيما مع عدم إشارة في شيء من الأخبار ، ويؤيده السيرة العظيمة في سائر الأمصار على عدم الالتزام في شيء من ذلك ، ولا سمعنا بإعادة غسل يوماً من الأيام ، فكيف كان فالظاهر الاكتفاء بالعلم بالرضا لو علم من غير حاجة إلى الرضا الفعلي ، وإن كان ظاهر قوله (عليه السلام) : (يفصله أولى الناس به أو من يأمره الولي) يقضي بخلافه ، إلا أن المتجه حمله على صورة عدم العلم ، كما أن المتجه على الظاهر عدم الحاجة إلى الأذن مع فرض انحصار التكليف بمكلف به بعينه ، كما لو كان الميت امرأة وليس إلا امرأة واحدة ، وكذا الرجل حيث يكون وليه امرأة ، مع احتمال وجوب مراعاتها تعبداً ، فتأمل .

﴿ وإذا كن الأولياء رجالاً ونساء فالرجال أولى ﴾ كما صرح به بعض هنا وآخر في الصلاة ، بل من المتعنى في الخلاف عنه فيها . وقضيته عدم الفرق بين كون الميت رجلاً أو امرأة ، بل في المدارك أنه جزم بهذا التعميم المتأخرون ، وفي الحدائق نسبته إلى

الأكثر وقيد المحقق الثاني بما إذا لم يكن امرأة ، وإلا انعكس الحكم ، وإعله لاقتضاء ظاهر ما دل (١) على جواز إذن الولي أن له المباشرة ، لأن معنى ولايته الإذن فقط ، مضافاً إلى ظهور اقتضاء التوكيل في أمر ذلك أي صحة وقوع الموكل فيه من الموكل ، فتأمل . وربما اعترضه في الحدائق بأن ذلك غير مراد من الأخبار ، وإلا لزم سقوط الولاية عند تعذر المباشرة قلرض ونحوه ، وفيه نظر واضح ، لأن المراد جواز المباشرة وإن اختلف امتناعها لعارض . نعم قد يتجه عليه منع كون المستفاد من الأدلة ذلك ، بل المستفاد إما المباشرة أو الإذن ، ويشعر به أيضاً ما استعرفه من الاتفاق على الظاهر وبعض الأخبار (٢) (إن الزوج أولى بزوجه) مع أن الأولى اجتناب المباشرة منه على ما يأتي ، فيعلم حينئذ أن المراد بولايته إما هو إذنه حسب ، فتأمل . كما أنه قد يمنع أصل الحكم أيضاً حيث اتالم فتمتر على ما يدل عليه ، بل قضية إطلاق الأصحاب أن الأولى به أولاهم بميراثه ، مع أن الأصل عدمه ، نعم قد يشهد له الاعتبار لكون الرجال غالباً أعقل وأقوى على الأمور وأبصر بها ، إلا أنه لا يصلح لأن يكون مستنداً شرعياً ، ويمكن الاحتجاج له بعد إمكان دعوى السيرة سيما إذا كان الميت رجلاً باصالة عدم ثبوت ولاية للمرأة مع وجود الرجال ، سيما مع كون الخطاب ظاهراً المذكور وفيه منع ، مع أنه لا ظهور له في الخطاب الذي هو بلفظ الأولى فيما ادعاه ، لصدقه على المذكور المؤنث وإلا لأشكّل ثبوت ولاية المرأة حينئذ حتى مع عدم الرجل في طبقتهما من نحو هذه الخطابات ، هذا . مع أنه قد يشعر ما حكاه في الذكرى عن المبسوط بما قلنا ، حيث قال : قال في المبسوط : لو تشاح الأولياء في الرجل قدم الأولى بالميراث من الرجال ولو كان الأولى نساء محارم ، قال : وروي جوازه لمن وراء الثياب ، والأول

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجنائز

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٩

أحوط ، انتهى . وقد يحتمل أن كلام الأصحاب أي تقديم الرجال إنما هو عند التشاح ، فيصالح حينئذ ما ذكر من الوجه الاعتباري مرجحاً ، فتأمل .

﴿ والزوج أولى من كل أحد بزوجه في أحكامها كلها ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في الذكرى ، بل قد يشعر مافي التذكرة بالاجماع عليه ، حيث قال :

« عندنا أن الزوج أولى من كل أحد في جميع أحكامها من الفسل وغيره ، سواء كان الغير رجلاً أو امرأة قريباً أو بعيداً » انتهى . كما هو صريح المعتبر ، حيث حكى الاتفاق على مضمون موثق إسحاق بن عمار المروي في الكافي والتهذيب عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها » ونحوه عن المنتهى .

كما أن الأردبيلي نسبته إلى عمل الأصحاب ، وهو مع أنه حجة بنفسه قد اعتضد بما عرفت . وبخبر أبي بصير (٢) عنه (ع) أيضاً قال : « قلت له : المرأة تموت من أحق بالصلاة عليها ؟ قال : زوجها ، قلت : الزوج أحق من الأب والولد والأخ ؟ قال : نعم ويفسلها » فما وقع لصاحب المدارك من إمكان المناقشة في هذا الحكم بضعف المستند ، وبأنه معارض بصحيفة حفص عن الصادق (عليه السلام) (٣) « في المرأة تموت ومعهما أخوها وزوجها أيها يصلي عليها ؟ قال : أخوها أحق بالصلاة عليها » ليس في محله ، وإن أمكن تأييده مع ذلك بخبر عبد الرحمان عن الصادق (عليه السلام) (٤) أيضاً ، سأله « عن المرأة ، الزوج أحق بها أو الأخ ؟ قال : الأخ » إلا أنه غير صالح مع ذلك لمقاومة ما ذكرنا سيما بعد موافقته للعامة كما حكاه الشيخ عنهم ، فلذلك جعلها هو على ذلك وهو جيد ، ومخالفته أيضاً لما تقدم من أن أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه .

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٩

(٢) (٣) (٤) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجنازة - حديث ٢ - ٤ - ٥

ولا فرق فيما ذكرنا من الحكم بين الدائم والمنقطع مع تحقق الدخول وعدمه على إشكال في المنقطع ، خصوصاً إذا انقضى الأجل بعد موتها لينتوتها حينئذ منه ، بل لا يبعد ذلك بمجرد موتها وإن لم ينقض الأجل ، لكونها كالعين المستأجرة إذا فأت كما لا يخفى على من أحاط خبراً بأحكام المتعة في محلها ، نعم الظاهر بقاء ولايته على المطلقة رجعية إذا ماتت في العدة لكونها زوجة فيها .

ثم إن ظاهر عبارة المتن وما شابهها جواز تفصيل الرجل زوجته اختياراً وفقاً للخلاف والسرائر والمعتبر والمنتهى والقواعد والارشاد والمختلف والذكرى واللمعة والبيان وجامع المقاصد والروضة ، كالعكس وفقاً لما جميعاً أيضاً عدا الخلاف ، فانه قل : « مسألة يجوز عندنا أن يفصل الرجل زوجته والمرأة زوجها أما غسل المرأة زوجها فيه إجماع إذا لم يكن رجال قرابات ولا نساء قرابات » إلى آخره . ولا صراحة فيه في الثاني مع الاختيار ، مع احتمال يحمل التقييد المذكور على إرادة معقد الإجماع ، فتأمل . وهو المنقول عن المرتضى وابن الجنيد والجمعي وحكي عن الشيخ في سائر كتبه عدا كتابي الأخبار . ونسبه في المختلف وغيره إلى أكثر علمائنا .

وكيف كان فهو المشهور نقلاً وتحصيلاً ، بل فيما حضرني من نسخة المنتهى نسبة الثاني إلى العلماء مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، كما هو صريح الخلاف في الأول مع ظهوره أو صريحه في الاختيار . وهو الحجة ، مضافاً إلى إطلاقات الأمر بالتفصيل ، وما يشعر به ما دل على أن الزوج أحق بها ، إلى آخره . وإلى استصحاب جواز النظر واللمس إن كان عندهما المانع من ذلك ، وإلى وصية زين العابدين (عليه السلام) أم ولده بفصله إن ثبت (١) وإلى تفصيل أمير المؤمنين (عليه السلام) فاطمة (عليها السلام) (٢)

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٦

وان اشتمل على التعليل بأنها صديقة لا يفصلها إلا صديق ، لعدم الانكسار عليه ممن لا يعتقد هذا الحكم ، فيشعر بمشهورية الحكم في الصدر الأول كما في الذكرى ، وإلى صحيح عبدالله بن سنان (١) الروي على لسان المشائخ الثلاثة قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين يموت ؟ أو يفصلها إن لم يكن عنده من يفصلها ؟ وعن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه » والمناقشة فيه بالتقييد في سؤاله بما ينافي الاختيار مدفوعة بأن الحجة في الجواب كلناقشة باحتمال أن الإشارة بذلك في الجواب إلى النظر أو إلى خصوص ماسأل عنه السائل ، وهو في حالة الاضطرار ، لظهور التعليل في رفع ذلك جميعه ، كما يوضحه زيادة على ذلك الحسن كالصحيح (٢) قال : « سألت عن الرجل يفصل امرأته ، قال : نعم إنما يمنعها أهلها تعصبا » مع وضوح دلالة على المختار ، وإلى موثق سماعة (٣) قال : « سألت عن المرأة إذا ماتت ، قال : يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق فيفصلها » ونحوه غيره (٤) وإلى صحيح محمد بن مسلم (٥) قال : « سألت عن الرجل يفصل امرأته قال : نعم من وراء الثياب » وصحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٦) قال : « سئل عن الرجل يفصل امرأته ، قال : نعم من وراء الثوب ، لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها ، والمرأة تفصل زوجها ، لأنه إذا مات كانت في عدة منه ، وإذا ماتت هي فقد انقضت عدتها » وإلى التعليل في صحيح زرارة عن الصادق (عليه السلام) (٧) « في الرجل يموت وليس معه إلا النساء ، قال : تفصله امرأته ، لأنها منه في عدة ،

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٤

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥ - ٨ - ٧

(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١١ - ١٣

وإذا مات لم يغسلها ، لأنه ليس منها في علة « الى آخره . ولا ينافيه خصوص
الفرض ، وسنسمع الكلام في ذيله ، وإلى صحيح منصور (١) قال : « سألت أبا عبد الله
(عليه السلام) عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته يغسلها ، قال : نعم وأمه وأخته ،
ونحو هذا يلقي على عورتها خرقه « إلى غير ذلك مما ذل على الحكيم معاً .

خلافًا للشيخ في التهذيبين وابن زهرة في الغنية والحلي في إشارة السبق ،
وربما كان هو الظاهر من الوسيلة وغيرها ، بل في الذكرى أن الذي يظهر من كلام
كثير من الأصحاب أنها كالحازم ، وهم الذين يحرم التناكح بينهم نسباً أو رضاعاً أو
مصارعة ، قلت : مع أنه قد حكى في كشف اللثام أن ظاهر الأكثر في المحارم الاختصاص
بحال الضرورة ، فنهما معاً يحصل شهرة هذا القول ، وقد يحتج له بقول أبي جعفر
(عليه السلام) في خبر أبي حمزة (٢) : « لا يغسل الرجل امرأة إلا أن لا توجد امرأة »
وقول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير (٣) : « يغسل الزوج امرأته في السفر
والمرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل » وتعليل تفصيل فاطمة (عليها السلام)
بكونها صديقة لا يغسلها إلا صديق ، بل قد يشعر خبر المفضل بن عمر (٤) بمروفة
الحكم في الزمن السابق حيث أنه ضاقت نفسه لما أخبره الامام (عليه السلام) بذلك ،
فعلم به ، فرفع ماني نفسه بالتعليل السابق ، وبأن عيسى (عليه السلام) غسل مريم
لذلك ، وبما سمعته سابقاً في ذيل خبر زرارة في خصوص تفسير الزوج زوجته .

ولا يخفى ضعف الجميع عن مقاومة ما ذكرنا سيما بعد الطعن في سند الأولين بل
ودلائهما ، وصراحة بعض ما قدمنا في الاختيار ، نعم لا يبعد القول بالكراهة مع
الاختيار لذلك ، ومنه يعرف وجه تعليل تفصيل فاطمة (عليها السلام) بكونها صديقة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ١ - ١٠

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب غسل الميت - حديث ١٤ - ٦

لإرادة دفعها ، وأما ما في ذيل خبر زرارة فهو مع منافاته لمذهب الخصم أيضاً ينبغي القطع بحمله إما على التقية ، لأنه موافق لأشهر مذاهب العامة كما قيل ، أو على شدة الكراهة بالنسبة للمرأة ، أو على إرادة أنه لم يفصلها مجردة ، ولعله أولى من سابقه لشهادة صحيح الحلبي المتقدم له ، وربما يشمر به أيضاً التعليل في غيره أنها ليست مثل الرجل لكونها أسوأ منظرأ منه ، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر داود بن سرحان (١) « في رجل يموت في السفر أوفى الأرض وليس معه فيها إلا النساء قال: يدفن ولا يفصل ، وقال في المرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة إلا أن يكون معها زوجها ، فإن كان معها زوجها فليغسلها من فوق الدرع ، ويسكب عليها الماء سكباً ، وتغسله امرأته إذا ماتت ، والمرأة ليست مثل الرجل ، المرأة أسوأ منظرأ حين تموت » وقوله (عليه السلام) في خبر أبي الصباح الكناني (٢) « في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ، قال : يدفن ولا يفصل ، والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تدفن ولا تفصل إلا أن يكون زوجها معها ، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ، ويسكب الماء عليها سكباً ، ولا ينظر إلى عورتها ، وتغسله امرأته إذا ماتت ، والمرأة إذا ماتت ليست بمنزلة الرجل ، المرأة أسوأ منظرأ إذا ماتت » .

ولعله لهذه الأخبار وما تقدم سابقاً من الأمر بالتفصيل من وراء الثياب أو جب الشيخ في الاستبصار ذلك في المرأة دون الرجل فجعله مستحباً ، وهو لا يخلو من قوة ، وإن كان الأقوى عدم الوجوب فيهما معاً وفقاً للتهذيب والمعتبر والمحكي عن صريح النهاية والتذكرة وظاهر الغنية وعلم الهدى وغيره ، واختاره في مجمع البرهان والمدارك والحدائق والرياض ، ولعله الظاهر ممن أطلق جواز تفصيلها من غير تقييد ، خلافاً للنتهى

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٢

والمختلف والبيان وجامع المقاصد والمسالك والروض والروضة فن وراه الثوب ، بل في الأخير كما عن المسالك أنه المشهور ، وفي ظاهر المختلف نسبته إلى أكثر علمائنا . ومن العجيب أنه في الذكرى نسبته إلى الشهرة رواية وفي الروض إليها فتوى ورواية مع إنكار بعضهم وجود دليل عليه من الأخبار بالنسبة لتفصيل الزوجة الزوج ، بل عن بعضهم أنه احتمال أنهم أخذوه من صورة العكس ، قلت : قد يشعر به حسن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (١) « حيث سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يفعله إلا النساء ، فقال : تفعله امرأته أو ذو قرابة إن كان له ، وتصب النساء الماء عليه صبا » مع إمكان منعه ، وخبر سماعة (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن رجل مات وليس عنده إلا نساء فقال : تفعله ذات محرم منه ، وتصب النساء عليه الماء صبا ، ولا تخلع ثوبه » وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يموت وليس عنده من يفعله إلا النساء ، قال : تفعله امرأته أو ذات محرمه ، وتصب النساء الماء صبا من فوق الثياب » لكنهما مع الأغراض عن سندهما وكون الأول في غير الزوجة لعله لم يكن كون التي تصب الماء من النساء الأجنبية وإن كان للتولية لتفصيل المحرم ، كما عساه يشعر به وكذا الخبر السابق ، مع احتمال الثاني كون الحكم في غير الزوجة .

نعم قد يستدل به بمضمرة الشحام في الصحيح (٤) « عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل ، فقال : إن لم يكن له فيهن امرأته فليدفن بثيابه ولا يفسل وإن كان له فيهن امرأته فليفسل في قبص من خير أن تنظر إلى عورته » وهو محتمل

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٩ - ٤

(٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧

قريباً لما ذكرناه سابقاً ، واثن سلم فليحمل على الاستحباب جمعاً بينه وبين الأخبار المتقدمة التي هي كالصرحة في جواز تفسيلا له مجرداً المؤبدة بالأصل ، وإطلاق الأمر بالفصل ، واستصحاب حكم الزوجة ، ونحو صورته العكس ، ومن العجيب تعليقه في المنتهى الحكم بعدم نظرها إلى شيء من عوراتها وقد انقطعت العصمة بينهما ، مع أن محمد بن مسلم (١) سأل الباقر (عليه السلام) في الصحيح « عن امرأة توفيت أياصل زوجها أن ينظر إلى وجهها ورأسها ؟ قال : نعم » وكذا غيره مما تقدم مما يدل على عدم انقطاع العصمة بينهما ، بل لعله كالضروري من مذهبننا ، نعم قد يقال بكرامة نظر الزوج للزوجة بعد موتها لما عساه يشعر به التعليل السابق بالعدة منه دونه ، ولأنه في خبر الحلبي عن النظر إلى شعرها أو شيء منها ، كما أنه يحتمل الحرمة في خصوص العمرة للنهي عنه .

فظهر لك من ذلك كله ضعف القول بوجوب كونه من وراء الثياب في تفصيل الزوجة للزوج ، وأما العكس فهو وإن كان مشهوراً في الأخبار كما عرفت ، بل ربما تخيل أنها لا تعارض بينها وبين غيرها إلا بالاطلاق والتقييد فيحمل حينئذ مطلقها على مقيدها ، إلا أن الأصل واستصحاب أحكام الزوجة وإطلاق الأمر بالفصل مع صراحة بعضها في جواز التجريد أو كالصرح ، كقوله (عليه السلام) : (يلقي على عورتها خرقة) وقوله (عليه السلام) : (إنما يمنعها أهلها تعصباً) ومادل على جواز النظر إلى ماعداء عورتها ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عبدالله بن سنان (٢) : « إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته ، وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به ، وتلف على يدها خرقة » مع اختلاف تلك الأخبار بالنسبة إلى كيفية التفصيل في إدخال اليد تحت القميص أو

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠

سكب الماء من فوق الدرع ووراء الثياب ، وإشعار التعليل بكونها أسوأ منظرًا إذامانت بأن المانع النظر لا التجريد نفسه ، واحتمال بعضها كونه لمانع خارجي ككون متولي الصب أجنيًا تؤيد القول بالاستحباب ، ولعله الأقوى .

وكيف كان فحيث يفصل الرجل أو المرأة من فوق القميص بأن يسكب الماء عليه فلا إشكال في عدم مراعاة النجاسة من الثوب الحاصلة من مباشرة لميت إلى الميت ، لظهور الأخبار في حصول الطهارة للميت بتمام الغسل وإدراجه في كفنه من غير حاجة إلى شيء آخر ، لكن هل ذلك لطهارة الثوب بمجرد الصب من غير حاجة إلى العصر كما في الذكرى والروضة وجامع المقاصد وغيرها لا إطلاق الأخبار فجائز أن يجري مجرى ما لا يمكن عصره ويجرى الحرق الساترة للعورة ، فانها لا تحتاج إلى عصر قطعاً على ما تشر به عبارة الروضة ، أو أن ذلك حكم شرعي فلا ينافي احتياج طهارة الثوب حينئذ إلى عصر عدم تعدي نجاسته للميت ، أو أن ذلك لعدم نجاسة الثوب أصلاً ورأساً وإن قلنا بتعدي نجاسة الميت في غير ذلك ؟ وجوه قد عرفت أن أولها مافي الكتب السالفة ، ولعل ثانيها يرجع إليه مافي الروض ، حيث قال : « وهل يطهر الثوب بصب الماء عليه من غير عصر ؟ مقتضى المذهب عدمه ، وبه صرح المحقق في المعتبر في تفسير الميت في قيصه من مماتله » انتهى . قلت : ولعله أشار بذلك إلى مافي المعتبر ، حيث قال في المقام الذي ذكره : « وإن تجرد كان أفضل ، لأنه أمكن للتطهير ، ولأن الثوب قد نجس بما يخرج من الميت ، ولا يطهر بصب الماء فينجس الميت والغاسل » وكأنه فهم منه أن مراده بما يخرج من الميت هو الذي يباشر به الميت لالبول والغائط ونحوهما ، وإلا لخرج عما نحن فيه .

ولعل الأقوى في النظر الأول ، لكن الاحتياط بالثاني كاللازم في المقام ، لا يمكن المناقشة به - عدم تشخيص الروايات شيئاً من ذلك ، والقياس على خرقه السترة

لا نقول به لو سلم الحكم في القيس عليه ، وأحوط منه التفصيل من تحت الثياب من دون نظر من الغاسل بأن يغطي الميت بالثوب مرتفعاً عنه ، كأن يقبض عليه من جانبيه أو نحو ذلك ، ولو اني عثرت على أحد يحمل أخبار التفصيل من وراء الثياب على ذلك كما عساه يؤي إليه بعضها ما كنت عدلت عنه إلى غيره ، وإن كان حل بعض الأخبار عليه لا يخلو من محاجة ، كقوله (عليه السلام) : (فيصب الماء من فوق الدرع) مع أنه قد يراد به أنه يوضع الماء على نفس الدرع ثم منه إلى الميت من غير مباشرة الميت لنفس الدرع ، فتأمل جيداً .

ثم إن الظاهر من كثير من أخبار المقام إرادة الثياب المهدودة ، لاشتمال جملة منها على القميص ، وأخرى على الدرع ، وثالثة على الثياب ، وحينئذ فلا يجب تغطية الوجه والكفين والقدمين ، فإما في جامع المقاصد من أن الظاهر إرادة ما يشمل جميع البدن من الثياب لا يخلو من تأمل ، نعم قد يقال : إن خلو الأخبار عن التعرض للرأس مع حل الأخبار على ما تقدم يقضي بجواز كونه مكشوفاً ، لكن الظاهر عدمه إما بحمل الثياب على ما يشمله ، أو أن المراد بقاؤها في ثيابها التي كانت في حياتها ، والغالب منها مستورية الرأس ، وقد يؤيد ذلك بالنهي عن النظر إلى شعرها في صحيح الحلبي فتأمل ولا فرق في الزوجة بين الحرة والأمة ولا بين الدائم والمنقطع ولا بين المدخول بها وغيرها ، نعم قد يشكل ذلك في المنقطع خصوصاً إذا كان قد انقضى الأجل بمد الموت كما لا يخفى على من أحاط خبراً بأحكام المنقطع المذكورة في محلها ، وكذا الزوج لا إطلاق النصوص والفتاوى ، ولا يقدح فيه سبق بعضها إلى الذهن ، لعدم تحقق التدرع المانعة بمجرد ذلك ، والمطلقة الرجعية زوجة كما صرح به جماعة من الأصحاب ، بل لأجد فيه خلافاً من أحد سوى ما في المنتهى من أنه لو طلق امرأته فإن كان رجعيًا ففي جواز تفصيل الآخر له نظر ، ولعله لاحتمال المناقشة فيه بانصراف ما دل على كونها زوجة إلى

غير ذلك ، وهو ضعيف ، فلها أن تنسله حينئذ إن مات قبل خروج العدة ، أما إذا مات بعدها فهي أجنبية كالملقة بائنا ، وهو واضح ، وقال في الذكرى : « ولا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا ، بل لو نكحت جاز لها تنسيه . وإن كان الفرض عندنا بعيداً انتهى . ونحوه في الروض والروضة وكذا جامع المقاصد ، بل يشمر قول (عندنا) في الكتب الثلاثة بكونه مجمعا عليه ، والظاهر أن مرادهم بالعدة عدة الوفاة ، وبعد الفرض حينئذ لاستبعاد بقاء الميت بغير غسل حتى تنقضي وتزوج ، كما يشمر بذلك المنقول عن حاشية الروضة لصاحبها ، حيث قال : « أنه يتحقق هذا الفرض بدفن الميت بغير غسل ، ثم تزوجت زوجته بعد مضي عدتها ، ثم أخرج الميت من قبره لغرض كالشهادة على حقه أو أخرجه السيل ولم يتغير ، فيجوز لها أو يجب حينئذ تنسيه » انتهى . قلت : ولعله لاجتياج إلى هذا التكلف في نحو عصرنا ، وذلك لأنه قد تعارف فيه بقاء الميت مدة طويلة جداً بسبب إرادة دفنه في أحد المشاهد المشرفة .

وربما استشكل في الحكم بعض متأخري المتأخرين معللاً ذلك بصيرورتها أجنبية والحال هذه ، وقد يؤيده - مع احتمال الشك في شمول العلاقات لمثل ذلك من جهة ندرته - أنه قد يشمر التعليل المتقدمة في صحيحة الحلبي وغيره بكونها في عدة منه أنه لايجوز لها التفسير بعد انقضائها سيما إذا تزوجت . وفيه منع صيرورتها أجنبية بذلك ، بل صدق اسم الزوجة عليها محقق ، ودعوى الندرة إن أريد بها ندرة الوقوع فهي مسلمة . لكنها لا تجدي . وإن أريد غيرها فمنوعة . ولا إشعار في التعليل بذلك ، كما يشير إليه تعليله في هذا الخبر تفسير الزوج لها بأنه قد انقضت عدته منها . والظاهر أن مراده من حيث التجريد للثياب وعدمه ، ففي تفسير المرأة له لا يتأكد كونه من وراء الثياب : لأنها في عدة منه بخلاف العكس كما أشرنا إليه سابقاً ، هذا .

وربما غرضت المسألة في صورة أقرب مما ذكرنا ، وهي فيما إذا كانت حاملاً ثم وضعت بعد موته ، فإن عدتها تنقضي بالوضع فقط ، كما هو مذهب ابن أبي عقيل ، فإذا نكحت غيره قبل تفسيه لم يمنع ذلك من تفسيها . إلا أن ذلك لا يتم بناء على ما هو المعروف من مذهب أصحابنا من العدة بأبعد الأجلين ، لكن قد يظهر من المصنف في المعتبر مشهورة القول بجواز التزويج لها بمجرد الوضع بين أصحابنا ، لأنه قال في الرد على أبي حنيفة حيث منع من تفسيل الزوج زوجته معللاً ذلك بانقطاع عصمة النكاح بينهما ، فيحرم عليه النظر واللمس بدليل أنه يجوز له نكاح أختها والأربع وغير ذلك : « واستدلال أبي حنيفة ضعيف ، لأننا لانسلم أن جواز نكاح الأربع والأخت يستلزم تحريم النظر واللمس ، فإن المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ، ومع الوضع يجوز أن تتكح غيره ولا يمنعها ذلك من نظر الزوج ولا غسله ، ولا حجة في العدة ، لأنه لو طلقها بائناً ثم مات فهي عدة ، ولا يجوز لها تفسيه » انتهى . اللهم إلا أن يريد به الالتزام على ما عندهم ، لكنه لا يتجه إلزامه بذلك لأبي حنيفة عند التأمل ، هذا كله مع فرض كون العدة عدة وفاة ، أما لو فرض أنها عدة طلاق رجعي فيشكل تصور الحكم المذكور فيه . اللهم إلا أن يفرض أنه مات في آخر العدة ثم خرجت عن العدة قبل أن تفسله ، فإن لها أن تزوج حينئذ وتفسله ، أما الأول فليخرجها عن العدة . وأما الثاني فلا أنه مات وهي زوجة له ، ويكون بعد الفرض حينئذ لندرة اتفاقه ، وفيه أن الحكم في مثل الفرض اعتدادها بعدة الوفاة حينئذ ، فليس لها التزويج كما سيأتي إن شاء الله في محله . فتأمل .

ثم إن الأقوى إلحاق الأمة مطلقاً أم ولد كانت أولاً بالزوجة في جواز التفصيل من كل منها إذا لم تكن مزوجة أو معتدة أو مبعوضة أو مكاتبية ، فلها تفسيه وله تفسيها كما في القواعد والبيان وبمجمع البرهان ، بل لعله لا خلاف فيه بالنسبة للثاني ، كما استظهر فيه في مجمع البرهان ، وفي جامع المقاصد أن تفسيه لها جائز قطعاً إذا كان وطؤها

بخائزاً ، ونحوه في المدارك وقد عرفت غير مرة أن ذلك ممن لا يعمل بالظنيات يجري مجرى الاجماع .

وكيف كان فيرشد إلى ما قلنا - مضافاً إلى ذلك وإلى إصالة جواز النظر واللمس واستصحابهما إن كان ذلك هو المانع من جواز التفصيل على ما عساه يظهر من مستند الخصم ، وإلى بقاء علة الملك من الكفن والمؤنة والاعتداد منه مع ما كان بينهما من الاستمتاع ما بين المتزوجين ، وإلى إيصاء علي بن الحسين (عليهما السلام) أن تقبله أم ولده إذا مات علي مافي خبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (١) « أن علي بن الحسين (عليهما السلام) أوصى أن تقبله أم ولده إذا مات فقبلته » وأعله لا ينافي ما دل على أن الصديق لا بنفسه إلا صديق ، لا جهال إرادته إعانة الباقر (عليه السلام) في بعض الفصل وإن بعد ، كما يشعر به مع تأييد الحكم ما عن الفقه الرضوي (٢) « وزروي أن علي بن الحسين (عليهما السلام) لما مات قال الباقر (عليه السلام) : لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك فما أنا بالذي أنظر إليها بعد موتك ، فأدخل يده وغسل جسده ثم دعى أم ولده فأدخلت يدها فقبلته ، وكذلك فعلت أنا بأبي » انتهى - إطلاق أو عموم ما دل (٣) على وجوب التفصيل ولو بأمر الولي مع عدم المخرج ، على أن المختار عدم شرطية ماشك في شرطية ومافية ماشك في مافية ، فيصدق حينئذ على غسلها أنه غسل ، فما في المعتبر من أن الأقرب أنه لا تغسل المملوكة غير أم الولد سيدها ممللاً ذلك بأن ملكها انتقل عنه إلى غيره ، فحرم عليها النظر ، ومنه توقف في المنتهى كما عن التحرير والنهاية والتذكرة ضيف كضعف مافي المدارك من تعميمه ذلك حتى في

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب غسل الميت

أم الولد، قال : « وربما فرق بين أم الولد وغيرها لرواية إيصاء زين العابدين (عليه السلام) وفي الطريق ضعف » انتهى . لما عرفت من أن انتقالها للغير لا يمنع بقاء الحكم السابق لها من النظر واللمس وغيرها ، كما لا يمنعه انصاق أم الولد أو حرية المدبرة ، نعم أقصاه توقف مباشرتها لتفصيل على إذن من انتقلت إليه ، كما أنك عرفت أننا في غنية عن النص بما سمعت ، لكون المنع محتاجاً للدليل لا العكس .

﴿ ويجوز ﴾ على المشهور كما حكاه جماعة منهم الشهيدان بل في الذكرى لأعلم لهذا الحكم مخالفاً من الأصحاب سوى المحقق في المعتبر ، وفي التذكرة نسبت إلى علمائنا « أن يفصل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم ، وكذا تفصل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم » إلا أنه في التذكرة جعل مانسب إلى علمائنا ذلك مع زيادة حضور الأجانب من المسلمين أو المسلمات ، فيأمرهم الكافر بالاغتسال أولاً ثم يعلوه كيفية غسل المسلمين فيفصل ، كما أن معقد بعض حكاية الشهرة كذلك بخلاف آخر ، والحاصل أنه لا إشكال في تحقق الشهرة هنا في الجملة وإن اختلفت بعض عباراتهم بالنسبة إلى ذكر ذلك وعدمه ، وبالحكم صريح في المقنعة والتهذيب والوسيلة والنتهى والقواعد والارشاد واللغة والبيان والروض الجنان والروضة والخيرة والحقائق ومن المبسوط والنهاية والاراسم والصدوقين وابن الجنيد والصهرشتي وابن سعيد ، وهو الأقوى لموثقة عمار (١) المروية في الكافي والتهذيب عن الصادق (عليه السلام) قلت : « قلن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينهن وبينه قرابة ، قال : يفتسل النصراني ثم يغسله فقد اضطر ، وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابته ومعه امرأة نصرانية ورجال مسلمون قال : تفتسل النصرانية ثم تغسلها » وخبر عمرو بن خالد

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (١) قال : « أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) نفر فقالوا : إن امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم ، قال : كيف صنعتُم ؟ فقالوا : صبينا عليها الماء صباً ، فقال : أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تنسلها ؟ فقالوا : لا ، قال : أفلا تيمموها » مع التأييد بما عن فقه مولانا الرضا (عليه السلام) (٢) « فإن مات ميت بين رجال نصارى ونسوة مسلمات غسله الرجال النصارى بعد ما يغتسلون ، وإن كان الميت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين ونسوة نصرانية اغتسلت النصرانية وغسلتها » .

وماعساه يناقش في ذلك - بضعف السند ، وباستلزامه تنجس الميت بمباشرة الكافر عند التفصيل بالماء القليل وبعده بالماء الكثير ، مع أن الغسل عبادة فلا تصح من الكافر ، فوجب طرح هذه الأخبار أو حملها على التقية من حيث دلالتها على طهارة أهل الذمة - في غاية السقوط ، إذ هي مع أن الوثق حجة عندنا نجبورة بما عرفت من الشهرة بل ظاهر الاجماع ، واحتمال المناقشة فيها باختلاف عبارات الأصحاب من حيث التقييد المذكور سابقاً في بعضها وعدمه في أخرى فلا شهرة بمحققة سيما بعد ما قيل إنه لم يذكره ابن أبي عقيل ولا الجعفي ولا ابن البراج في كتابيه ولا ابن زهرة وإدريس ولا الشيخ في الخلاف مدفوع بعد فرض التسليم بتحققها قطعاً في عبورة التقييد ، وهو كاف ، ولادلالة في عدم الذكر من أولئك على المخالفة ، بل لعل الشهرة بمحققة على تقدير خلافهم أيضاً ، واستلزامه تنجس الميت بالنجاسة العرضية - مع احتمال عدم تعدي النجاسة منه إليه هنا ، وإمكان منع استلزامه المباشرة الورثة لذلك أو صب الماء بعدها لتطهير منه ثم التفصيل - لا يصلح للاعراض عن الدليل المعمول به بين الأصحاب ،

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ١٨ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

كما أن دعوى أنه عبادة فلا تصح من الكافر كذلك أيضاً ، إذ ذلك - بعد تسليم أن غسل الميت من العبادات وأنه لا تجزئ فيه نية الكافر كما أجزأت في المتق ونحوه - اجتهد في مقابلة النص ، مع أنه قال في كشف الغطاء : « يمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة إشارة إلى أن التولي لنية أو هي والعصب المسلم » كما احتمل مثله الشهيد ، فقال : « الظاهر أن الأمر إنما هو لتحصيل هذا الفعل ، لأنه شرط ، لحلو الرواية منه وللأصل ، إلا أن يقال ذلك الأمر يحل فعل الكافر صادراً عن المسلم ، لأنه آله ، ويكون المسلم بمثابة الفاعل ، فتجب النية منه » انتهى .

وأولى من ذلك القول بأن ذلك ليس من باب التفسير المأمور بالشرط فيه النية ، بل شيء أوجبه الشارع في هذا الحال وإن وافقه في الصورة ، كما قد يرشد إلى ذلك تصريح بعضهم بأنه صوري وأنه يجب الفصل مع وجود المسلم على ما ستعرف ، فلا يكون حينئذ مخالفاً إلا لاصالة البراءة ونحوها من الأصول التي تقطع بأدنى دليل ، فظهر لك أنه لا وجه للاعراض عن تلك الأخبار كما وقع للمعتبر ، وربما تبعه بعض من تأخر عنه ، ومن الغريب حملها على التقية من بعضهم من حيث دلالتها على طهارة أهل الكتاب ، مع أن النقول هنا عن جميع العامة عدا سفيان الثوري عدم جواز التفسير ، لعدم صحة العبادة من الكافر ، وهو شاهد آخر على قبولها ، لأن الرشد في خلافهم ، فالأقوى حينئذ ما قلنا إلا أنه ينبغي الافتصار على مضمون الأخبار ، فلا يتعدى إلى غير أهل الكتاب وإن أطلق كثير من الأصحاب الكافر ، ألهم إلا أن يدعى عدم القول بالفصل ، وعدم تعقل الفرق عند من يقول بنجاسة الكل ، أو يقال : بابتناء الحكم في صورة لا يباشر الكافر الماء ، وأما النية فالحال في الكل واحد إما بارتكاب عدم الاشتراط هنا أو بأن الكافر من قبيل الآلة ، ولاريب في ضعف ذلك كله ، إذ عدم الوصول إلى الفارق ليس وصولاً لعدم ، فالتجته حينئذ التقييد بالذي ، بل لا يبعد علم إلحاق

المخالف بهم فضلاً عن غيره ، فتأمل . كما أنه ينبغي التقييد بالاغتسال قبل التمسيل وإن أطلق المصنف وغيره .

وهل يتقيد الحكم المذكور بوجود المسلم أو المسلمة معهم ؟ احتمالان ، لا يبعد عدم خلافاً لصريح الوسيلة ، فلو فرض أن الكتابي علم ذلك من المسلمين سابقاً ففعله اجتزأ به ، نعم بناء على ما تقدم من احتمال أن النية من المسلم اتجه مراعاته حينئذ حتى يأمر الكافر بذلك ، فتأمل .

وفي إعادة الغسل لو وجد المائثل مثلاً قبل الدفن ؟ وجهان ينشآن من حصول المأمور به مع إصالة براءة ذمة المائثل هنا ، للشك في شمول مادل على الأمر بتفصيل الأموات لمثل ذلك ، ومن عدم حصول المأمور به الحقيقي ، فيبقى في العهدة ، مع الشك في شمول مادل على الاجتزاء بفصل الكافر لمثل المقام ، على أنه من المعلوم أن الاكتفاء بفصل الكافر إنما هو للضرورة كما صرح به في الموثق (١) ولا ريب في ارتفاعها بوجود المسلم ، بل ينكشف بوجود المائثل عدم الضرورة واقعاً وإن الواقع إنما كان لتخيل الضرورة ، ودعوى صلق اسم الاضطراب بمجرد مثل ذلك وإن تعقب ما يرفعه فيتجه السقوط حينئذ لتحقيق موضوع الأمر الثاني محل منع ، ولعل الأقوى الثاني وفقاً للتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والروض والخبرة وعن الايضاح والبيان وغيرهما ، بل لم أجد فيه خلافاً بين من تعرض له ، نعم استشكل فيه في القواعد كما في التحرير ، وكأنه لتعارض مدركما عنده ، والشك في شمول أدلة وجوب الغسل لما نحن فيه مع الشك في شمول مادل على الاجتزاء بفصل الكافر لمثل المقام ، لكن قد يقال : إنه لا إشكال عندنا في تكليف الكافر بالفروع ، ومقتضاه وجوب الغسل الصحيح عليه بأن يسلم ويفعل إلا أن الشارع كلفه بتكليف آخر على تقدير عصيانه بالأول ، ولا

ظهور في الأدلة ببدلية هذا عنه بحيث يسقط عنه التكليف بالأول ولم يعاقب عليه ، ولاتنافي بين وجوب هذا الفعل عليه مع عصيانه بترك الأول وبين بقاء وجوبه عليه وإن فعل الثاني .

ومنه يعلم حينئذ عدم سقوط الفسل الحقيقي عن سائر المكلفين مع التمكن ، لأن فعله إن لم يسقط التكليف به عن نفسه فلا يسقطه عن غيره بالأولى ، فإذا وجد المائل وجب عليه . لا يقال : إن المسلم غير المائل قبل وجود المائل كان مأموراً بذلك ، والأمر يقتضي الاجزاء ، لأننا نقول : الاجزاء عن تكليف غير المائل لا يقضي بالاجزاء عن تكليف غيره مع اختلافهما ، وإلا لوجب القول بالاجزاء بمجرد صدور الأمر من المسلم للكافر وإن لم يمثل الكافر ، لعدم تكليفه بغير ذلك ، وهو باطل قطعاً ، نعم يتجه القول بعدم الاعادة لو فرض موضوع مانع فيه غير خارج عن القواعد ببعض ما أشرنا إليه سابقاً من عدم احتياج هذا الفسل للنية مع عدم مباشرة الكافر للميت ونحو ذلك ، لكنه بعيد ، لظهور أخبار الباب وكلمات الأصحاب في أن ذلك من الأضال الاضطرابية الصورية ، وحيث ظهر لك مما قلناه وجه وجوب الاعادة أتجه ما ذكره بعضهم من أنه لو مسه أحد وجب عليه الفسل ولو مع عدم مجيئه المائل ، لما عرفت من عدم حصول الطهارة بهذا الفسل وعدم بدليته عنه ، بل هو أشبه شيء بالتكليف الجديد عند العصيان بالأول ، ولعله مما ذكرنا يظهر لك الفرق بين خصوص هذا الاضطراب من الفسل وبين غيره ، فتجب الاعادة مع ارتفاعه قبل الدفن في الأول دون غيره كما في الذكرى ، ولعله الأقوى ، لاقتضاء الأمر الاجزاء ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ يجب أن ﴿يفسل الرجل محارمه﴾ أي من حرم عليه نكاحها مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة بلا خلاف أجده في الجملة ، بل هو إجماعي ، والأخبار به مستفيضة إن لم تكن متواترة ، لكن هل يشترط فيه أن يكون ذلك ﴿من وراء الثياب﴾

كما هو ظاهر المشهور أو صريحه ، بل في الذخيرة نسبتة إلى الأصحاب مشعراً بدهوى الاجماع عليه كما عساه يشعر به عبارة التذكرة أيضاً والحبل المتين ، أولاً يشترط كما هو صريح بعض متأخري المتأخرين وظاهر الغنية وعن الكافي والأصباح ، ولعله الظاهر من الذكرى أيضاً ، حيث قال : « وثالثها المحرمية ، لتسوية النظر واللمس ، ولما مر ولكن من وراء الثياب محافظة على المودة » انتهى .

قلت و كأن الأول للأمر به في الأخبار (١) الكثيرة التي تقدم بعضها في الزوجة ، ولا ينافيها إطلاق غيرها (٢) بل يحمل عليها كما هو قاعدة الإطلاق والتقييد ، وعمله في المعتبر زيادة على ذلك بأن المرأة عورة فيحرم النظر إليها ، وإنما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جمعاً بين التطهير والستر ، وهو مبني على حرمة نظر المحرم إلى الجسد عارياً كما عن العلامة التصريح به في حد المحارب ، ولاريب في ضعفه كما يظهر لك في محله ان شاء الله ، فالعمدة في الاستدلال حينئذ الأول ، لكن قد يقال : ان الأصل وان كان يقتضي حمل المطلق على المقيد الا أنه يقوى هنا حمله على الاستحباب ، اذ هو - مع اعتضاد المطلقات هنا باطلاقات الأمر بالتفصيل وبالأصل وباستصحاب حلية التكشف حال الحياة والنظر واللمس ، مع احتمال كون الأمر بذلك لعارض خارجي كوجود أجنبي أو أجنبيات كما يشعر به ما تقدم من الروايات ، مضافاً الى ظهور سياق كثير منها باتحاد حكم الزوجة والمحارم في ذلك ، وقد عرفت أن الحكم فيها بالاستحباب ، فيكون حينئذ قرينة على حمل الأمر به عليه لتضمن الخبر للمرأة والمحارم ، وإلا لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه - يؤيده أنه لا يتجه ما ذكر من الحمل أي حمل المطلق على المقيد ، لظهور قول الصادق (عليه السلام) في صحيح منصور بن حازم (٣) المروي

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٩ والباب ٢٤ حديث ١١ و ١٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ١

في الكتب الثلاثة في جواز التجريد بحيث لا يصلح حمله على التقييد ، قال : « سألت عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته أيفسلها ؟ قال : نعم وأمه وأخته ونحو هذا يلقي على عورتها خرقة ويفسلها » وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر زيد الشحام (١) حيث سأله عن امرأة ماتت وهي في موضع ليس معهم امرأة غيرها : « إن لم يكن فيهم لها زوج ولا ذو رحم دفنوها بثيابها ولا يفسلونها ، وإن كان معهم زوجها أو ذو رحم لها فليفسلها من غير أن ينظر إلى عورتها » الحديث . وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر عمرو بن خالد (٢) عن زيد بن علي عن آباءه (عليهم السلام) في حديث قال : « إذا مات الرجل - إلى أن قال - : وإذا كان معه نساء ذوات محرم يوزرنه ويصبن عليه الماء ويمسسن جسده ولا يمسسن فرجه » إذ لا قائل بالفصل بين الرجال والنساء من المحارم ، ومن ذلك كله ظهر لك وجه القول بالاستحباب ، لكن الوقوف مع المشهور أحوط إن لم يكن أقوى ، سيما مع إمكان المناقشة في المعتمد مما تقدم ، وهو الصحيح بإرادة خصوص المرأة من ذيله ، ولا جابر لغيره من الأخبار كما أن الأمور الأخر لا تصلح للمعارضة عند التأمل، وأيضاً فالتجريد مظنة الوقوع في المحرم ، كاثارة الشهوة سيما في المحارم التي هي كالأجانب كأم الزوجة ونحوها .

وكيف كان فهل يتقيد تفصيل الرجل محارمه بما ﴿ إذا لم تكن مسلمة ﴾ أو زوج بناء على جواز تفصيله اختياراً أولاً ؟ ظاهر المصنف أو صريحه كظاهر المشهور أو صريحه الأول ، بل قد يظهر من التذكرة والحبل المتين الإجماع عليه ، ولعله الأقوى لقول الباقر (عليه السلام) في خبر أبي حمزة (٣) : « لا يفسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة » وما في سنده من الطعن منجبر بما عرفت، ولما يشمر به قول الصادق (عليه السلام)

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٧ - ٨

(٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ١٠

في الصحيح (١) : « إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته ، وإن لم تكن امرأته معها غسلته أولاهن به ، وتلف على يدها خرقه » ولاختصاص الأخبار المجوزة بقدم المائل : بل قد ينساق إلى الدهن أن الحكم معروف في الزمن السابق من حيث أن السائل إذا سأل يفرض عدم النساء إن كان الميت امرأة ، وعدم الرجال إن كان رجلاً ، ومع ظهور سؤاله فيما قلنا لم يبرز من الامام (ع) من الجواب ما يرفع ذلك ، فكانه كالتقرير له على معتقده ، خلافاً للسرائر والمتنعي وكشف الثام والمدارك والخيرة وعن التلخيص ، ولعله الظاهر من النافع كغيره من أطلق ذلك ، لجوزوه مع الاختيار للأصل وإطلاقات الأمر بالتفصيل للأموات ، وإطلاق صحيح منصور المتقدم ، وإشعار الاقتران بالزوجة في كثير من الأخبار به ، بل في جملة منها (٢) (تغسله امرأته أو ذات قرابته) كما في أخرى (٣) (يفسلها زوجها أو ذو رحم لها) وقد عرفت عدم الاشتراط بالنسبة إليهما لأقل من الشك في شرطيته ، وما شك في شرطيته ليس شرطاً على المختار سيما في المقام ، لعدم إجمال الفصل هنا ، فتأمل . وهو حسن إلا أن الأول أولى ، لا يمكن المناقشة في جميع ذلك كما لا يخفى ، سيما في صحيح منصور الذي هو العمدة في المقام من حيث إشعار قوله (في السفر) بعدم وجود المائل ، فلا شاهد فيه على ذلك . ﴿وكذا الرجل في جميع ذلك المرأة﴾ بالنسبة إلى محارمها ، فلا حاجة إلى الإعادة لعدم القول بالفصل بينها من أحد من الأصحاب .

ثم إن الظاهر كما أشرنا إليه سابقاً عدم وجوب الإعادة لو وجد المائل قبل الدفن وإن قلنا باختصاص الجواز في حال الضرورة ، لاصالة البراءة ، واقتضاء الأمر الاجزاء ، والفرق بينه وبين ما تقدم في الكافر واضح ، كما أن الظاهر تحقق الاضطراب

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٦

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٧

بامتناع المائل من المباشرة وعدم التمكن من إجباره ، أو قلنا بعدم صحة الفعل مع الجبر لاشتراط القرية ، ويحتمل قويا أنها القول بسقوط الفسل عن غير المائل ، لانحصار التكليف في المائل ، مع عدم الدليل على انتقاله إلى غيره بمجرد عصيانه ، فالاصل البراءة. ﴿ ولا يفسل الرجل من ليست له بمحرم ﴾ أي من لم يحرم عليه نكاحها مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل في التذكرة نسبته إلى علمائنا، وفي الخلاف إلى الأخبار (١) الروية عنهم (عليهم السلام) والاجماع مع نسبة مادل على خلاف ذلك من الأخبار (٢) إلى الشذوذ ، وفي المعتبر « ولا يفسل الرجل أجنبية ولا المرأة أجنبياً ، وهو إجماع أهل العلم » انتهى . وكيف كان فقد اختاره هنا ابنا حمزة وسعيد والفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم ، وهو المحكي عن المقتنع والنهاية والبسوط والمهذب والاصباح ، لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلي (٣) بعد أن سأل « عن المرأة تموت في السفر وليس معها ذو محرم ولا نساء قال : تدفن كما هي بثيابها » وقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح عبد الرحمان ابن أبي عبد الله (٤) بعد أن سأل « عن امرأة ماتت قال : تلف وتدفن ولا تفسل » وقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح الكناي (٥) « في المرأة تموت في أرض ليس فيها إلا الرجال قال : تدفن ولا تفسل إلا أن يكون زوجها معها » الحديث . ونحوها غيرها (٦) من الأخبار المعتبرة ، وكفى بها حجة على المطلوب سيما بعد اعتضاها بما سمعت من دعوى الاجماع صريحاً وظاهراً ، بل لعله محصل لعدم صراحة عبارة المخالف في الخلاف ، وبما سمعته أيضاً من الأخبار (٧) في صورة العكس ، وبإصالة حرمة اللبس

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب غسل الميت

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب غسل الميت

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب غسل الميت - حديث ١-٣-٤

(٦) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٩

(٧) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٧ والباب ٢١ - حديث ١ و٢

والنظر حيث يتوقف التمسيل عليهما ، وهي كما أنها صريحة في نفي النفس مجردة ظاهرة أو صريحة أيضاً في نفيه من وراء الثياب ولو مع عدم مماسة شيء من البدن أو تغميض العين عن النظر ، مع عدم ثبوت العفو عن نجاستها هنا لو غسلت من ورائها .

فما عساه يظهر من المقنعة والتعذيب كما عن أبي الصلاح في الكافي من إيجاب تمسيلها من وراء الثياب مع اشتراطه في التعذيب عدم المماسه ضعيف ، كستنده من خبر أبي سعيد أو أبي بصير (١) سمعت الصادق (عليه السلام) « يقول : إذا ماتت المرأة مع قوم ليس فيهم محرم يصبون الماء عليها صبا » وابن سنان أيضاً (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : المرأة إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب ، ويستحب أن يلف على يديه خرقة » وخبر جابر عن الباقر (عليه السلام) (٣) « في المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة ، قال : يصبون الماء من خلف الثوب ، ويلفونها في أكفانها ، ويصلون ويدفنون » إذ هي - مع احتمال الأخيرين المحارم وعدم الجائر لها بل إعراض الأصحاب عنها بل نسبها بعضهم إلى الشذوذ غير مقاومة لما ذكرنا من وجوه عديدة ، فما يقال من أنه لامناقة بينها لاطلاق الأولى وتقييد الثانية لابلتفت إليه ، سيما مع صراحة بعض أخبار الباب (٤) في نفيه ، نعم قد يقال إن ذلك أحوط بشرط تغميض العينين أيضاً كما في الغنية على إشكال فيه سيما إذا استلزم تعجيس الكفن ، كالأشكال في دعوى استعجابه جمعاً بين الأخبار كما في أحد احتمالي الاستبصار ، وذلك لنهي صريحاً في بعضها ، والأمر بالدفن كما هي في

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠ عن أبي سعيد

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٩ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب غسل الميت

ثيابها في آخر ، مضافا إلى ظهور كثير من كلمات الأصحاب في الحرمة أيضا ، فلعل الأحوط الترك حينئذ .

كما أن الأحوط أيضا ترك التيمم وإن دل عليه خبر عمرو بن خالد (١) عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) نفر فقالوا : إن امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم ، فقال : كيف صنعتهم ؟ فقالوا : صبينا عليها الماء صبّا ، فقال : أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تفسلها ؟ قالوا : لا ، قال : أفلا يمتوها ؟ إلا أنه - مع ضعفه وعدم المشور على الفتوى به من أحد من أصحابنا بل في التذكرة نسبة نفيه إلى علمائنا كظاهر الخلاف وغيره أيضا ، نعم نسبة الشهيد إلى العلامة ولم نجد ، وموافقته للنقول عن أبي حنيفة ، وخلو المتمد من الأخبار عن ذكره في مقام البيان - مستلزم للمس المحرم أيضا ، فطرحة حينئذ أولى .

نعم قد يقال باستحباب غسل مواضع التيمم منها مع عدم اللبس ، لما رواه الفضل بن عمر (٢) قال : « قلت للصادق (عليه السلام) : جملت فداك ما تقول في المرأة تكون في السفر مع رجال ليس فيهم لها ذو محرم ولا معهم امرأة فتموت المرأة ما يصنع بها ؟ قال : يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم ، ولا تمس ولا يكشف شيء من محاسنها التي أمر الله تعالى بسترها ، فقلت : كيف يصنع بها ؟ قال : يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها » وعن اللبس والنهاية والتهذيب جواز العمل به ، ولعله لا ينافيه ما في خبر داود بن فرقد (٣) قال : « مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تموت مع الرجال ليس فيهم ذو محرم هل يغسلونها وعليها ثيابها ؟ فقال : إذا يدخل ذلك عليهم ولكن يغسلون كفيها » نعم قد ينافيه ما في خبر

(١) و(٢) و(٣) للوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢٩٠-٢٩١

أبي بصير (١) من الأمر فيه بفصل موضع الوضوء منها، لكن يمكن جملة على ما عدا الدراعين والقدمين ، وقال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر هذه الأخبار : « إن الوجه فيها أن تحمل على ضرب من الاستحباب » انتهى . قلت : ولعل الأحوط دفتها مع عدم فعل شيء من ذلك بها ، للأمر بالدفن كما هي في الأخبار السابقة لظهور التشبيه فيه بذلك . ثم الظاهر من أخبار الباب وجملة من كلمات الأصحاب بل ادعي الاجماع على اشتراط المائلة في غير ما استثنى أن ما ذكرناه من عدم تفصيل الرجل الأجنبية ليس لكونه منياً عن النظر واللس فيفسد لذلك وإن ذكره بعضهم ، ويبدأ للحكم ، بل الظاهر أن المراد شرطية المائلة أو المحرمية أو الزوج تعبداً ، فلا يصح حينئذ وإن اتفق وقوعه على وجه غير محرم ، حتى لو قلنا بعدم اشتراط النية في التفصيل ، إذ أقصى ما يخرج ذلك عن حكم العبادات لا غير ، فتأمل .

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنه لا يفصل الرجل الأجنبية ، نعم استثنى المصنف من ذلك تبعاً لغيره بنت الأقل من ثلاث سنين ، فقال : « إلا ولها دون ثلاث سنين » كما عن المبسوط والاصباح ، ولعل المراد بنت ثلاث سنين فما دون ، فيرجع إليه حينئذ ما في الوسيلة والسمائر والجامع والنافع والقواعد والارشاد والمنتهى والذكرى والبيان والدروس وغيرها من جواز تفصيل الرجل الأجنبي بنت الثلاث فما دون ، بل في التذكرة ونهاية الأحكام والروض الاجماع عليه ، ويشهد له تتبع كلمات الأصحاب إذ لم أجد فيه خلافاً بين أصحابنا المتقدمين والمتأخرين سوى ما يظهر من المصنف في المعتبر ، حيث قال بعد مناقشة فيما ذكر من المستند لذلك : « فالأولى المنع والفرق بين الصبي والصبية ، لأن الشرع أذن في الاطلاع للنساء على الصبي لافتقاره اليهن في التربية وليس كذلك الصبية ، والأصل حرمة النظر » انتهى . وظاهره عدم الفرق في ذلك بين

حالي الاختيار والاضطرار ، بل ولايين كونه من وراء الثياب وعدمه ، وإن كان ربما يشعر تعليله بالثاني من الثاني ، إلا أنه حيث كان لادليل عنده على جوازه من وراء الثياب أشكل الحكم به من حيث حصول النجاسة .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في ضعفه بعد ما عرفت من الاجماع المنقول المتعدد بالتتابع لكلبات الأصحاب ، وبالأصل والاطلاقات ، وبما في الفقيه (١) قال : وذكر شيخنا محمد بن الحسن في جامعه في الجارية تموت مع رجال في السفر ، قال : إذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل ، وإن كانت بنت أقل من خمس غسلت قال : وذكر عن الحلبي (٢) حديثاً في معناه « وفي الذكرى » أنه أسند الصدوق في كتاب مدينة العلم مافي الجامع إلى الحلبي عن الصادق (عليه السلام) « انتهى . ولا ينافي الاستدلال بالشرط الأخير التردد بالخمس أو الست في الأول ، كما لا ينافيه شموله أيضاً للزائدة على الثلاث إن لم تقل به ، ولا مافي التهذيب أيضاً قال : (وروى محمد بن أحمد بن يحيى (٣) مرسلًا ، قال : « روي في الجارية تموت مع الرجل ، فقال : إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولا تغسل » ثم قال بعدها - : يعني ولا تغسل مجردة عن ثيابها) انتهى .

قلت : وأولى منه ما حكاه في الذكرى عن ابن طاووس من أن مافي التهذيب من لفظ (أقل) وهم ، ومن العجيب أنه ظن في المعتبر أن الشيخ استدلل بها على المطلوب وقد عرفت أنها ظاهرة أو صريحة في منافاته ، كما أنه ظن انحصار دليل الحكم فيها ، ولذا قال بعد ذكرها : « والرواية مرسله ومتنها مضطرب ، فلا عبرة بها ، ثم لا نعلم القائل » انتهى . وأعجب من ذلك كله استناده في المنع إلى إصالة حرمة النظر ، مع

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥

أن الأصل يقتضي العكس كما هو واضح ، وكيف مع أن المعلوم من بديهة الدين جواز النظر واللس للصبية في الجملة ، بل في الرياض « أنه يستفاد من النص الصحيح (١) جواز النظر إلى حد البلوغ ، وحكى عليه عدم الخلاف ، وفي المعتبرة جواز تقييلها إلى الست كما في كثير منها (٢) ، أو إلى الخمس كما في بعضها (٣) » انتهى . نعم قد يستدل له بقول الصادق (عليه السلام) في الموثق (٤) بعد أن سئل « عن الصبي تفسله امرأة قال : إنما تفسل الصبيان النساء ، وعن الصبية لاتصاب امرأة تفسلها ، قال : ينسلها رجل أولى الناس بها » وفيه - مع عدم صلاحيته لمعارضته ما تقدم ، واحتمال زيادة الصبية على الحد المذكور ، واحتمال دلالة أيضاً على المطلوب بوجه ، إذ قد يكون الأولى بها ليس من المحارم فهو كالأجنبي - أن المراد الأولى أو من يأذن له الولي ، فتأمل جيداً ، هذا . وفي المقتع تحديد جواز تفسيل الرجل للصبية بما إذا كانت أقل من خمس ، وفي المقتع أنها إن كانت أكثر من ثلاث غسلوها بثيابها ، ومال إليه بعض متأخري المتأخرين وهو لا يخلو من قوة بناء على جواز النظر واللس لبنت الأكثر من ثلاث ، فتشمله الاطلاقات ، وما وقع من بعض متأخري المتأخرين من المناقشة في عموم أو إطلاق يشمل ذلك في غير محله كما لا يخفى على من لاحظ أخبار الباب ، سيما ما دل على وجوب غسل الميت من غير تقييد للواجب عليه بشخص خاص ، وما دل على الترخيب في غسل الميت كقول الصادق (عليه السلام) (٥) (من غسل ميتاً) و(أيما مؤمن غسل مؤمناً فله كذا) (٦)

(١) الوسائل - الباب - ١٢٦ - من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ولعل نظره إلى الملازمة بين جواز النظر وعدم وجوب الستر

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٢٧ - من أبواب مقدمات النكاح وآدابه - حديث ٣ -

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

مضافاً إلى صدق اسم التفصيل على ما وقع من مثله ، ودعوى أنه اسم للصحيح واحتمال اشتراط الماثلة بمنع من تحقق الصحة فيها مالا يخفى بناء على المختار من عدم شرطية ماشك في شرطيته ، مع ظهور كون الفصل من الميّنات لا من المجملات .

وإذ عرفت ذلك ظهر أنه لا مانع من التمسك بالعمومات أو الاطلاقات في نحو ذلك ، ولا ينافيه ما دل على عدم جواز تفصيل الرجل امرأة أجنبية ، لعدم تناول اللفظ لها ، نعم ينبغي دوران الحكم على مدة جواز النظر واللمس ، فحيث امتنع امتنع ولو من وراء الثياب أيضاً ، لعدم ثبوت العفو عن النجاسة الحاصلة من ملاصقة الثياب ، وإطلاق ما سمعته عن الصدوق ، مضافاً إلى ظاهر أكثر كلمات الأصحاب ، بل هي ظاهرة في منع تفصيل الزائدة على الثلاث وإن جاز النظر واللمس ، فتأمل جيداً . ويؤيده ما سئسمعه في صورة العكس من حيث ظهور خبر ابن النخعي الآتي في عدم جواز تفصيل النساء لابن الزائد على الثلاث ، مع انجباره بالشهرة بين الأصحاب ، ولا ريب أن مانع فيه أولى من ذلك ، فلمله من هنا كان الأقوى للاقتصار عليها حينئذ .

وكيف كان فظاهر المصنف أو صريحه كظاهر غيره من الأصحاب أو صريحهم بل صرح به بعضهم عدم اشتراط ذلك بالاضطرار ، خلافاً للبسوط والنهاية وكذا السرائر والمقنعة ، بل لعله الظاهر من الوسيلة أيضاً من اشتراط ذلك بفقد الماثلة ، وهو ضعيف ، لعدم الدليل عليه ، واحتمال شمول قوله (عليه السلام) : (لا يفصل الرجل امرأة إلا أن لا توجد امرأة) لمثل ذلك فيه مالا يخفى مع الطعن في سنده ، فالأقوى حينئذ جوازه اختياراً .

﴿وك﴾ رجل في جميع ﴿ذلك﴾ من الأحكام المتقدمة ﴿المرأة﴾ فلا تفصل الأجنبي مطلقاً على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً بل في التذكرة نسبته إلى العلماء مشعراً بدعواه ، بل صرح به في المتبر ، فقال : « ولا تفصل المرأة أجنبياً ، وهو

إجماع أهل العلم ، انتهى . ويشهد له التنج لكلمات الأصحاب ، فلم نجد مخالفاً سوى ما استعرف ، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك وإلى إصالة حرمة النظر واللمس مع التوقف عليهما - قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلي (١) بعد أن سئل عن الرجل يموت وليس معه إلا النساء : « يدفن كما هو بثيابه » وفي صحيح أبي الصباح الكناني (٢) « في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء قال : يدفن ولا يفل » ونحوها غيرهما (٣) من المعتمدة ، وفيها الصحيح وغيره ، وترك التعرض فيها للذكر التيمم مع كونه في مقام البيان كالصرح في نفيه ، مضافاً إلى الأصل واستلزامه اللبس المحرم ، مع ما عن التذكرة من نسبة النبي إلى علاننا ، فلا إشكال في نفيه ، كما أنه لا إشكال في نفي التفصيل من وراء الثياب ، لظاهر الأخبار إن لم يكن صريحها .

خلافاً للنقول عن ظاهر المقنعة وموضع من التهذيب والكافي والفنية ، فأوجبوه من وراء الثياب ، ولعله لقول الباقر (عليه السلام) في خبر جابر (٤) « في رجل مات ومعه نسوة وليس معهن رجل قال : يصين الماء من خلف الثوب ، ويلففته في أكفانه من تحت الستر » الخبر . وهو - مع عدم الجايز له بل تطرق الوهن إليه بمصير أكثر الأصحاب إن لم يكن كلهم إلى خلافه ، واحتماله المحارم - غير صالح لمعارضة ما تقدم ، فلا وجه لدعوى الجمع بينهما بحمل الأولى على التفصيل مجرداً ، والثاني عليه من وراء الثياب ، وكيف مع أنها كالصرحة في نفيه حتى من وراء الثياب كما لا يخفى على من لاحظها ، مع أن بعض من نسب إليهم الفتوى بمضمونه لم نتحققه فيها حضرننا من كتبهم كالمقنعة والفنية ، أما الأولى فليس فيها سوى أن النساء يفسدن الصبي لا كثر

(١) والوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٤

(٢) والوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ و ٣

(٤) والوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥ .

من خمس من فوق الثياب إذا لم يكن رجل ولا ذات محرم ، وأما الثانية فقال فيها : « إن لم يوجد من هذه صفته غسلته الأجانب في قبضه وهن مغمضات ، وكذلك الحكم في المرأة ، ومن أصحابنا من قال : إذا لم يوجد للرجل إلا الأجانب من النساء ، والمرأة إلا الأجانب من الرجال دفن كل واحد منهما بثيابه من غير غسل ، والأول أحوط » انتهى . قيل : وقريب منه ما في الكافي ، وهي كما ترى لظهور فيها في الخلاف فضلا عن الصراحة ، فانحصر في المحكي عن موضع من التهذيب ، وظني أنه كالقنعة ، مع أنه في موضع آخر منه والاستبصار حكم بالاستحباب ، بل عنه في النهاية والبسوط والخلاف الاعراض عن ذلك .

فظهر لك أنه لا وجه للركون إلى ظاهر الخبر المتقدم ، بل لعل المتجه عدم الحكم بالاستحباب من جهته ، وذلك للنهي صريحاً والأمر بالدفن في الأخبار المتقدمة ككلام الأصحاب ، وإن أمكن صرفها إلى نفي الوجوب والرخصة في الدفن من غير غسل ، لكنه بعيد سيما في عبارات الأصحاب ، مع استلزامه التنجيس الذي لم يثبت العفو عنه هنا ، فالمتجه حينئذ عدمه ، ومنه يظهر لك ما في الحكم بالاحتياط في عبارة الفقيه ، وطرح الخبر حينئذ أولى من ذلك ، كطرح خبر عمرو بن خالد (١) عن زيد ابن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأة ولا ذو محرم من نسائه يوزرنه إلى الركبتين ، ويصين عليه الماء ، ولا ينظرون إلى عورته ، ولا يلمسونه بأيديهن ويظهرنه » وخبر أبي بصير (٢) « في رجل مات مع نسوة ليس فيهن محرم ، فقال أبو حنيفة : يصين عليه الماء صباً ، وقال أبو عبد الله (عليه السلام) : بل يحمل لمن أن يمسسن منه ما كان يحمل أن ينظرون منه إليه وهو حي ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ١٠ لكن رواه عن أبي سعيد

عنده تركة فن بيت المال كما عن أحد وجوه الشافعية مما لا ينبغي أن يصفى إليه بمفروض عدم الدليل عليه . وأما (الثالث) فلا دليل على وجوب التيمم مع لزوم المحذور أيضاً ، فلمل الأحوط تكرير الفصل مرتين من كل من الرجال والنساء وإن كان لا يلزمون بذلك ، لاصالة براءة ذمة كل منهما ، والمقدمة بالنسبة إليهما غير معقولة ، فهما كواجدي المنى في الثوب المشترك . لا يقال : إنه كيف يتصور نية التقرب من كل منهما . لأننا نقول : إنه كسائر أنواع الاحتياط يكفي فيه احتمال التكليف .

هذا كله مع وجود المحارم ، أما مع العدم ففي التذكرة أن الوجه دفته من غير غسل ، وفي المنتهى « أن الأقرب جواز صب الماء عليه للرجل والمرأة من فوق الثياب ، وليس لأحدهما أن يغسله مجرداً ، لجواز أن يكون رجلاً إن كان الفاسل امرأة ، وامرأة إن كان الفاسل رجلاً » انتهى . قلت : وأنت لا يخفى عليك أنه بناء على جواز تفصيل الأجانب عند التعذر فلا إشكال في الجواز هنا إن قلنا بشموله لمثل ما نحن فيه من التعذر ، وأما بناء على العدم فلمل ما ذكرناه من الاحتياط السابق جار هنا ، وإلا فدعوى الوجوب على أحدهما كما هو ظاهر المنتهى قد يناقش فيه بعدم دليل عليه ، ألهم إلا أن يستند في ذلك إلى عموم ما دل على وجوب غسل كل ميت مع تنزيل اشتراط المائلة على معلومية حال الميت ، لكن قضية ذلك عدم الالتزام بنفسيله من وراء الثياب ، للأصل المسوخ للنظر واللحس من كل من الرجال والنساء ، كما أن قضية ذلك عدم الالتزام بتقديم المحارم مع وجودهم ، نعم لعل ذلك أولى وأقرب للاحتياط ، وربما يحمل عليه كلام من سمعت من الأصحاب وإن بعد ذلك جداً في كلام بعضهم ، وهو الذي يقوى في نفسي ، والمحكي عن أحد وجوه الشافعية إلا أنهم استندوا له باستصحاب حاله في الصغر ، ولاريب في ضعف ذلك لاختلاف الموضوع ، والأولى الاستناد إلى ما ذكرنا من العمومات ، ومنه يظهر الكلام فيما لو وجد ميت أو بعضه مما يجب تفصيله واشتبه ذكوريته وأنوثيته لظهور كونهما من واحد ، فتأمل.

بالتفسير ، مضافاً إلى عدم شمول ما دل على عدم تفسير الرجل إلا الرجل والمرأة إلا المرأة لما نحن فيه ، لخروج الطفل عن مفهوم الاسمين ، ألهم إلا أن يقال إن خبر ابن التميمي بعد انجباره بالشبهة بين الأصحاب يرفع ذلك كله ، ولا ينافيه جواز اللبس والنظر ، إذ لعل ذلك من الشرائط التعبدية ، فامل الأقوى حينئذ الاقتصار عليها وإن كان القول بدوران الحكم مدار جواز النظر واللبس كما مال إليه بعض متأخري التأخرين لا يخلو من قوة .

ثم إن ظاهر المشهور أو صريحه جواز ذلك اختياراً ، بل في التذكرة والنهاية الإجماع عليه نصاً ، كما هو قضية إطلاق معقد إجماع المنتهى والخبرين السالفين ، فإنا عن صريح النافع وظاهر السرائر والوسيلة وغيرها من القصر على الضرورة ضعيف جداً ، مع أنه في المعتبر قال : « قولنا في الأصل مع التمسك نريد به الأولى لا التحريم » ولعل ذلك مراد غيره أيضاً ، والأمر سهل .

ثم اعلم أنه حيث ظهر لك جواز تفسير كل من المرأة والرجل الصبي والصبية ﴿و﴾ لو كانا أجنيين فالمراد أن الرجل ﴿يفسّلها مجردة﴾ من ثيابها ، كما أن المرأة تفصل الصبي مجرداً من ثيابه بلا خلاف أجده في الثاني ، بل عليه الإجماع في التذكرة والنهاية وهو الحجة ، مع أنه قضية ما ذكرنا من الأدلة سابقاً . ولعل ما سمعته سابقاً من المقنعة وعن المراسم من تفسير ابن الزائد على الخمس بثيابه ليس خلافاً فيما نحن فيه بعد ما عرفت من المناقشة في أصل الجواز ، وإلا قللتجه بناء عليه جوازه مجرداً ، إذ لا دليل على اشتراط ذلك ، كما أنه لا دليل عليها بالنسبة للأول أي تفسير الرجل الصبية ، فما في الوسيلة والجامع وعن المراسم من التفسير من وراء الثياب ضعيف ، بل في ظاهر التذكرة وصريح النهاية والروضة الإجماع عليه ، فالأقوى حينئذ الجواز مع التجريد كما صرح به جماعة ، ويقتضيه إطلاق آخري ، بل لعل قضية إطلاق ما ذكرنا عدم وجوب

ستر العورة فضلا عن غيرها كما صرح به في جامع المقاصد والروض ، بل نسبة في الأول إلى إطلاق النص والأصحاب .

ثم لا يخفى أن المراد بما تقدم سابقاً من التحديد بثلاث سنين إنما هو لنهاية الجواز إذا وقع الموت عندها فما دون ، فلا يقدح تأخر التفصيل بعد فرض حصول الموت لذلك ، فما في جامع المقاصد من أن الثلاث سنين هي نهاية الجواز ، فلا بد من كون الفصل واقعاً قبل تمامها لا يخلو من نظر وتأمل .

ولا فرق في جميع ما ذكرنا في الصبي والصبية بين معلوم الذكورية والأنوثة ومجهولهما ، فالختى الشكل الذي لا يمكن رفع إشكاله بناء على عدم اعتبار القرعة وعدم الأضلاع ونحوهما واضح إذا كان ثلاث فما دون بناء على أنها نهاية الجواز ، وكذا إذا كان لاكثر مع وجود أمة له بناء على ما تقدم سابقاً ، ومع عدمها في التذكرة والمنتقى والقواعد والارشاد والذكرى وجامع المقاصد والروض أنه يفصله محارمه من الرجال والنساء ، معللين ذلك بالضرورة لتعذر المائل ، وعن أبي علي أنه تفصله أمته ، وعن ابن البراج أنه يمس ولا يفصل .

ولنظر في الجميع مجال ، أما (الأول) فلعدم تناول ما دل على الضرورة المسوقة لغير المائل لمثل ذلك ، لظهورها أو صريحها في معلوم الرجولية والأنوثة ، ودعوى أن المخالفة مانع لأن المائلة شرط في غايه الوهن مخالفة لصريح كلام الخصم ، ومنه يظهر فساد التمسك بالعمومات ، لكونها مخصصة عند الخصم بما دل على اشتراط المائلة لإامع التعذر في خصوص المحارم ، ولذلك احتاج هنا إلى التعليل بالضرورة ، مع أن قضيتها عدم الاقتصار على المحارم ، كالتمسك باستصحاب جواز النظر واللمس ، إذ هما غير صالحين لاثبات العبادة التوقيفية . وأما (الثاني) فع ابتناؤه على ما تقدم سابقاً غير مطرد إذ قد لا تكون عنده أمة ، واحتمال التكليف بشراء أمة له من تركته ، فإن لم يكن

عنده تركة فن بيت المال كما عن أحد وجوه الشافعية مما لا ينبغي أن يصفى اليه بعد فرض عدم الدليل عليه . وأما (الثالث) فلا دليل على وجوب التيمم مع لزوم المحذور أيضاً ، فلعل الأحوط تكرير الغسل مرتين من كل من الرجال والنساء وإن كان لا يلزمون بذلك ، لاصالة براءة ذمة كل منهما ، والمقدمة بالنسبة إليهما غير معقولة ، فهما كواجدي المني في الثوب المشترك . لا يقال : إنه كيف يتصور نية التقرب من كل منهما . لأننا نقول : إنه كسائر أنواع الاحتياط يكفي فيه احتمال التكليف .

هذا كله مع وجود المحارم ، أما مع العدم ففي التذكرة أن الوجه دفعه من غير غسل ، وفي المنتهى « أن الأقرب جواز صب الماء عليه للرجل والمرأة من فوق الثياب ، وليس لأحدهما أن يغسله مجرداً ، لجواز أن يكون رجلاً إن كان الفاسل امرأة ، وامرأة إن كان الفاسل رجلاً » انتهى . قلت : وأنت لا يخفى عليك أنه بناء على جواز تفسير الأجانب عند التعذر فلا إشكال في الجواز هنا إن قلنا بشموله لمثل ما نحن فيه من التعذر ، وأما بناء على العدم فلعل ما ذكرناه من الاحتياط السابق جار هنا ، وإلا فدعوى الوجوب على أحدهما كما هو ظاهر المنتهى قد يناقش فيه بعدم دليل عليه ، اللهم إلا أن يستند في ذلك إلى عموم ما دل على وجوب غسل كل ميت مع تنزيل اشتراط المائلة على معلومية حال الميت ، لكن قضية ذلك عدم الالتزام بتفصيله من وراء الثياب ، للأصل المسوغ للنظر واللمس من كل من الرجال والنساء ، كما أن قضية ذلك عدم الالتزام بتقديم المحارم مع وجودهم ، نعم لعل ذلك أولى وأقرب للاحتياط ، وربما يحمل عليه كلام من سمعت من الأصحاب وإن بعد ذلك جداً في كلام بعضهم ، وهو الذي يقوى في نفسي ، والمحكي عن أحد وجوه الشافعية إلا أنهم استندوا له باستصحاب حاله في الصغر ، ولا ريب في ضعف ذلك لاختلاف الموضوع ، والأولى الاستناد إلى ما ذكرنا من العمومات ، ومنه يظهر الكلام فيما لو وجد ميت أو بعضه مما يجب تفصيله واشتباه ذكره وأبوئيته لظهور كونهما من واحد ، فتأمل .

﴿ وكل مظهر للشهادتين ﴾ ولم يعلم منه عدم الاذعان بها أو بأحداها ﴿ وإن لم يكن معتقداً للحق ﴾ الذي لا يخرج من حكم الاسلام في الدنيا كالامامة ونحوها ﴿ يجوز تفسيه ﴾ أي يجب ﴿ عدا الخوارج ﴾ والمعروف منهم من خرج على علي أمير المؤمنين (عليه السلام) لتحكيم الحكيم (والفلاح) جمع غال ، وهو من اعتقد إلهية أحد من الناس كما في الروض ، والمعروف من ذلك من اعتقد إلهية علي (عليه السلام) ، وكذا كل من ارتكب ما يحكم بسببه بالكفر من قول أو فعل أو غيرهما ، فالتواصب والمجسمة ومنكروا شي من ضروريات الدين ونحوهم لا يجوز تفسيهم ، للحكم بكفرهم .

ولا ينسل الكافر إجماعاً محصلاً منقولاً على لسان مثل الشيخ والعلامة والشهيد وغيرهم ، وللأصل مع ظهور الأدلة في غيره ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار (١) : « النصراني يموت مع المسلمين لا نفسه ولا كرامته ، ولا تدفنه ، ولا تقم على قبره وإن كان أباً » فلا إشكال حينئذ في ذلك ، كما أنه لا إشكال في وجوب غسل المؤمن أي الامامي المعتقد لامامة الأئمة الاثني عشر (ع) ما لم يحصل منه سبب الكفر ، بل هو إجماعي إن لم يكن ضرورياً ، وأما من لم يكن كذلك كالعامة وقد يلحق بهم فرق الامامية المبطله كالواقفية والقطعية والناووسية فالشهور تحصيلاً وتقلداً في الذكرى والروض والحدائق والرياض التفصيل ، بل عن التذكرة ونهاية الأحكام الاجماع على وجوب تفصيل الميت المسلم ، قيل : وهو الظاهر من المنتهى ، حيث حمل قول المفيد (رحمه الله) بعدم الجواز على من علم نصبه ، وفي مجمع البرهان « وأما وجوب غسل كل مسلم فاعلم دليله الاجماع - إلى أن قال - : والظاهر أنه لا نزاع فيه لأحد من المسلمين كما في المنتهى - وقال أيضاً - : ولعل عبارات بعض الأصحاب مثل الشيخ المفيد في عدم غسل المخالف مبني على أنه ليس بمسلم عنده . كما يدل عليه دليله في التهذيب ولكنه بعيد » انتهى .

(١) الوسائل - الباب - ١٨ من أبواب غسل الميت - حديث ١

قلت : وقد يستدل عليه - مضافا إلى ما ذكرنا ، وإلى استصحاب جريان أحكام المسلم عليه ، وإلى ما يظهر من المشهور في باب الصلاة على الميت من الصلاة عليه وإن دعي عليه فيها . حتى قال في المنتهى : « ونجى الصلاة على الميت البالغ من المسلمين بلا خلاف » إلى أن استدل عليه أيضاً بما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد (١) عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) قال : « صل على من مات من أهل القبلة ، وحسابه على الله تعالى » ثم قال : « المسلم ما هنا كل مظهر لشهادتين ما لم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة من الدين » انتهى . إذ لا قائل بالفرق سيما مع اشتراط الصلاة بالغسل ، بل لكل الصلاة أولى بالنوع ، فينشد يصح الاستدلال بكل ما يصلح لذلك من العمومات وغيرها . وإلى ما عساه يشمر به فحوى أخبار الباب وكلام الأصحاب من إيجاب تفصيل الميت في بلاد الاسلام بل أبعاضه وإن لم يعرف مذهبه ولا أصل بلحقه بالامامي - باطلاق الأدلة أو عمومها كقوله (عليه السلام) (٢) : « غسل الميت واجب » وفي مضمرة أبي خالد (٣) « أغسل كل الموتى الأتريق وأكبل السبع وكل شيء إلا ما قتل بين الصفيين » ونحو ذلك (٤) من الاتصالات في الزوج والزوجة والمحارم ، ونحو قوله (عليه السلام) (٥) : « يغسله الولي أو من يأمره بذلك » وغيرها مع انجبار ما في بعضها من الضعف في السند أو الدلالة بما تقدم . كما أنه لا ينافيها نحو قوله (عليه السلام) (٦) : « أيما مؤمن غسل مؤمناً »

(١) الاستبصار - الباب - ١ - من أبواب الصلاة على الاموات - حديث ٢ من كتاب الصلاة .

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت

(٥) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب غسل الميت

إذ أقصاه بعد اعتبار المفهوم وكون لفظ المؤمن لا يشمل المخالف لعدم حصول ذلك الموظف من الثواب على تفصيل غير المؤمن ، وهو مسلم لك ، بل ستعرف انه مكروه على ما ذكر جماعة من الأصحاب .

والأصل في الخلاف في المقام المفيد في المنفعة . حيث قال : « ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ، ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية » انتهى وربما ظهر من الشيخ في التهذيب موافقته عليه ، حيث استدل عليه بأنه كافر ، ولا يجوز تفصيل الكافر بإجماع الأمة كالحكي عن المراسم والمذهب من أن المخالف لا يغسل ، ولعله الظاهر من السرائر أيضاً ، واختاره جماعة من متأخري المتأخرين ، وجعل في الحقائق منشأ القولين هو الحكم بإسلامه وكفره ، فلا إشكال في وجوب الغسل بناء على الأول وإن لم يدل عليه دليل بالخصوص بمسكا بالعمومات ، كما أنه لا إشكال في عدمه بناء على الثاني ، ومن هنا أنكر على الذخيرة والمدارك حيث ظهر منهما التوقف في الوجوب ، بل حكى بعدمه مع البناء على الأول ، حتى قال : إنه إحداه قول ثالث ولا وجه له .

قلت : لعل وجهه هو إلحاق أحكامه بعد الموت بأحكامه في الآخرة ، إذ لا إشكال في كونه كالكافر بالنسبة إليها وإن حكم بإسلامه وأجري عليه جميع أحكام الإسلام من الطهارة واحترام ماله ونفسه وغير ذلك في الدنيا ، ولا تلازم بينهما ، أو أن وجه الشك في عمومات تشمل كل مسلم ، فالأصل البراءة ، بل قد يظهر من ملاحظة جملة منها إرادة المؤمن لا أقل من عدم انصراف الإطلاق إليه ، سيما بعدما ظهر من بعض الأخبار (١) أن التفصيل احترام للميت وتكرمة له ، ولا يصلح له إلا المؤمن . ومن ذلك كله ظهر لك ما يمكن الاستدلال به للثاني ، ولا ريب في ضعفه

في جنب ما تقدم ، إذ هو إما البناء على كفر المخالف ، وهو معلوم الفساد ، للأخبار (١) المعتبرة المنجبرة بعمل الأصحاب وبالسيرة القاطعة الدالة على تحقق الاسلام بالشهادتين ، وانه الذي عليه جماعة الناس ، وبه تحقن الدماء وتتكح النساء وتحمل الموارث وغير ذلك ، وإما دعوى إلحاقه بالكافر في هذا الحال وان كان مسلماً قبله ، وهو أضعف من سابقه لخلوه عن الدليل ، بل قد عرفت قيامه على خلافه ، وإما إنكار دليل يدل على وجوب تفصيل كل مسلم وقد عرفت وجوده من العمومات وغيرها ، وإما ما عساه يظهر من بعض الأخبار (٢) ان ذلك كرامة له واحترام ، ولا احترام للمخالف ، وفيه - مع أن الوجود في كثير من الأخبار (٣) المعتبرة تعليله بخروج النطفة التي خلق منها منه عند الموت ، ولأجله كان كفسل الجنابة ، وفي آخر (٤) تعليله ببقاء لأهل الآخرة من الملائكة وغيرها ، فينبغي أن يكون طاهراً - انه لا مانع من جريانه أيضاً بالنسبة للمخالف باعتبار إظهاره الشهادتين ، فلا كرام في الحقيقة لهما ، كما أنهما من أجلهما روعيت أمور كثيرة ، هذا.

وقد وقع في كشف اللثام تفصيل لا نعرف له موافقاً عليه ، بل ولا وجهاً معتبراً يركن اليه ، فحكم بجرمة لتفصيل للمخالف مع قصد الأكرام له لنحلته أولاً سلامه ، وحمل كلام من صرح بالحرمة من الأصحاب على ذلك ، قال : « وحينئذ لا استثناء للثقية أو غيرها ، ومن الثقية هنا حضور أحد من أهل نحلته لئلا يشيع عندهم أنا لا نفصل موتاهم . فيدعوا ذلك الى تعمير تفصيل موتانا أو تعذره ، ويمكن تنزيل الوجوب الذي

(١) أصول الكافي باب (ان الايمان يشرك الاسلام والاسلام لا يشرك الايمان)

من كتاب الايمان والكفر .

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

قال به المصنف على ذلك ، وحكم بالجواز مع إرادة تفسيه كتفصيل الجمادات لا بقصد الاكرام والاحترام - قال - : وعسى أن يكون ذلك مكروهاً لتشبيهه بالمؤمن ، وكذا إن أريد إكرامه لرحم أو صداقة أو محبة ، وإن أريد إكرامه لافتراده بالشهادتين احتمال الجواز ، أما إذا أريد إكرامه لكونه أهلاً له لخصوص نخلته أو لأنها لا تخرجها عن الاسلام والناجين حقيقة فهو حرام - وقال بعد أن حكى عن الشرائع الجواز ، وعن المبسوط والنهاية والجامع الكراهة - : لا خلاف بين القول بالجواز والحكمة إذا نزلت الحرمة على ما ذكرناه ، ولا ينافيه استثناء التقية ، لجواز أن يكون للدلالة على المراد « انتهى .

وفي كلامه مواضع للنظر لا تخفى : وكأن الذي دعاه الى ذلك تمييز بعض الأصحاب كالمصنف (رحمه الله) بالجواز وآخر بالكراهة ، وثالث بالحرمة ، ورابع بالوجوب ، فأراد الجمع بين الجميع بعد أن ثبت عنده أن سبب منع التفصيل للمخالف إنما هو من جهة عدم استحقاقه للاكرام والاحترام ، والفرض أن وجوب غسل الميت لذلك ، ولعله يرتكب مثل هذا التفصيل في الكافر أيضاً ، ويحتمل أنه يفرق بينهما ، ومن المعلوم أن من عبر بالجواز كالمصنف لم يرد ذلك ، بل الظاهر إرادة إثبات أصل الجواز في مقابلة القول بالمنع ، وإلا فتي جاز وجب لعدم معقولة غيره ، ويشعر بذلك تمييزه به عن المؤمن والمسلم ، حيث قال : كل مظهر للشهادتين يجوز تفسيه ، ومن المعلوم وجوبه بالنسبة للأول ، فلا ينبغي الاشكال في ذلك من هذه الجهة على ما وقع من بعض متأخري المتأخرين حتى بالغ في الإنكار ، كما أنه لا ينبغي الاشكال فيه من جهة التمييز بالكراهة أيضاً على ما ستعرف ، ثم لم نعلم أنه ما يريد بالجواز في الصورة التي جوزها فيه هل هو بمعنى الاباحة الخاصة أو المندوب في مقابلة الحرمة ؟ كالكراهة التي ذكرها بمعنى أقلية الثواب أو المصلحة ، وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في خروج ما ذكره عن أخبار الباب وكلام الأصحاب ، ولعله عند التأمل يرجع الى إنكار التفصيل

وان الذي ذكر جوازه ليس من التفصيل المعروف الذي هو عبادة .

نعم بقي شيء وهو انه قد صرح جماعة من الأصحاب منهم المصنف فيما يأتي بعد القول بالوجوب بأن ذلك مكروه ، فان اضطر غسّله غسل أهل الخلاف ، وصرح بعضهم بأنه ان لم يعرفه غسّله كتفصيل أهل الحق ، وقد يشكل ذلك بالتأني بين الكراهة والوجوب أولاً ، وبعدم الاجتزاء بفصل أهل الخلاف بعد أن قام الدليل على وجوب التفصيل المنصرف الى التفصيل الحقيقي ثانياً ، وبعدم الدليل على الانتقال الى غسل أهل الحق بعد فرض وجوب الأول عند تعذره ، بل قضيته السقوط حينئذٍ لئلا . وقد يدفع الأول بما تكرر غير مرة من بيان المكروه في العبادة ، وخصوصاً في المقام ، لظهور كون المراد كراهة تولي مباشرة المخالف مع وجود غيره نظيره ما قلناه في استحباب مباشرة الولي بخصوصه للميت ، إذ لا فرق بين الكراهة وبين المستحب في منافاة الواجب ، والثاني بما دل (١) من الأمر بالزامهم بما ألزموا به أنفسهم ، والثالث بوجوب أصل التفصيل ، لكن قد يناقش في الثاني بعدم شمول ما دل على ذلك لمثل المقام ، لكون التفصيل خطاباً للفصل لا الميت ، فلا يبعد القول بوجوب تفصيل أهل الحق مع عدم التقية ، وإلا فعها يفصل أهل الحق كتفصيلهم فضلاً عنهم للأمر بالتقية لا لدليل الالتزام ، ويؤيد ذلك انه لا يعقل الأمر بالعبادة الفاسدة لغير التقية ، مضافاً الى أن قضية ما ذكرناه من الأدلة مساواتهم لأهل الحق في ذلك ، وقد يحمل قولهم : فان اضطر غسّله كفصل أهل الخلاف على إرادة التقية ، إذ هي أغلب أفراد الاضطرار . ثم انه لا إشكال في تبعية ولد المسلم للمسلم ، كما أنه لا إشكال فيه بالنسبة للكافر ، نعم قد يشكل في ولد الزنا من كل منهما ، ولا يبعد عدم جريان حكم الاسلام عليها وان قلنا بطهارتها ، لكن قد يقال بوجوب تفصيلها لا للحكم باسلامها بل لعدم

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب مقدمات الطلاق وشرائطه - حديث ٩٥٥

الحكم بكفرهما ، فتشملهما حينئذ العمومات الدالة على تفصيل كل ميت ، سيما مع ما دل (٢) على أن كل مولود يولد على الفطرة ، وفي الخلاف الاجماع على أن ولد الزنا يفصل ويصلى عليه ، واحتمال التفصيل بين ولد الزنا من المسلم وبينه من الكافر فيلحق الأول بأبيه لغة دون الثاني ضعيف ، بل لعل العكس أولى منه . لنفي ولد الزنا من المسلم شرعا . وعدم ثبوت ذلك في حق الكفار ، والمجنون البالغ من الكفار والمسلمين بعد وصف الاسلام والكفر ملحق بهما على الظاهر ، وكذا لو بلغنا مجنونين على إشكال لثبوت التبعية في حق الطفل دون غيره ، فقد يقال حينئذ بعدم الحكم عليهما بشيء منهما ، فيجري عليهما ما تقدم من وجوب التفصيل ، إلا أنه كما ترى بالنسبة الى ولد الكافر ، والمسي يتبع السابي ، فيحكم باسلامه حينئذ ، لكن قد استشكل فيه بعضهم من عدم قيام دليل التبعية في غير الطهارة ، وبأن تحقيق القول فيه ان شاء الله كما أنه يأتي تحقيق القول في لقيط دار الاسلام بل ودار الكفر مع إسكان التولد من مسلم ، وان حكم فيه بعضهم هنا بجرىان حكم الاسلام عليهما ، لكنه لا يخلو من نظر بالنسبة للأخير ، والذي ينبغي تحقيقه في المقام هو ما أشرنا اليه سابقا من أن المدار في وجوب التفصيل على الاسلام وما في حكمه أو على عدم ثبوت الكفر ، ولعل الأقوى الثاني قضاء للعمومات وابن ظهر من كلام الأصحاب الأول ، فتأمل جيدا .

(والشهيد) والمراد به هنا هو (الذي قتل بين يدي الامام (عليه السلام)) كما في المقنعة والقواعد والتحرير وعن الراسم أو نائبه كما في الوسيلة والسرائر والجامع والمنتهى وعن البسوط والنهاية ، ولعل الثاني مراد الأولين ، ولذا قال في مجمع البرهان : للشهور أن المراد بالشهيد هنا من قتل في المعركة بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله)

(١) أصول الكافي - باب فطرة الخلق على التوحيد - حديث ٤ من كتاب الايمان والكفر .

أو الامام (عليه السلام) أو النائب الخاص وغيره ، وأنه مذهب الأكثر ، بل في الذخيرة ان الأصحاب اشترطوا النبي (صلى الله عليه وآله) أو الامام (عليه السلام) وألحق به النائب الخاص ، كما أن الظاهر إرادة الجميع بالامام (عليه السلام) ما يعم النبي (صلى الله عليه وآله) أو في جماد يمتح ولو بدونهما ، كما لو دم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الاسلام كما في ظاهر الغنية أو صريحها وكذا إشارة السبق وصريح المعبر والذكرى والدروس والمدارك والذخيرة والحدائق وظاهر الروضة والروض وعن ظاهر الخلاف ومحتمل التذكرة ونهاية الأحكام ، بل في ظاهر الأول أو صريحه الاجماع عليه ، ولعله الأقوى للحسن كالمصحيح (١) عن أبان بن تغلب قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد ، فانه يغسل ويكفن ويحفظ ، ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه » ونحوه في ذلك خبره الآخر (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذي يقتل في سبيل الله أن يغسل ويكفن ويحفظ ؟ قال : يدفن كما هو في ثيابه إلا أن يكون به رمق » الى آخره ومضمرة أبي خالد (٣) قال : « يغسل الموتى الفريق وأكيل السبع وكل شيء إلا ما قتل بين الصغين ، وإن كان به رمق غسل وإلا فلا » .

ولا ينافي ذلك تعليق الحكم على الشهيد في غيرها من الأخبار (٤) بدعوى اعتبار الامام (عليه السلام) أو نائبه في مساهمة ، لا أقل من الشك سيما بعد الاعتضاد بفتوى من عرفت من الأصحاب ، فيبقى حينئذ عموم ما دل على تفسير كل ميت محكما مع إمكان دعوى انصراف تلك الأخبار الى المقتول بين يدي الامام (ع) أو نائبه ، لمنع

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٧ - ٩

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥

اعتبار ذلك فيه شرعا وغيره ، ولعل الخصم انما ينازع في الحكم مع تسليم دخوله في الشهيد حقيقة ، كما هو ظاهر عبارة المصنف (رحمه الله) من ككون الوصف مخصصا ، فحينئذ يكون ما علق فيه الحكم على الشهيد شاهداً للمختار لا عليه ، ومن هنا قد استدل في الذكرى بعموم لفظ الشهيد ، وما في كشف الثام من انه قد يمنع ممنوع ، قال في القاموس : « الشهيد القتل في سبيل الله تعالى لأن ملائكة الرحمن تشهده ، أو لأن الله تعالى وملائكته شهود له بالجنة ، أو لأنه ممن يستشهد به يوم القيامة على الأمم الحالية ، أو لسقوطه على الشهادة أي الأرض ، أو لأنه حي عند ربه حاضر ، أو لأنه يشهد ملكوت الله وملكه » انتهى . وفي المغرب « قال النضر : الشهيد الحي ، كأنه تأول قوله تعالى (١) : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء » كأن أرواحهم احتضرت دار السلام ، وأرواح غيرهم لا تشهد لها إلى يوم القيمة ، وقال أبو بكر : سموا شهداء لأن الله تعالى وملائكته شهود له بالجنة ، وقال غيره سموا شهداء لأنهم ممن يستشهد به يوم القيامة مع النبي (صلى الله عليه وآله) على الأمم الحالية » انتهى ، هذا .

مع انه لا ريب في ثبوت الاستعمال لفظ الشهيد فيما نحن فيه ، والأصل فيه هنا الحقيقة بدعوى الوضع للكلية الشامل له وللمقتول بين يدي الامام (عليه السلام) إذ هو خير من المجاز ، ويؤيد ذلك أيضاً الصدق العرفي حقيقة ، وهو كاشف عن غيره حتى لو كان المعنى شرعياً من غير فرق بين القول بوضعه له شرعاً أولاً ، إذ العرف المتشعري صابط للمراد الشرعي مجازاً كان أو حقيقة ، فتأمل جيداً . نعم قد يشعر قوله (عليه السلام) في مضمرة أبي خالد : « إلا ما قتل بين الصنفين » باعتبار تقابل المسكرين في جريان خصوص هذا الحكم على الشهيد ، فلا يشمل من قتل من المسلمين بدون ذلك

(١) سورة آل عمران - الآية ١٦٣

كالقتول انخافاً (١) أو كان عيناً من عيونهم أو نحو ذلك ، إلا أن غيره من الأخبار مما اشتملت على التعبير بالقتل في سبيل الله شاملة له ، ولعله الأقوى ، لاطلاق جميع الأصحاب بالنسبة إلى ذلك، فيمكن حينئذ تنزيل قوله : « ما بين الصفيين » على ما لا ينافيه وإن كان هو أخص منه ، فنأمل .

(و) يشترط مضافاً إلى ما ذكرنا من معنى الشهيد أن يكون قد ﴿ مات في المعركة ﴾ كما صرح به جماعة من الأصحاب . بل نسبة غير واحد اليهم مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، بل في جمع البرهان كان دليله الاجماع ، وفي التذكرة « الشهيد إذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ، ذهب إليه علماءنا أجمع » ونحوه في ذلك المعتبر والغنية والخلاف بل صرح في الأخير بأنه إذا خرج من المعركة ثم مات بعد ساعة أو ساعتين قبل تقضي الحرب حكمه حكم الشهيد ، واستحسنه في المنتهى ، وقضية هذا الاطلاق عدم الفرق في ذلك بين أن يدركه المسلمون وبه رمق الحياة أولاً ،

ويؤيده - بعد ما عرفت من إطلاق معقد الاجماع وإطلاق الشهيد والقتيل في سبيل الله وماقتل بين الصفيين وإصالة البراءة ونحوها ، مضافاً إلى غلبة عدم الموت بأول الجراحة بل غالباً يبقى آناً مامعها ، على أنه لو اعتبر ذلك لوجب تفصيل جميع القتلى من باب المقدمة ، إذ لا ظهور يستند إليه في ذلك ، مع ما في ذلك من العسر والخرج سيما إذا أدرك وحياته غير مستقرة مع عدم انقضاء الحرب - الخبر المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) انه قال يوم أحد : « من ينظر إلى ما فعل سعد بن الربيع ؟ فقال رجل : أنا أنظر لك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فنظر فوجده جريحاً وبه رمق ، فقال له : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات ،

(١) أي مع عدم عسكر المسلمين (منه رحمه الله)

(٢) سيرة ابن هشام على هامش الروض الانف ج - ٢ - ص ١٤١

فقال: أنا في الأموات ، فأبلغ رسول الله (صلى الله عليه وآله) غني السلام ، قال : ثم لم أبرح إلى أن مات « ولم يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتفصيل أحد منهم ، وكذا خبر عمرو بن خالد (١) عن زيد عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إذا مات الشهيد من يومه أو من الغد فواروه في ثيابه ، وإن بقي أياماً حتى تتغير جراحته غسل » بعد تنزيله على إرادة البقاء في المعركة . لكنه بعيد بل غير متجه ، فلعل الأولى حمله على التقية كما عن الشيخ وغيره ، سيما بعد ضعف سنده .

وخالف في ذلك بعضهم كالفيد في ظاهر المقنعة والشهيد في ظاهر الذكرى والروض ، وحكي عن مذهب ابن البراج ، وتبعهم جماعة من متأخري المتأخرين ، فاكثفوا في وجوب التفصيل بمجرد إدراكه حياً ، لما تقدم من خبري أبان بن تغلب ومضمّر أبي خالد ، وخبر أبي مريم عن الصادق (عليه السلام) (٢) « الشهيد إذا كان به رمل غسل وكفن وخط وصلي عليه ، وإن لم يكن به رمل كفن في أنوابه » ولعل الأقوى في النظر الأول لما عرفت ، مع تنزيل مافي هذه الأخبار على إرادة الإدراك بعد انقضاء الحرب ، إذ هو المتعارف في تفقد القتلى ، لا يقال : إن ذلك أيضاً مشمول للإطلاق الأول ، إذ يصدق عليه أنه مات في المعركة ، لأننا نقول : قد صرح جماعة أنه يخرج بتقييد الأصحاب الموت فيها ما إذا نقل عنها وبه رمل أو انقضى الحرب وبه رمل ، وإلا فتى كان كذلك وجب تفصيله ، ويشهد له عدم صدق القتل بين الصنفين مع الأول ، ولثاني مافي الخلاف من إجماع الفرقة ، على أنه إذا مات بعد تقضي الحرب يجب غسله حتى لو كان غير مستقل الحياة ، كما يشعر به أيضاً مافي الأخبار

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديثه

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

السابقة من الاكتفاء بمرق الحياة ، لكنه لا يخلو من تأمل .

وكيف كان فالشهيد بعد وجود ما عرفت فيه (لا يفسل ولا يكفن ويصلى عليه) إجماعاً في الجميع محصلاً ومنقولاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً كالأخبار (١) نعم يعتبر في الثاني عدم تجريده من الثياب ، أما لو جرد فالظاهر وجوب تكفينه كما صرح به جماعة من الأصحاب ، ويدل عليه ما في خبر أبان بن تغلب (٢) « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفن حمزة وحنطه لأنه كان قد جرد » كما يشعر به أيضاً ما في غيره من الأمر (٣) بدفن الشهيد بثيابه .

ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من حكم الشهيد بين الحر والعبد ، ولابين المقتول بمحديد أو غيره ، ولابين المقتول بسلاحه أو غيره ، ولابين المقتول خطأ أو عمدًا بلا خلاف يعرف ، لاطلاق الأدلة أو عمومها ، بل وكذا لو داسته خيول المسلمين أو رسته فرسه في نهر أو بئر بسبب جهاد الكفار ، لصدق كونه قتيلاً في سبيل الله وغيره ، بل صرح جماعة من الأصحاب بعدم الفرق بين البالغ وغيره ، وبين الرجل والمرأة ، بل قد يظهر من كشف الثام في آخر الباب دعوى الاجماع على ذلك بالنسبة إلى الصبي والمجنون للاطلاق والصدق ، ولما روي (٤) أنه « قد كان في شهاده بدر وأحد حارثة بن

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب غسل الميت - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب غسل الميت - حديث ٨ و ٩ و ١٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب غسل الميت - حديث ٥ و ٧ و ٩

(٤) في الاستيعاب على الاصابة ج ١ ص ٢٨٣ حارثة بن النعمان بن نفع شهد البدر والأحد والحنديق والمشاهد كلها وفي الاصابة ج - ١ - ص ٢٩٨ ادرك حارثة خلافة معاوية ومات بعد أن ذهب بصره .

وأما عمير بن أبي وقاص ففي الاصابة ج - ٣ - ص ٣٩ ترجمة عمير بن أبي وقاص قسم الأول وعرض جيش بدر على رسول الله (ص) فاستصغر عمير فزده فبكي فأجلزه وقال —

النعمان وعمرو بن أبي وقاص أخو سعد ، وهما صغيران ولم يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتفصيل أحد منهم ، وماروي أيضاً (١) من استشهاد الرضيع ولد الحسين (عليه السلام) في وقعة كربلاء ولم ينقل عن أحد تفصيلهم .

ومع ذلك كله فلننظر في كل من لم يكن مخاطباً بالجهاد مجال للشك في تناول الأدلة ، اللهم إلا أن يكون المسلمون مخاطبين بمحاربة العدو بأطرافهم ونسائهم ومجانينهم كما إذا عظم أمر الكافرين ، فيصدق حينئذ القتل في سبيل الله ونحوه ، ولا دلالة في خبر طلحة بن زيد عن جعفر (عليه السلام) (٢) عن أبيه عن علي بن الحسين (عليهم السلام) قال : « مثل النبي (صلى الله عليه وآله) عن امرأة أسرها العدو فأصابوها حتى ماتت أهي بمنزلة الشهداء ؟ قال : نعم إلا أن تكون أعانت على نفسها » لظهور أن المراد بمنزلتهم في الثواب ونحوه لافي هذا الحكم ، ونحوها غيرها من المقتولين ظلماً والمدافعين عن أنفسهم أو ماله أو عرضهم أو الميتين بالبطن أو الطاعون أو النفاس عن أطلق عليهم الشهداء ، فإنه يجب تفصيلهم إجماعاً على ما نقله غير واحد من الأصحاب ، ولعموم ما دل على وجوب تفصيل الميت مع ظهور أدلة الشهيد في غير هؤلاء .

ولافرق أيضاً على المشهور فيما ذكرنا من الشهيد بين كونه جنباً وغيره للاطلاق المتقسم ، خلافاً للمنقول عن ابن الجنيد والمرضى فأوجباً غسله ، وهو ضعيف كاستندهما مما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) أنه قال لما قتل حنظلة ابن الراهب : « ماشأن حنظلة فاني رأيت ملائكة تغسله ، فقالوا له : إنه جامع فسمع الصيحة فخرج إلى القتال » ومن أنه غسل واجب لغير الموت فلا يسقط بالموت ، إذ في الأول أنه لا دلالة

أخوه اسعد : كنت أعهد حمائل سيفه من صفه فقتل وهو ست عشرة سنة قتلته عمرو ابن عبيدو العاصري الذي قتله علي (عليه السلام) يوم الخندق .

(١) الارشاد للفيد عليه الرحمة ص ٢٢٤ المطبوعة بطهران سنة ١٣٧٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب غسل الميت - حديث ٩

(٣) المستدرک - الباب - ٣٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٣

فيه إن لم يكن دالاً على العكس ، لأنه لو وجب لم يسقط عنا بفعل الملائكة ، مع عدم الدلالة في فعلهم على الوجوب علينا ، وفي الثاني بعد تسليم أن غسل الجنابة مما يجب لنفسه أنه كسائر التكاليف التي تسقط بالموت عن كلفها ، ولا تنتقل إلى غيره ، على أن الكلام في غسل الميت ، وأيضاً فهو اجتهاد في مقابلة النص .

كما أنه لا فرق أيضاً في الشهيد بين قتل المشركين وقتل أهل البني ، ونسبه في المنتهى والتذكرة إلى فتوى علمائنا ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك وإلى تناول أخبار الشهيد له خصوص خبر عمار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (١) «إن علياً (عليه السلام) لم يفصل عمار بن ياسر ولا هاشم بن عتبة ، وهو المرقال ، ودفنهما في ثيابهما» ولا ينافي ذلك ما في ذيله من عدم الصلاة عليهما لوجوب حمله بالنسبة إليه خاصة على التقية كما عن الشيخ ، أو أنه وهم من الراوي .

ثم انه لا إشكال عند الأصحاب على الظاهر في إجراء أحكام الشهيد على كل من وجد فيه أثر القتل من المسلمين ، أما من لم يوجد فيه ذلك فعن الشيخ وتبعه الفضلان أنه كذلك عبلاً بالظاهر لعدم انحصار القتل بما ظهر أثره ، وعن ابن الجنيد عدمه ، ولعله لاصالة وجوب تفسير الأموات مع الشك في تحقق الشرط هنا ، وهو لا يخلو من قوة ، فتأمل .

﴿وكذلك﴾ يسقط وجوب تفسير ﴿من وجب عليه القتل﴾ قوداً أو حداً بعد موته كإثبات القواعد والجامع والارشاد من غير فرق بين كون الحد رجماً أو غيره كما صرح به في الذكرى وجامع المقاصد والروض وغيرها ، بل في الروض نسبتاً إلى الأصحاب كالحدايق إلى ظاهرهم ، وكالمحكي من عبارة مجمع البرهان ، قال بعد ذكره عبارة الارشاد : وكان دليله الاجماع ، وقد عرفت أنها مطلقة ، لكن مع ذلك كله لا يخلو

من تأمل بل منع وفاقاً لصريح المتن وكشف اللثام والحدائق وعن نهاية الأحكام وظاهر غيرهم ، فاقصروا على المقتول قوداً وخصوص الرجوم من أنواع الحد وقوفاً فيما خالف الأصل على محل النص الذي هو مستند الحكم ، وتلليل الأول في الذكرى بالمشاركة بالسبب بما لا يحصل له بحيث ينطبق على مذهبن من حرمة القياس، وعلى كل حال فـ (يؤمر) من وجب عليه ذلك (بالاعتسال قبل قتله ثم لا يفصل بعد ذلك) والأصل في هذا الحكم ما رواه الكليني بسند ضعيف جداً عن مسمع كـردين (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « الرجوم والرجومة يفسلان ويخطان ويلبسان قبل ذلك ثم يرجان ويصلى عليهما ، والمقتص منه بمنزلة ذلك يفسل ويخط ويلبس الكفن ثم يقاد ويصلى عليه » ورواه الصدوق مرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) والشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب وإسناد ثان فيه إرسال وغيره ، لكن في التهذيب يفسلان من الافتعال بخلاف ما في الكافي ، فانه فيه تسل بالتشديد مع البناء للمجهول .

وكيف كان فلا إشكال فيما تضمنه من الحكم بالفصل قبل الموت وإن ضعف السند لأنجباره بنتوى الأصحاب به من غير خلاف يعرف كما اعترف به في المعتبر ، حيث قال : إن الحنيفة وأتباعهم أفتوا بذلك ، ولم أعرف لأصحابنا فيه خلافاً ولا طعنًا بالارسل مع العمل ، ونحوه ما في الذكرى والحدائق ، وفي مجمع البرهان كان دليله الاجماع ، وقال في الخلاف : « الرجوم والرجومة يؤمران بالاعتسال ثم يقام عليهما الحد ، ولا يفسلان بعد ذلك ، ويصلي عليهما الامام (عليه السلام) وغيره وكذلك حكم المقتول قوداً » ثم نقل مذهب الشافعي من 'تفسيلاهما بعد الموت ، والزهرى من عدم الصلاة على الرجوم ، ومالك لا يصلي عليهما الامام (عليه السلام) ويصلي غيره ، وقال : « دليلنا إجماع الفرقة ، فانهم لا يختلفون فيه » انتهى . ولا إشعار في اقتصار المفيد كما

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

عن سلال على المقتول قوداً بالخلاف في الرجوم ، ولئن سلم فهو محجوج بما تقدم .
ثم ان ظاهر النص أو صريحه كالفتوى بل صرح به جماعة أن هذا الغسل انما هو
غسل ميت قدم ، فيعتبر فيه حينئذ ما يعتبر فيه من الأغسال الثلاثة مع مزج الخليطين
في الاثنين منها ونحو ذلك من غير خلاف أجده فيه سوى العلامة في القواعد ، وتبعه
بعض من تأخر عنه حيث استشكل في وجوب الثلاثة ، وعلاه بعضهم باصالة البراءة ،
وبأن المهود الوحدة في غسل الأحياء ، وبإطلاق الأمر بالاغتسال في النص والفتوى
فيتحقق مع الوحدة ، وضمف الجميع واضح ، وكذا لا اشكال في الاجتزاء به عن الغسل
بعد الموت ، وأنه به ترفع النجاسة الحاصلة بسبب الموت في غيره ، وكذا سائر ما يترتب
على غسل الميت من عدم وجوب الاغتسال بالمس ونحوه ، ولا وجه لاستبعاد ذلك من
حيث تقديم الغسل على سبب النجاسة بعد فرض ثبوت ذلك من النص والفتوى ، إذ
الأحكام الشرعية موكولة إلى صاحبها ، وربما أبدى بعضهم بما نحن في غنية عنه من خبر
محمد بن قيس الثقة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) « ان رجلاً أتى أمير المؤمنين
(عليه السلام) فقال اني زينت فطهرني - إلى أن ذكراته (عليه السلام) رجه -
فلما مات أخرجه فصلى عليه ودفنه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين (عليه السلام) لم لا تغسله ؟
قال : قد اغتسل بما هو منه طاهر إلى يوم القيامة » فلا حاجة للمناقشة فيه بعدم ظهوره
فيما نحن فيه من تقدم التفصيل ، مع إمكان تكلف دفعها ، فتأمل .

والظاهر أنه لا يقدح الحدث الأصغر بعده للامثال ، بل ولا في أثناءه كما صرح
به بعضهم ، وإن احتمل في الذكرى مساواته حينئذ لغسل الجنابة ، لما دل (٢) على تشبيهه

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب حد الزنا - حديث ٤ من كتاب

الحدود والتعزيرات وهو مرفوعة احمد بن محمد بن خالد

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب غسل الميت

به وأنه بمنزلة ، بل في بعضها (١) تعليل أصل غسل الميت بمخرج النطفة منه ، لكنه ضعيف لعدم تناول ذلك كله لمثله ، بل ولا الاجتزاء به عن الوضوء مع تقدم الحدث الأصغر عليه على إشكال فيه ، وكذا لا يقدح الحدث الأكبر بعده وفي أثناءه ولو كان جنابة ، وإن أوجبنا الاغتسال له إذا تحقق وجوب غايته أو مطلقاً بناء على النفسية أو القبرية ، ولا يدخل فيه شيء من الأغسال مع تقدم أسبابها على ما في جامع المقاصد والروض ، لكن في الذكري (فيه نظر من فحوى الأخبار السابقة ، كما في خبر زرارة عن الباقر (عليه السلام) (٢) « في الميت جنباً يغسل غسل واحداً يجرى للجنابة والغسل الميت ، لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة ») انتهى . وربما يؤيده غيره من الأخبار الدالة على الاجتزاء (٣) بغسل واحد للحائض والنفساء إذا ماتت ، فكذا ما كان بمنزلة .

وما يقال - : إن الجنابة والحيض والنفاس ونحوها لا توجب غسلًا بعد الموت حتى تدخل في غسل الميت حتى لو قلنا بوجودها لنفسها ، لسقوط سائر التكليف بالموت فلا بد من صرف ما ينافي ذلك من الأخبار السابقة عن ظاهره ، فلا يصح الاستدلال بها على المطلوب - قد يدفع بأن سقوط التكليف بالغسل لمكان الموت لا ينافي بقاء أثر حدث الجنابة مثلاً ووصفه بحيث لا يرفع إلا بالغسل كما هو ظاهر الصحيح المتقدم المشتل على التعليل بأنها حرمتان قد اجتمعتا في حرمة واحدة ، ومثله في ذلك الحسن كالصحيح عن الباقر (عليه السلام) (٤) أيضاً ، وربما يشعر به خبر تفسير الملائكة عمر بن حفظة لمكان جنابته ، كما أنه يقتضيه جميع ما دل على تحقق وصف الجنابة والحيض ونحوهما بمجرد

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب ٣١ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٢ - ١

حصول أسبابها ، نعم لادليل على وجوب الغسل على الغير لرفعها إن لم تدخل تحت غسل الميت ، مع إمكان التأمل فيه أيضاً من حيث ماورد من تعليل غسل الميت بأنه لأجل أن يلقى الله تعالى وملائكته طاهراً ، فإذا كان الأمر كما ذكرنا من أن غسل الميت يرفع آثار تلك الأحداث صرح أن يقال ذلك أيضاً في المقام حينئذ لأنه بمنزلة بل هو أولى ، هذا . مع إمكان تأييده في خصوص مانع من الرجوم والرجومة بشمول ما دل على التداخل هناك من قوله (عليه السلام) (١) : « إذا كان عليك الله حقوق أجزأك عنها غسل واحد » مثله .

وما يقال : من أن التداخل لا يتصور في المقام من حيث اختلاف كيفية غسل الميت مع غسل الجنابة قد يدفع بأنه لا مانع من أن يدخل تمام رافع الجنابة مثلاً في بعض غسل الميت لو سلمنا أن غسل الميت مركب من الأغسال الثلاثة بحيث يكون كل واحد جزءاً . وكذا ما يقال : إن غسل الميت ليس من الأغسال الرافعة لحدث أو مبيحة لصلاة فلا يتصور دخول ما كان كذلك فيه ، لأننا نقول : لادليل على اشتراط التداخل بذلك ، بل قد يظهر منه خلافه ، نعم قد يستشكل في شمول خبر الحقوق لمثل هذا الفرد سيما مع عدم العموم القوي فيها ، كما أنه قد يستشكل في صحته لو قدم على غسل الميت من حيث نجاسة بدن الميت ، ويستشكل أيضاً في كون هذا التداخل بالنسبة إلى غسل الميت قهراً أولاً ، بل يتبع نية المكلف كما هو المختار فيما تقدم من تداخل الأغسال من ظاهر الأخبار (٢) ومن إصالة عدم التداخل فيقتصر على المتيقن ، وقد يؤيد الثاني أنه وجه الجمع بين ما دل (٣) من الأخبار على الاجتزاء بغسل واحد للجنب والحائض ونحوها وبين ما دل على التعمد ، كخبر العيص (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله (ع) :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابة - حديث ١ - . . .

(٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧

الرجل يموت وهو جنب ، قال : يفصل من الجنابة ثم يفصل بعد غسل الميت ، ونحوه في الدلالة على ذلك خبره الآخرون (١) وقال الشيخ بعد ذكر هذه الأخبار : هذه الروايات الثلاثة لاتنافي ماقدما من الأخبار ، لأن أول ما فيها أن الأصل فيها واحد ، وهو عيص بن القاسم ، ولا يجوز أن يعارض بواحد جماعة كثيرة ، ولو صح لاحتمل أن تكون محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض والایجاب ، ثم ذكر غير ذلك ، فتأمل . لكن مع ذلك كله فالأحوط في خصوص المقام تعدد الأغسال للجنابة أو للحيض أو نحوهما قبل أن يقتل وإن كان في ثبوت مثل ذلك بالنسبة إلى الميت نظر بل منع ، حتى أن المصنف في المعتبر نفى التعدد وجوبا واستحبابا في الجنب والحائض إذا ماتا مدعى أنه مذهب أهل العلم ، وتحرير المسألة محتاج إلى إطناب تام لا يسعه المقام . لكن بقي شيء وهو أنه بناء على المختار من عدم وجوب رفع الأحداث لنفسها ولما تكن غاية تجنب لها فهل يجب على المكلف رفع الجنابة بناء على عدم التداخل أولا ؟ لعل الثاني أقوى للأصل مع عدم وضوح دليل معتبر على وجوب الطهارة من ذلك بالنسبة للموت ، فتأمل جيدا .

ثم إن ظاهر النص والفتوى الاجتزاء بهذا الفصل عنه بعد الموت إذا قتل بذلك ، أما إذا مات حتف أنفه وجب تعميله قطعاً اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن ، وكذا إذا قتل بغير السبب الذي اغتسل لأن يقتل به ، نعم قد يستشكل في وجوب التجديد لو عدل عن قتله بذلك السبب إلى آخر سبب فيما لو كان موافقاً للأول ، كإلو كان القصاص مثلاً بحلية بسبب قتل شخصين فأراد ولي أحدهما القصاص منه فاغتسل لذلك ، ثم أنه عفى عنه مثلاً فأراده الآخر ، وإن استظهره جماعة منهم الشهيدان والمحقق الثاني ، بل لعل الأقوى عدمه وإن كان الأحوط الأول سيما مع اختلاف السبب كالقود

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب فصل الميت - حديث ٥ و ٦

والرجم ، فتأمل . وكذا يظهر من فتاوى أكثر الأصحاب بل عن سائر وابن إدريس التصريح به وجوب الأمر بالفصل قبل القتل ، وربما ظهر من بعض المتأخرين خلافه فخير بينه وبين الفصل بعده ، لكونه قتماً مقامه فهو أولى بالاجتزاء به ، وفيه أن ظاهر النص والفتوى بل معقد الإجماع السابق أن تقدم هذا الفصل عزيمة لارحضة ، نعم قد يستشكل في أصل وجوب الأمر للأصل مع عدم انتهاض الدليل ، وهو غير وجوب الفصل ، لكن قد يدفع ذلك - بعد ظهور اتفاق عبارات الأصحاب عليه بل هو معقد إجماع الخلاف - بأنه هو الذي يتصور بدليته عن غسل الميت المخاطب به غير الميت ، فيكون الأمر حينئذ من المكلف قائماً مقام تفسيه له بعد موته ، وربما يؤيده أيضاً ما سمعته من رواية الكافي يغسل بالبناء للمجهول بعد القطع بعدم إرادة مباشرة الغير تفسيه ، فيحمل على أقرب المجازات إليه حينئذ ، ولا ينافيها قوله يغسل في غيرها ، بل قد يدعى بناء على ما ذكرنا اشتراط صحة هذا الفصل بتحقيق الأمر ، فلو اغتسل من دون أمر به لم يكن مجزئاً ، فليس الأمر حينئذ هنا للتعليم حتى يختص بصورة الجاهل كما ظن ، لكن هل يعتبر في الأمر أن يكون الامام (ع) أو نائبه كما عساه يظهر من المحقق الثاني وتبعه في الروض أولاً يعتبر ؟ كما لعله الأقوى للأصل من غير معارض .

نعم قد يقال باعتبار الأمر ممن يجوز له التفصيل بعد الموت ، فلا يأمر المرأة أجنبي كالعكس ، لما عرفت من بدليته عن الفصل ، فيعتبر فيه ذلك ممن هو مخاطب به ، لكن الأقوى عدمه تبعاً لاطلاق الأصحاب ، فتأمل .

ولو ترك الأمر لفظة أو غيرها احتمال وجوب التفصيل بعد ذلك للعمومات ، وعساه لظهور الأدلة في انحصار مشروعية غسل مثل ذلك قبل القتل كما عساه صريح السرائر ، ولعل الأقوى الأول سيما إذا ترك الفصل مع الأمر ، ونحوه في ذلك سألوا أمراً فلم يمثل لنسيان أو غيره ، لظهور أن القائم مقام الفصل إنما هو الأمر مع وقوع

الفصل لأحدهما ، ولعلم أن المصنف وإن اقتصر على ذكر الفسل كالشيخ في الخلاف وكما عن المبسوط في ترك التكفين وعن الجامع ترك التحنيط لكن الظاهر منهم إرادة الاختصار ، لما عرفت من اشتمال الرواية (١) التي هي مستند المقام على الثلاثة ، وكذا كثير من عبارات الأصحاب . نعم لا إشكال عند الأصحاب على الظاهر في تأخر الصلاة عليه بعد الموت كما هو نص الخبر السابق (٢) بالنسبة للرجوم والمرجومة ، لكنه لا صراحة فيه في المقتص منه ، بل قد يشعر بخلافه ، إلا أنه يجب تنزيله على الأول بقرينة قوله (عليه السلام) فيه: «والمقتص منه بمنزلة ذلك» أي المرجوم والمرجومة ، ولم أجد أحداً من الأصحاب تعرض لفسل ما يخرج منه من الدم على الكفن ، ولا لكيفية تكفينه إذا أريد القصاص منه، ولعله يترك موضع القصاص ظاهراً ، والأمر في ذاسهل .

﴿ وإذا وجد بعض الميت فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غسل وكن وصلي عليه ودفن ﴾ بلا خلاف محقق أجده في شيء من ذلك بين المتقدمين والمتأخرين ، وإن ترك ذكر الدفن في المبسوط والنهاية والمراسم على ما حكى ، إذ لعله لوضوحه كما هو الظاهر وكذا ترك ما عدا الصلاة في جملة من الكتب لظهور أولوية وجوب ما عداها ، وكذا ما في السرائر والنافع من الاختصار على ما فيه الصدر ، والوسيلة والغنية وعن المبسوط والنهاية من التعبير بموضع الصدر ، وعن الخلاف إذا وجد قطعة من ميت فيه عظم وجب غسله ، وإن كان صدره وما فيه القلب وجب الصلاة عليه ، وفي الجامع إن قطع نصفين فعل بما فيه القلب كذلك يعني الفسل والكفن والصلاة ، ولم يذكر غير ذلك ، لا يمكن اتحاد الجميع عند التأمل كما هو واضح ، نعم قد يظهر من المعتبر حيث اقتصر في الصلاة على ما فيه القلب أو الصدر واليدان ولعظام الميت جميعها الخلاف في ذلك بالنسبة للصلاة على الصدر وحده ، لكنه ضعيف .

وكيف كان فيدل على تلك الأحكام - بعد الاستصحاب في وجه لعدم العلم باشتراط اجتماع الجملة في شيء من ذلك ، وقاعدة عدم سقوط الميسور بالمسور ، ومالا يدرك كله لا يترك كله ، وخوى ماستره من الأدلة على وجوب الفصل للقطعة ذات العظم من الاجماع وغيره ، والاجماع على الحكم الأول هنا في الغنية كنفى الخلاف المستفاد من ظاهر المنتهى هنا بالنسبة إليه ، وفي مجمع البرهان « لعلهم أخذوا الحكم بمساواة صدر الميت للميت من النصف الذي فيه القلب كما وقع في الأخبار أو من الاجماع أو خبر لم نعرفه » انتهى . وإجماعي التذكرة ونهاية الأحكام على الثالث المستلزم غيره أو يتمم بعدم القول بالفصل ، حيث قال في الأول : « ويصل على البعض الذي فيه الصدر والقلب أو الصدر نفسه عند علمائنا ، وفي الثاني يصل على الصدر والقلب أو الصدر وحده عند جميع علمائنا » انتهى . وما في الخلاف « إذا وجد قطعة من ميت فيه عظم وجب غسله ، وإن كان صدره وما فيه قلبه وجب الصلاة عليه - إلى أن قال - : دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم » انتهى . وإمكان تعليله مع ذلك باشماله على القلب الذي هو رئيس الأعضاء ومحل الاعتقادات التي بها تمتاز الدرجات ، فكأنه الانسان حقيقة ، إلى غير ذلك مما دل (١) مفرقا على دفن أجزاء الميت ولو يسيرة ونحوه - خبر الفضل بن عثمان الأعور الروي في الققيه (٢) والتهذيب عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) « في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ، وصدره ويداه في قبيلة ، فقال : دبه على من وجد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه » .

والناقشة في سنده كاللناقشة في منته بعدم استلزام الصلاة غيرها من الأحكام وانضمام اليدين إلى الصدر مدفوعة بالانجبار بما عرفت ، مع أن طريق الصدوق (رحمه الله) إلى الفضيل بن عثمان صحيح في قول علي مافي بعض كتب الرجال المعتمدة ، وثبوت

التلازم المذكور سيما في المقام ، وذلك لما استعرفه من الاجماع على وجوب الغسل في القطعة ذات العظم ، وربما يشعر بها ظهور اتفاقهم فيما يأتي من اشتراط تقدم الغسل على الصلاة في غير الشهيد ، كما أنه يؤيى إليها استقرار حكم الميت ، فلم نجد من وجب الصلاة عليه ولم يجب تفصيله ، مع توقف طهارته عليه والتمكن منه ، كل ذا مع إمكان التخييم بعدم القول بالفصل ، كما أنه يمكن دفع الثانية بالاجماع منقولا ومحصلا على الظاهر على عدم اشتراط شيء من هذه الأحكام بوجود اليدين مع الصدر ، وكأنه ذكره في الجواب لتطابق مع السؤال ، فما عساه يظهر من المعتبر من اشتراط الصلاة على الصدر بوجود اليدين في غير محله .

ومرفوعة البرنظي المروية (١) في المعتبر قال : « المقتول إذا قطع بعض أعضائه يصلى على المصنوع الذي فيه القلب » ونحوه المرسل الآخر عن الصادق (عليه السلام) (٢) ويقرب منهما غيرهما ما دل (٣) على الأمر بالصلاة على النصف الذي فيه القلب ، وفيها الصحيح وغيره بتقريب أن الصدر هو المشتمل على القلب سيما بعد الانجبار بما عرفت . وبه ينفع ما عساه يلوح منها من اشتراط ذلك باشماله عليه فعلا ، حتى لو لم يكن فيه لم يصل عليه ، مع إمكان إنكار الاشعار بإرادة محل القلب وإن لم يكن معه ، لكن الانصاف أن الاستدلال بها على ذلك بحيث يفيد تمام المطلوب لا يخلو من اعتساف ، نعم يمكن القول بضمونها ، فيصل على ما فيه القلب مطلقاً صدرأ كان أو غيره أو بعض الصدر ، بل قد تشعر بأن القلب منفرداً يصل عليه كما عساه يظهر من بعض عبارات ، لكنه مناف لما تسمعه منهم من عدم الصلاة على نحو اللحم مجرداً ، وكذا العظم غير الصدر ، فتأمل . وخبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « لا يصل على

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ١١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٣ - ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٥ و ١٠

عضو رجل من رجل أو يد أو رأس ، فإذا كان البدن فصل عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل « بتقريب صدقه على تمام الصدر ، لكنه كما ترى .
 وصحيح محمد بن خالد (١) عن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :
 « إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو من أعضائه تام صلى على ذلك العضو ودفن ، وإن لم يوجد له عضو لم يصل عليه ودفن » بدعوى صدق العضو التام على الصدر ، واشتماله على مالا نقول به لا يخرج عن الاستدلال به المطلوب ، كالذي في صحيح علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (عليهما السلام) (٢) قال : « سألت عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن » ودعوى ظهوره في إرادة مجموع العظام فلا يصدق على الصدر وحده من حيث إفادة إضافة الجمع العموم قد تدفع بعدم صراحته في ذلك ، سيما بعد غلبة عدم بقاء تمام العظام من أكيل السبع والطير ، فيصدق على عظام الصدر ، والعمدة في الاستدلال على المطلوب ما عرفته أولاً

ثم انه قد يظهر من جماعة من الأصحاب ممن أطلق مساواة الصدر أو ما فيه الصدر للميت وجوب الخنوط كما عن صريح الشيخ وسائر ، وفي القواعد فيه إشكال كما عن النهاية والتذكرة ، وفي الأخير « ينشأ من اختصاصه بالمساجد ومن الحكم بالمساواة » انتهى . قلت قد يناقش فيه بعدم ثبوت هذه المساواة في شيء من النصوص حتى يتمسك باطلاقها ، وكيف مع اختصاص التحنيط بالمساجد ، بل قد يشعر الاقتصار على التفسير والتكفين والدفن والصلاة فيما جمعت من النصوص بعدم وجوب التحنيط ، فبن هذا اتجه ماعن الشهيد وتبعه جماعة ممن تأخر عنه من أنه لا إشكال في الوجوب مع وجود المحل ، كما لا إشكال في عدمه مع عدمه ، ولعله على الأول ينزل ماعن الشيخ وسائر

كما استظهره بعضهم منها ، نعم لا يشترط اجتماع جميعها فيوضع الخنوط على الموجود منها ، بل في جامع المقاصد أنه لو وجد عضو من المساجد كاليد حنطت .

وهل يعتبر التكمين بالقطع الثلاثة كما هو المنساق من إطلاق التكفين في النص والفتوى ، أو ماعدا المئزر باعتبار عدم مدخلية الصدر فيه لعدم وصوله إليه ؟ ظاهر الأصحاب الأول ، وهو لا يخلو من تأمل بالنسبة إلى المئزر إن لم يثبت إجماع عليه ، وذلك لعدم وضوح دليل على تشبيهه بالميت بحيث يشمل ذلك ، سيما إن أريد وضع مئزر له على هيئة الميت ، بل لعله مقطوع بعدمه عند التأمل والانتقال إلى إرادة القطع الثلاثة وإن لم يكن بتلك الكيفية لادليل عليه ، والاستصحاب وقاعدة الميسور لا يصلحان لاثبات ذلك عند التأمل التام ، ومن هنا استشكل في الروض في وجوب المئزر لعدم وصوله إلى الصدر في السابق ، فتأمل .

وهل يلحق بالصدر بعضه كما هو قضية بعض الأدلة السابقة من الاستصحاب ، وعدم سقوط الميسور بالمسور ، وكونه من جملة كذلك وبه صرح بعضهم ، أولا ؟ كما يشعر به تعليق الحكم في العبارة وغيرها من عبارات الأصحاب على الصدر الذي لا يصدق على البعض ، ولعله الأقوى إذا لم يكن البعض المشتمل على القلب ، وإلا كان الأقوى الأول للاطلاق المتقدم ، فتأمل .

هذا كله إذا كان بعض الميت صدرأ أو فيه الصدر ، ﴿و﴾ أما ﴿إن لم يكن﴾ كذلك ﴿وكان فيه عظم غسل﴾ بغير خلاف بين علمائنا كما في المنتهى ، وإجماعا كما في الخلاف والفنية ، وذكره الأصحاب كما في جامع المقاصد ، قلت : ولم أعرفه على مخالف من الأصحاب ، فما صاه يشعر بوجوده من نسبته إلى الشهرة في كلام جماعة في غير محله ، نعم ربما وقع فيه تردد من بعض متأخري المتأخرين من حيث انحصار

المدرک فی الاجماع المنقول مع المناقشة فيه ، ولا ريب في ضمعه عندهنا مع امكان تأييده أيضاً. بعد قاعدة الميسور والاستصحاب في وجهه ، إذ هو كما يجب تفسيه متصلاً فكذا منفصلاً. بما في الخلاف والمنتهى وغيرها من أنه روي (١) « ان طائراً ألقى بمكة في وقعة الجبل بدأ فمرفت بالخاتم ، وكانت يد عبد الرحمان بن عتاب بن أسيد ، ففسلها أهل مكة » وبما في الذكرى من أنه يلوح مما ذكره الشيخان من صحيح علي بن جعفر المتقدم في المسألة السابقة ، لصدق العظام على التامة والناقصة سيما بعد غلبة التفريق والنقصان فيها في مثل أكل السبع ونحوه .

لكن الانصاف أن العمدة في الاستدلال الأول ، لا مكان المناقشة في ذلك بعدم ثبوت الرواية الأولى من طرفنا مع عدم الحجة في فعل أهل مكة ، وبظهور الصحيح في وجود تمام العظام أو أكثرها ، فتأمل . نعم قد يرشد إليه خوى ما قد ورد في القطعة المبانة من الرجل ، كصحيح أيوب بن نوح (٢) عن بعض أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فكلما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل . » فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه « بتقريب اقتضاء الحكم بالميتة جريان أحكامها عليها ، ولا ينافية ذكر وجوب الغسل بالمس إن لم يؤكده ، فتأمل . ومنه حينئذ يستفاد إلحاق القطعة المبانة من حي بالمبانة من ميت ، كالاجماع في الخلاف على وجوب الغسل بمس قطعة فيها عظم سواء كانت من حي أو ميت ، لظهور التلازم بين الحكمين كما اعترف به في الذكرى ، بل نسبة في الحقائق إلى ظاهر الأخبار وكلام الأصحاب وفاقاً لصريح السرائر والمنتهى والتذكرة والذكرى والدروس وغيرها ، بل في الحقائق أنه ظاهر الأكثر ، وفي المسالك أنه أشهر القولين ، بل قد يقضي التدبر

(١) الاصابة - ج ٢ - ص ٧٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل المس - حديث ١

في عبارة المنتهى أنه لا خلاف فيه بين علمائنا ، فلاحظ وتأمل ، كما أنه قد يقضي ظاهر ما حضرني من نسخة الفينة بالاجماع عليه ، حيث أطلق فيه حكم الأبهام ، وخلافا لصريح المعتبر والروض ومجمع البرهان والمدارك والرياض وظاهر المصنف هنا ، فلم يوجبوا تفسيرها للأصل وكونها من جملة لا تفصل ، وقد يمنع التعليل بأن الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة ، كما أنه يمكن تأييد الأول بأنه لو لم يجب تفسيرها لم يجب تفصيل من قطع حيا إذا وجدت قطعة متفرقة ، لأن كل قطعة لا يتماق بها الوجوب ، وبإمكان استفادته من خوى أخبار المقام أيضاً حيث لم يراع فيها احتمال اقتطاع الأعضاء منه وهو حي في أكل السبع والطير وغيره ، ولا ريب أنه أحوط إن لم يكن أظهر .

(و) حيث ظهر لك وجوب تفصيل البعض ذي العظام من الميت فكذا يجب أن

(يلف في خرقه ويدفن) بلا خلاف أجده في الثاني بل والأول وإن اختلفت عبارات الأصحاب في التعبير عنه بالآتف في خرقه كما هنا وفي التحرير وعن التذكرة ونهاية الأحكام ، وبالتكفين كما في المقننة والسرائر والجامع والنافع والارشاد وعن المبسوط والمنتهى والنهاية والتبصرة والتلخيص ، وكما يحتمل إرجاع الأول إلى الثاني بإرادة الآتف من التكفين يحتمل إرجاع الثاني إلى الأول ، بل لعله أظهر ، وإن قيل لا ظهر التفصيل بأنه إن كان مما يتناول القطع الثلاث حال الاتصال وجب وإن لم يكن بتلك الخصوصيات ، وإلا فائتان ، وإلا فواحدة ، وربما ينزل عليه إطلاق الجماعة التكفين لقاعدة الميسور والاستصحاب وفيه أنها لا يقضيان بوجوب القطع الثلاث بعد القطع بانتفاء الخصوصية السابقة ، إذ الانتقال من المنز والقميص إلى قطعتين وأن بالقطعة يكونان كذلك محتاج إلى دليل غيرهما ، لعدم دخول ذلك تحت الميسور من المكلف به ، وتغير الموضوع ، فتأمل جيداً . ويظهر مما سبق البحث في التحنيط أيضاً ، فيجب حينئذ مع وجود شيء من جماله وإلا فلا ، ولعله على هذا ينزل ما عن الشيخين وسائر من إطلاق التحنيط كما يؤمى

إليه ماعن التذكرة : حيث قال بعد نقله ذلك : « وهو حسن إن كان أحد المساجد وجوباً وإلا فلا » .

ثم إن الظاهر إلحاق العظم المجرد بذات العظم في جميع ما تقدم كما هو ظاهر بعض عبارات الأصحاب وعن صريح ابن الجنيّد وغيره ، وقد يحمل عليه عبارات الأصحاب بالقطعة ذات العظم ، كما عساه يشعر به المقابلة بذكر اللحم بلا عظم ، بل قد يقال بشمول ما ذكر من القطعة ذات العظم لما إذا كانت مستصحية للعظم ولو كن مجرداً ، ومن هنا لم نجد أحداً ممن أوجب تفصيل القطعة ذات العظم صرح بعدم الوجوب فيه ، وكأن ما نقله بعض المتأخرين من القول به أراد به من أنكر وجوب التفصيل للقطعة ذات العظم .

نعم قال في كشف الثام : « إن فيه وجهين ينشئان من الدوران ، وقول الكاظم (عليه السلام) لأخيه في الصحيح (١) « في الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم ، قال : يفسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن » وقول الباقر (عليه السلام) في خبر القلانسي (٢) « في من يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم ، قال : يفسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن » وإن لم يتضمن إلا جميع العظام فإن كل عظم منها بعض من جملة تفسل ، ولا فرق بين الاتصال والانفصال للاستصحاب ، مع أن الظاهر تفرقها وهو خيرة الشهيد ، ومن ضعف الدوران وعدم تمجس العظم بالموت إلا نجاسة عرضية بمجاورة اللحم ونحوه ، واحتمال « يفسل » في الخبرين التخفيف من الفسل للنجاسة العرضية » انتهى . ولا يخفى عليك ضعف منشأ الوجه الثاني سيما ما في آخره من احتمال التخفيف في « يفسل » ، كما أنه قد يدعى الاجماع على وجوب تفصيل الميت مع بقاءه تماماً عظاماً من غير لحم ، فما عساه يشعر به ما ذكره في ذلك من أن التفصيل للميت إنما هو إذا كن مع اللحم في غير محله ، بل قضيته أنه لا يجب التفصيل للعظم المكشوف من الميت ،

فيختص حينئذ بغيره من المستور باللحم أو اللحم ، وهو كما ترى .

وربما يرشد إلى ما قلناه زيادة على ما سمعت الحسن كالصحيح (١) قال : « إذا قتل قتيل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم لم يصل عليه ، فإن وجد عظم بلا لحم فصلي عليه » بعد حمله كما هو الظاهر منه على إرادة وجدانه تاماً أو يقرب منه عظم بلا لحم ، لا استلزام الصلاة الغسل كما ذكرنا سابقاً ، وإذا قد ظهر لك من ذلك كله وجوب التمسيل مع بقاءه عظاماً تاماً أتجه حينئذ الاستدلال على وجوب ذلك في بعض العظام بالاستصحاب ، وقاعدة اليسور ، ونحو ذلك ، فتأمل جيداً . لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك السن والظفر ونحوها للسيرة القاطعة على عدم وجوب شيء من ذلك فيهما ، بل ولو قطع معها شيء من اللحم اليسير ، لظهور قولهم : « قطعة ذات عظم » في غير ذلك ، فتأمل .

بقي شيء وهو أن الظاهر من الأصحاب هنا عدم اعتبار تحقق كون القطع من رجل لو أراد التمسيل الرجل ، ولا من امرأة لو أرادت ذلك الأنثى ، وهو مناف لما تقدم من ظاهر بعضهم وصريح آخر من اشتراط التماثل ، وإصالة البراءة من حرمة اللبس والنظر لتحقيق ذلك ، نعم يتجه ذلك بناء على ما أشرنا إليه سابقاً من أن اعتبار المائلة إنما هو بعد تحقق حال الميت ، فتأمل جيداً . كما أن الظاهر عدم وجوب مراعاة الترتيب بالنسبة إلى الجانبين مع تفرق الأجزاء ، فيجوز تمسيل اليد اليسرى مثلاً قبل اليمنى مع احتمالها ، نعم يسقط وجوب مراعاة ذلك مع الاشتباه ، فلا يجب تكرير غسل اليدين تحصيلاً لذلك مع احتمالها أيضاً ، والظاهر وجوب مراعاة الترتيب إذا أمكن جمع أعضائه المفرقة كما يشير إليه قول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء ابن سبابة (٢) بعد أن سأل عن القتل في معصية الله إلى أن قال : « قلت : فإن كان

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

الرأس قد بان من الجسد وهو معه كيف يفصل ؟ فقال : يفصل الرأس إذا غسل اليدين والسفلة بديء بالرأس ثم بالجسد : ثم يوضع القطن فوق الرقبة ويضم إليه الرأس ويجعل في الكفن ، وكذلك إذا صرت إلى القبر تناولته مع الجسد وأدخلته اللحد ووجهته للقبلة ثم إن ظاهر المصنف بل صريحه كما هو صريح جماعة عدم وجوب الصلاة على القطعة ذات العظام وإن كان عضواً تاماً كالرجل والرأس ونحوها ، بل قد يظهر من الخلاف إن لم يكن صريحه الإجماع عليه كجامع المقاصد والروض وغيرها ، بل لعله محصل لتعليق وجوب الصلاة في كلامهم على الصدر أو ما فيه القلب ، خلافاً للمنقول عن ابن الجنييد ، حيث قال : ولا يصلى على عضو الميت والقتيل إلا أن يكون عضواً تاماً بعظامه أو يكون عظماً مفرداً ولم يفصل في ذلك بين الصدر وغيره ، كالمنقول عن علي بن بابويه حيث قال : « فإن كان الميت أكل السبع فاغسل ما بقي منه ، وإن لم يبق منه إلا عظام جمعتها وغسلتها وصليت عليها ودفنتها » إلا أنه يحتمل أن يكون مراده تمام عظامه أو أكثرها ، فيخرج عن محل البحث .

وكيف كان فيؤيد ما ذهب إليه الاسكافي - بعد الاستصحاب وقاعدة اليسور وكونه من جملة كذلك - بالمرسل عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صلي عليه ودفن ، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصلى عليه ودفن » وبما عن الكليني (٢) أنه قال : « روي أنه يصلى على الرأس إذا أفرد من الجسد » وبما عن ابن المغيرة (٣) أنه قال : « بلغني عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه يصلى على كل عضو رجلاً كان أو يداً والرأس جزء فما زاد ، فإذا نقص عن رأس أو يداً أو رجل لم يصلى عليه » كما أنه قد يؤيد ما ذهب إليه ابن بابويه بعد الاستصحاب

والقاعدة أيضاً بصحيح إسحاق بن عمار عن الصادق عن أبيه (عليه السلام) (١) « إن علياً (عليه السلام) وجد قطعاً من ميت فجمعت ثم صلى عليها فدفنت » .
 لكن لا يخفى عليك ضعف جميع ذلك في مقابلة ما تقدم ، إذ هي - مع معارضتها لما هو مجمع عليه بين الأصحاب أو كالجميع عليه من اختصاص الصلاة بالصدر أو مافيه القلب وللأخبار الظاهرة في اختصاصها أيضاً بالذي فيه القلب ، ولخصوص خبر طلحة ابن زيد عن الصادق (عليه السلام) (٢) « لا يصل على عضو رجل من رجل أو يدأو رأس منفرداً ، فإذا كان البدن فصولي عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل » ولدرسل أنه (٣) « إن لم يوجد من الميت إلا الرأس لم يصل عليه » - غير جامعة لشرائط الحجية ، لأنها بين ما هو محتاج إلى الجابر وهو مفقود ، بل الموهن من إعراض الأصحاب موجود ، وبين ما هو صحيح لكنه قاصر الدلالة كالصحيح الأخير ، إذ هو حكاية حال لا عموم فيه ولا إطلاق ، ونحوه الحسن كالصحيح المتقدم عن الباقر (عليه السلام) (٤) « إذا قتل قتيل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم لم يصل عليه ، فإن وجد عظم بلا لحم فصلي عليه » لظهور إرادة وجدان القتيل كذلك ، وهو إما تمامه أو أكثره ، وبذلك كله نعرف انقطاع الاستصحاب والقاعدة المتقدمة ، لكن الاحتياط لا يترك ، بل عن بعض الأصحاب حمل أخبار ابن الجنيد على الاستحباب ، ولعل الأولى حملها على التيقية كما قيل ، فتأمل جيداً .

﴿ وكذا السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً ﴾ يفضل ويلف في خرقه ويدفن ولا يصل عليه ، أما (الأول) فلم أجده فيه خلافاً بين الأصحاب ، بل في الخلاف الاجماع عليه ، وفي المعتبر نسبته إلى علمائنا ، وفي المنتهى إلى أكثر أهل العلم ، وفي

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٢ - ٦

(٣) و (٤) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجنائز - حديث ٨ - ٧

الذكرى وجامع المقاصد والروض إلى الأصحاب، وفي كشف اللثام لا نعرف فيه خلافا إلا من العامة، ويدل عليه مضافا إلى ذلك خبر زرارة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل » ونحوه مرفوعة أحمد بن محمد (٢) ولا يقدح في ذلك ما في سندهما من الطعن بعد الانحياز بما عرفت ، واستدل عليه في المعبر وغيره بموثقة سماعة عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن السقط إذا استوت خلخته يجب عليه الغسل والحمد والكفن ، قال : نعم كل ذلك يجب عليه إذا استوى ». وأشكل ذلك في المدارك بأن الحكم فيها قد علق على الاستواء لا الأربعة ، ألهم إلا أن يدعى التلازم ، وهو مشكل وتبعه في الذخيرة ، وقد يدفع ذلك - مع خلو رواية الكليني عن هذا القيد واحتمال عدم إرادة التقييد في الرواية التي قيدت به ، بل هو إعادة لما في السؤال ، ونصرح الفقه الرضوي (٤) على ما نقل عنه كالفقيه بأن حد تمام الولد أربعة أشهر - بما في الحدائق من دلالة الأخبار على ذلك ، (منها) الموثق عن الحسن بن الجهم (٥) قال : « سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول : قال أبو جعفر (عليه السلام) : إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوما ، ثم تصير علقة أربعين يوما ، ثم تصير مضغة أربعين يوما ، فإذا كل أربعة أشهر بث الله ملكين خلاقين فيقولان يارب ما خلق ذكراً أو أنثى فيؤمران « الحديث و (منها) خبر محمد بن إسماعيل أو غيره (٦) قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : جعلت فداك تدعو للحبلى أن يحمل الله ما في بطنها ذكراً سوياً ، قال : تدعو ما بينه وبين أربعة أشهر ، فإنه أربعين ليلة نطفة ، وأربعين ليلة علقة ، وأربعين مضغة ، فذلك تمام أربعة أشهر ، ثم

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب ١٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤ - ٢ - ١

(٤) المستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٥) و(٦) السكاني - الباب - ٦ - من كتاب العقيدة - حديث ٣ - ٦

يبحث الله ملكين خلاقين» الحديث . ونحو ذلك صحيحة زرارة (١) ثم قال : وهذه الأخبار كما ترى صريحة في أنه بنام الأربعة تتم خلقته، انتهى وتبعه على ذلك في الرياض . قلت : وقد يناقش فيه بأنه لادلالة في استئذان الملكين على التمامية ، سيما بعد ما عساه يظهر من خبر زرارة عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « إذا سقط لسته أشهر فهو تام ، وذلك أن الحسين بن علي (عليهما السلام) ولد وهو ابن ستة أشهر » وذيل مرفوعة أحمد بن محمد المتقدمة ، فانه قال بعد أن ذكر أن السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل : وقال إذا تم لسته أشهر فهو تام ، فهي كالصريحة في عدم دوران وجوب الغسل على التمام ، فلعل الأقوى حينئذ القول بوجوب التفصيل إذا بلغ الأربعة سواء قلنا بلزومها للتمامية أولا تمسكاً بما عرفت من الإجماع والأخبار ، بل يظهر من المنتهى عدم التلازم بينهما ، كما أن الأقوى ذلك أيضاً وإن لم نقل بحلول الحياة فيه إذا بلغ هذه المدة ، وإن أشعر بذلك تعليل كشف اللثام وجوب التفصيل لذي الأربعة بحلول الحياة كالذكرى ، بل فيها « أن في الخلاف اعتبار الحياة في وجوب الغسل ، والظاهر أن الأربعة مظنتها ، ويلوح ذلك من خبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (٣) - إلى أن قال - : وروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) « إذا بقي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح » وفي خبر الديلمي عن الصادق (عليه السلام) (٤) إشارة إليه » انتهى .

قلت : قد يناقش ذلك كله ما في خبر يونس الشيباني عن الصادق (عليه السلام) (٥)

(١) الكافي - الباب - ٦ - من كتاب العقيدة - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الأعضاء - حديث ٤ من كتاب الديات

(٤) الكافي باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة - حديث ١ من كتاب الجنائز

(٥) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الأعضاء - حديث ٦ من كتاب الديات

«إذا مضت الخمسة أشهر فقد صارت فيه الحياة» فالنتيجة حينئذ ما ذكرنا استناداً إلى الإطلاق السابق ، مع أن عبارة ما عندنا من الخلاف ليست بصريحة فيما نقله عنه ، بل ولا ظاهرة عند التأمل والتدبر فيها وفيما ذكره بعدها ، لظهور إرادة ذلك في مقابلة العامة من حيث وجوب الصلاة ، فلاحظ وتأمل .

وأما (الثاني) فظاهر المصنف كالتحرير عدم وجوب التكفين للتعبير باللف بناء على إرادة التشبيه بما في العبارة السابقة لا بالصدر ، وإن نقل عن المسالك ذلك ، لكنه بعيد جداً سيما مع ملاحظة ما بعده وعدم استثناء الصلاة ، وكيف كان فالأقوى وجوب التكفين للمعهود كما هو المناسق من التعبير به في الموثق السابق وفي المقنعة والجامع والمنتقى والارشاد وعن البسوط والنهضة والمراسم والتلخيص ومقتضى التذكرة ونهاية الأحكام ، بل يمكن إرجاع ما في العبارة والتحرير إليه ، ويؤيده مضافاً إلى ذلك ما عن الفقه الرضوي أيضاً (١) وإمكان إندراجها تحت ما دل على الكفن سيما بعد القول بحلول الحياة فيه ، ولعله لذلك وللرضوي صرح بعضهم بوجوب التحنيط كما هو ظاهر آخر ، وهو أحوط إن لم يكن أقوى . وأما (الثالث) فلا خلاف ولا إشكال فيه كالرابع أي عدم الصلاة ، بل حكى عليه الاجماع في الخلاف والمعتبر ولعله كذلك . وقد يرشد إليه أيضاً ترك التعرض لهذا في الموثقة السابقة .

«فإن لم يكن له» أي للبعض الذي وجد من الميت «عظم» بل كان لحماً مجرداً فلا يجب تفسيره إجماعاً كما في الغنية والحدائق وكذا الخلاف ، بل في الثاني عليه وعلى نفي التكفين للمعهود والصلاة ، وهو الحجة ، مضافاً إلى ما دل من المعتبرة على عدم الصلاة عليه ، وإلى ما تقدم من نحوى عدم وجوبها على ذي العظم ، وبه ينقطع ما عساه يقرر هنا من اقتضاء قاعدة اليسور والاستصحاب وكونه من جملة كذلك وجوب التفسير

والتكفين ، بل والصلاة لو سلم صحتها ، نعم ربما قيل بوجود ألف في خرقه كما في النافع والقواعد ، وهو خيرة المصنف في الكتاب ، حيث قال : « اقتصر على لفه في خرقه ودفنه » وحكاه في المعتبر عن الراسم ولم يثبت ، وقد يؤيده ما سمعت من القاعدة السابقة لعدم معارضة الاجماع لها هنا ، إذ أقصاه عدم وجوب التكفين بالقطع الثلاثة ، ولا يستلزم ذلك الاجماع على عدم القطعة الواحدة ، فيقتصر في تخصيصها به حينئذ على غير ذلك ، ولا ريب في كونه أحوط وإن كان في تعينه نظر كما لا يخفى ، ولذا اختار في المعتبر عدم الوجوب ، وتبعه جماعة ممن تأخر عنه للأصل .

« وكذا السقط إذا لم تلجه الروح » بأن يكون لدون أربعة أشهر فلا يفسل ولا يكفن ولا يصل عليه بخلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في المعتبر « ولو كان السقط أقل من أربعة أشهر لم يفسل ولم يكفن ولم يصل عليه بل بلف في خرقه ويدفن ، ذكر ذلك في النهاية والبسوط والمقنعة ، وهو مذهب العلماء إلا ابن سيرين ، ولا عبرة بخلافه ، ولأن المعنى الموجب للفسل وهو الموت مفقود » انتهى . ونحوه المحكي من عبارة التذكرة « لو كان لسقط أقل من أربعة أشهر لم يفسل ولم يكفن ولم يصل عليه ولف في خرقه ودفن ، وهو مذهب العلماء كافة » انتهى . ويؤيده - مضافاً إلى ذلك وإلى الأصل وإلى إجماعي الخلاف والفنية على عدم وجوب الفسل أيضاً وإلى مفهوم الأخبار السابقة - مكتوبة محمد بن الفضيل (١) سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن السقط كيف يصنع به؟ فكتب إليه « السقط يدفن بدمه في موضعه » ولا خفاء في دلالة بعد تقييده بما دون الأربعة أشهر للأخبار السابقة ، نعم لا تعرض فيه لللف في خرقه . بل هو مشعر بدمه ، ومن هنا قال في الرياض تبعاً للصدارك والخيرة : « إن مستند إلف غير واضح ، بل في الرضوي المتقدم وغيره الاقتصار على الدفن بدمه ، ولذا خلا عنه كلام الشيخ

وغيره ، ولكنه منقول عن المفيد وسلاح والقاضي والكيدري ، وهو أحوط ، انتهى . قلت : لعله لم يلتفت إلى معقد الاجماعين السابقين ، وفي المحكي عن مجمع البرهان نفي الخلاف عنه على الظاهر ، وفي الروض بعد نسبه إلى المتأخرين أنه يظهر من العلامة الاجماع عليه ، فالقول به حينئذ لا يخلو من قوة كوجوب الدفن فيه وفي سابقه وإن لم يتضح لنا دليل عليه بالنسبة إلى الأول ، لكنه قد يشمر به مافي بمض المعتبرة (١) من الأمر بوضع شعر الميت وما سقط منه في كفته مع عدم ظهور الاشكال فيه من أحد من الأصحاب ، وإذا قد ظهر لك حكم السقط بأن لك حكم أبعاضه أيضاً بأدنى تأمل .

﴿ وإذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ﴾ يؤمر بتفسيه ﴿ ولا يحرم من النساء دفن بغير غسل ﴾ ولا تيمم ﴿ ولا تقر به الكافرة ﴾ ولا المسلة الأجنبية ﴿ وكذا المرأة ، وروي أنهم يغسلون وجهاً ويديها (٢) ﴾ كما قدمنا الكلام في ذلك مفصلاً ، والحمد لله كما هو أهله .

﴿ ويجب إزالة النجاسة ﴾ العارضية ﴿ عن بدنه أولاً ﴾ قبل الشروع في الفصل كافي القواعد والمعتبر والمنتهى ، بل في الأخير نفي الخلاف فيه كما أن في التذكرة ونهاية الأحكام الاجماع على وجوب البدأة بإزالة النجاسة عن بدنه ، وفي المدارك أن هذا الحكم مقطوع به بين الأصحاب كما أن في مجمع البرهان والذخيرة أن الظاهر أنه لا خلاف فيه ، وعن المغاتيح الاجماع عليه أيضاً ، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك وإلى ما تقدم منا سابقاً في غسل الجنابة بضميمة ما دل (٣) على المساواة بينهما وإلى توقف البراءة اليقينية عليه بناء على اعتبار مثل ذلك في مثله - مافي خبر الفضل بن عبد الملك عن الصادق (عليه السلام) (٤)

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب غسل الميت

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب غسل الميت

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٩

قال : « سألت عن الميت ، فقال : أقمده واغمز بطنه غمزا رقيقاً ، ثم طهره من غمز البطن ، ثم تضججه ثم تغسله » الحديث . ومعاوية بن عمار (١) قال : « أمرني أبو عبد الله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ، ثم أوضأه بالأشنان ، ثم أغسل رأسه » الحديث . ومافي خبر يونس (٢) من الأمر بغسل الفرج وتنقيته مقدماً على التغسيل ، ومافي خبر الكاهلي (٣) أيضاً من الأمر بذلك لكن بماء السدر ، ومافي المستفيضة (٤) في باب الجنابة من الأمر بغسل الفرج مقدماً في غسلها بضميمة ما دل على المساواة ، بل في بعضها أنه عينه (٥) ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء بن سيابة (٦) بعد أن سئل عن رجل قتل فقطع رأسه في معصية الله : « إذا قتل في معصية يغسل أولاً منه الدم ، ثم يصب عليه الماء صباً » إلى آخره . ومع ذلك كله فقد علمه بعضهم أيضاً بأنه لما وجب إزالة الحكة عن الميت فالعينية أولى ، وبصون ماء الغسل عن النجاسة .

لكن قد يناقش في الأول بعد تسليمه أنه لا يقضي بالمدعى من وجوب التقديم على الغسل ، وفي الثاني بذلك أيضاً ، وبأن النجاسة لازمة للماء لاتنكف عنه بسبب المباشرة لبدن الميت ، نعم لو لم نقل بنجاسة بدن الميت كما عن بعضهم اتجه ذلك ، إذ يكون حينئذ كالجنب ، لكن يبقى فيه إشكال ذكرناه في باب الجنابة ، فلاحظ وتأمل . وربما يدفع ما أورد على الثاني بأنه قد يقال : لا تلازم بين العفو عن خصوص نجاسة الميت وبين النجاسة العارضية ، بل عدمه ثابت لمكان الضرورة في الأولى دون الثانية ، نعم قد يتوجه النظر في أصل اعتبار عدم نجاسة الماء بعد وضعه على بدن الميت ولو بالنجاسة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٨

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابة

(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧

(٦) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

العارضية ، إذ الثابت من الاجماع انما هو اعتبار طهارة الماء قبل الشروع لابعده ، كما أنه قد يتوجه أنه لا يتصور تطهير بدن الميت عن النجاسة قبل الغسل لمكان نجاسته ، ولا وجه لرفع نجاسة حال ثبوت أخرى .

ومن هنا استظهر في كشف اللثام أن مراد الفاضلين وكل من ذكر تقديم الإزالة أو التنجية مجرد إزالة العين لئلا يمتزج بماء الغسل وإن لم يحصل التطهير ، وقد يدفع ذلك كله بثبوت الاجماع على اعتبار طهارة الماء من النجاسة العارضية ولو بعد الشروع ، بل لا يكتفى بالفسلة الواحدة عنهما لاصالة عدم التداخل ، وبأنه لا مانع من ثبوت الطهارة من نجاسة خاصة مع ثبوت نجاسة الأخرى ، إذ هما من الأحكام الشرعية التعبدية التي ليس للعقل فيها مدخلية ، نعم هي تدور مدار التوقيف من الشارع ، فلا ينبغي الإشكال فيه بعد ثبوته من الشارع ، ولا إشكال في الثبوت في الجملة ، أي عند إرادة غسل كل جزء ، أما وجوب التقديم على أصل الغسل فلا يخلو من نظر وتأمل وإن كان لا يخلو من قوة تمسك بما سمعت من الاجماع المعتضد بنفي الخلاف وغيره ، وبما عساه تشعر به الأخبار السابقة وإن كان في استفادته من بعضها نظر سيما ما اشتمل منها على غسل الفرج ، لظهور كون المراد منه استحباب ذلك في التفصيل لا للنجاسة كما يؤي إليه الأمر بفعل ذلك أيضاً عند الغسل بماء الكافور وماء القراح أيضاً ، فالعمدة حينئذ الاجماع السابقة مع إمكان المناقشة فيها أيضاً بخلو كثير من عبارات الأصحاب عن التعرض لذلك ، بل قضية تشبيهه بغسل الجنابة عدمه إلا أن يشترط به فيه أيضاً أو أنه يراد من التشبيه الكيفية فمن المذهب ليس إلا تقديم إزالة النجاسة من غير نص على الوجوب ، ولا في الوسيلة إلا وجوب التنجية من غير نص على القبلية ، كما عن الكافي ليس إلا تقديمها من غير نص على الوجوب ، ولا في النافع إلا وجوب الإزالة من غير نص على التقديم ، ولا في المنفعة والسرائر والاشارة وعن النهاية والبسوط والاقتصاد والمصباح ومختصره والمراسم

إلا تقديم تنجيته أو غسل فرجه بالسدر والاشنان أو أحدهما مع ظهور عدم إرادتهم ما نحن فيه ، بل هو مستحب من المستحبات كما نص عليه بعضهم ، ولا في الغنية إلا وجوب غسل فرجه ويديه مع النجاسة والاجماع عليه ، ولكن الاحتياط لا يترك سيما في المقام ، بل جعله بعضهم مدرك الحكم فيه لوجوب مراعاته في كل ما اشتغلت به القدم يقيناً مع عدم ثبوت خصوص المبرى شرعاً ، وفيه أنه مبني على أصل لا نقول به سيما فيما شك في شرطية وفيما نحن فيه من غسل الأموات التي كثرت الأخبار ببيانه ، وقد تقدم في غسل الجنابة ماله تقع تام في المقام ، فلاحظ وتأمل .

﴿ ثم بفصل بماء السدر ﴾ على كيفية غسل الجنابة (يبدأ برأسه ثم جانبه الأيمن ثم الأيسر) مع نية التقرب لاشتراطها في غسل الميت على الأقوى وفقاً للمشهور نقلاً وتخصيلاً ، بل نسبه في جامع المقاصد تارة إلى ظاهر المذهب وأخرى إلى المتأخرين عدا المصنف في الاعتبار بل فيه أيضاً ، والمعتبر والذكرى عن الشيخ في الخلاف الاجماع عليه لكن لم نتحققه ، إذ الموجود فيما حضرني من نسخته « مسألة ، غسل الميت يحتاج إلى نية - ثم نقل عن الشافعي وأصحابه قولين ثانيهما عدم الاحتياج إلى أن قال - : دليلنا طريقة الامامية ، لأنه لا خلاف في أنه إذا نوى الغسل يجزئ دون ما إذا لم ينو » انتهى . وهو كما ترى ، وكيف كان فنحن في غنية عنه لاصالة العبادة في كل ما أمر به لقوله تعالى (١) : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » مع توقف صدق الامثال عليها ، ولعموم ما دل (٢) على اعتبارها في كل عمل ، وأنه لا عمل بدونها (٣) بدعوى إرادة التقرب من النية فيها ، مع أنه لم يقل أحد هنا باشتراط قصد فقط بحيث لا يحكم بصحة فعل السامي مثلاً دون التقرب ، إذ الناس بين قائل بأنه عبادة فيجري

(١) سورة البينة - الآية ٤

(٢) (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث . - ١

عليه حكمها ، وبين قائل بكونه كإزالة النجاسة فيجري عليه حكمها أيضاً ، هذا كله مضافاً إلى الاحتياط في وجه وإلى ماورد في المستفيضة من تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة ، بل في بعضها التعليل بخروج النطفة منه عند الموت ، إذ لا يحسن تشبيه إزالة النجاسة به ، بل مراعاة الترتيب فيه يؤدي إلى ككون هذا الغسل عبادة ، وأنه ليس كإزالة النجاسة ، فتأمل .

خلافاً للمنقول عن المرتضى في المصريات ، واختاره في موضع من المنتهى ، وربما مال إليه بعض متأخري المتأخرين للأصل ، ومنع كونه عبادة لاتصح إلا مع النية ، لاحتمال كونه إزالة نجاسة ، وإطلاق الأدلة من دون ذكر النية في شيء منها ، وإصالة عدم التخصيص والتقييد ، ولا يخفى عليك ضعف الجميع بعد ما عرفت سيما الأخير ، وذلك لما عرفت من أن أكثر العبادات قد خلت خصوص أخبارها عن التعرض للنية ، وما ذاك إلا للاعتماد على تلك الأخبار وعلى ظهور الأمر في ذلك ، ومنه يظهر لك أنه لا وجه لتردد في ذلك كما وقع في المعتبر وعن التذكرة ونهاية الأحكام .

والكلام في وجوب التعرض للوجه كالكلام في غيره من الواجبات ، وقد عرفت في باب الوضوء أن الأقوى عدمه ، نعم لعل الأمر هنا اتفاقاً بالنسبة إلى عدم وجوب نية الرفع أو الاستبابة ، لعدم المقنضي وإن أمكن المناقشة في ذلك بالتعليل في غسل الميت بخروج النطفة ، فينبغي أن ينوي الرفع ، كاحتمال القول أيضاً باشتراط التكفين والصلاة به ، فينبغي أن تنوي الاستبابة ، لاندفاع الأولى بظهور إرادة الحكمة في ذلك ، والثانية بأنها أمور واجبة مترتبة ، وليست من ذلك في شيء ، فتأمل جيداً .

ثم إن الظاهر الاجتزاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة وفقاً لصريح جماعة وظاهر آخرين ، وخلافاً لصريح الروض والروضة والرياض فأوجبوا تمددها للأغسال الثلاثة ،

وكانه لعموم ما دل (١) على أنه « لا عمل إلا بنية » ونحوه، فالأصل حينئذ يقتضي إيجابها لكل عمل ، بل ما شك في كونه عملاً واحداً أو أعملاً متعددة ، بل لولا الإجماع على عدم وجوب تجديداتها في أجزاء العمل الواحد لكان المتجه ذلك فيه أيضاً ، فكيف مع ظهور الأعمال المتعددة المستقلة في المقام كما يؤدي إليه تشبيه كل واحد منها بفصل الجنابة في النص والفتوى ، وما سيأتي من عدم سقوط بعضها عند تعذر الآخر ، ومع ذلك فهو الموافق للاحتياط .

لكن قد يدفع ذلك كله بظهور الأدلة في كونه عملاً واحداً من حيث إطلاق اسم غسل الميت عليه ، وإشعار كثير من الأخبار به (٢) كالمشتملة على بيان كيفية بعد السؤال عن غسل الميت ونحوها المشتملة على تعدد الأغسال وعدم ترتب الآثار إلا عليه جميعه ، ولقوله (عليه السلام) في المستفيض (٣) بعد أن سئل عن الجنب إذا مات : « أغسله غسلًا واحداً يجزئ » عن الجنابة والموت « اذن من المعلوم إرادة غسل الميت ، وعبر عنه بالوحدة ، ومن هنا قال في المختلف فيما يأتي : « عندنا أن غسل الميت غسل واحد وان اشتمل على ثلاثة أغسال » انتهى . فاعل الأقوى حينئذ ما ذكرناه ، ومن العجيب ما في جامع المقاصد من التخيير بين النية الواحدة والتثليث عملاً بالامارين الموجبتين للتعدد والاتحاد ، وفيه منع واضح ، بل هو كالتدافع عند التأمل سيما مع تصريحه هنا بعدم جواز تجديد النية في أجزاء العمل الواحد ، كما هو الأقوى أيضاً إن أريد بتجديدها إرادة التقرب بالجزء لنفسه لا من حيث الجزئية ، نعم لا يضر نية التقرب بالأجزاء من حيث الجزئية أو مع عدم قصد شيء من ذلك ،

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت

(٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب غسل الميت

ومن ذلك تعرف إمكان الاحتياط هنا بتجديد النية من دون تعرض للجزئية وعدمها ، فتأمل جيداً . كما أنك تعرف أيضاً عدم منافاة ما اخترناه لتوزيع العمل على المكلفين ، بل إجزاء الغسلة الواحدة وإن أوجبنا تجديد النية على كل واحد منهم ، لكنهما من حيث الجزئية أو من دون تعرض .

ثم من المعلوم أن النية إنما تعتبر من الغاسل حقيقة سواء كان متحداً أو متعدداً لكونه الفاعل للتفصيل المأمور به ، فلا عبرة بنية غيره ، فما في الذكرى من الاجتزاء بنية المقلب لكون الصاب كآلة حينئذ ضعيف إن أراد صحة النية منه وإن لم يصدق عليه اسم الغاسل ، وكذا إن ادعى أنه الغاسل حقيقة ، لظهور أن الغسل إنما هو إجراء الماء ، ولا مدخلة للمقلب فيه ، نعم لو فرض إمكان تعدد الغاسل بحيث يصدق على كل واحد منهم أنه غاسل حقيقة لم يبعد الاجتزاء بنية أحدهم ، ولا يقدح حينئذ كون أحدهم ليس من ذوي النيات المعتبرة كاللجنون ، وإن قدح ذلك فيما لو اشترك الغسل بحيث يسند إلى المجموع لا إلى كل واحد ، فتأمل .

ولو ترتب للغاسلون في فعل غسلة واحدة كما لو غسل كل واحد جزءاً أو في الغسلات المتعددة كما لو غسله شخص بالسدر وآخر بالكافور اعتبرت النية من كل منهما لكن من حيث الجزئية أو مع عدم التعرض على حسب ما تقدم ، ولا يجوز الاكتفاء بنية الأول لا تمتنع ابتناء فعل كل مكلف على نية مكلف آخر ، واحتمال الأشكال في أصل هذا الحكم سيما إجزاء الغسل الواحد من حيث ظهور الأدلة في اتحاد المباشر وأنه لا وجه للاشتراك في العمل الواحد سيما مع القصد إلى ذلك من أول الأمر ضعيف ، لا إطلاق الأدلة وظهورها في إرادة بروز غسل بدن الميت من سائر المكلفين من غير اشتراط بشيء آخر ، وما عساه يترأى من الاتحاد المفهوم من الأخبار لا ظهور فيه بكونه شرطاً ، بل هو من قبيل مورد الخطابات كما هو واضح ، ومع ذلك فلا احتياط لا ينبغي أن يترك ،

فتأمل . وتقدم لنا سابقاً في الأبواب المتقدمة ماله نفع تام في المقام .
ثم ان مذكروه المصنف هنا مع ما بعده من وجوب ثلاثة أفعال مما لم أجده فيه
خلافاً بين الأصحاب عدا سلاراً كما اعترف به جماعة منهم المصنف في المعتبر ، بل في
الخلاف والغنية الاجماع على خلافه ، حيث قال في الأول : « يغسل الميت ثلاث غسلات :
الأولى بماء السدر ، والثانية بماء جلال الكافور ، والثالثة بماء القراح ، وبه قال الشافعي ،
وقال أبو إسحاق : الأولى يمتد بها ، والأخيرتان سنة ، وقال باقي أصحابه : الأخيرة
هي الممتد بها لأنها بالماء القراح ، والأولى والثانية بالماء المضاف فلا يمتد بها ، وقال
أبو حنيفة : ماء الكافور لا أعرفه ، دليلنا إجماع الفرقة » انتهى . وهو صريح أو
كالصريح فيما نحن فيه ، فإني كشف اللثام من أنه ليس فيه إلا التثليث من غير
تصريح بالوجوب كما ترى ، وقال في الثاني : « ووجب بعد ذلك أن يغسل على هيئة
غسل الجنابة ثلاث غسلات : الأولى بماء السدر ، والثانية بماء جلال الكافور ،
والثالثة بماء القراح ، ولا يجوز أن يقعد بل يستحب أن يمسح بطنه مسحاً رقيقاً في الفسلتين
الأوليين بدليل الاجماع المشار اليه » انتهى . واحتمال رجوعه إلى الأخير خاصة
بعيد ، ومع ذلك فنحن في غنية عنهما بالمعتبرة المستفيضة (١) المشتملة على الأمر بذلك
المؤيدة بالتأسي لما في الوسائل أنه روى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه قال :
تواترت الأخبار عنهم (عليهم السلام) (٢) « إن علياً (عليه السلام) غسل رسول الله
(صلى الله عليه وآله) ثلاث غسلات في قبضه » واستمرار العمل عليه ، ولا شيء من
المستحب كذلك ، وبالاحتياط الواجب المراعاة هنا في وجه مع ضعف دليل الخصم ،
إذ ليس هو إلا الأصل ، وهو مع تسليم جريانه هنا مقطوع بما عرفت ، والتشبيه
بغسل الجنابة حتى أن في بعضها التعليل بخروج النطفة ، وهو منصرف إلى إرادة الكيفية ،

(١) و (٢) الوسائل-الباب ٢- من أبواب غسل الميت-حديث . ١٤

على أنه لا يصلح لمعارضه ما ذكرنا ، ومافي جملة من الأخبار من الأمر بغسل واحد لمن مات جنباً فهو محمول كما هو الظاهر منه على إرادة عدم تعدد الغسل للجنباة والموت ، بل يغسل غسل الميت فقط ، وهو غسل واحد وإن كان مشتملاً على أغسال متعددة ، إذ كل واحد منها كفيل بعضو من البدن بناء على ما اخترناه سابقاً ، ولذا قال في المختلف بعد ذكره ذلك مستنداً لسار : « وليس بدال على صورة النزاع ، لأن غسل الميت عندنا واحد إلا أنه يشتمل على ثلاثة أغسال » انتهى .

فلا ينبغي الاشكال حينئذ في ضعف ما ذهب إليه سار كضعف ما ذهب إليه ابن حزم وسعيد على ما يظهر لي من عبارتهما من استحباب الخليطين ، حيث قال الأول : « وما يتعلق به الغسل فأربعة أضرب : واجب ومندوب ومحظور ومكروه ، فالواجب ستة أشياء - إلى أن قال - : وتفصيله ثلاث مرات على ترتيب غسل الجنابة وهيئته - ثم قال - : والمندوب سبعة وعشرون شيئاً - إلى أن قال - : وغسله أولاً بماء السدر ، وثانياً بماء جلال الكافور ، وثالثاً بالماء القراح » انتهى . وأصرح منه عبارة الثاني حيث قال بعد ذكره ما ذكره الأول من الأمور الأربعة الواجب والمندوب والمكروه والمحظور : « وإن من الواجب غسله ثلاثة أغسال على صفة غسل الجنابة - إلى أن قال - : ويستحب إضافة قليل سدر إلى الماء الأول ونصف مثقال من كافور إلى الثاني » انتهى . ومن هنا حكى عنها كاشف الاثام ما ذكرناه ، لكن في المختلف والذكرى أنه يلوح من ابن حزم الخلاف في الترتيب ، وهو وإن كان مانقلاً لازماً لما ذكرنا إلا أنه ظاهري كونها موجبين للخليطين ، لكنهما لم يوجبا الترتيب ، وهو عين ماسمته من عبارتهما . وكيف كان فلا ريب أن الأقوى وجوب الخليطين والترتيب ، بل لم نجد خلافاً في الثاني عدا ماسمته من المحكي عن ابن حزم ، وقد عرفت مافيه ، ويدل عليهما - مضافاً إلى الاجماعين السابقين المتضدين بالتتابع لكلمات الأصحاب ، وبالاختياط

في وجهه ، والثأمي - الأخبار المعتبرة المستفيضة الصريحة فيها معاً ، (منها) صحيح ابن مسكان عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن غسل الميت فقال : اغسله بماء وسدر ، ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وخزيرة إن كانت ، واغسله الثالثة بماء قراح » الحديث . و (منها) الحسن كالصحيح عنه (عليه السلام) (٢) أيضاً قال : « إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته إما قميص أو غيره ، ثم تبدأ بكفيه ورأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده ، وابدأ بشقه الأيمن - إلى أن قال - : فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوط ، ثم اغسله بماء بمحت مرة أخرى » ونحوها غيرها (٣) .

فما عساه يستند للخضم - من خبر معاوية بن عمار (٤) قال : « أمرني أبو عبدالله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ثم أوضأه بالاشنان ، ثم أغسل رأسه بالسدر ولحيته ، ثم أفيض على جسده منه ، ثم أدلك به جسده ، ثم أفيض عليه ثلاثاً ، ثم أغسله بالماء القراح ، ثم أفيض عليه الماء بالكافور وبالماء القراح ، وأطرح فيه سبع ورقات سدر » وصحيح يعقوب بن يقطين (٥) عن العبد الصالح (عليه السلام) أنه قال : « يبدأ بمرافقه فيفضل بالعرض ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ، ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ولا يفضل إلا في قميص يدخل رجل يده ، ويصب عليه من فوقه ، ويحمل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور » وخبر الفضل بن عبد الملك عن الصادق (عليه السلام) (٦) قال : « سألت عن الميت ، فقال : أقمده واغرز بطنه غمزاً رقيقاً ، ثم طهره من غمز البطن ، ثم تضججه ، ثم تمسكه تبدأ بميامنه وتمسكه بالماء والخرض ،

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٢ - ١٠ -

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٨ - ٧ - ٩ -

ثم بماء وكافور ، ثم تفصله بماء القراح ، واجعله في أكفائه - في غير محله ، إذ لا بد من طرحها أو حملها على ما لا ينافي ما ذكرنا بعدم إرادة الفصل بماء القراح في الأول والفصل المطلوب ، بل المراد غسله عن رغو السدر ونحوها ، وإمكان تنزيل الثاني على المختار ، إذ هو محل لا ينافي الحل عليه كالثالث ، إذ هو مع اشتغاله على غرائب كما اعترف به بعضهم محتمل لإرادة السدر مع المرض ، لمكان غيره من الأخبار ، أو غير ذلك ، لقصورها عن مقاومة ما ذكرنا من وجوه غير خفية ، كالاتدلال أيضاً بالأصل والتشبيه بفصل الجنباء ، فلا إشكال حينئذ في ضعف القول بعدم الترتيب أو عدم وجوب الخلط أصلاً . وكذا ما عساه يظهر من المنقول عن الشيخ في المبسوط والنهاية من عدم إيجاب السدر لما عدا الرأس من البدن ، حيث لم يصرح بالفصل بالسدر في الفصل الأول إلا في غسل الرأس لظهور الأدلة بل صريحها في خلافه كما عرفت ، ومن المعجيب ما عن التذكرة ونهاية الأحكام من أنه لو أخل بالترتيب فقدم الكافور أو القراح في الأجزاء وعلمه وجهان ، من حصول الانقضاء ، ومن مخالفة الأمر ، إذ ذلك لا يجمع شرطية الترتيب ، واحتمال القول بوجوبه تبعداً لا شرطاً ضعيف جداً يخالف لظاهر الأدلة أو صريحها ، فالمتعين حينئذ الوجه الثاني من غير فرق بين العمد وعدمه ، فتأمل .

﴿ وأقل ما يلحق في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم ﴾ أي اسم السدر كما هو ظاهر العبارة ، وأظهر منها بل كادت تكون صريحة عبارة القواعد ، حيث قال : وي طرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه ، كالحكي عن المبسوط والنهاية والاقتصاد والمنتقى ونهاية الأحكام من التعبير بشيء من السدر ، وكذا السرائر ، وفي الجامع قليل سدر ، بل في المدارك أنه المشهور ، قلت : ولعله لتحقق اسم السدر للأمور بالفصل به في الأخبار إذ لا مقداره ، ولما في صحيح ابن يقطين (١) « ويجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور » .

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧

﴿وقيل مقدار سبع ورقات﴾ ولم نعرف قائله ولا من نسب إليه ذلك ، نعم قد صرح به في خبر معاوية بن عمار المتقدم سابقاً مع أن ظاهره طرح ذلك في الماء القراح ، كخبر عبدالله بن عبيد (١) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن غسل الميت ، قال : يطرح عليه خرقة ، ثم يفسل فرجه ويتوضأ وضوء الصلاة ، ثم يغسل رأسه بالسدر والاشنان ، ثم بماء الكافور ، ثم بماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح » وهما - بعد الغسل عن السند ، وخروج ظاهرهما عما نحن فيه ، مع احتمال الأولى على غرائب. ، ومعارضتهما باطلاق غيرهما من الروايات ومعقد الاجماع - لا بد من تنزيلهما على عدم إرادة الخصوصية ، لاتفاق الأصحاب ظاهراً على عدم الالتزام بمقدار خاص لذلك ، نعم وقع في المقنعة الأمر بأخذ رطل من السدر المسحوق ، وفي المذهب رطل ونصف ، ولا ريب في ضعفها إن أرادوا الوجوب ، مع أنه لا ظهور في عبارتيهما به . وكيف ولم نثر على ما يقتضي باستحبابه فضلاً عن وجوبه ، بل ظاهر الأدلة خلافه كما أنها ظاهرة أيضاً في خلاف ما تقدم من ظاهر العبارة وصرح غيرهما من الاجتزاء بمسمى السدر وإن قل جداً ، وذلك لاشتغالها على الفصل بماء السدر وبالسدر وبماء وسدر ، ولا ريب في عدم صدق الأول بذلك كالثاني ، بل هو أولى لوجوب الحمل على أقرب المجازات بعد تعذر الحقيقة ، واحتمال كون الباء فيه للاستعانة مع أنه خلاف المناسق لا يقتضي أيضاً الاجتزاء بمسمى السدر ، لعدم تحقق الاستعانة بمثله . وكذا الثالث لعدم صدق الفصل به بطرح مسماه .

فإن هنا كان الأولى إناطة الحكم بصدق ماء السدر ونحوه كما عبر بذلك في الخلاف والفنية ، بل قد عرفت فيما تقدم من عبارتيهما أنه معقد الاجماع ، والجل والعقود والمعتبر والنافع والارشاد وعن المصباح ومختصره والفقيه والهداية والمقنع والوسيلة

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

والاصباح والكافي والتبصرة ، ولعله الظاهر من التحرير ، حيث قال : « وأقل ما يلحق في الماء من السدر ما يحصل به الاسم » ويحتمل تنزيل عبارة المصنف عليه ، وهو الذي صرح به جماعة من متأخري المتأخرين ، وهو الأقوى لما عرفت ، مع تأييده بالأصل في وجه وعدم معارض سوى الصحيح المتقدم ، وهو مع أنه في غاية الاجمال كما لا يخفى على من لاحظ له لا يأتى التنزيل على المختار ، فتأمل . إذ هو من باب المطلق الواجب جملة على المقيد ، هذا .

لكن صرح جماعة منهم الحلبي في الاشارة والعلامة في القواعد والشهيد الثاني في روضته وغيرهم بل قيل الظاهر أنه المشهور بأنه متى خرج عن الاطلاق بسبب المزج والخلط لم يجوز ، للشك في الامثال معه ، وعدم صلاحية المضاف للطهورية ، ولقوله (عليه السلام) (١) : « يغسل الميت بماء وسدر » ومع الخروج لم يصدق ذلك ، ولتنشيه بغسل الجنابة . قلت : ومع ذلك كله فلننظر فيه مجال ، ومنه كان الظاهر من الشهيد في الذكرى التوقف كما عن البهائي ، لعدم الدليل على هذا الاشتراط ، بل لعل ظاهر الأدلة خلافه ، كالأمر بغسل بماء السدر ، إذ هو إن لم يرد منه خصوصية المضاف فلا إشكال في شموله له ، ودعوى إرادة خصوص مالم يخرج عن الاطلاق منه لا شاهد لها لو سلم تناول ماء السدر حقيقة لمثله ، وكذا الكلام فيما اشتمل منها على الغسل بالسدر ، إذ بعد عدم إرادة الحقيقة فأقرب المجازات إليه ماؤه ، ولا ينافي ذلك ما اشتمل منها على الأمر بغسله بماء وسدر ، إذ لا إشعار فيه باشتراط بقاء المائية على الاطلاق فضلا عن الظهور ، لوضوح صدق ذلك على الخارج عن الاطلاق وإن كان في صدقه على وجه الحقيقة منع ، لعدم تحقق المائية حينئذ ، لكن لا بأس بآرائه منه بقرينة الأخبار السابقة ، وجعله قرينة على إرجاعها إليه ليس بأولى من العكس ، بل لعله أولى لكثرة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٦

واعترضها بظاهر عبارات من عرفت من الأصحاب ، واحتمل إرادتهم غير الخارج عن الإطلاق خاصة لاشاهد له ، ولذا لم نعتز على من صرح بإرادة ذلك ممن عبر بما تقدم في الكتب السالفة ، نعم قد وقع ذلك ممن اجتزأ بالمسمى ، لكن لما كان من المقطوع به عدم إرادة الالتزام بخصوص الخارج عن الإطلاق في النص والفتوى وجب حمل ماء السدر فيها على ما يشملها ، بل قد يقال ببقائه على حقيقته وثبوت غيـره بإجماع ونحوه ، فلا تجوز حينئذ ، هذا إن لم نقل بصدق ماء السدر على الخارج وغيره حقيقة .

ومنه ينقدح جواب آخر عما دل على الأمر بنفسه بماء وسدر ، بأن يقال : إن المتجه حينئذ التخيير بين ذلك وبين ماء السدر ، إذ هو من قبيل الأمر بمقيدتين مع اتحاد المكلف به ، ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأن المراد تناول ماء وسدر وإن لم يشترط ذلك حين التفصيل ، ومما يرشد إلى ما ذكرنا أيضاً ما في الذكرى بعد أن حكى عن العلامة اشتراط عدم إخراج السدر والكافور الماء عن الإطلاق قال : « والمفيد قدر السدر برطل ، وابن البراج برطل ونصف ، واتفق الأصحاب على ترغيته ، وما يوهان الاضافة ويكون المطهر هو القراح ، والفرض بالأولين التنظيف وحفظ البدن من الهوام بالكافور لأن راحته تطردها » انتهى .

قلت ومنه ينقدح الاستدلال بالمرسل (١) الدال على غسل رأسه بالرزوة . حيث قال فيه : « واعد إلى السدر فصيره في طشت ، وصب عليه الماء واضربه بيدك حتى ترتفع رغوته ، واعزل الرزوة في شيء ، وصب الآخر في الاجانة التي فيه الماء ، ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يفصل الانسان من الجنابة إلى نصف الذراع ، ثم اغسل فرجه ونقه ،

(١) الرسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

ثم اغسل رأسه بالرغوة ، وبالغ في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه ومسامه ، ثم اضجمه على جانبه الأيسر وصب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرات ، وادلك بدنه دلوكا رقيقاً وكذلك ظهره ، الحديث . لظهوره بالفصل الواجب للرأس في الرغبة كما يشعر به الافتصار على غسل الجانبين خاصة بعد ذلك وإن قال : من نصف رأسه ، ولا ريب في خروجها عن الإطلاق ، وظن في الرياض أن الاستدلال به إنما هو بالتفصيل بما يبقى من الماء بعد الارغاء ، فأجاب عنه بعدم استلزام الارغاء إضافة الماء الذي تحت الرغبة ، وخصوصاً مع صبه في الماء المطلق الذي في الاجانة الأخرى كما في الخبر ، وليس فيه مع ذلك إيماء إلى غسله بالرغوة ، بل مصرح بفصله بما تحتها مع الماء المطلق الذي في الاجانة الأخرى ، وإن الرغبة إنما يفصل بها الرأس خاصة ، وفي الخبر حينئذ إشعار بذلك ، بل دلالة لما ذكرناه لئلا يذكره ، انتهى .

قلت : ولا يخفى عليك ما فيه بعد تسليم غسل الرأس بالرغوة التي هي خارجة عن الإطلاق ، إذ بضميمة عدم القول بالفصل يتم المطلوب ، نعم لو أنكر إرادة الفصل الواجب للرأس بذلك لأنجه حينئذ ما ذكره ، لكنه مع أن ظاهر كلامه تسليمه قد صرح عند ذكر المصنف استحباب غسل الرأس بالرغوة مقدماً على الغسل بأنه لا دلالة في الرسل كثيره من الأخبار عليه ، بل هو ظاهر في أنه أول الغسل ، ومع ذلك كله فقد يناقش فيما ذكره أيضاً بغلبة خروج ماتحت الرغبة عن الإطلاق ، وعدم استلزام رده إلى الاجانة التي فيها الماء صيرورته مطلقاً لاحتمال قلة الماء .

وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله قوة القول بالاجتزاء به وإن خرج عن الإطلاق كما اختاره بعض متأخري المتأخرين ، كما أنه ظهر لك الجواب عما ذكر مستنداً للأول من الشك في الامثال ، إذ على تقدير اعتبار مثل ذلك في المقام قد يمنع الشك بعدملاحظة ما ذكرناه ، وكذا الثاني بما مmente من الذكرى من الطهارة بماه القراح خاصة ،

ويمنع توقف الطهورية في المقام على الإطلاق بعد ظهور الأجلة فيه ، وكذا الثالث لما عرفت مفصلاً ، ومثله الرابع لانصراف التشبيه إلى إرادة الكيفية كما هو الظاهر منه ، إلا أنه مع ذلك كله فالأحوط الأول إن لم يكن أولى وأقوى ، بناء على تنزيل كلمات الأصحاب وأخبار الباب على عدم وجوب الخارج عن الإطلاق ، وإن كان لا بد من صدق ماء السدر عليه ، ولعله لا تنافي عند التأمل فتأمل جيداً .

ثم إن الظاهر اعتبار كون السدر مما يصح خروجه مع الماء ، ولذا قال في جامع المقاصد : « ويمتبر كونه مطحوناً ، لأن المراد به التنظيف ، ولا يتحقق بدون طحنه ، نعم لو مر من الورق الأخضر بالماء حتى استهلك أجزاءه كفى ذلك » انتهى وهو جيد .
 (و) إذا فرغ من ماء السدر غسله (بعده بماء الكافور على الصفة السابقة) وفيه جميع ما مر في ماء السدر من اعتبار اسم الكافور أو اسم مائه والبقاء على الإطلاق والترتيب وغير ذلك ، لكن قدر المفيد وابن سعيد كما عن سائر الكافور بنصف مثقال ، إلا أنه لم يعلم منهم إرادة الوجوب ، كيف وابن سعيد لا يوجب الخلط على ما عرفت كما عن سائر من أنه لا يجب إلا غسل واحد بالقراح ، وفي خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) (١) « نصف حبة » وفي خبر مغيرة مؤذن بني عدي (٢) عنه (عليه السلام) « إن أمير المؤمنين (عليه السلام) غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالسدر ، ثم بثلاثة مثاقيل من الكافور » وفي خبر يونس عنهم (عليهم السلام) (٣) « وألق فيه حبات كافور » إلا أنها لا تصرح في شيء منها بالوجوب .

فالأقوى اعتبار الصدق المتقدم في السدر ، وقضية إطلاق الأخبار وكثير من الأصحاب سيما المتأخرين بل معقد الاجماع السابقة الاكتفاء بمصداق الكافور من غير

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١١ - ٣

فرق بين جلالة وغيره ، لكنه يظهر من بعض أقسام الأصحاب وجوب كونه من الأول ، بل ربما حكى عن أكثر القدماء ، والمراد به كما قيل الحام الذي لم يطبخ ، وأرسل عن أبي علي ولد الشيخ « أن الكافور صمغ يقع من شجر ، وكلما كان جلاً وهو الكبار من قطعه لا حاجة له إلى النار ، ويقال له الحام ، وما يقع من صفاره في التراب فيؤخذ فيطرح في قدر وينلى فلذلك لا يجزى عن الحنوط » انتهى . قيل : ولعل منشأ ذلك ما يقال : إن مطبوخه يطبخ بلبن الخنزير ليشد رياضه به أو بالطبخ ، وربما يحصل العلم العادي بالنجاسة من حيث أن الطبخ من الكفار ، قلت : لكن ظاهر الأخبار إجزاء المطبوخ ، ووجه عدم حصول اليقين بالنجاسة ، والأصل الطهارة ، ولذا ما فصل المتأخرون ، نعم قد يقال باستحباب الحام لمخرج عن شبهة الخلاف وعن شبهة النجاسة.

﴿و﴾ إذا فرغ من تفسيله بماء الكافور فليفسله ﴿بماء القراح أخيراً﴾ إجماعاً معصلاً ومنقولاً وسنة مستفيضة (١) أو متواترة ، والمراد بالقراح الماء الذي لا يخالطه ثقل من سويق وغيره ، والخالص كالقريح على ما في القاموس ، وعن الصحاح أنه الذي لا يشوبه شيء ، وربما ظن من ذلك أنه لا يجزى التفسير بماء السيل ونحوه مما ملزجه شيء من الطين ونحوه وإن كان بحيث لا ينافي إطلاقية الماء ، ولعله الظاهر من السرائر ، حيث قال : «القراح الخالص من إضافة شيء إليه» كالذكرى «القراح الخالص البحث» ألهم إلا أن يريد مجرد تفسير اللفظ لا اعتبار ذلك فيه .

وكيف كان فلا ريب في ضعفه ، إذ - مع مناقاته لتعليق الحكم على الماء في بعض الأخبار ، وغلبة عدم خلو الماء من ذلك سيما الفرات في بعض الأحيان ، ومعلومية بقاء مطهرة مثل هذا الماء من الأحداث والنجاسات مع بعد احتمال الشربة في خصوص المقام تعبداً وإن اختص بمجمل من الأحكام كذلك - لادليل عليه سوى وقوع هذا

القيد في المعتبر من الأخبار (١) ومعقد الاجماع ، وفيه أن مقابلته بماء السدر والكافور
تشر بأرادة كونه ليس بماء سدر وكافور ، بل هو المنساق لفهم منها ، فن هنا لم يصح
تحكيمها على ما دل على الاجتزاء بمطلق الماء ، نعم لا إشكال في ظهورها بما ذكرنا ، فلا
يحتزى بالنقل به في الثالثة مع صدق ماء السدر عليه وإن لم يخرج عن الإطلاقية ، فما
في الروضة من أن المراد بالماء القراح المطلق الخالص من الخليط بمعنى كونه غير
معتبر فيه لأن سلبه عنه معتبر ، وإنما المعتبر كونه ماء مطلقاً ليس في محله ، بل هو
عجيب مخالف لظاهر الأدلة أو صريحها .

نعم قد يقع الاشكال في اعتبار خلوه من الخليط رأساً وإن لم يصدق معه ماء السدر
أو الكافور كما عساه يشعر به المدول عن الاطلاق والماء المطلق إلى قيد البحث أو القراح
في الفتاوى وأكثر الأخبار (٢) والأمر في خبر بونس (٣) بفصل الآنية قبل صب القراح
فيها ، مضافاً إلى وجوب الاحتياط في وجه أو أن المعتبر عدم صدق ماء السدر ،
فلا يقدح الخليط حينئذ مع عدم تحقق صدق ذلك كما هو قضية الأصل بناء على الأقوى
من جريانه في مثله ، وإطلاق الماء في خبر ساجان بن خالد (٤) والأمر بطرح سبع ورقات
سدر في الخبرين المتقدمين (٥) وتطهير المطلق للأحداث والأخبار ، ولعل الأول
هو الأقوى في غير مالائنا في الخلو عرقاً كما لو كان قليلاً جداً ، ولعله منه ما طرح
فيه بعض الورقات الصحاح من غير مزج ، فيحمل عليه حينئذ الخبران المتقدمان مع
ما عرفته سابقاً فيهما ، ويسقط الاستدلال بهما لثاني كالأصل والإطلاق ، لوجوب
الخروج عنها بالمقيد ، ودعوى انصرافه إلى إرادة عدم صدق اسمي ماء السدر والكافور

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت

(٢) (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٠ - ٣ - ٦

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٨ والباب ٦ - حديث ٢

تقييد وتجوز لاشاهد عليه ، كعمل الأمر في مرسل يونس بغسل الآنية على الاستحباب بمجرد اشتاله على ذكر كثير من المستحبات ، ولا استبعاد في اشتراط ذلك بالنسبة إلى غسل الأموات كما اعتبر فيه غيره من ماء السدر ونحوه ، ومنه يظهر الجواب عن الأخير ، ثم انه ينبغي القطع بما ذكرناه بناء على الاجتزاء بالنسلتين الأولتين بمسمى السدر والكافور ، لظهور الأدلة في تضاد ما يجتزى به في النسلة الثالثة وسابقتها بحيث لا يجتمعان في فرد ، فلو لم يقدح مطلق الخليط في ذلك لجاز اجتماعهما في مثل الماء المزوج معه مسمى السدر والكافور ، فتأمل جيداً .

ثم انه يجب أن تكون كيفية الغسل به ﴿ كما يفصل من الجنابة ﴾ ، فيبدأ بالرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر كالغسل بالماءين السابقين من غير خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل عليه الاجماع في الانتصار والخلاف والمعتبر والذكرى وغيرها ، وفي التذكرة نسبته إلى علمائنا ، كما أنه في الأولين والثالث ان كل موجب لترتيب في غسل الجنابة موجب له في غسل الأموات ، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك وإلى الأمر به في النصوص المستفيضة (١) وبها يحكم على غيرها من المطلقات ، ولا ينافيه اشتغالها على كثير من المستحبات سيما بعد اعتضاها بما عرفت ، كما أنه لا ينافيه الأمر في مرسل يونس وغيره بإفاضة الماء على الجانب الأيمن من القرن إلى القدم ، وكذا الأيسر بعد غسل الرأس وان نقل عن الصدوق والشيخ في الفقيه والبسوط وجوب ذلك ، إلا أنه مع عدم منافاته لترتيب إذ هو أمر زائد ضعيف جداً ، لمعارضته بما هو أقوى منه ، نعم قد يحكم بالاستحباب من جهة ذلك ، فتأمل - الأخبار المستفيضة (٢) الشبهة له بغسل الجنابة ، بل في بعضها (٣) التعليل بأنه جنب بخروج النطفة منه عند الموت .

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب غسل الميت - حديث ٠ - ٢

ومنه اتقدح لجماعة من المتأخرين منهم العلامة في القواعد والشهد في الذكرى
 والمحقق الثاني في ظله جامع المقاصد والفاضل المعاصر في الرياض سقوط الترتيب عند
 تفسيه ارتماساً كالجنب ، وهو لا يخلو من نظر ، للأصل والتأمي والاحتياط وظاهر
 الفتاوى ومقصد الاجماع والاختار المفصلة (١) لكيفياتها ، واحتمال التشبيه بفصل
 الجنابة في الترتيب بل ظهوره ، سيما بعد معروفة الترتيب في غسل الجنابة في تلك
 الأزمان ، ولعله قد استشكل فيه في التذكرة ، بل في كشف اللثام الأقوى العدم ،
 وهو الأظهر ، لكن ينبغي أن يعلم أنه بناء على الاجتزاء به فالمراد الاجتزاء عن الترتيب
 في كل غسلة لافي نفس الأضال ، فيجب حينئذ الارتماس بماء الصدر ثم بماء الكافور
 ثم بالقراح ، ويعتبر حينئذ كثرة الماء المرتس فيه لتنجس القليل بالملاقاة ، وخروج
 الوارد منه لا يستلزم العكس ، نعم قد يقال : بعدم اشتراط ذلك في الأولين بناء على
 عدم اشتراط الاطلاق فيهما ، كما أنه ينبغي أن يعلم أيضاً أنا وإن قلنا : إن الأظهر عدم
 الاجتزاء بالارتماس ، لكن المراد عدم الاجتزاء به عن الترتيب لعدم جواز الترتيب
 ارتماساً فيجوز حينئذ غسل الرأس ارتماساً وكذا الجانب الأيمن وكذا الأيسر فتأمل .
 (و) في وجوب (وضوء الميت تردد) من قول الصادق (عليه السلام) في خبر
 عبد الله بن عبيد (٢) بعد أن سأله عن غسل الميت : « تطرح خرقة ، ثم يغسل فرجه
 ويوضأ وضوء الصلاة » الحديث . وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر حريز (٣) « الميت
 يبدأ بفرجه ، ثم يوضأ وضوء الصلاة » الحديث . وقوله (عليه السلام) أيضاً في المرسل
 عن أبي خثيمة (٤) « ان أبي أمرني أن أغسله إذا توفي ، وقال لي اكتب يا بني ، ثم قال :

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت

(٢) (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب غسل الميت - حديث ٢ - ١

(٤) الوسائل الباب - ٦ - من ابواب غسل الميت - حديث ٤

إنهم يأمرونك بخلاف ماتصنع ، فقل لهم : هذا كتاب أبي ، ولست أعدو قوله ، ثم قال : تبدأ فتنسل يديه ، ثم توضحه وضوء الصلاة ، ثم تأخذ ماءً وسدراً ، الحديث . وعموم قوله (عليه السلام) (١) : « في كل غسل وضوء إلا غسل الجنابة » .

ومن الأصل السالم عن معارضة الاحتياط هنا ، لظهور إرادة القائل الوجوب الشرعي لا الشرطي ، وعلى تقديره فقد عرفت أن الأقوى التمسك به سيما فيما شك في شرطيته ، وخلو أكثر الأخبار المعتبرة عنه مع أنها في مقام البيان ، ولم تخل عن جملة من المستحبات فضلاً عن الواجبات ، والتشبيه بغسل الجنابة في المستنيضة ، وترك الرضا (عليه السلام) جواب ابن يقطين في الصحيح (٢) حيث سأله « عن غسل الميت أفیه وضوء الصلاة أم لا ؟ فقال : يبدأ بمرافقه ، فيفضل بالحرص ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر » الحديث . ووجوب الوضوء لغيره ، وغير ذلك ، كل ذا مضافاً إلى قصور تلك الأدلة عن إفادة الوجوب سنداً ودلالة مع إعراض المشهور نقلاً وتحصيلاً عنها ، بل عن بعض الفضلاء إنكار قائل صريح بالوجوب ، وكأنه لعدم صراحة عبارة من نسب إليه ذلك فيه ، كالمقنعة والمهذب كما اعترف به في المختلف وكشف الثام ، نعم حكاه في الأخير عن صريح النزهة وظاهر الاستبصار والكافي ، وأرسله عن المحقق الطوسي ، وكيف كان فلا ريب في ضعفه بعد ما عرفت من مستنده ومافيه ، بل في السرائر نسبة الرواية الدالة عليه إلى الشذوذ ، وفي المبسوط أن عمل الطائفة على ترك ذلك كالخلاف أيضاً ، بل قد يظهر من الأخير عديم المشروعية فضلاً عن الوجوب ، هذا مع موافقة تلك الأخبار إلى عامة العامة ، وعمومية البلوى بالحكم مع

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ وهو خبر ابن

يقطين عن العبد الصالح (عليه السلام)

كثرة وقوع الموت ، فمن المستبعد بل من المقطوع بعدمه خفاؤه على عامة الشيعة خصوصاً الخواص .

(و) من هنا كان «الأشبه أنه لا يجب» بل قد يتردد في أصل مشروعيته كما عن ظاهر التذكرة ونهاية الأحكام ، بل ظاهر الخلاف أو صريحه عدمها كظواهر السرائر ، ومجتمعه المحكي عن سائر ، ولعله لبعض ما قدمناه من التشبيه بفصل الجنابة ، واستمرار الترك من سائر الطائفة مع ملاذمتهم لغيره من المستحبات ، وقصور تلك الأخبار عن إفادته بعد موافقتها للعامة ، لكن قد يدفع ذلك بانجبارها بالشبهة المحكية بين المتأخرين على الاستصحاب ، وربما كان أحوط أيضاً لما عرفته من شبهة الوجوب وإن ضمنت التي لا يعارضها احتمال الحرمة التي منشأها التشريع ، وإلا فلا نهي صريح في الأخبار عنه ، فتأمل .

﴿ولا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات المذكورة﴾ خلافاً للمحكي عن سائر كما مر الكلام عليه مفصلاً ﴿إلا عند الضرورة﴾ كما لو لم يجد إلا ماء غسلة واحدة أو غسلتين ، فيقتصر حينئذ ولا يسقط الغسل بقوات ذلك حتى على القول بأنه حمل واحد، وكأنه لقاعدة الميسور والاستصحاب على بعض الوجوه المعتضدين بنتوى من تعرض لهذا الفرع من الأصحاب كالشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم، ولشابهته الأعمال المتعددة من جهات متعددة، وإطلاق ما دل على وجوب كل غسلة من دون ظهور باشتراط الاجتماع، ومع ذلك كله فقد يستأنس بما بعده من المسألة الآتية حيث انفقوا ظاهراً على وجوب الغسل بماء الفراح وإن انعدم السر والكافور .

ثم إنه هل يجب اختيار ماء الفراح كما في الذكرى لظهور الأدلة في أهميته بالنسبة إلى أخويه وأنه الذي به يحصل رفع الحدث بل قد يظهر منها أن غيره إنما هو لتنظيف

البدن أو حفظه من الهوام ، فهو أقوى من غيره في التطير ، ولعدم احتياجه إلى جزء آخر ، نعم لو وجد ماء الفسنتين فالسدر حينئذ مقدم على الكافور ، لوجوب البدأة به ، ويمكن الكافور لكثرة نفعه ، أو السابق فالسابق كما في جامع المقاصد والروض ومن غيرها ، لوجوب البدأة به المستفاد من الأدلة مع ظهور عدم تقييد ذلك بالتمكن من بعده ، كظهورها في اشتراط الترتيب القاضي بعدم صحة الفراغ حتى يسبق بالفسنتين ، فالأصل بقضي بسقوطه عند تعذر شرطه من غير فرق بين الاختيار والاضطرار ، والاستصحاب في بعض الوجوه ، بل قاعدة اليسور عند التأمل ، لأنه هو اليسور من المكلف به ، كل ذامع ضعف ما سمعته في الوجه الأول ، إذ هي بين دعوى فاقدة للدليل وبين اعتبار لا يصلح مدركا لحكم شرعي ، ومن هنا عدل الشهيد عما ذكره في الذكرى والبيان ، وهو الأقوى .

ويجب التيمم بدل الفات على ما في البيان وجامع المقاصد والروض وعن المسالك ، لعموم بدلية التراب ، ولا استقلاله بالاسم والحكم ، ولأن وجوب التعدد في المبدل منه ، وعدم أجزاء أحد أقسامه أو القسمين عنه يوجب عدم إجزاءها أو أحدها عن بدله .

قلت : وقد يشكل ذلك بناء على المختار من أن غسل الميت عمل واحد ، لعدم ظهور أدلة التيمم في بدليته عن الجزء ، ولعله لذا حكم في الذكرى بعدم التيمم معلاله بحصول مسمى الفصل ، إذ ماله عند التأمل إلى عدم ثبوت تلفيق من التراب والماء ، كما أنه قد يشكل بدليته أيضاً عن الكافور بناء على الاكتفاء بالمضاف منه ، لظهورها أيضاً في بدلية ما كان الماء شرطاً فيه ، لكن قد يدفع الأول بعموم البدلية ، وبأنه وإن كان عملاً واحداً إلا أن له شبيهاً بالأعمال المتعددة ، كما أنه قد يدفع الثاني بالعموم أيضاً لما صح رفعه بالماء ، وإن لم يكن شرطاً فيه ، ومع ذلك كله فالسألة لا تخلو من إشكال

وإن كان الذي يقوى الآن في النظر سقوط التيمم ، إلا أن الاحتياط هنا كاللزام ، خصوصاً والمفقود في المقام ماء القراح بناء على ما جمعت من المختار ، وينبغي الاجتزاء بتيمم واحد وإن كان الفات غسليْن بناء على الاجتزاء به عند فوات الثلاث على ما استعرف فيه أولى ، نعم قد يتجه التعدد بناء على تعدده عند فوات الثلاث ، ويأتي الكلام فيه .

﴿ ولو عدم الكافور والسدر غسل بالماء القراح ﴾ بلا إشكال ولا خلاف أجده بين كل من تعرض لذلك من الأصحاب كالشيخ والحلي والفاضلين والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم من متأخري المتأخرين ، فاحتمال القول حينئذ بالانتقال إلى التيمم بناء على أن غسل الميت عمل واحد وقد تعدر بتعدر جزئية لالتفات إليه ، سيما بعدما جمعت في المسألة السابقة من القاعدة وغيرها ، مع اعتضاها بما جمعت هنا أيضاً ، ولا إشعار فيما في المبسوط والسرائر بعدم وجوب ذلك وإن قالوا لا بأس بالغسل بماء القراح ، إذ الظاهر إرادة الوجوب ، لأنه متى جاز هنا وجب ، فتأمل . نعم صريح المعتبر والنافع وجمع البرهان والادراك وظاهر الذكرى ومحتمل المبسوط كما عن النهاية سقوط ما عدا المرة الواحدة وكأنه لجزئية الخليطين ، فيفوت بفواتهما ، ولأن المراد بالسدر الاستعانة على إزالة الدرن ، وبالكافور تطيب للميت وحفظه بخاصية الكافور من إسراع التغير وحفظ الهوام ، ومع عدمها فلا فائدة في تكرار الماء .

خلافاً للعلامة والمحقق الثاني والشهيد الثاني ، فأوجبوا ثلاث غسلات ، ولعله الظاهر من السرائر كما عرفت ، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وقيل لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها ﴾ وكأنه لظهور كثير من الأخبار بكونه واجباً مستقلاً لاجزاء ، كقوله (عليه السلام) : « غسّله بماء وسدر » فالأمور به شيان متمايزان وإن امتزجا في الخارج ، وليس الاعتماد في إيجاب الخليط على ما دل على الأمر بتفصيله بماء السدر خاصة حتى يرتفع الأمر بالمضاف

بارتفاع المضاف إليه ، وبعد تسليمه لانسلم فوات الكل فوات الجزء بعد قيام المعتبرة المنجيرة بعمل الأصحاب في الجملة ، وبعدم سقوط اليسور بالمسور ، بل قد يظهر من المختلف في المقام الحكم بوجوب الجزء وإن انتفى الكل مع قطع النظر عن هذه القاعدة ، ولعله لثبوت وجوبه بوجوب الكل ، ضرورة استلزام وجوب المركب وجوب أجزائه ، ولم يعلم سقوط ذلك بعد انتفائه ، فيستصحب وجوبه حينئذ .

(و) مما سمعته في بيان الوجهين قال المصنف : (فيه تردد) وإن كان قد يناقش فيما ذكر من مدرك الثاني ، إذ هو إما مبني على إنكار جزئية السدر من المكلف به ، ولاريب في فساده ، لظهور قوله ماء السدر والسدر فيه ، ولا ينافيه ماء وسدر ، إذ هو مع إمكان تنزيهه على الأول مراد منه الاجتماع قطعاً ، وليس هو من قبيل اضرب زبدًا وعمرًا كما هو واضح ، وإما مبني على المناقشة في قاعدة انتفاء الكل بانتفاء الجزء ، لقاعدة اليسور أو لما سمعته من المختلف ، وهما مما محل للنظر ، أما الأولى فقد يمنع شمولها لمثل المقام الذي هو من قبيل الأجزاء المتصلة التي يحلها العقل ، إذ من الظاهر عدم تناولها لما لو كان المكلف به شخصاً خاصاً فينتقل منه مثلاً إلى نوعه ، ولاريب أن المكلف به هنا ماء السدر ، وبعد انتفاء السدر لا ينتقل منه إلى مطلق الماء ، مع أنه يمكن أن يخص هذه القاعدة بالمركبات الشرعية دون غيرها ، لكن قد يقال : إن المكلف به هنا ماء وسدر كما هو مضمون بعض الأخبار (١) فيتمشى فيه القاعدة ، وفيه أنه بعد التسليم فقد يمنع حينئذ التمسك بها من دون جابر يجبرها في خصوص المقام ، ووجوده في غيره غير محدد ، إذ لعل العمل بما يوافق بعض مضمونها فيه لغيرها من الأخبار المنطبقة على ذلك المقام وإن لم نعتز عليها ، ولا يلزم من ذلك عدم جواز العمل بها عند وجدان الشهرة مع عدم دليل غير هذه الأخبار مثلاً ، للاكتفاء بوجود الشاهد من

أخبار أهل البيت (عليهم السلام) في العمل وإن لم نعلم أن منشأ حكم المشهور تلك الأخبار نفسها ، نعم قد يقال بالاكتفاء في الجبر بمقام عن سائر المقامات إذا علم أن منشأ عملهم بالحكم إنما هو خصوص هذه الأخبار ، ولم يثبت ، ولتحرير المسألة مقام آخر ، وأما الثانية فأوضح فساداً ، ضرورة أنه لا وجه لاستصحاب وجوب الجزء الثابت وجوبه من تلك الحثية بعد انتفاء الكل ، فمن ذلك كان الأول لا يخلو من قوة وإن كان الثاني أحوط إن لم يكن أولى ، لالما ذكر بل لما سيأتي بمادل (١) على كون المحرم كالحل غسلاً وغيره إلا أنه لا يقربه كافور ، إذ المتعذر عقلاً كالتعذر شرعاً .

ثم انه ذكر في جامع المقاصد انه بناء عليه يجب التمييز بين الفسلات بالنية محافظة على الترتيب ، وفيه تأمل بل منع ، كما أنه كذلك أيضاً بالنسبة إلى وجوب التيمم بناء على المختار ، لعدم ظهور تناول أدلة مشروعيتها لمثل المقام كما هو واضح .

ثم ان الظاهر وجوب إعادة الفسل لو وجد الخليطان قبل الدفن على كل من القولين وفاقاً للذكرى وجامع المقاصد والروض ، وخلافاً لصريح المدارك وظاهر مجمع البرهان ، لعدم ظهور الأخبار في بدلية الممكن عن المتعذر حتى يقتضي الاجزاء فهو من قبيل الأعذار ، بخلافه بعده قطعاً مع استلزامه النبش ، وعلى احتمال في غيره كما لو اتفق خروجه لأمرها ، لانصراف إطلاقات الأخبار (٢) إلى غيره ، فالأصل البراءة ، ولا إطلاق ماحكاه في الرياض من الاجماع ، وهو لا يخلو من نظر بناء على وجوب إعادته قبل الدفن ، لا بقاءه على ما عرفت من عذرية الفسل الأول ، لإجزائه ، فهو كمن دفن بفسير غسل ثم اتفق خروجه ، ألهم إلا أن يفرق بين الأجزاء قبل الدفن وبعده تنزيلاً لما بعد الدفن منزلة انتهاء زمان التكليف بخلافه قبل الدفن ، وهو لا يخلو من وجه .

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب غسل الميت

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت

كما أن المتجه بناء على المختار وجوب الغسل بماء على ما صرح به في المصنوع السابقة ، بل صرح في بعضها بذلك أيضاً في كل غسل شرع للضرورة ، قال : وبالأولى التيمم ، وكأنه للاستصحاب وعدم إفادة مثل ذلك طهارة الميت ، لكن قد يناقش فيه بظهور الأدلة في قيام الاضطراري من الطهارات مقام الاختياري ، كما في وضوء الجائر والاقطع وغسلها ونحو ذلك ، وخصوصاً في التيمم ، لما دل على أنه بمنزلة الماء (١) وأنه أحد الطهورين (٢) ونحوها ، لكن قد يدفع الأخير بأن وجوب الغسل بالمشاء إنما هو للنجاسة التي لا ترتفع بالتيمم ، على أن مبدل التيمم هنا ليس ماءً فقط ، بل هو مع ماء السدر والكافور ، ولابدليل على حصول حكمها بعد تعذرهما بالتيمم ، وهو قوي ، ومنه ينقذ الفرق بين الميتم وغيره ، فيجب الغسل بمس الأول دون الثاني بشرط عدم حصول التمكن قبل الدفن ، وإلا فيجب أيضاً ، لانكشاف عدم الاجتزاء به حينئذ ، إلا أنا لم تقف على هذا التفصيل لأحد من الأصحاب ، ولغله لمعوم أو إطلاق مادل (٣) على وجوب الغسل بمس الميت حتى يغسل ، وهو منصرف إلى المتعارف المعمود ، وهو الغسل الاختياري دون غيره مما لم يظهر من الأدلة قيامه مقامه في جميع ثمراته وأحكامه ، ومجرد الالتزام بوجوده وعدم السقوط بتعذر البعض لا يقضي بذلك ، فمن هنا كان الأولى ما عليه من عرفت من الأصحاب وإن كان ماسبق منا لا يخلو من قوة ، فتأمل جيداً .

ثم ان ظاهر الأصحاب والأخبار (٤) أنه لا يقوم شيء مقام السدر في الاختيار والاضطرار ، لكن حكى عن العلامة في التذكرة والنهاية أنه قال : « إذا تضرع السدر

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - حديث ٩

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل المس - حديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت

ففي تفصيله بما يقوم مقامه من الخطمي إشكال ، من عدم النص ، وحصول الغرض « انتهى . وعندني لا إشكال في الجواز وعدم الوجوب ، ولا ينافية ما في الوسائل عن الصدوق بإسناده إلى عمار الساباطي (١) عن الصادق (عليه السلام) أنه قال : « إذا غسلت رأس الميت ولحيته بالخطمي فلا بأس » . قال : « وذكر هذا في حديث طويل يصف فيه غسل الميت » انتهى .

(ولو خيف من تفصيله) أي الميت ولو صبا (تناثر جلده كالمحترق والمجدور يتيمم بالتراب) بلا خلاف أجده بين رؤساء الأصحاب ، بل عليه إجماع العلماء كما في التذكرة ، بل في الخلاف « إذا مات إنسان ولم يمكن غسله ييمم بالتراب مثل الحي ، قاله جميع الفقهاء إلا ما حكاه الساباطي عن الأوزاعي أنه قال : يدفن من غير غسل ولم يذكر التيمم ، دليلنا إجماع الفرقة » ونحوه حكاه في المدارك عن التهذيب ، كما أن فيها وعن الذخيرة نسبة الحكم أيضاً إلى الأصحاب ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك الخبر المجهور منده بما سمعت عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٢) قال : « إن قوماً أتوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقالوا : يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجذور ، فإن غسلناه أنسلخ ، فقال : ييموه » فلا وجه للمناقشة في الحكم بعد ذلك كما في المدارك بالأصل . وبصحيفة عبدالرحمان بن الحجاج عن أبي الحسن (عليه السلام) (٣) « عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب ، والثاني ميت ، والثالث على غير وضوء وحضرت الصلاة ومعهم ما يكفي أحدهم من يأخذ الماء ويقتسل به ؟ وكيف يصنعون ؟ قال : يقتسل الجنب ويدفن الميت ويتيمم الذي عليه وضوء ، لأن القفل من الجنابة فريضة ، وغسل الميت سنة ، والتيمم للأخر جائز » لوجوب الخروج عنهما بما عرفت لو سلم ظهور الثانية

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التيمم - حديث ١

فما نحن فيه ، مع أننا لم نقف على هذه الرواية بهذا المتن والسند في شيء من الأصول المشهورة ، نعم هي في التهذيب بهذا المتن ، لكن عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن رجل حدثه قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) فهي مرسلة ، وفي الفقيه بالسند المذكور من غير إرسال ، لكن فيها بعد قوله : « ويدفن الميت بتيمم ويقيم الذي عليه وضوء » فهي لنا لأعلينا ، إذ لعله سقط ذلك من قلم الشيخ أو النساخ لتوهم التكرار ، فتأمل جيداً . كما أنه لا حاجة بعد ما عرفت إلى التمسك على الحكم بعموم بدلية التراب عن الماء لا يمكن توجه المناقشة فيه بما سمعته سابقاً من ظهورها في غير المقام من حيث شركة غير الماء مع الماء في المقام ، ومن ظهورها أيضاً في رفع الأحداث خاصة ، لا في مثل ما نحن فيه من الفصل الذي يحصل به رفع الحبث وغيره ، إلى غير ذلك .

وكيف كان ففضية ما عرفته من أدلة الحكم عدم وجوب أزيد من تيمم واحد ، بل قد يشعر نسبته إلى الأصحاب في الذكرى وكشف الثام بالاجماع ، قلت : وينبغي القطع به إذا جعلنا التطهير بماء القراح ، ومثله أيضاً على المختار من أن غسل الميت عمل واحد ، نعم قد يشكل ذلك بناء على أنها أغسال متعددة ، ومن هنا اختار في التذكرة وجوب الثلاث وتبعه في جامع المقاصد معللاً له في الأخير بأنه بدل عن ثلاثة أغسال ، وكونها في قوة واحد لا يخرجها عن التعدد ، وإذا وجب التعدد في المبلل منه مع قوته في البذل الضعيف بطريق أولى انتهى . وهو كما ترى مع مخالفته لاطلاق النص والفتوى لا يحصل له بحيث يصلح مدركاً شرعياً ، بل ظاهره وجوب ذلك حتى على البناء على كونه عملاً واحداً ، وهو عجيب ، إذ كيفية المبلل منه لا تنسحب إلى البذل كما هو واضح .

وكيف كان فكيفية تيممه (كما يقيم الحي العاجز) رأساً الذي لا قابلية له بأن يتولى شيئاً من الفعل ولو بجمعين ، فإنه حينئذ يتولاه بجماعة الأجني عدا النية ، وبها يفرق عن الميت ، لوجوبها على المباشر ، إذ هو المكلف بالتيمم بخلاف الحي ، وإنما

فقدنا الحلي بما سمعت حذراً من احتمال اقتضاء التشبيه بالضرب بيدي الميت الأرض والمسح بهما جبهته وبديه كما يصنع بالحلي المتمسك من ذلك ، وهو مناف لما صرح به بعض الأصحاب من كيفية تيمم الميت ، ويؤيده الاعتبار ، لكون التيمم بدل الغسل المكلف به الحلي ، فلا مدخلة لضرب الأرض بيد الميت ، لكن قد يوم ذلك عبارة المقنعة فلاحظها ، ويحتمل أن يراد بالصبرة وغيرها كمقد إجماع الخلاف إرادة بيان أصل كيفية التيمم ، وأنه لا خصوصية لتيمم الميت وإن كان لا يخلو ذلك من بعد في نحو عبارة المصنف ، للوصف فيها بالعاجز ، والأمر سهل .

﴿ وسنن الغسل ﴾

﴿ ان يوضع الميت ﴾ (على ساحة) أو سرير بلا خلاف كما في المنتهى ، أو مطلق ما يرفعه عن الأرض كما في الفنية مدعيًا الاجماع عليه ، وبرشد إليه - مضافاً إلى ذلك وإلى ما عساه يشعر به ما في بعض الأخبار (١) من الأمر بوضعه على المفصل - أنه أحفظ لبدن الميت من التلطيح إلا أن ذلك لا ينخص الساج بل ولا الخشب ، لكن الأولى تقديمه على الخشب ، ثم الخشب على غيره ، وكيف كان فينبغي حينئذ أن يكون مكنن الرجلين منحدرًا عن موضع الرأس كما نص عليه بعضهم ، وفي كشف الثام « والساج خشب أسود يجلب من الهند ، والساحة الخشبة المربعة منها » انتهى .

ويستحب وضعه ﴿ مستقبل القبلة ﴾ على هيئة المستحضر ، فيستقبل ياطن قدميه ووجهه القبلة بلا خلاف أجده بين أصحابنا في الكيفية ، نعم هو واقع بالنسبة للاستحباب والوجوب ، فالأول خيرة المصنف في كتبه ، والعلامة في القواعد والارشاد والمختلف ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٣

والشهيدين في اليان والروض ، والشيخ في الخلاف والجل والعقود ، وابن زهرة في الفنية ، وابن سعيد في الجامع ، وهو المحكي عن مصريات السيد والوسيلة والاصباح ، وفي المدارك نسبته إلى الأكثر ، والثاني ظاهر المبسوط أو صريحه كظاهر المنتهى وصريح المحقق الثاني ، واختاره بعض متأخري المتأخرين ، والأقوى الأول ، للأصل وإطلاق أكثر الأئمة ، وصحيح ابن يقطين (١) سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) « عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهاً وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه ووجهه إلى القبلة ؟ قال : يوضع كيف تيسر ، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره » المتضدين بالشيعة بين الأصحاب ، واستبعاد خفاء مثله ، بل في الفنية بعد نفسه على استحباب ذلك وغيره كل ذلك بدليل الاجماع ، وربما يظهر ذلك من الخلاف أيضاً في وجه ، بل في المدارك بعد نسبة ذلك إلى الشيخ وأكثر الأصحاب حكى عن المعتبر دعوى اتفاق أهل العلم عليه ، قلت : لكن الموجود فيه « وسن الغسل يشتمل على مسائل : الأولى أن يوضع الميت على مرتفع موجهاً إلى القبلة - إلى أن قال - : وأما الاستقبال في التفصيل فهو اتفاق أهل العلم ، لكن عندنا يستقبل يباطن قلبيه ليكون وجهه إلى القبلة ، ويدل عليه من طريق أهل البيت (عليهم السلام) روايات « انتهى . وهو محتمل لارادة الاتفاق على الاستقبال من دون تعرض للاستحباب ، ولعل رجوعه إلى ما قدمه سابقاً من استحباب الاستقبال فتكون الالام للمهد أولى ، فتأمل .

وكيف كان فلا وجه للمناقشة في الصحيح بعد ذلك بخروجه عما نحن فيه ، لعدم وجوب ما لا يفسر قطعاً ، مع إمكان اندفاعها أولاً بظهور المراد منه عرفاً ، وبدلالاتها على التخيير أيضاً مع تيسر الحاليتين كدلالاتها على عدم وجوب نقله عن ذلك المكان إذا تعرض توجيه وجهه إلى القبلة ، كل ذا مع عدم قوة ما يصلح لاقادة الوجوب حتى

يرتكب له مثل ذلك ، إذ ليس هو إلا الأمر بوضعه مستقبل القبلة عند إرادة تفسيه
في مرسل يونس (١) وخبر الكاهلي (٢) وهما - مع القصور في السند واشتغال «افعل»
في النذب - قد يظن أو يقطع بإرادته منه هنا بعد ما سمعت ، وخصوصاً مع اشتغالها
على كثير من المستحبات ، فكانها مساقفة لبيان مطلق الرجحان ، والحسن بإبراهيم (٣)
قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا مات لأحدكم ميت فسنجوه
تجاه القبلة ، وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المنقلب تجاه القبلة » وهو مع تسليم ظهوره
لا يقاوم ما عرفت ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿ ان يفصل تحت الظلال ﴾ قاله الأصحاب كما في جامع
المقاصد سقفاً كان أو غيره للصحيح (٤) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : « سألته
عن الميت هل يفصل في الفضاء ؟ قال : لا بأس ، وإن ستر فهو أحب إليّ » وخبر
طلحة بن زيد عن الصادق (عليه السلام) (٥) « ان أباه كان يستحب أن يجعل بين الميت
وبين السماء الستر يعني إذا غسل » وهما يفيدان استحباب مطلق الستر ، لكن قال في
المعتبر : « ويستحب أن يفصل تحت سقف - إلى أن قال بعد ذكره الرواية الثانية - :
إن طلحة بن زيد تيري ، لكنها منجبرة برواية علي بن جعفر (عليه السلام) (٦) واتفاق
الأصحاب » انتهى . وفي التذكرة « ويستحب أن يكون تحت سقف ، ولا يكون تحت
السماء ، قاله علماؤنا » انتهى . ولعلها يريدان ما ذكرنا خصوصاً الثاني بقرينة ما سمعته
من جامع المقاصد وظهور قوله في التذكرة « ولا يكون » في تفسير المراد بالأول ، وإلا لأفاد
كراهية ذلك ، مع ظهور الصحيح في عدمه كما عرفت ، والأمر سهل .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٢ - ١

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿أن يجعل ماء الغسل حفيرة﴾ تختص به إجماعاً كما في الغنية ،
 وللمحسن السابق « وكذا إذا ضل يحفر له موضع الغسل » .
 ﴿وبكره إرساله في الكنيف﴾ المدقق لقضاء الحاجة ، لما في الذكرى « أجمعنا على
 كراهية إرسال الماء في الكنيف دون البالوعة » انتهى . ولكتاب الصغار (١) في الصحيح
 أبا محمد (عليه السلام) « هل يجوز أن يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى
 بئر كنيف ؟ فوق (عليه السلام) يكون ذلك في بلاليع » وهو مع اعتضاده بالإجماع
 السابق كاف في إثبات ذلك ، ومع الأصل كاف في نفي الحرمة ، فما عن الفقيه كالرضوي (٢)
 « لا يجوز ذلك » مراد به ما ذكرنا ، وإلا كلن كما ترى . ﴿ولا بأس بالبالوعة﴾ وإن اشتملت
 على نجاسة ، لاطلاق الصحيح المتقدم ، وما سمعته من الذكرى ، بل وإن تمكن
 من الحفيرة لاطلاقها أيضاً ، فما عن جماعة من اشتراط ذلك بتعذرهما لا يخلو من نظر .
 ﴿و﴾ يستحب ﴿أن يفتق قيصه﴾ ان افتقر إليه النزع من تحتها باذن الوارث
 البالغ الرشيد ، فلو تعذر لصغر أو غيبة لم يجز كما نص عليه في جامع المقاصد والمدارك ،
 ولعله اضمف مادل (٣) عليه عن مقاومة مادل (٤) على النهي عن التصرف في مال الغير
 بغير إذنه وإن كان الحكم مستحب ، ولكن قد يتأمل فيه لاطلاق خبر عبدالله بن
 سنان (٥) « ثم يخرق القميص إذا فرغ من غسله وينزع من رجله » مع انجباره باطلاق
 عبارات الأصحاب وملاحظة غالب أحوال الناس في ذلك من استنكل طلب الاذن
 وعدم تيسره غالباً ، فلعل الأقوى حينئذ القول به مطلقاً سيما مع عدم تحقق النهي عنه .

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٢٥ - من ابواب غسل الميت - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٨

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب عقد البيع وشراؤه من كتاب التجارة

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٨

﴿و﴾ إذا فتق قميصه ﴿بزرع من تحته﴾ لما سمعته من الخبر النجس بفتوى كثير من الأصحاب به ، بل في جامع المقاصد أنه « لا كلام بين الأصحاب في استحباب نزع القميص من تحت الميت » انتهى . ويؤيده مع ذلك أنه أخرى لسلامة الأعلى من تطلع النجاسة التي هي مظنة وقوعها من المريض ، أما البحث في أنه هل المستحب تقسيله عريانا مستورا العورة كما هو صريح المعتبر وغيره ، بل في المختلف وعن غيره أنه المشهور ، ولعله لأنه أمكن في التطهير من التفصيل بالقميص ، ولأن الحى يتسل مجرداً قلبيته أولى ، وفي المعتبر والتذكرة « تعليله بأن الثوب ينجس بذلك ولا يطهر بصب الماء فينجس الميت والغاسل » انتهى . أو المستحب تقسيله في قميصه كما هو المحكي عن ابن أبي عقيل والمنسوب إلى ظاهر الصدوق ، واختاره بعض متأخري المتأخرين لما في صحيح ابن مسكن (١) وابن خالد (٢) « إن استطعت أن يكون عليه قميص فتفسله من تحته » وصحيح ابن بقطين (٣) « ولا يفسل إلا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه » والروى (٤) من تفصيل أمير المؤمنين (عليه السلام) النبي (صلى الله عليه وآله) في قميصه ، بل عن ابن أبي عقيل دعوى تواتر الأخبار في ذلك ، أو أنه يخبر بين الأمرين كما هو ظاهر المحقق الثاني أو صريحه كالخلاف ، جمعا بين هذه الأخبار وبين ما دل عليه عريانا مستورا العورة خاصة كرسل يونس عنهم (عليهم السلام) (٥) « فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص ، واجمع قميصه على عورته ، وارفعه من رجليه إلى ركبتيه ، وإن لم يكن عليه قميص فألق على عورته خرقة » والحسن كالصحيح عن الصادق (عليه السلام) (٦) قال : « إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا يستر عنك عورته إما قميص أو

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٦

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ - ١٤

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٢

غيره ، ثم تبدأ « إلى آخره . وفي الخلاف « يستحب أن يفسل الميت عرياناً مستور العورة ، إما بأن يترك قميصه على عورته ، أو ينزع قميصه ويترك على عورته خرقة ، وقال الشافعي : يفسل في قميصه ، وأبو حنيفة ينزع قميصه ويترك على عورته خرقة ، دليلنا إجماع الفرقة وعلمهم أنه خير بين الأمرين انتهى . والظاهر أن مراده بالأمرين التفصيل بالقميص وعرياناً مستور العورة ، لا ما ذكرهما أولاً من الستر بالقميص أو الخرقة ، ألهم إلا أن يراد بالتفصيل في القميص ذلك .

ومنه ينقدح حينئذ إمكان تنزيل الأخبار السابقة الآمرة بالتفصيل في القميص على إرادة ذلك ، فلا ينافي استحباب النزع الذي حكيت عليه الشهرة ، لكنه بعيد كاحتمال حملها على إرادة الجواز ، فلا تنافيه أيضاً سيما في بعضها نحو قوله (عليه السلام) : « ولا يفسل إلا في قميص وغيره » ولعل الأقوى التخيير ، ومن جميع ما ذكرنا يستفاد ضعف ما يظهر من ابن حمزة من إيجاب تفصيله مجرداً عن ثيابه ، لما عرفت من الإجماع والأخبار ، وكذا ما عساه يظهر من التعليل السابق في المعتبر والتذكرة من نجاسة الثوب بذلك وعدم طهارته بالصعب فيقتبس الميت واللغسل ، لظهور الأخبار في الأمر به ، وهو إما لعدم احتياج طهارته هنا إلى العصر ، أو عدم تجسس الميت به وإن أوجبت عصره بالنسبة إلى طهارته نفسه بمد ذلك ، أو غيرهما ، فتأمل جيداً .

(و) كذا يستحب أن « يستر عورته » حيث لا يوجد ما يقتضي الوجوب كما لو كان المفسل أعمى ، أو وافقاً من نفسه بعدم النظر ، أو كان المفسل بالفتح ممن يجوز النظر إلى عورته ، كما لو كان طفلاً أو زوجاً ، وإلا فلا إشكال في وجوب ستر العورة عن الناظر المحترم ، قلت : قد يناقش حينئذ في ثبوت الاستحباب في بعض ما تقدم أن لم يكن الجميع ، إذ الوجوه الاعتبارية لا تصلح مدركاً للأحكام الشرعية ، والأمر في الأخبار بستر العورة ظاهره الوجوب فهو محمول على غيرها ، نعم قد يقال : إن

وجوب الستر إنما هو على المنظور ، وإلا فالناظر إنما يحرم عليه النظر ، وبعد فرض سقوط الأول هنا بالموت فلم يبق إلا الثاني ، وهو لا يستلزم وجوب الستر ، لعدم التوقف عليه ، فيستحب خصوص الستر حينئذ استظهاراً وحذراً من الغفلة ونحوها ، وحينئذ فلا ينبغي أن يخص الحكم بما ذكر ، بل هو على إطلاقه ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿تلين أصابعه برفق﴾ فإن تسر تركها ، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) كما في المعتبر ، وكفى به حجة مثله ، وكيف مع مافي الخلاف من إجماع الفرقة وعلمهم على استحباب تليين أصابع الميت ، وفي خبر الكاهلي (١) « ثم تلين مفاصله . فإن امتعت عليك فدعها ، ثم ابدأ بفرجه » إلى آخره . وعن الفقه الرضوي (٢) « وتلين أصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق ، وإن كان يصعب عليك فدعها » إلى آخره . مع انهيار ذلك كله بالشبهة المحكية في المختلف ، ولعلها محصلة ، فما عن ابن أبي عقيل - أنه لا يفتقر له مفصلاً مدعياً تواتر الأخبار عنهم (ع) بذلك ، ولخبر طلحة بن زيد عن الصادق (عليه السلام) (٣) « كره أن يغمز له مفصل » - واضح الضعف ، وعن الشيخ حمله على ما بعد الفصل ، وفيه أنه لا يتجه في مثل حسنة حمران بن أعين عن الصادق (عليه السلام) (٤) « إذا غسل الميت منكم فارقوا به ولا تمصروه ولا تغمزوا له مفصلاً » لظهوره عند التفسير ، فلعل الأولى حملها على إرادة ما ينافي الرفق ، فلا ينافي ما ذكرنا ، فتأمل .

﴿و﴾ كذا يستحب أن ﴿ يغسل رأسه برغوة السدر ﴾ باتفاق فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) كما في المعتبر مع زيادة الجسد ، وهو الحجة ، مضافاً إلى مافي مرسل

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥

(٢) المستدرك - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤ - ٦

يونس (١) « ثم اغسل رأسه بالرغوة وبالغ في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه ومسامعه ، ثم اضمجعه على جانبه الأيسر » إلى آخره . لكن لادلالة فيها على كون ذلك « أمام الفسل » وان ذكر ذلك المصنف هنا والعلامة في جملة من كتبه ، فمن العجيب مافي الرياض من جملة مستند الحكم في المقام إجماع المعتبر ، بل يظهر المرسل كونه من الفسل الواجب كما اعترف به جماعة ، وليس في غيره تعرض لذكر الرغوة فضلاً عن الفسل بها مقدماً على الفسل ، نعم قد يشعر به صحيح ابن يقطين عن العبد الصالح (عليه السلام) (٢) « غسل الميت يبدأ بمرافقه فيفسل بالحرض ، ثم يفسل وجهه ورأسه بالسدر ، ثم يقاض عليه الماء ثلاث مرات ، ولا يفسل إلا في قبض يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه ، ويحمل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور » إلى آخره . على أن يراد بالسدر رغوته بقرينة ما بعده ، لكنه كما ترى، ولعل القول باستحباب ذلك وجملة من أجزاء الفسل بناء على ما تقدم سابقاً من عدم اشتراط بقاء الاطلاق في غسلة السدر لا يخلو من قوة ، ولا يأتى ذلك كثير من كلمات الأصحاب ، قال في كشف اللثام بعد أن قال العلامة : ويستحب غسل رأسه برغوة السدر أولاً ، وذكر الاستدلال عليه بمرسل يونس السابق : « ولادلالة له على خروجه عن الفسل ، بل الظاهر أنه أوله ، وكذا سائر الأخبار وعبارات الأصحاب ، وعبارة الكتاب وان احتملت ذلك كمعارات أكثر كتبه لكنه لما اشترط في ماء السدر البقاء على الاطلاق دل ذلك على إرادته ما قدمناه » انتهى . وهو ظاهر فيما ذكرنا ، فتأمل جيداً . وإن تعذر السدر فالخطمي وشبهه في التنظيف كما عن التذكرة والمنتهى والتحرير ، ولم نقف له على دليل صريح فيه ، نعم قد يشهد له مافي خبر عمار (٣) « وان غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس » .

﴿و﴾ كذا يستحب أن ﴿يفسل فرجه﴾ ماء ﴿السدر والحرض﴾ أي الاثنان سابقاً على الفصل كما عن النهاية والبسوط والوسيلة والمهذب والجامع والقواعد ، لخبر الكاهلي (١) وفيه ثلث غسله ، والاكثر من الماء ، والأمر بفسله كذلك في ماء الكفور والقراح ، ولذا قال في الذكرى : « ويستحب غسل يديه وفرجه مع كل غسلة كما في الخبر وفتوى الأصحاب » انتهى . وعن المغنعة والاقتصاد والمصباح ومختصره والمراسم والسرائر الاقتصار على الحرض خاصة ، ولعله لخبر معاوية بن عمار (٢) قال : « أمرني أبو عبدالله (ع) أن أعصر بطنه ثم أوضأه بالاثنان ثم أغسل رأسه بالسدر » إلى آخره . ومن المجيب مافي الرياض حيث قال بعد أن نقل ما ذكرناه عن الكتب السالفة : « ولم أقف على مستندهما سوى رواية الكاهلي ، وليس فيها إلا غسله بالسدر خاصة » انتهى . إذ صرح خبر الكاهلي السدر والحرض ، كما أن في خبر معاوية ما عرفت ..

﴿و﴾ كذا يستحب أن ﴿تفسل يدها﴾ إجماعاً كما في الغنية ان خلت من النجاسة وإلا فيجب ، ونسبه في الذكرى إلى الأصحاب ، وستسمع مافي المعتبر والتذكرة في المسألة الآتية ، وكيف كن فالحجة فيه مضافاً إلى ذلك مافي مرسل يونس (٣) « ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يفصل الانسان من الجنابة إلى نصف الذراع » ومنه يستفاد استحباب التلث كما عن الاقتصاد والمصباح ومختصره والسرائر ، كما أنه يستفاد من سياقه كون ذلك بماء السدر كما عن الفقيه النص عليه ، ولا بأس به كما لا بأس بما عن الدروس من التحديد لليدين برؤوس الأصابع إلى نصف الذراع ، لما عرفته من المرسل السابق ، لكن قد يناقش فيه بما في الحسن كالصحيح (٤) « ثم تبدأ بكفيه » ألهم إلا

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٥ - ٨ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ٢

أن يحمل الكف فيه على ما يعم القراعين ، أو يجمع بينه وبين السابق بالحل على الاختلاف في الفضل ، كما أنه يحتمل ذلك أيضاً في صحيح ابن يقطين (١) « غسل الميت يبدأ بمرافقه فيغسل بالخرص » فتأمل جيداً .

﴿و﴾ يستحب أن ﴿يبدأ﴾ بعد ذلك ﴿بشق رأسه الأيمن﴾ لما في خبر الكاهلي (٢) « ثم تحول إلى رأسه وابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه » وما في سنده من الطعن لو سلم لا ينافي إثبات مثله ، على أنها مجبورة بما في المعتبر والتذكرة ، قال في الأول : « ويبدأ بفصل يديه قبل رأسه ثم يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر ، ويفصل كل عضو ثلاثاً في كل غسلة ، وهو مذهب فقهاءنا أجمع - إلى أن ذكر خبر الكاهلي وقال - : عمل الأصحاب على مضمونه » وقال في الثاني : « يستحب أن يبدأ بفصل يديه قبل رأسه ثم غسل رأسه يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر ، ويفصل كل عضو منه ثلاث مرات ، قاله علماؤنا » انتهى . ﴿و﴾ منها يستفاد استحباب ما ذكره المصنف من أنه « يفصل كل عضو منه ثلاث مرات في كل غسلة » مع ما في الذكرى من الإجماع أيضاً على تثليث غسل أعضائه كلها من اليدين والفرجين والرأس والجنين ، ومرسل يونس (٣) .

﴿و﴾ يستحب أيضاً ﴿مسح بطنه﴾ برفق ﴿في الفسلتين الأوليين﴾ أي قبلها حذراً من خروج شيء بعد الفصل ، ولخبر الكاهلي وغيره كالإجماع في الغنية على استحباب مسح بطنه في الفسلتين الأولتين ، ونحوه المصنف في المعتبر ، والظاهر دخوله تحت معقد إجماع الخلاف أيضاً ﴿إلا أن يكون الميت امرأة حاملاً﴾ فلا يستحب بل يكره ، كما عن الوسيلة والجامع والمنتهى النص عليه حذراً من الاجهاض ، ولخبر أم أنس بن مالك (٤)

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : « إذا توفيت المرأة فلن أرادوا أن يفسلوا فليبدؤوا
يعطها وتمسح مسحاً رقيقاً إن لم تكن حلي ، وإن كانت حلي فلا تحركيها » وظاهره
الحرمة كما عساه الظاهر من المصنف في المعتبر ، حيث قال : إنه لا يؤمن معه الاجراض ،
وهو غير جائز كما لا يجوز النعز له في الحية ، ويحتمله ما في الذكرى وجامع المقاصد ،
مع ما في الأخير « أنها لو أجهضت فمشر دية أمه ، نبة على ذلك في البيان » انتهى .
لكن الذي يقوى في النظر عدم الحرمة في نحو المسح الرفيق ، لقصور الخبر عن إفادته
فيبقى الأصل سالماً ، نعم قد يقال بها مع العنف كما في الحية للاستصحاب ، ولحرمة
المؤمن ميتاً كحرمته حياً ، فتأمل .

ثم إن ظاهر اقتصار المصنف وغيره على استحباب المسح في الفستلين عدمه في الثالثة
وهو كذلك إجماعاً كما في المعتبر والتذكرة والذكرى ، ويعضده الأصل وخلو الأخبار ،
بل في الخلاف وعن غيره النص على كراهيته ، بل ربما يشمل إجماعه فيه ، فلاحظ وتأمل .
﴿ وإن يكون الفاسل له عن يمينه ﴾ كما عن النهاية والمصباح ومختصره والجل والعقود
والمهذب والوسيلة والسرائر والجامع ، بل في الفنية الإجماع عليه ، وهو الحجة فيه
بعد المسامحة مع عموم التيامن المندوب إليه ، فإما عن المقنعة والمبسوط والراسم والمنتقى
من عدم التقيد بالأيمن للأصل وخلو النصوص لا يخلو من نظر لما عرفت ، نعم قد
يقال باستحباب مطلق الجانب مع زيادة الفضيلة في الأيمن ، فتأمل .

﴿ و ﴾ يستحب أن ﴿ يفسل الفاسل يديه مع كل غسلة ﴾ أي بعدها بلا خلاف
أجله في الجملة ، لما في مرسل يونس (١) من الأمر بفسلها إلى المرفقين بعد كل غسلة
من الفستلين الأولتين ، ولعله إذا حكي عن ابن البراج الاقتصار على ذلك ، لكن في
خبر عمار (٢) « ثم تفسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين » إلا أنه ظاهر في

كون ذلك بعد الفراغ من الفسلات الثلاث ، كصحيح يعقوب بن يعقوب (١) « ثم يغسل الذي غسله قبل أن يكفنه يديه إلى النكين ثلاث مرات » الحديث . ولعله لذا حكي عن جماعة عدم ذكر استحباب ذلك إلا بعد الفراغ من الفسلات الثلاثة ، ولكن لا بأس بما ذكره المصنف لعدم المناقاة بين الأخبار ، فثبت حينئذ استحبابه بعد كل غسلة ، نعم كان ينبغي تقييده بالرفقين ، كما هو المحكي عن جماعة لما عرفت . ولعله أراد تمام اليد ، فيكون موافقاً لما في صحيح ابن يقطين ، إلا أنني لم أعثر على من صرح به ، كما أنني لم أعثر على ما فيه أيضاً من التثليث لأحسب أن أصحاب ، إلا أنه لا بأس به فتأمل .

﴿ ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ ﴾ من الأُغسال الثلاثة للأخبار (٢) وفي المعتبر والتذكرة وعن نهاية الأحكام الإجماع عليه ، كما في المنتهى لأنعم فيه مخالفاً ، انتهى . نعم لم أجد ما يشهد لما عساه يظهر من العبارة من كون استحباب ذلك بعد غسل الفاسل يديه ، بل ظاهر خبر عمار (٣) خلافه ، لكن قد يؤيده الاعتبار ، فتأمل .

﴿ ويكره أن يجعل الميت بين رجليه ﴾ وفاقاً للمحكي عن الأكثر ، بل لم أقف على من حكي الخلاف فيه فضلاً عن الوقوف عليه ، واستدل عليه جماعة بمنجز عمار (٤) « ولا يجعله بين رجليه في غسله ، بل يقف من جانبه » وهو حسن لقصوره عن إقادة الحرمة ، سيما بعد معارضته بما في خبر ابن سيابة (٥) « لا بأس أن تجعل الميت بين رجليك وأن تقوم فوقه ، فتغسله إذا قلبته يمناً وشمالاً » ، تضبطه برجليك لتلايسقط لوجهه » فجمع بينهما يحمل الأول على الكراهة ، والثاني على أصل الجواز ، وفي الغنية

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ - ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢٧ و ٣٠

(٤) المعتبر - ص ٧٤

(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

الاجماع على أنه يستحب أن لا يتخطاه ، فتأمل .

﴿و﴾ يكره أيضاً ﴿أن يقمده﴾ وفقاً للمحكي عن المعظم ، وفي الخلاف إجماع
الفرقة وعلمهم عليه ، وفي التذكرة نسبته إلى علمائنا ، وفي خبر الكاهلي (١) « إياك
أن تقمده » ولأنه ضد الرفق بالمأمور به عموماً وخصوصاً في البيت ، فما في صحيح
الفضل عن الصادق (عليه السلام) (٢) حيث سأله « عن البيت فقال : أقمده واغمر بطنه
غزراً رقيقاً » الحديث . محمول على التقية ، كما هو المحكي عن عامة العامة ، أو على أصل
الجواز ، أو لكونه في مقام توهم الحظر للنهي عنه في غيره ، أو غير ذلك ، ولم نثر
على غيره فيما وصل إلينا من الأخبار وإن ظهر من صاحب المدارك وغيره العثور على غيره ،
وكيف كان فلا إشكال فيما ذكرنا لما عرفت ، فما في الفنية انه لا يجوز وعن ابن سعيد
من النص على حرمة للنهي المتقدم ضيف ، لوجوب الخروج عنه بما سمعت من الأصل
والاجماع المنجبر بالشبهة ، وما أبد ما بينهما وبين المصنف في المعتبر من التأمل في أصل
الكرهية للصحيح المتقدم ، وهو ضعيف .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿أن يقص﴾ شيء من ﴿أظفاره وأن يرّجل شعره﴾ وفقاً للمحكي
عن الأكثر ، بل في المعتبر والتذكرة الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافاً إلى قول
الصادق (عليه السلام) في خبر غياث (٣) « كره أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يحلق
عانة لليت إذا غسل ، أو يقلم له ظفر ، أو يمجّز له شعر » وفي خبر طلحة بن زيد (٤)
« كره أن يقص من البيت ظفر ، أو يقص له شعر ، أو يحلق له عانة ، أو يمجّز له مفصل »
وعلى ذلك يحمل النهي في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) (٥) أيضاً
« لا يمس من البيت شعر ولا ظفر » وإن سقط منه شيء فاجمله في كفته » وفي خبر

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥ - ٩

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ - ٤ - ١

عبد الرحمن بن أبي عبد الله (١) بعد أن سأله عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم ظفره « لا يمس منه شيء » ، اغسله وادفنه « وفي خبر أبي الجارود (٢) حيث سأل أبا جعفر (عليه السلام) « عن الرجل يتوفى أقلم أظفاره وينتف إبطه ويحلق عاتته إن طال به المرض ؟ فقال : لا » لقصورها عن إفادة الحرمة حتى المرسل ، وإن أجراه الأصحاب في القبول مجرى الصحيح في غير المقام ، إلا أنك قد عرفت حكاية الاجماع منهم هنا على الكراهة ، فهو بالنسبة للحرمة لا جابر له .

لكن مع ذلك كله فقد يناقش فيه بمعارضة الاجماعين يمثلها على الحرمة من الشيخ في الخلاف وابن زهرة في الغنية ، قال في الأول : « لا يجوز تقليم أظافر الميت ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال - إلى أن قال بعد أن حكى عن الشافعي قوله الاباحة والكراهة مفرما على الثاني - : انه إذا قال : مكروه استحب تحليل الأظافر بأخلة تنظف ملتحمتها ، دليلنا الاجماع المتردد ، ولأن الأصل براءة الذمة ، وإثبات ما قالوه مستحباً يحتاج إلى دليل وليس » إلى آخره . وقال أيضاً : « مسألة لا يجوز تسريح لحيته كيفية كانت أو خفيفة ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : إن كانت كيفية يستحب تسريحها ، دليلنا إجماع الفرقة » انتهى . وقال ابن زهرة في الغنية : « لا يجوز قص أظفاره ولا إزالة شيء من شعره بدليل الاجماع المشار اليه » انتهى . وقال في المنتهى : « قال علماؤنا لا يجوز قص شيء من شعر الميت ولا من ظفره ولا يسرح رأسه ولا لحيته ، ومتى سقط منه شيء جعل في أكفائه » انتهى . فلا مانع حينئذ من انجبار أخبار النهي بذلك سيما مع عدم ظهور لفظ الكراهة في الخبرين السابقين في المعنى المصطلح ، وعدم اشتغالها على ترجيل الشعر أي تسريحه ، واحتمال إرادة مطلق المرجوحية من الكراهة في معقد إجماعي التذكرة والمعتبر كما عساه يلوح ذلك عند التأمل في عبارة الأول ، ومن ذلك كله نص

ابنا حمزة وسميد على حرمة قص الظفر وتسريح الرأس والحية في الوسيلة والجامع ،
ومال اليه بعض متأخري المتأخرين .

لكن الأقوى في النظر الأول ، إذ أقصى ذلك تصادم الأدلة من الجانبين ،
فيبقى الأصل سالماً عن المعارض ، وكيف مع إمكان ترجيح أدلة الأول بالشبهة المحكية
وضعف احتمال إرادة الكراهة بالمعنى الأعم في الخبرين السابقين ، سيما فيما اشتمل منها
على ذكر الغمز ، لقطع بارادتها فيه بالمعنى الخاص . واحتمال إرادة الخلاف والفنية والمنتهى
من عدم الجواز شدة الكراهة سيما الأول ، لأنه قال بعد ذلك فيه أيضاً :
« مسألة حلق شعر العانة والابط وحف الشارب وتقليم الأظفار للبيت مكروه - إلى
أن قال بعد أن حكى بعض مذاهب العامة - : دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم ، فانهم
لا يختلفون في ذلك » انتهى . وقال في المنتهى بعد ما حكيناه عنه : « فروع - إلى
أن قال - : الثاني لافرق بين أن تكون الأظفار طويلة أو قصيرة ، وبين أن يكون
تحتها وسخ أو لا يكون في كراهية القص » انتهى . فهو كالصرح في إرادة ما ذكرنا ،
فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ ان يفصل مخالفاً فان اضطر غسله غسل أهل الخلاف ﴾ كما تقدم
الكلام في ذلك مفصلاً ، وقد ترك المصنف هنا التعرض لجملة من المندوبات والمكروهات ،
بل من الأصحاب من ذهب إلى حرمة بعضها ، ولتفصيل ذلك مقام آخر والله الهادي .

الثالث

من أحكام الأموات

﴿ في تكفينه ﴾

وهو كالنفيل وغيره من أحكامه لا خلاف فتوى ونصاً في وجوبه ، وفيه فضل
جزيل وثواب جسيم ﴿ ويجب أن يكن في ثلاثة أقطاع ﴾ لأقل بلا خلاف أجده بين

المتقدمين والمتأخرين عدا سائر ، فاجتزى بالثوب الواحد ، وهو ضعيف ، للاجماع المنقول مستفيضاً أو متواتراً كالسنة (١) على خلافه ، ولا مستنده سوى الأصل ان قلنا به في نحو المقام ، وقول أبي جعفر (عليه السلام) في الصحيح (٢) : « انما الكفن المفروض ثلاثة أثواب أو ثوب تام لأقل منه يوارى فيه جسده كله ، فزاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة ، فزاد مبتدع » والأصل مقطوع بما عرفت ، والصحيح - مع أنه مستلزم للتخيير بين الأقل والأكثر ، وفي الكافي يالواو ، بل وكذا - بعض نسخ التهذيب ، كما انه عن أكثرها حذف الثوب ، « انما الكفن المفروض ثلاثة أثواب تام » - محتمل للحمل على التقية ، أو ان «أو» من الراوي ، أو على حالتي الاختيار والاضطرار ، أو انها بمعنى الواو على ان يكون المراد بقوله «أو ثوب» بمعنى «وثوب منها» أو من عطف الخاص على العام ، أو غير ذلك ، فلا يصلح لمقاومة بعض ما ذكرنا ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لاطلاق الأدلة ، وخصوص بعضها ، بل ادعي الاجماع عليه ، فاف في بعض الأخبار (٣) مما ينافية مطروح أو مؤول .

كما انه ينبغي القطع أيضاً بعدم اعتبار النية فيه وفي التحصيل ونحوهما من أحكام الميت كحمله ودفنه ، ولعله بعد ظهور الاجماع من الأصحاب على ذلك ، لأن المفهوم من الأدلة بروز هذه الأمور إلى الخارج من غير اعتبار لها ، ولظهور وجه الحكمة فيها ، وانها ليست من الأمور التي يقصد بها تكميل النفس ورياضتها والقرب ونحو ذلك ، نعم تعتبر النية في حصول الثواب كما في غيرها من الأفعال التي هي كذلك ، وليس ذا معنى اعتبار النية في العبادة ، مع احتمال ان يقال هنا بحصول الثواب مسع عدم النية ، لظواهر الأدلة ما لم ينو العدم ، بل ربما ظهر من المحكي عن الأردبيلي

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٧ و ٩ و ١٨

حصوله معه أيضاً ، وهو لا يخلو من وجه .

ومن المعجيب ما وقع في الروض حيث قال بعد ذكره أحكام الكفن والحنوط :
« والنية معتبرة فيها ، لأنها فعلان واجبان ، لكن لو أدخل لم يطل الفعل ، وهل
يأثم بتركها يحتمله ، لوجوب العمل ولا يتم إلا بالنية ، لقوله (عليه السلام) (١) : « لا عمل
إلا بالنية » وعدمه ، وهو أقوى ، لأن القصد يروّضها للوجود - إلى أن قال :-
ولكن لا يستتبع الثواب إلا إذا أريد بها التقرب » انتهى . ولا يخفى عليك مافيه بعد
ما عرفت ، فتأمل .

وكيف كان فالواجب في الأقطاع الثلاثة على المشهور نقلاً وتحصيلاً بل هو معقد
إجماع الخلاف والفنية وغيرها « منزراً » بكسر الميم ، ثم الهمزة الساكنة ، ويقال له إزار
في اللغة والأخبار ، ويجزى فيه مسماه عرفاً ، وحده في جامع المقاصد من السرة
إلى الركبة بحيث يسترها مغللاً بأنه المفهوم منه ، وقد يمنع بتحقيق الصدق بأقل من
ذلك ، وكذا مافي الروضة والروض ما يستر ما بين السرة والركبة ، وإن كان أقرب
من الأول ، نعم لا يجزى بما يستر العورة خاصة ، وإن احتمله في الأخير ، وأبعد منها
مافي المقنعة وعن المراسم من سترته إلى حيث يبلغ من ساقه ، وكذا مافي المصباح يؤزره
من سترته إلى حيث يبلغ المنزّر ، وإن كان أقرب من سابقه ، لعدم توقف صدق اسم
المنزّر على السترة من السرة ، نعم قد يقال باستحباب كونه من الصدر إلى الساقين ، كما في
الوسيلة والجامع ، بل ستره الصدر والرجلين كما عن الذكرى لقول الصادق (عليه السلام)
في خبر عمار (٢) : « ثم الإزار طولا حتى يغطي الصدر والرجلين » ويحتملها مافي المبسوط

(١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤

« ويكون عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين ، فان نقص عنه لم يكن به بأس » انتهى .
 لكن صرح في جامع المقاصد وقبمه عليه غيره أنه متى زيد على الواجب اعتبر فيه رضا الورثة أو الوصية به ، وقد يناقش فيه بأن المستحب مما ذكرنا إنما هو أحد أفراد الواجب المحير لاستحباباً صرفاً ، فيتخير حينئذ المكلف بإخراجه من أصل الماء من غير اعتراض لأحد عليه . ، كما عساه يظهر من التأمل في نحو وصية البيت لشخص وكل الوصي غير الوارث مثلاً ، اللهم إلا أن يكون ذلك المكلف في المقام هو الوارث ، فيعتبر حينئذ رضاه سبباً مع ثبوت السلطنة للوارث على سائر تركة الميت ، فالواجب عليه حينئذ أقل ما يصدق عليه ، لكن ومع ذلك فلننظر فيه مجال ، لعدم انحصار التكليف في الوارث إما لصغره أو جنونه ، بل لعل التكليف إنما هو للولي دون سائر الورثة ، كما أنه قد يقال بالالتزام بالخروج من أصل المال حيث يوصي ، إذ الوصية تمنع تخيير المكلف في أفراد المطلق ، كما تمتعه لو أوصى بتكفينه في خام خاص مثلاً ، كل ذالما دل (١) على خروج الواجب من الكفن من أصل المال الشامل للفرد الفضلي وغيره ، فتأمل جيداً عسى يندفع جميع ذلك ، وللتفصيل مقام مذكور في مسألة انتقال التركة للوارث أو تبقى على حكم مال الميت أو غير ذلك ، ومنه يعلم بطلان المناقشة المزبورة ، والله العالم .

وكيف كان فيدل على اعتباره في الكفن - مضافاً إلى ما عرفت وإلى ما في المنتهى « المأزر واجب عند علمائنا » وإلى الاحتياط في وجهه - قول الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية بن وهب (٢) : « يكفن الميت في خمسة أثواب قيص لا يزر عليه ، وإزار ، وخرقة يمصب بها وسطه ، ويرد يلف فيه ، وعمامة يعم بها ويلقى فضلها على صدره »

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب التكفين

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٣

إذ بهد معلومية استحباب الحرقة والعمامة ينحصر الواجب في الثلاثة ، وللمراد بالازار منها المنزر كما عن الصحاح وغيره ، ويستفاد أيضاً من الغريين ، وعن الكنز أن الازار « لنك كوجك » وفي مجمع البحرين « الازار بالكسر معروف يذكر ويؤنث ، ومعقد الازار الحقون » انتهى . ويرشد إليه كثرة إطلاقه مراداً به المنزر على وجه يقطع أو يظن بكونه حقيقة فيه كما لا يخفى على من لاحظ ماورد في ستر العمرة عند دخول الحمام وفي أبواب المحرم وغيرهما ، ولا ينافيه مقابلته المنزر في كتب الفقه ، وكذا ما يحكي من كلام بعض أهل الفقه أنه نوب شامل لجميع البدن ، ويؤيده عرف زماننا هذا ، إذ لعل ما في كتب الفقه مبني على العرف المذكور ، كما أنه يمكن منع المحكي من كلام البعض إن أراد الحقيقة ، ولا يجدي المجاز ، ومع التسليم فلا أقل من الاشتراك ، فيجمل كلمات الأصحاب ومعقد إجماعاتهم وغير ذلك وما تسمعه فيما يأتي قرينة على التمين ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) : « ويرد يلف فيه » عدم حصول ذلك أي لف تمام البيت بغير البرد ، فيتمين المنزر ، فتأمل جيداً .

ومما ذكرنا يظهر لك وجه الاستدلال بالصحيح (١) « كيف أصنع بالكفن ؟ قال : خذ خرقة فشد على مقعده ورجليه ، قلت : فما الازار ؟ قال : انها لاتمد شيئاً ، انما تصنع لتضم ما هناك وأن لا يخرج منه شيء » الحديث . مع أنه هو اللائق بتوهم الاستثناء به عن الحرقة بخلاف ما لو أريد به اللقافة ، وكذلك يظهر دلالة الموثق (٢) أيضاً « ثم تبدأ فقبسط اللقافة طولاً ، ثم تذر عليها من القريرة ، ثم الازار طولاً حتى تغطي الصدر والرجلين » ثم الحرقة عرضاً قدر شبر ونصف ، ثم القميص « مضافاً إلى ظهور كون الازار فيه بمعنى المنزر لتصريح بتغطيته الصدر والرجلين خاصة ، واللقافة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤

يعم البدن ونحوه على تأمل تعرفه فيما يأتي ، والمرسل (١) « أبسط الحبرة بسطاً ثم أبسط عليها الازار ، ثم أبسط القميص عليه » قيل وأظهر منها الرضوي (٢) « يكن بثلاثة أثواب لفافة وقميص وإزار » إذ لو كان المراد بالازار لفافة لكن اللازم أن يقال : قميص ولفافتان .

وقد يستدل أيضاً بصحيح ابن مسلم (٣) « يكن المرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولفافتين » لتصرّح فيه بالدرع الذي هو قميص ، والمنطق الذي هو الازار ، ولا فرق بينهما وبين الرجل في ذلك إجماعاً ، والزائد لما أتى هو الخمار واللفافة الثانية ، وبالصحيح (٤) « كان ثوباً رسول الله (صلى الله عليه وآله) اللذان أحرم فيهما يمانين عبري وأنظفار ، وفيهما كفن » والخبر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) (٥) « أني كفنت أبي (عليه السلام) في ثوبين شطوين كان يحرم فيهما ، وفي قميص من قمصه » بمعونة ما يأتي في باب الحج إن شاء الله من أن ثوبي الاحرام إزار يتزريه ، ورداء يتردى فيه ، كل ذامع علم معارض في الأخبار لما ذكرنا سوى إطلاق مادل (٦) على التكفين بالأثواب الثلاثة ، أو الثوبين والقميص ، فيجب حمله على ذلك كما هو الأصل المقرر في المطلق والمقيد ، ودعوى عدم تناول اسم الثوب للمنز واضحة البطلان كدعوى قصوره عن إفادة وجوب الازار ، وحمل المطلق موقوف عليه ، لا يمكن منعه في نفسه في بعضها أولاً وبالانحياز بتوى الأصحاب ومعقد إجماعاتهم في جميعها ثانياً ،

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٢ .

(٢) المستدرک - الباب - ١ - من أبواب الكفن - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٩

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التكفين - حديث ١ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين

سيما مع تأيد ذلك بالاحتياط الواجب المراعاة هنا في وجهه ، وبأن ما ذكرناه أخيراً من الأخبار مفصحة أن المنزr من جملة الأثواب التي وقعت متعلق الأمر الثالث ، مضافاً إلى ظهور بعض ما قدمناه سابقاً منها في معروفة الأزار من قطع الكفن في ذلك الزمان بحيث ينصرف المطلق إليه .

وكان الشبهة نشأت لصاحب المدارك ومن تبعه من عدم تنزيه الأزار فيما تقدم من الأخبار على المنزr ، ومن هنا قال : « المنزr قد ذكره الشيخان وأتباعها ، وجعلوه أحد الأثواب الثلاثة المفروضة ، ولم أقف في الروايات على ما يقضي بذلك ، بل استفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثة ، وبمضمونها أفتى ابن الجنيد في كتابه - إلى أن قال - : والمسألة قوية الاشكال ، ولا ريب أن الاختصار دلى القميص والثافتين أو الأثواب الثلاثة الشاملة للجسد مع العمامة والخرقه التي يشدها الفخذ أولى » انتهى . وظاهره أو صريحه ما ذكرنا ، ومآله حينئذ إلى منع كون المنزr أحد الثلاثة ، فلا يجتزى به فضلاً عن أن يلزم به ، فالتضح الرد عليه بجميع ما تقدم من الأخبار ، مع أنه عجيب في نفسه ، إذ لا شك في صدق اسم الثوب عليه لغة وعرفاً ، وليس فيها قيد الشمول ولا ظهور بلفظ الإدراج في بعضها فيه ، فاطلاقها حينئذ يعمه ، نعم قد يقال : إن قضية الجمع بين أخبار الأزار بمعنى المنزr وبين غيرها - مما عساه يشعر بالاجتزاء بغيره كالحسن (١) « قلت : فالكفن » قال : يؤخذ خرقه فيشد بها سفله ، ويضم فخذه بها ليضم ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثم يكفن بقميص وثفاقة ويرد يجمع به الكفن » من حيث ظهور الثفاقة في شمول تمام الميت ، سيما مع قصور أدلة الأزار على الوجوب ، وكثرة المطلقات ونحو ذلك ، - التخيير بين المنزr وغيره ، ولعله الظاهر من المحكي عن ابن الجنيد ، كما أنه عساه يظهر من المصنف في المعتبر ، أو القول باستحباب المنزr .

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث .

ولا يخفى عليك ضعف ذلك كله بعد ما عرفت ، وأما الحسن فهو مع قصوره عن معارضة ما قدمناه محتمل لارادة الفرد الاكل من المنزر ، وهو الذي ينطلي الصدر والرجلين ، ومثله يصدق عليه اسم اللقافة ، ويؤيده أنه لو أراد به الشامل لجميع الجسد لقال : لقاقتان ، بل قد يشهر قوله (عليه السلام) : « يرد يجمع به الكفن » باختصاص الشمول به ، فتأمل .

﴿ وقميص ﴾ والواجب منه مسماه عرفا ولم يكن من الأفراد النادرة ، وقدره بمصنوع بما يصل إلى نصف الساق ، ولا بأس به ، وقال : إنه يستحب إلى القدم ولم يثبت ، وربما احتتم الاكتفاء به وإن لم يبلغ نصف الساق ، وهو مشكل لندرة في زمان صدور الأخبار ، وتقدم في المنزر ماله نفع في المقام ، فلاحظ .

ثم ان وجوب كون أحد القطع الثلاث قميصا هو المشهور نقلا وتحصيلا ، بل هو معقد إجماع الخلاف والفنية وعن غيرهما ، ويدل عليه - مضافا إلى ذلك وإلى الاحتياط في وجهه - ما في صحيح ابن سنان (١) « ثم الكفن قميص غير مزبور ولا مكثوف ، وخمالة يعصب بها رأسه ويرد فضلها على رجله » وصحيح ابن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) « تكفن المرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار » الخبر . وخبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٣) « كتب أبي (عليه السلام) في وصيته أن ألكنه في ثلاثة أثواب ، أحدها برداء له حبرة كان يصلي فيه الجمعة ، وثوب آخر وقميص » الحديث . ونحوه خبره الآخر (٤) ومعاوية بن وهب عن الصادق (عليه السلام) (٥) « يكفن الميت في خمسة أثواب : قميص لا يزر عليه ، وإزار » إلى آخره . وخبر يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) (٦) « سمعته يقول : إني كفنت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٨ - ٩ - ١٠

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٤ - ١٣ - ١٥

أبي (عليه السلام) في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما ، وفي قيص من قمصه الحديث .
 وخبر حران بن أعين عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « قلت : قالكن ، قال :
 يؤخذ خرقة فيشد بها سفله ، ويضم بها فخذه ليضم ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ،
 ثم يكفن بقميص ولفافة ويرد يجمع فيه الكفن » إلى غير ذلك من الأخبار ، وقد تقدم
 بعض منها في المسألة السابقة ، وفيها ما يشعر بمروية كون القميص من أجزاء الكفن
 بحيث ينصرف الإطلاق إليه .

والمناقشة في جملة مما ذكرنا منها بالنسبة للوجوب سنداً ودلالة قد تدفع بالانحجار
 بالشبهة المحصلة والمنقولة ، بل الاجماع المنقول ، فاعن ابن الجنيد من عدم وجوب
 القميص فخير بينه وبين إبداله بثوب آخر بدرج فيه الميت ، وتبعه عليه المصنف في
 المعتبر وبعض من تأخر عنه كالشيد الثاني في روضته ، للأصل الذي يجب الخروج
 عنه ببعض ما مر لو سلم جريانه ، وكذا إطلاق الأثواب في كثير من الأخبار ضعيف ،
 نعم قد يستدل لهم بخبر محمد بن سهل عن أبيه (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام)
 عن الثياب التي يصلي فيها الرجل ويصوم أيكفن فيها ؟ قال : ذلك الكفن ، يعني
 قميصاً ، قلت : بدرج في ثلاثة أثواب ، قال لا بأس به ، والقميص أحب إليّ »
 وامل هذه الرواية التي أرسلها في الفقيه حيث قال : « سئل موسى بن جعفر (عليه السلام)
 عن الرجل يموت أيكفن في ثلاثة أثواب بغير قيص ؟ قال : لا بأس به ، والقميص
 أحب إليّ » لكن - مع قصوره سنداً بل قيل ودلالة لاحتمال كون الألف واللام في
 القميص للعهد أي القميص الذي يصلي فيه أحب إلي لا مطلق القميص - لا يقاوم بعض
 ما ذكرنا ، فتأمل .

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث .

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث .

(وإزار) أي ثوب يشمل جميع بدنه طولا وعرضا بلا خلاف أبده ، وفي السنة (١) ما يفتي عن الاستدلال بغيرها عليه ، وهل يستحب زيادته طولا بحيث يشد كما صرح به بعضهم أو يجب كما في جامع المقاصد والروض ؟ ولعله لعدم تبادر غير من الأخبار واختاره في الرياض وهو لا يخلو من وجه وإن كان لا يخلو من نظر مع تحقق الشمول بدونه ، وأما زيادته عرضا بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر فلم أعرف من نص على وجوبها ، بل صرح بعضهم بالاكتفاء بشموله ولو بالحياطة للصق ، لكنه اختاره في الرياض حاكيا له عن الروض وغيره معللا له بالعلة السابقة ، ولعله أراد بغيره جامع المقاصد ، إلا أن ظاهرهما أو صريحهما الاستحباب وإن أوجبا ذلك في الطول ، والأحوط ما ذكره وإن كان في تعينه تأمل .

ثم إن المشهور في كيفية تكفينه على ما حكاه جماعة بل في المحكي من عبارة الذكرى نسبتها إلى الأصحاب ، كما أن فيه عن الشيخ حكاية الاجماع عليه أن يبدأ أولا بلفافة الفخذين ، ثم المزرك ثم القميص ، ولا بأس به إلا أني لم أقف فيها وصلني من الأخبار على تمام هذه الكيفية ، إذ لم يتعرض في شيء منها لها إلا مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) (٢) وموثقة عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) وفي الأول « أبسط الحبرة بسطا ثم أبسط عليها الإزار ثم أبسط القميص عليه ، وترد مقدم القميص عليه ، ثم اعد إلى كافور مسحوق فضعه على جيبته موضع سجوده ، وامسح بالكافور على جميع مفاصله - إلى أن قال بعد أن ذكر التحنيط - : ثم يحمل فيوضع على قيضه ، ويرد مقدم القميص له » إلى آخره . ولأريب في مناقاته للشبه لو أريد بالإزار فيه المزرك على حسب ما قدمنا ، لأنه يكون حينئذ فوق القميص ، ومن هنا أمكن أن يراد به هنا اللفافة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٣ - ٤

الأولى وتكون الحبرة حينئذ اللقافة الثانية المستحبة كما سيأتي ، وعلى هذا لم يكن حينئذ فيه تعرض للخرقة والمئزر ، ولعله يشد خذاه ثم يؤزر ، وبعد ذلك ينقل إلى أكفانه كما عساه يشعر به قوله (عليه السلام) : « ثم يحمل فيوضع » فلا ينافي المشهور حينئذ .

وفي الموثق « تبدأ وتجمل على مقعدته شيئاً من القطن وذريرة ، وتضم خذيه ضماً شديداً ، وجهر ثيابه بثلاثة أعواد ، ثم تبدأ فتبسط اللقافة طولا ، ثم الازار طولا حتى يغطي الصدر والرجلين ، ثم الخرقه عرضها قدر شبر ونصف ، ثم القميص تشد الخرقه على القميص بحبال العورة والفرج حتى لا يظهر منه شيء ، واجمل الكافور في مناءمه - إلى أن قال - : والتكفين أن تبدأ بالقميص ، ثم بالخرقة فوق القميص على إيقية وخذيه وعورته ، ويجمل طول الخرقه ثلاثة أذرع ، وعرضها شبر ونصف ، ثم تشد الازار » إلى آخره . ولاريب في مناقاته للمشهور من جمل الخرقه تحت المئزر والقميص فوقه ، ولما يستناد من غيره من الأخبار من تقدم الخرقه ، كخبر حمران بن أعين عن الصادق (عليه السلام) (١) قال فيه : « قلت فالكفن ، قال : تؤخذ خرقه فيشد بها سفله ، ويضم خذيه بها ، ليضم ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثم يكن بقميص ولقافة ويرد يجمع فيه الكفن » ولعل الوقوف مع المشهور أولى ، لظهور إعراض جميع الأصحاب عن هذه الموثقة بالنسبة إلى ذلك ، بل قد عرفت عن الشيخ حكاية الاجماع على خلافها ، نعم يحكى عن المائي تقدم القميص على المئزر ، ولعله لما ، وهو ضعيف ، فتأمل .

﴿ ويجزى عند الضرورة ﴾ عقلاً أو شرعاً ﴿ قطعة ﴾ من القطع الثلاثة بلا خلاف . أجده ، بل في المحكي عن التذكرة الاجماع عليه ، والمراد بالاجزاء في العبارة وغيرها وجوب التكفين بالتيسر منها ، للأصل وعدم سقوط الميسور بالميسور لو قلنا بكونه من

(١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٥

المركبات مع أن الظاهر خلافه، نعم قد يشكل وجوب القطعة من كل قطعة التي لا تدخل تحت اسم أحدها في غير مايستر العورة ، وأما فيها فالظاهر وجوبه مع التمكن ، كما أنه يشكل وجوب تقديم الازار على القميص ، ثم القميص على المنزر مع الدوران وإن نص عليه في جامع المقاهد ، ويشهد له الاعتبار بالنسبة إلى الأول خاصة ، لكن بحيث يصل إلى حد الوجوب قد يتأمل فيه ، بل قد يمنع بالنسبة إلى تقديم القميص على المنزر ، إلا أن الاحتياط بما ذكر .

﴿ ولا يجوز التكفين ﴾ بالمنسوب إجماعاً محصلاً ومنقولاً ، ولأنه عن التصرف ، ولا بالنجس ولو عرضية إجماعاً كما في الذكرى كالإجماع في المعتبر على اشتراط طهارة الأركان والغنية على عدم جوازه فيما لا يجوز فيه الصلاة ، وقضية إطلاق الأولين عدمه حتى فيما عني عنه بالنسبة إلى الصلاة ، ولملح يرشد إليه وجوب إزالتها عن الكفن بعد التكفين ، فقبله بطريق أولى .

ولا ﴿ بالحرير ﴾ المحض إجماعاً سواء كان رجلاً أو امرأة كما في المعتبر والتذكرة ، وللرجل والمرأة باتفاقنا كما في الذكرى ، وصرح الأخير المساواة في الإجماع كظاهر الأولين ، وربما يشعر به مرسل سهل (١) قال : « سألته كيف تكفن المرأة ؟ قال : كما يكفن الرجل » وكيف كان فالهجة على أصل الحكم ما عرفت ، مضافاً إلى الاحتياط في وجهه ، واستصحاب المنع عنه في الرجل في آخر على إشكال في جريانه في نحو المقام ، لانقطاع التكليف بالموت ، وعدم ثبوت تكليف غيره ، فتأمل . وإعراض السلف عنه مع الأمر بمجودة الكفن والمغالات فيه ، ومضمير الحسن بن راشد (٢) في الكافي ، وعن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) مرسل في الفقيه « عن ثياب تعمل بالبصرة على

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب التكفين - حديث ١

عمل العصب الجاني من قز وقطن هل يصلح أن يكفن فيها الموتى ؟ قال : إذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس » والمناقشة في سنده كالمناقشة في مثته بعدم اقتضاء البأس الحرمة سيما مع القطع بعدمها في بعض أفراد المفهوم ، بل لعلة الظاهر منه لو سلم العموم فيه مدفوعة بالانحجار بما عرفت ، والنهي عن التكفين بكسوة الكعبة في عدة أخبار (١) مع الاذن ببيع ما أراد منه ، وطلب بركته في بعضها (٢) وماذا لك إلا لكونه حريراً كما استظهره بعضهم ، وإلا كان مستحباً طلباً للتبرك به ، والمرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣) عن بعض الكتب « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يكفن الرجال في ثياب الحرير » ولا مفهوم له ينافي ما قدمناه في المرأة مع وجوب إلغائه في جنبه لو كان ، فما عن المنتهى ونهاية الأحكام من احتمال جواز تكفين النساء فيه استصحاباً لحال الحياة ضعيف بمصد ما عرفت ، كما أنه يجب حمل ما في خبر إسماعيل بن أبي زياد (٤) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : نعم الكفن الحلة ، ونعم الأضحية الكباش الأقرن » على التقية كما عن الشيخ لو أريد بالحلة الأبريسم وليس بمتعين ، لما عن القاموس « ان الحلة إزار ورداء برد أو غيره ، ولا يكون إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة » انتهى .

ثم انه قد يشعر اقتصار المصنف على المنع من الحرير بالنسبة إلى جنس الكفن كما عن المبسوط والنهاية والاقتصاد والجامع والتحرير والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام بجواز التكفين بغيره مطلقاً وإن كان مما يمنع من الصلاة به ، ولعله لعدم استفادة اعتبار أزيد من ذلك من الأخبار ، وعدم ثبوت مسمى شرعي للكفن ، وعلى تقديره فاطلاق

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٠٠ -

(٣) المستدرک - الباب - ١٩ - من أبواب الكفن - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب التكفين - حديث ٢

الأدلة كلف في بيانه ، وما ورد (١) من النهي عن الكتان وأنه كان لبني إسرائيل يكتنون به ، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله) محمول على الكراهة والنسب قطعاً ، وإن كان زعمًا يظهر من الخلاف وجوب ذلك ، بل دعوى الاجماع عليه .

وقد يناقش في ذلك أولاً بعدم انحصار الأدلة في الأخبار ، ففي الغنية لا يجوز أن يكون مما لا يجوز فيه الصلاة من القباص ، وأفضله الثياب البيضاء من القطن أو الكتان ، بكل ذلك بدليل الاجماع ، وثانياً بمنع بقاء التكفين على المعنى القوي ، بل الظاهر ثبوت المراد الشرعي منه ولو مجازاً ، ويكفي ذلك في ثبوت إجماله فيستصحب الشغل إلى البراءة اليقينية ، ولا أقل من حصول الشك في الاجتزاء بما منع من الصلاة به للاجماع المتقدم ، أو لاشتراط جماعة في الكفن ذلك ، منهم المصنف في النافع والعلامة في القواعد ، فاشتراط كونه مما يجوز فيه الصلاة للرجال اختياراً ، ولعله الظاهر أيضاً ممن عبر بأن كل ما جازت الصلاة فيه جاز التكفين فيه كالسراير وغيرها ، وفي جامع المقاصد لا يجوز التكفين بمجلد ووبر مالا يؤكل لحمه قطعاً ، وقد عرفت غير مرة أنها ممن لا يعمل بالظنيات تجري مجرى الاجماع ، ولعله يشعر به أيضاً عدم نقل خلاف فيه ممن عاداته التعرض لمثل ذلك ، وفي المحكي من مجمع البرهان « وأما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلح فيه وكونه غير جلد فكان دليله الاجماع » انتهى .

وكيف كان فالذي يقوى في النظر عدم جواز التكفين بمجنس ما يمنع من الصلاة فيه كسائر مالا يؤكل لحمه ، نعم قد يناقش في الكلية الثانية ، وهو جوازه بكل ما جازت الصلاة فيه بظهور الأدلة في اشتراط كون الكفن من مصداق الثياب ، واحتمال المناقشة فيها بحمل التقييد فيها بذلك على الغالب ضعيفة ، ولا ريب في عدم التلازم بين ما يصلح فيه وبين الثوبية ، إذ لا إشكال في تحقق الأول بما لا يدخل تحت مسمى الثوب

من جلد ما يؤكل لحمه ونحوه بخلاف الثاني ، ولعله لذا صرح جماعة بعدم جواز التكفين بالجلود وإن كانت مما يؤكل لحمه ، ويرشد إليه مضافاً إلى ذلك نزعاً عن الشهيد مع أنه يجمع ما عليه في الدفن معه ، واحتمال المناقشة - بمنع عدم صدق اسم الثياب على الجلود سيما في مثل الفراء ونحوها أو مما خيط منها على صورة الثياب ، وربما يشعر به الاجتزاء به في الكفارة على ما قيل - مدفوعة بانصراف الثياب في المقام إلى غيرها الواسم أصل الصدق . وما ذكرنا يظهر لك عدم جواز التكفين بنحو ذلك حتى لو قلنا ببقاء التكفين على المعنى الاموي من المواراة كما هو التحقيق في النظر ، يقال : كفن الحبرة بالملة أي واراها ، وذلك لظهور الأدلة في اشتراط كونه من مسمى الثياب ، فلا يتفاوت الحال حينئذ في ذلك ، نعم لا يشترط فيه أزيد مما ذكرنا من الطهارة وعدم الحريرية والغصينة وكونه ثوباً ، فلا إشكال في جواز التكفين بعد إحرازها وإن كان شعر ووبر ما يؤكل لحمه كما هو المشهور ، بل لعله يجمع عليه بين الأصحاب ، بل في الرياض أنه أجمع على جوازه بالصوف مما يؤكل لحمه ، وعلى كل حال فلا أعرف فيه خلافاً سوى ما يحكى عن الاسكافي ، حيث أطلق المنع من التكفين بالشعر والوبر ، وهو ضعيف ، مع احتمال تنزيله على غيره .

نعم هل يعتبر الساترية في كل قطعة من القطع الثلاثة أو يكفي حصول الستر بالمجموع ؟ صرح في جامع المقاصد والروض والروضة بالأول ، لأنه المتبادر من الأثواب ، وقد يمنع ، ولأنه أحوط ، وهو مبني على وجوب مراعاته في المقام ، وقد يمنع أيضاً سيما بعد إطلاق الأدلة بالاجتزاء بثلاثة أثواب ، ومن هنا مال في الحدائق إلى الثاني تمسكاً باصالة العدم ، لخلو المسألة عن النص ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) في الصحيح (١) : «إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب أو ثوب تام لأقل

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ١

منه يوارى فيه جسده كله ، بالاكْتفاء بساترية المجموع يجعل ضمير « فيه » إلى الكفن من غير فرق في ذلك على نسختي الواو و أو ، وتبادر إرادة شمول تمام البدن لأنه لا يحكي ما تحته لا ينافي إرادته منه معه كما يشعر به ما عرفته سابقاً من بقاء التكفين على المعنى القوي من المواراة، فيراد حينئذ مواراته بثلاثة أثواب ، فيجزى وإن حصل ذلك بمجموعها ، ودعوى صدق المواراة وإن حكى ما تحته ممنوعة ، لكن قد يناقش في ذلك بما عرفته من الاجماع في الغنية على عدم جواز التكفين بما لا تجوز فيه الصلاة ، وظاهره اشتراط ذلك في كل قطعة ، فلا يشر الاجتزاء حينئذ بساترية المجموع في الصلاة ، إلا أنه قد ينزل على إرادة ما يمنع فيه من الصلاة لنفسه لا لوصفه ، وإلا فقد يمنع حصول الظن منه بالنسبة إلى ذلك ، لخلو كلام الأصحاب عن النص على شيء من ذلك نفيًا وإثباتًا كما اعترف به في جامع المقاصد والروض .

ومن هنا تعرف أن الثاني لا يخلو من قوة وإن كان الأول ، وأما احتمال عدم اشتراط مطلق الساترية حتى بالمجموع فما ينبغي القطع بعدمه ، لمناقاته لحكمة التكفين بل معناه ، نعم ربما يحتفل اشتراط الساترية بالنسبة إلى كل قطعة لما يخصها من البدن دون غيره ، فلا يجب في القميص مثلاً ساترية ما تحته مما ستر بالأنزرو وهكذا ، لكن لأعرف أحداً ذكره ، فتأمل .

ثم اعلم أن ما ذكرناه سابقاً مما منع من التكفين كالحريز والنجس والجلد وغيرها إنما هو في حال الاختيار أي وجود غيرها ، أما مع الاضطرار فنها ما هو غير جائز قطعاً كالمنسوب ، وأما غيره فقد قال في الذكرى : « إن فيه وجوها ثلاثة : المنع لاطلافه ، والجواز لئلا يدفن عارياً مع وجوب ستره ولو بالحجر ، وجوب ستره العورة حالة الصلاة ثم ينزع بعد ، وحينئذ فالجلد مقدم لعدم صريح النهي فيه ، ثم النجس لعروض المانع ، ثم الحريز لجواز صلاة النساء فيه ، ثم وبر غير المأكول ، وفي هذا

الترتيب فنظر مجال ، إذ يمكن أولوية الحرير على النجس لجواز صلاتهم فيه اختياراً انتهى . وفرق في البيان بين الجلد الذي تجوز فيه الصلاة وبين غيره من الحرير والجلود التي لا تصح فيها الصلاة والأشعار والأوبار والنجس ، فأجاز الأول مع التعذر ، ونظر في غيره ، واستظهر في جامع المقاصد الفرق بين النجس وغيره ، فأجاز الأول لعدم وجوب نزعه عن الميت أو استوعبت النجاسة وتعذر غسلها وقرضه ، ولأنه آكل إلى النجاسة عن قريب ، فأمره أخف ، ومنع في الثاني تمسكاً باطلاق ما دل على المنع منهما من مفهوم الموافقة الحاصل من الأمر بالنزع عن الشهيد في الجلود ، ومما عرفته سابقاً في الحرير قال : « وجواز صلاة النساء فيه لا يقتضي جواز التكفين به ، لعدم الملازمة ، على أنه لو تمّ لزّم اختصاص الحكم بالنساء ، ووبر غير المأكول أبعد من الجميع - إلى أن قال - : ولو اضطر إلى ستر عورته حال الصلاة ولم يوجد غير الممنوع منه أمكن الستر بأحد الأشياء الممنوعة من غير ترتب ، لعدم الدليل عليه ، مع احتمال وضعه في القبر على وجه لا ترى عورته ، ثم يصلى عليه » انتهى .

وفرق في الرياض بين مامنع منه لانهي كالحرير وبين غيره مما منع منه لعدم الدليل ، فاستوجه المنع في الأول لاطلاق النهي ، وفي الثاني الجواز للأصل ، وانتفاء المانع لاختصاصه بصورة وجود غيره مما يجوز التكفين به ، ثم قال : « وأما الوجوب فشكك ، لعدم الدليل لعدم الإجماع فيه ، واختصاص الأمر بالتكفين في الأخبار بحكم التبادر بغيره » انتهى . قلت : ولعل هذا بناء منه على إجمال التكفين وإن له مسمى شرعياً ليتوجه جريان إصالة البراءة حينئذ مع الشك في اندراجة تحت الكفن ، ولا وجوب للاحتياط هنا لفرض وقوع الشك في الشغل لافي المشغول به ، وإلا فبناء على ما ذكرنا من التحقيق من بقاءه على المعنى القوي وإن ما اعتبر فيه من قبيل الشرائط فمع فرض ظهور ما دل على اشتراطها بصورة الاختيار لا مناص حينئذ عن الوجوب ، للأمر به ،

ودعوى انصرافه إلى غير ذلك فيتمسك باصالة البراءة حينئذ كالأول ممنوعة .
نعم قد يستشكل في وجوب ذلك الترتيب المتقدم وإن كان ربما يقوى في النفس
التخيير بين المتجنس وبين جلد ما يؤكل لحمه ، وتقديمها معاً على الحرير وجلد ما لا يؤكل
لحمه وشعره ووبره ، والتخيير بينهما ، مع احتمال تقديم الحرير فيها خاصة ، كاحتمال
تقديم المتجنس في الأولين ، سيما مع قلة النجاسة وعدم تلويثها . وينبغي القطع بوجوب
ستر العورة في سائر ما ذكر وإن قلنا بالمنع من التكفين بها بناء على وجوب سترها لو تمكن
منه خاصة بالاختياري كما تقدم ، إذ ليس ذا من التكفين بشيء حتى يمنع منه ، ولا
يدخل تحت النهي عن لبس الحرير ، كما أنه ينبغي القطع بمجاوز تكفينه في تلك الأمور
وإن لم نقل بوجوبه ولا بدخوله تحت الكفن المأمور به ، ودعوى أنها إضاعة مال وإتلافه
من غير إذن مدفوعة بالفرض الديني وإحتمال إصابة الفرض الأخرى ، نعم قد
يستشكل في خصوص ماورد النهي عنه كالحرير مثلاً لو سلم فيه ذلك وقلنا إن المراد بالنهي
عنه الحرمة لا عدم الاجتزاء به عن الكفن المطلوب خاصة . فتأمل .

ويجب الحنوط على المشهور بل لأجد فيه خلافاً سوى ما يحكى عن سائر ولم يثبت
بل المحكي من ظاهر أول كلامه الوجوب ، بل في الخلاف والمنتهى والنذكرة والروض
والمفاتيح وعن ظاهر الفنية الإجماع عليه ، وهو الحجة ، مع التأمي والأمر به في عدة
أخبار (١) وإن كان ربما يناقش في إفادتها كلها أو بعضها ذلك ، وذلك لاختلافها
واشتمالها على كثير من المندوبات ، ووقوع بعضها بعد السؤال عن كيفية التحنيط وغير
ذلك ، إلا أنه يندفع بضميمة ما عرفت ما يمكن اندفاعه منها ، كما أنه يستغنى به عما لا يمكن .
وهل هو قبل التكفين كما في القواعد وعن غيره لقول الباقر والصادق (عليهما السلام)
في صحيح زرارة (٢) : « إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود »

قيل : ولقولهم (عليهم السلام) في خبر يونس (١) : « أبسط الجبرة بسطاً ، ثم أبسط عليها الأزار ، ثم أبسط القميص عليه ، وترد مقدم القميص عليه ، ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضمه على جيبته - إلى قولهم (عليهم السلام) - : ثم يحمل فيوضع على قميصه » ولا صراحة فيه بل ولا ظهور على تقديمه على المنزر ، بناء على ما عرفته سابقاً فيها من عدم التعرض لذكر المنزر بحمل الأزار فيها على غيره ، نعم هو صريح في تقديمه على إلباسه القميص ، أو بعد التكفين كما هو ظاهر الفقيه ، فإذا فرغ من تكفينه خطه بما ذكرته ، ولا أعرف له شاهداً أن أراد الإلزام أو الاستحباب ، بل فيما عرفت شهادة عليه ، كما أني لأعرفه أيضاً ، لما في المنتهى وعن صريح المراسم والتحريرونهاية الأحكام وظاهر المقنعة والمبسوط والوسيلة من كونه بعد التأخير بالمنزر ، بل عن المقنعة والمراسم كما في المنتهى بعد ذلك ما يعطى التأخير عن إلباس القميص ، وقد عرفت أن خبر يونس وغيره يشهد بخلافه بالنسبة إليه ، بل في الأخير ما هو كالصرح في خلاف ما أعطاه سابقاً بعد ذلك أيضاً ، حيث رتب إلباس القميص بعد التأخير والتخفيف ، ولعل الأقوى جواز الكل وفقاً لكاشف الثام ، للأصل وإطلاق كثير من الأدلة ، وإن كان الأولى تقديمه على الكفن ، للصحيح المتقدم ، خصوصاً القميص لما تقدم ، والعمامة له أيضاً ، ولما في خبر عمار (٢) « واجعل الكافور - إلى أن قال - : ثم عممه » أو عما عدى الخامسة لما أشعر به بعض الأخبار ، ولثلاث يخرج منه شيء بعده ، ولا طريق للاحتياط بعد ما عرفت من كلام الأصحاب .

﴿و﴾ كيف كان ف﴿يجب أن يمسح﴾ أي يحنط ﴿مساجده﴾ السبعة بالحنوط إجماعاً محصلاً ومنقولاً ونصوصاً (٣) ومنها طرف إيهامي الرجلين ، ولعله يرجع إليه ما في

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٣ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين

المقنعة والمبسوط ، وعن الاصباح ظاهر أصابع قدميه ، وكذا مافي السرائر ، وعن المصباح ومختصره وغيرهما طرف أصابع الرجلين ، وإلا فلا دليل عليهما ، إذ الوجود في كثير من الأخبار المساجد (١) .

ثم ان ظاهر المصنف وغيره بل هو معقد إجماع التذكرة وغيرها إيجاب المسح في تحنيط المساجد ، ولعله للأمر به في بعض الأخبار الآتية مع ما عرفت من كونه معقد إجماع التذكرة والروض ، بل كاد يكون صريح الأول ، لكن يظهر من جماعة من الأصحاب منهم الشيخ في جله والحلي في سرائره وابن حمزة في وسيلته وابن زهرة في غنيته والمصنف في نافعته والعلامة في منتهاه ان الواجب الوضع والامساس ، بل لعل صريح الجمل والوسيلة استحباب المسح ، ولعله لاطلاق الأمر بالجمل في جملة من الأخبار الآتية ، مع أن معقد إجماع الخلاف الوضع أيضاً ، لكن قد يقال إنه يجب تنزيل هذا المطلق على المقيد ، وهو المسح للقاعدة المعلومة فيهما ، ومنه تعرف قوة الأول ، ولم أعر على تقييح لذلك في كلمات الأصحاب ، فلاحظ وتأمل . وربما ظهر من بعضهم كالشيخ في المبسوط الفرق بين الراحة وغيرها من المساجد ، فتمسح الأولى دون الثانية . وعلى كل حال فظاهر المصنف أو صريحه أيضاً كغيره من الأصحاب عدم وجوب الزائد على ذلك ، للأصل والافتصار على الأمر بجمل الحنوط في المساجد من الصادق (عليه السلام) بعد أن سئل عن الحنوط للميت فقال : « اجعله في مساجده » والاجماع من الفرقة وعلمهم في الخلاف على أن لا يترك على أنفه ولا أذنيه ولا عينيه ولا فيه شيء من الكفور ، مع الاجماع فيه أيضاً على ترك ما زاد من الكفور على المساجد على صدر الميت رداً على الشافعي ، حيث استحب مسح جميع بدنه به ، والنهي عن مس

مسامعه بكافور في خبر عثمان النوا (١) وعن جمل الخنوط فيها في خبر عبد الرحمن (٢) ،
 « ولا تقرب أذنيه شيئاً من الكافور » في خبر حران بن أعين (٣) والمرسل (٤)
 « إياك أن تحشو مسامعه شيئاً ، فإن خفت أن يظهر من المنخرين شيء ، فلا عليك أن تصير
 قطعاً ، وإن لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً » وما في مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) (٥)
 « ولا تجعل في منخره ولا في بصره ولا في مسامعه ولا على وجهه قطعاً ولا كافوراً » .

هذا مع شدة اختلاف الأدلة الدالة على الزائد بحيث تقصر عن إفادة الوجوب
 معه ، سيما مع قصور سند بعضها وإعراض الأصحاب عدا النادر عنها ، وموافقتها
 للعادة ، إذ فيها مضافاً إلى ما ذكرنا الأمر بالمسح بالكافور آثار السجود منه ومفاصله كلها
 ورأسه ولحيته وعلى صدره من الخنوط ، كما في حسن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٦)
 وقال أيضاً في خبر حمار (٧) : « واجعل الكافور في مسامعه وأثر سجوده منه وفيه »
 الحديث . ولعمد الله بن سنان (٨) بعد أن سأله كيف أصنع بالخنوط ؟ : « تضع في فمه
 ومسامعه وآثار السجود من وجهه ويديه وركبتيه » ولحران (٩) إذ سأله عن الخنوط
 أيضاً : « بوضع في منخره وموضع سجوده ومفاصله » وفي خبر سماعة (١٠) « وتجعل
 شيئاً من الخنوط على مسامعه ومساجده ، وشيئاً على ظهر الكفين » والحسين بن المختار (١١)

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٢

(٢) (٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٤ - ٧

(٣) (٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٥ - ٣

(٤) (٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ١ - ٤

(٥) (٨) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٣

(٦) (٩) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٥

(٧) (١٠) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب التكفين - حديث ٢

(٨) (١١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٥

« يوضع الكافور من الميث على موضع المساجد وعلى اللبة وباطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الركبتين والراحتين والجبهة واللبة » وفي صحيح زرارة (١) عن الباقر والصادق (عليهما السلام) « إذا جففت الميث عندت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود ومفاصله كلها ، واجعل في فيه ومسامعه ورأسه ولحيته من الخنوط وعلى صدره وفرجه ، وقال : خنوط الرجل والمرأة سواء » وفي مرسل يونس منهم (عليهم السلام) (٢) « ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضمه على جبهته وموضع سجوده ، وامسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه. إلى قدمه وفي رأسه وعنقه ومنكبيه ومرافقه وفي كل مفصل من مفاصله من اليدين والرجلين وفي وسط راحتيه - إلى قولهم (ع) - : ولا تجعل في منخريه ولا بصره ولا سامعه ولا على وجهه قطعاً ولا كافوراً » كذا عن الكافي في كشف اللثام ، وفيما حضرني من نسختي الوسائل والوافي بل الثاني رواه عن الشيخ كذلك أيضاً ، لكن الأول قال : « وفي التهذيب وامسح بالكافور على جميع مغابنه من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه » إلى غير ذلك .

وهي مع اختلافها هذا الاختلاف لا تعرض في شيء منها للوضع منه على الأنف ، لكن المفيد والعلامة في المنتهى زادا على المساجد طرف الأنف كما عن الحسن والحلي والقاضي ، بل قد يظهر من الثاني أنه لا خلاف فيه ، حيث قال : « مسألة ثم يعتمد إلى الكافور الذي أعده أولاً لخنوطه ، فيسحقه بيده ويضع منه على مساجده السبعة وطرف أنفه ، فإن فضل من الكافور شيء كشف قبضه وألقاه على صدره ، ولا خلاف في ذلك » إلى آخره . ولعلمهم أخذوه من لفظ المساجد في الأخبار من حيث استحباب إرغامه في السجود .

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٣

ولاريب في ضعف الوجوب ، للأصل وتبادر السبعة من المساجد في النص والفتوى ، بل قد عرفت أنه في الخلاف ادعى الاجماع على ترك ما زاد على السبعة على الصدر ، ومنه مع التبع لكلمات الأصحاب يعرف ما في نفي الخلاف عنه في المنتهى ، هذا مع خلو الأخبار المتقدمة على كثرة ما اشتملت عليه عنه ، وكذا ضعف ما في الفقيه « ويجعل الكافور على بصره وأنفه وفي مسامعه وفيه ويديه وركبتيه ومفاصله كلها وعلى أثر السجود منه ، فان بقي منه شيء جعله على صدره » وإن شهد له بأكثر ما ذكر بعض الأخبار المتقدمة ، لكنك قد عرفت قصورها عن إفادة الوجوب ، سيما مع معارضتها بالنهي في بعض ذلك ، والاجماع من الخلاف كذلك ، وإعراض الأصحاب وغير ذلك مما مضى مفصلاً .

نعم قد يقال قويا باستحباب تطيب هذه المواضع من البيت سيما ما كان منها محلاً للرائحة والعمق المستكرهين ، لكن غير مانعي عنه فيما تقدم كاللسماع ونحوها ، أو حكمي الاجماع على عدم وضع شيء فيه ، بل قد يقال باستحبابها أيضاً بحمل النهي على إرادة الوضع فيها وحشوها ، وإن كان في بعضها (١) بلفظ « على » لكنه يصح كونها بمعنى « في » كالعكس كقوله تعالى : (٢) « لا صلبنكم في جذوع النخل » وحمل الأمر على إرادة الوضع عليها ، ولعل ذلك قضية كلام الشيخ في التهذيب والاستبصار ، ولا ياباه كلام الفقيه المتقدم كالحكي عن المقنع « يجعل على جبينه وعلى فيه وموضع مسامعه » وربما احتل حل هذه الأخبار على التقية ، وقد يؤيده ترك ذكر الاستحباب لذلك في أكثر كلام الأصحاب ، وماعرفته من الاجماع ونفي الخلاف على وضع الفاضل على الصدر ، إلا أن ما ذكرناه أولى ، ولا يذهب عليك أن قضية هذا الاجماع من الشيخ

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث هـ

(٢) سورة (طه) - الآية ٧٤

مع نفي الخلاف السابق في المنتهى إيجاب تحنيط الصدر أو إيجاب وضع الزائد عليه ، لكنه لا يخفى عليك ضعفه إن أراداه سيما الأول ، بل ينبغي القطع بعدم إرادتهما له ، لاناظرهما له بالزيادة الغير اللازمة ، فتأمل جيداً .

والمراد بالمسح بالحنوط هو المسح (بما تيسر من الكفور) مما يصدق معه المسح به ، ولا مقدر للواجب فيه على المشهور بين التأخرين ، للأصل وإطلاق كثير من الأدلة مع قصور أكثر ما دل (١) على التقدير سنداً بل ودلالة في جملة منها على الوجوب مع التصريح بالفضل في بعضها ، واختلاف الجميع في المقادير قلة وكثرة ، كاختلاف الأصحاب ، فيتجه حينئذ حملها على الاستحباب ، لقصورها عن تقييد تلك المطلقات المنجبرة بالشيء بين التأخرين ، بل قد يظهر من جماعة من متأخريهم كما هو صريح الرياض أنه ليس محل خلاف يعرف ، وربما يؤيده دخوله تحت معقد جملة من الاجامات خصوصاً إجماع التذكرة وإن كانت ليست مسافة لبيانه ، إنما هي لوجوب الحنوط ، وكأنهم حلوا خلاف الأصحاب فيما يأتي بالنسبة للأقل درهم أو مثقال أو مثقال وثلاث على إرادة أقل الفضل كما هو ظاهر المتن والقواعد وغيرها ، بل هو ظاهر معقد نفي علم الخلاف عنه في المعتبر ، لكن قد يأتي ذلك بعض عبارات من نسب إليه الخلاف ، لظهورها في عدم الاجتزاء بالأقل من مقدار الأقل سواء كان ذلك منهم تقدير المسمى أو أنه تقدير شرعي وإن تحقق المسمى بأقل منه ، منها عبارة الصدوق في الفقيه ، قال : ما حاصله « والكفور السائق للميت وزن ثلاثة عشر درهما وثلاث ، فمن لم يقدر فأربعة مثاقيل ، فإن لم يقدر فمثقال لأقل منه لمن وجده » وأصرح منه ما حمله في المعتبر من المفيد في الأعلام وأقل ما يحنط به الميت درهم ، إلى غير ذلك . ويؤيده ما في الذكرى وجامع المقاصد والروض ، حيث فهموا النزاع في ذلك بالنسبة للواجب ، قال في الأول :

« وأقله مسماه لصدق الامتثال ، واختاف الأصحاب في تقديره فالشيخان والصدوق أقله مثقال ، وأوسطه أربعة ، والجمعني مثقال وثلاث ، وابن الجنيّد أقله مثقال » إلى آخره ، ونحوه الآخرون .

وكيف كان فلا إشكال في ضعف القول بوجوب المقدّر للأصل والاطلاقات وقصور الأدلة عن إفادته كما عرفته سابقاً وتعرفه لاحقاً إن شاء الله ، كما أنه لا إشكال في عدم الفرق فيما ذكرنا من التحنيط بالنسبة إلى سائر الأموات رجالاً ونساءً (١) إلا أن يكون الميت محرماً فلا يقرب به الكافور (٢) بخلاف أجده فيه كما اعترف به في المنتهى بل في الخلاف الاجماع عليه ، وأنه يفعل به ماعدا ذلك جميع ما يفعل بالحلال ويفعل رأسه ، وفي الغنية الاجماع أيضاً على عدم جواز تطييبه به وبغيره من الطيب ، وإطلاق ذلك كاطلاق ما تسمعه من الأدلة يقتضي عدم الفرق فيه بين الغسل والحنيط وغيرها كما هو نص معقد إجماع جامع المقاصد ، حيث حكاه على عبارة القواعد ولا يجوز تقريبها أي الكافور والذرية ولا غيرها من الطيب في غسل ولا حنوط ، كما أنه نسبها في كشف الثام إلى المعروف بين الأصحاب ، وفي المنتهى الاجماع على أن غسل المحرم كاللحلال إلا أنه لا يقرب طيباً ولا كافوراً ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٣) بمد أن سأله عن المحرم يموت كيف يصنع به ؟ : « إن عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء مع الحسين (ع) وهو محرم ، ومع الحسين (عليه السلام) عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر ، فصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسه طيباً ، قال : وذلك في كتاب علي (عليه السلام) » ومثله صحيح عبد الله بن سنان عنه (عليه السلام) (٤) أيضاً ، وفي موثق أبي خديجة (٥) « ففسلوه وكنفوه ولم يحنطوه وخرّوا وجهه ورأسه ودفنوه »

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥ لكن رواه

عن أبي مرزيم

وزاد في خبره الآخر (١) وقال : « هكذا في كتاب علي (عليه السلام) » وفي صحيح ابن مسلم (٢) سأله « عن المحرم إذا مات كيف يصنع به ؟ قال : قال يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيباً » كخبره الآخر (٣) عن الباقر والصادق (عليهما السلام) وفي موثق سماعة (٤) سأله « عن المحرم يموت ، فقال : يفسل ويكفن بالثياب كلها ، ويغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يمس الطيب » وقال أبو الحسن (عليه السلام) في خبر أبي حمزة (٥) في المحرم يموت : « يفسل ويكفن ويغطى وجهه ولا يحنط ولا يمس شيئاً من الطيب » والصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق ابن عمار (٦) بعد أن سأله عن المرأة المحرمة تموت وهي طامث : « لا يمس الطيب وإن كن معها نسوة حلال » .

ومنها مع إجماع الخلاف السابق يستفاد بطلان ما يحكى عن السيد والحسن بن أبي عقيل والجعفي من عدم تقطية رأس المحرم ، مع ضعف مستندهم في ذلك من أن النهي عن تطييبه دليل بقاء إحرامه ، إذ هو اجتهد في مقابلة النص ، ومن قول الصادق (عليه السلام) (٧) : « من مات غمر ما بعثه الله ملياً » إذ دلالة فيه على المطلوب ، والخبر (٨) « لا تخمروا رأسه » ولم يثبت عندنا ، كما أنه يستفاد من إطلاقها عدم الفرق بين إحرام الحج بأقسامه ، والعمرة مفردة أو غيرها ، وبين موته قبل الحلق أو التقصير وبعده قبل طواف الزيارة ، لأن تحريم الطيب إنما يزول به ، واحتمال دوران الحكم على

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٨ لكن رواه

عن أبي مريم

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٦-٩-٧

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ وهو خبر ابن أبي حمزة

(٥) المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥

الأول لمخروجه عن صورة المحرمين بلبسه وأكله مالا يلبسه وبأكله المحرم ،
وللاقتصار على ماخرج عن عموم الفصل بالكافور والتحنيط به على المتيقن بعيد ، نعم
قد يحتمل ذلك فيما لو مات بعد طواف الزيارة وإن صدق عليه اسم المحرم حينئذ ، حلية
الطيب له حينئذ حياً ، فبتأأولى ، واختاره العلامة في نهاية الأحكام ، وهو لا يخلو
من قرب ، فتأمل .

ولا يلحق بالمحرم في هذا الحكم المعتدة للوفاة والمعتكف من حيث تحريم الطيب
عليها ، للأصل والعمومات وبطلان القياس عندنا وبطلان الاعتداد والاعتكاف بالموت
كما هو واضح .

ثم انك قد عرفت أنه لا إشكال في ظهور الأدلة بل صراحته في مساواة المحرم
للحل فيما عدا ما ذكرنا ، فيفصل حينئذ ثلاث غسلات وإن كانت الثانية لا كافور فيها ،
ومنه يستفاد قوة ما تقدم سابقاً من عدم سقوط الفصل بمنذر الخليلين ، إذ الممتع عقلاً
كالممتع شرعاً .

﴿ وأقل الفضل في مقداره ﴾ أي الخنوط للتحنيط من دون مشاركة الفصل في
جميع هذه التقادير كما هو ظاهر المصنف والأكثر وصريح جماعة ، بل هو الظاهر من
معقد إجماع الغنية ونفي علم الخلاف فيه في المعتبر ، ولعل الأمر فيه كما ذكرنا ، إذ
لم يعرف القائل بشركة الفصل معه في ذلك ، وإن حكاه في السرائر عن بعض الأصحاب
وعن بعض متأخري المتأخرين الميل إليه ، وكأنه لا إطلاق ما دل على تقدير ذلك بالنسبة
إلى الميت من غير تعرض للتحنيط ، وربما يؤيده استبعاد تفسير النبي (صلى الله عليه وآله)
بما فيه كافور (١) غير الذي أنزله له جبرائيل (عليه السلام) من الجنة وكان أربعين

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التكفين - حديث ٦

درهما ، فقسمه (صلى الله عليه وآله) أثلاثاً بينه وبين علي وفاطمة (صلوات الله عليهم) فكان نصيبه ثلاثة عشر درهما وثلاث ، وهو مقدار الأكثر ، فالظاهر أنه غسل ببعضه أيضاً ، لكن يدفعه ان الإطلاق لا يعارض المقيد ، كقوله (عليه السلام) في مرفوعة إبراهيم بن هاشم (١) : « السنة في الخنوط ثلاثة عشر درهما وثلاث أكثره » ونحوها مرفوعة ابن سنان (٢) سيما بعد ما عرفت من أنه ظاهر الأكثر ، واحتمال كون المراد بالخنوط الكافور فيشمل الممزوج مع الماء أيضاً بخلاف للنساق إلى الدهن ، وإن كان ربما يشهد له إطلاق الخنوط في جملة من الأخبار (٣) مراداً به الكافور لا يحنط به منه ، ولعله لأن المقصد الأهم منه التحنيط ، أو لأن أغلبه يحنط به ، أو غير ذلك فتأمل جيداً . ولا استبعاد فيما ذكرناه سابقاً سيما مع أن المقصد الأهم بالكافور إنما هو التحنيط ، مع أنه مختص بمقدر الأكثر خاصة ، ومعارض باستبعاد المشاركة بالأقل بناء على ما ذكرنا من عدم الاجتزاء بالسمى في الفصل ، ولعله لما ذكرنا من الأمرين تردد العلامة في التحرير وظاهر التذكرة ونهاية الأحكام على ما حكى عنه ، لكن الأحوط بل الأقوى القول بالاختصاص سيما بالنسبة إلى مقدر الوسط والأقل ، ويؤيده . مضافاً إلى ما ذكرنا من الفقه الرضوي (٤) « إذا فرغت من غسله فحنطه بثلاثة عشر درهما » إلى آخره .

مقداره (درهم) كما في الجمل والعقود والسرائر والوسيلة والنافع والمعتبر والقواعد وعن النهاية والمصباح ومختصره والجامع بل في المعتبر نفي علم الخلاف عنه وعن التقديرين الآخرين ، ولعله الحجة عليه . مع ما عساه يظهر من مقدر الأكثر بثلاثة عشر درهما وثلاث إن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ٧

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب التكفين - حديث ٤ و ٧ و ٨

(٤) المستدرك - الباب - ٢ - من ابواب الكفن - حديث ٢

أقل الفضل في الدرهم لتوزيع ، ومتى نقص عنه كان المسمى الذي هو واجب ، وإلا فلم أعرف له شاهداً في الأخبار ، بل في الرسل عن الصادق (عليه السلام) (١) « أقل ما يجزئ من الكافور للبيت مثقال » وفي آخر (٢) « مثقال ونصف » كما أنه لم أتحقق ما سمعته من المعتبر ، إذ في المقنعة والخلاف والفتاوى وكذا الغنية وعن الاقتصاد وجعل العلم والراسم والكافي وكتب الصدوق التحديد بالمثقال ، بل في الخلاف الإجماع عليه كظاهر مقده في الغنية ، فالأقوى حينئذ ذلك ، ألهم إلا أن يثبت ما ادعاه في المنتهى أن المراد بالمثقال هاهنا الدرهم نحو ما ادعاه في السرائر بالنسبة إلى مقدار الوسط بأربعة دراهم ، حيث قال : وفي بعض الكتب مثاقيل ، والمراد بها الدراهم ، وعلل في الذكرى ما في السرائر بالنظر إلى قول الأصحاب ، لكن عن ابن طاووس مطالبته بالمستند ، وهو في محله ، لأن المثقال الشرعي على ما قيل درهم وثلاثة أسباع الدرهم ، فالدرهم نصف المثقال وخمسه ، ولذا كانت العشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية ، والصيرفي على ما قيل مثقال وثلث من الشرعي ، فالمثقال الشرعي حينئذ ثلاثة أرباع الصيرفي ، فدعوى أن المراد بالمثقال هنا الدرهم لا مأخذ لها ، فظهر من ذلك كله أن تحديد الأقل بالدرهم لا مستند له إلا ما عرفت كالحكي عن الجعفي أنه مثقال وثلث وإن قرب منه مرسل المثقال والنصف المتقدم ، لكن قد يقال لا بأس بالجميع مع التفاوت في الفضيلة .

وكذا لم نجد شاهداً للمقدار الآخر الذي ذكره المصنف بقوله : ﴿ وأفضل منه أربعة دراهم ﴾ سوى ما عرفته من نفي الخلاف في المعتبر والاستظهار من مقدار الأكثر الذي سمعته سابقاً ، نعم في المحكي من عبارة الفقه الرضوي (٣) أنه « إن لم يقدر على مقدار الأكثر فأربعة دراهم » وإلا فالوجود في الحسن عن الصادق (عليه السلام) (٤)

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التكفين - حديث ٢ - ٥

(٣) المستدرك - الباب - ٢ - من ابواب الكفن - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التكفين - حديث ٤

« القصد من الكفوف أربعة مثاقيل » وعن نسخة أخرى « الفضل » وحكى الفتوى به عن كتب الصدوق وسائر كتب الشيخ والوسيلة والاصباح والجامع ، بل هو معتقد إجماع الخلاف ، ومن ذلك يظهر ما في نفي الخلاف المتقدم في المعتبر ، اللهم إلا أن يثبت ما سمعته من السرائر ، وفيه ما عرفت ، لكن قد يقال : إنه لا غبار على نحو عبارة المصنف ، لقطع بأن الأربعة دراهم أفضل من السابق بعد ثبوت الأقل المذكور سواء قلنا متقالا أو درهما قضاء للتوزيع ، فتأمل .

﴿ وأأكله ثلاثة عشر درهما وثلاث ﴾ للإجماع المنقول في الخلاف وغيره المؤيد بنفي الخلاف في المعتبر ، وللأخبار (١) الدالة على أن الخنوط الذي نزل لثني (صلى الله عليه وآله) أربعون درهما ، وقسمه أثلاثا بينه وبين علي وفاطمة (صلوات الله عليهم) ولما في مرفوعة إبراهيم بن هاشم (٢) « السنة في الخنوط ثلاثة عشر درهما وثلاث أكثره » ومن لفظ الأكثر فيها يستفاد وجود مرتبة أخرى للفضل والاستعجاب ، بل قد يستفاد المرتبتان الوسط والأقل ، ويرجع في تعيينهما إلى ما عرفت من كلام الأصحاب وغيره كل على مختاره ، فإي قال : إنه لا يستفاد من الأخبار إلا المرتبة العليا لعلها لا يخلو من نظر ، ومن المعجيب لما حكى من ابن البراج من تحديد الأكثر بثلاثة عشر درهما ونصف ، إذ هو مع مخالفته لما سمعته من الأدلة خال عن المستند ، كالذي وقع في الخذائق من الاشكال فيما ذكره الأصحاب من حمل هذه الأخبار بالنسبة إلى هذه التقادير على الفضل والاستعجاب ، وإن الواجب الاجتزاء بالسمى ، مع أنها ظاهرة في الوجوب ، وأنه لا يصار إلى المرتبة الوسطى إلا مع تعدد العليا ، ولا إلى الدنيا إلا مع تعدد الوسطى ، إذ بعد وضوح منع دلالتها على ما ذكر ، وحكاية الاجماع على ذلك من بعضهم ، لثني

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التكفين - حديث ١ و ٦ و ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التكفين - حديث ٦

الخلافاً من آخر ان قصور أسانيد أكثرها وضعف دلالة الباقي على الوجوب ، مع التصريح بالفضل في بعضها ، واختلاف الجمع في المقادير قلة وكثرة أوضح قرينة على إرادة الاستحباب ، كما هو واضح ، فتأمل جيداً .

هذا كله مع الاختيار والتمكن ﴿و﴾ أما ﴿عند الضرورة﴾ عقلاً أو شرعاً ﴿يدفن بغير كفور﴾ قطعاً كما هو واضح ، ولا يدل له شرعاً ، للأصل مع خلو الأدلة عن ذلك ، بل قد يظهر من المحكي عن التذكرة الاجماع عليه ، كما أن ظاهر الأدلة حصر الخنوط بالكفور ، كقول الصادق (عليه السلام) (١) : « الكفور هو الخنوط » وقوله (عليه السلام) (٢) : « أما الخنوط الكفور » ونحو ذلك ، ولا ينافي ذلك جواز تطيبه بالذرية أو بالمسك إن قلنا به ، لعدم التلازم بين جوازه في نفسه وبدليته عن الكفور في التخييط بحيث يجب مع فقده أو يستحب ، كما هو واضح .

﴿ولا يجوز تطيبه﴾ أي الميت ﴿بغير الذرية والكفور﴾ كما في القواعد والدروس وعن التحرير ونهاية الأحكام والبيان وظاهر الذكرى وفي المبسوط لا يخلط بالكفور مسك أصلاً ولا شيء من أنواع الطيب ، وعن النهاية لا يكون مسح الكفور أصلاً ، وفي الجامع لا يخلط بالمسك ، وفي الغنية الاجماع على أنه لا يجوز أن يطيب بغير الكفور ، وهو الحجة لما في المتن ، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم (٣) وخبره أيضاً مع أبي بصير (٤) « لا تجمروا الأكفان ولا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا الكفور » فإن الميت بمنزلة المحرم ، والصادق (عليه السلام) في خبر يعقوب بن يزيد (٥) عن عدة من أصحابنا « لا يسخن للميت الماء ، لا تعجل له النار ، ولا يخلط بمسك » ومادل على

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٤ - ٧

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٥

(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٦

انحصار الخنوط بالكافور في جملة من الأخبار ، وربما يشعر به بل يدل عليه إن أريد بما في العبارة ما يشمل الكفن ونحوه انتهى عن تجمير الكفن في مرسل ابن أبي عمير (١) وتقريب النار إلى الميت يعني الدخنة في خبر أبي حمزة (٢) واتباع الجنائز بمجمرة في خبر السكوني (٣) وخبر إبراهيم بن محمد الجعفري (٤) قال : « رأيت جعفر بن محمد (عليهما السلام) ينفذ بكه المسك عن الكفن ، ويقول : ليس هذا من الخنوط في شيء » هذا مع ما فيه من تضيق المال وإتلافه من غير غرض يمتد به ، وموافقة العامة العمياء التي جعل الله الرشد في خلافها ، إذ يستحب عندهم على ماحكي التطيب بالمسك ، وفي أخبار المقام (٥) تصريح بذلك ، ولا ينافي جميع ما ذكرنا خروج الذريرة كما استثنأها المصنف وغيره ، لما ستعرفه من الأدلة المخرجة لها عن العموم والاطلاق .

نعم قد يناقش في جميع ذلك ، أما الاجماع فموهونيته يقتوى كثير من الأصحاب بخلافه من الكراهة ، بل في المختلف أن المشهور كراهة أن يجمل مع الكافور مسك ، وفي الخلاف وعن الأصباح الاجماع على كراهية جمل المسك والعنبر مع الكافور ، كما أن في الأول الاجماع أيضاً على كراهية تجمير الأكفان بالعود ، وفيه أيضاً الاجماع على كراهية أن يكون عند غسل الميت بحمرة يسخر فيها ، وعن التذكرة كره علماءنا أجمع تجمير الأكفان ، وهو تجميرها بالبخور ، وفي المعتبر إجماع علمائنا على كراهية تجمير أكفان الميت ، وعلى تطيبه بغير الكافور والذريرة ، وقضية ذلك كله مع الأصل الجواز على كراهيته ، واحتمال تنزيل هذه الاجماع على إرادة مطلق المرجوحية في مقابلة القول بالاستحباب من العامة وبعض الخاصة ليس بأولى من أن يراد بعدم الجواز في معقد إجماع الغنية الكراهة وإن بعد ، كاحتمال القول أنه متى كان ذلك مكروهاً كان

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٢ - ١٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٣ - ١١

(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٩ و ١٠ و ١٤

ممنوعاً ، لاستلزامه تضييع المال المحترم وإتلافه بدون غرض صحيح ، إذ هو - مع خروجه عن محل البحث من الحرمة من حيث كونه تطيباً للميت ولايجري حينئذ فيما لو أريد تكفينه بتياب كانت مطيبة بذلك سابقاً - قد يدفع بالاكتفاء بظهور طيب رائحته لمن يشمه من المشيعين مثلاً في كونه غرضاً صحيحاً ونحو ذلك .

وأما الأخبار فمع وهنها بما عرفت أيضاً والطمع في أسانيدنا حتى الأخير لما في سنده من الارسال وإن كان عن عدة من أصحابنا وسهل ، والكلام فيه معروف ، مضافاً إلى ما في دلالاته من حيث إشعار سياقه بالكراهة كسياق غيره بها من خبر أبي حمزة وغيره ، واحتمال إرادة التحنيط فيه عوض الكافور أو على نحوه لامطلق التطيب ونحو ذلك يجري في بعضها أيضاً ، كجريان احتمال إرادة التمريض بذلك بالعمامة حيث يعملون الخنوط مغلوطاً بأنواع الطيب من الكافور وغيره ، ومنه يعرف وجه انحصار الخنوط بالكافور فيما تقدم من أخبار الخصم ، مضافاً إلى إمكان المناقشة في دلالة مثل هذا الحصر على المطلوب من إرادة مطلق التطيب ، كللناقشة في عدم دلالة النهي عن اتباع الجنائز بالمجمرة على ذلك أيضاً ، إذ الاتباع خارج عما نحن فيه ، مع ما في الصحيح أو الحسن (١) وغيره « أني أكره أن يتبع بمجمرة » معارضة بالمرسل (٢) قال : « سئل أبا الحسن الثالث (عليه السلام) هل يقرب إلى الميت المسك أو البخور ؟ قال : نعم » وآخر في الفقيه (٣) أنه « روي أن النبي (صلى الله عليه وآله) حنط بمسك مسك سوى الكافور » وخبر عبد الله بن سنان (٤) عن الصادق (عليه السلام) « لا بأس بدخنة كفن الميت ، وينبغي للمرء المسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر » وخبر غياث ابن إبراهيم عنه (٥) (٦) أيضاً « أنه كان يهجر الميت بالعود فيه المسك ، وربما جعل على

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ٩ - ١٠

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التكفين - حديث ١٣ - ١٤

النعش الخنوط ، وربما لم يحمله ، وكان يكره أن يتبع الميت بالمجرة ، وفي خبر عمار (١) « وجهر ثيابه بثلاثة أعواد » واحتمل حملها جميعها على التقية وخصوص الثاني على كون ذلك من خواصه ليس بأولى من حملها على بيان الجواز والرخصة ، وتلك على الكراهة جمعاً بشهادة ما عرفت ، بل لعله أقوى من غير فرق في ذلك بين بدن الميت وثيابه ، ويكفي ذلك في حصول الرشد بالنسبة إلى مخالفة العامة ، نعم قد وضع لك من جميع ذلك ضعف ما يحكى عن الفقيه من الأمر بتجوير الأكفان مراداً به الاستحباب على الظاهر وإن كان ربما يشهد له بعض هذه الأخبار ، سيما مع إمكان الجمع بينها وبين ما تضمنه النهي عن ذلك بما إذا كانت عليه لافياً إذا جرت سابقاً كفن بها إن كان مراده ذلك ، لكنها لا تقاوم ما عرفت من الاجماع وغيرها لوجوه عديدة لا تحفى ، فتأمل جيداً .

(و) من (سنن هذا القسم أن يفصل الفاسل قبل تكفينه) إن أراده (أو بتوضاً وضوء الصلاة) كما في النافع والمعتبر والقواعد والارشاد والذكرى والدروس واللمعة وجامع المقاصد والروضة وعن النهاية والمبسوط والسرائر والجامع وغيرها ، بل في الحدائق نسبته إلى الأصحاب ، ولم أقف له على مستند ، نعم عله في المعتبر بأن الاغتسال والوضوء على من غسل ميتاً واجب أو مستحب ، وكيف ما كان فإن الأمر به على الفور ، فيكون التعجيل أفضل ، وهو كما ترى ، على أنه لا ينطبق على التخيير بين الاغتسال والوضوء ، ونحوه ماعن التذكرة بالنسبة للاغتسال خاصة ، ولم يعمل الوضوء بشيء ، وفي المنتهى ليكون على أبلغ أحواله من الطهارة المزيلة للنجاسة العينية والحكمية عند تكفين البالغ في الطهارة ، فإن لم يتمكن من الفسل استحباب له أن يتوضأ لأنه إحدى الطهارتين ، فكان مستحباً كالأخر ، ومرتباً عليه لنقصانه عنه ، وهو —

مع أنه لا ينطبق على التخيير المذكور ، وقضيته في المرتبة الأولى الاغتسال والوضوء كما هو المحكي عن الصدوق وأنه وجه اعتباري لا يصلح أن يكون بمجرد مدرك الحكم شرعي - معارض باستحباب التعجيل في تجهيز الميت وبغير ذلك ، كل ذامع ظهور الروايات المتبعة في خلاف ذلك ، ففي صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قلت : « فالذي يغسله يغتسل ، قال : نعم ، قلت : فيغسله ثم يلبسه أكفانه قبل أن يغتسل ، قال : يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ثم يلبسه أكفانه ثم يغتسل » وفي صحيح يعقوب ابن يقطين عن الرضا (عليه السلام) (٢) « ثم يغسل الذي غسله يده قبل أن يكتنه إلى المنكين ثلاث مرات ، ثم إذا كفنه اغتسل » وفي خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) (٣) « تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين ثم تكفنه » وعن الخصال عن أبي بصير وابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) (٤) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) « من غسل منكم ميتاً فليغتسل بعد ما يلبسه أكفانه » .

وتنزيل هذه الأخبار - على إرادة الترتيب في المستحب بالنسبة إلى قلة الثواب وعدمه ، فما فيها دون الاغتسال أو الوضوء وإن كان مختلفاً في نفسه أيضاً ، إذ غسل اليد من العاتق أفضل من كونه من المرفق ، وهو مع الركبتين أفضل منه مجرداً ، أو على عدم التمكن من الاغتسال إما لحوف فساد الميت أو غير ذلك - تصرف لاشاهد عليه ، ولا معارض يلجأ إليه ، كدعوى إضافة ما فيها إلى ذلك بخيراً بينها ، فيكون المستحب أحد أمور ثلاثة : الاغتسال أو الوضوء أو غسل اليدين إلى المنكين ، ولعله

(١) و(٣) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب التكفين - حديث ١ - ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٧ وهو خير يعقوب عن العبد الصالح (عليه السلام)

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل المص - حديث ١٣

لما ذكرنا لم يذكر في المقنعة والمقنع والمراسم والكفاي على ما حكى إلا غسل اليدين إلى المرفقين .

لكنك خير أن ذلك قد تضمنه خبر عمار ، فكان عليهم أن يذكروا حينئذ غسل الرجلين إلى الركبتين ، كما أنه كان على العلامة في المنتهى ذلك أيضاً ، حيث قال بعد ذكره استحباب الغسل والوضوء إن لم يتمكن منه : «ويكفيه أن يغسل يديه إلى المرفقين ثم يكفنه » ومن الغريب ما في المعتبر وعن التذكرة ونهاية الأحكام من غسلها إلى الذراعين . إن لم يتفق الوضوء مستدلين عليه بالاستظهار ، وبصحيح ابن يقطين المتقدم ، وقد عرفت أن الموجود فيه إلى المنكبين ، واحتمل إرادتهما بالذراع متناه مع حمل الصحيح على الغريب من المنكبين كما ترى ، مع أنه لا داعي إليه ، وعن الصدوق في الفقيه أنه استحباب غسل اليدين من المرفقين قبل تنشيف الميت ثم الوضوء والغسل بعده قبل التكفين ، ومما تقدم يظهر لك ما فيه ، فلعل الأقوى الاختصار على ما عرفت من تلك الأخبار مع التمدي عن مضمونها باستحباب غسل مظان ما يتنجس من بدن المغسل ، لما عساه يشعر به بعضها عند التأمل ، ثم الاغتسال بعد ذلك ، نعم قد يقال باستحباب المسارعة للاغتسال في نفسه لا من حيث السبق على التكفين عند إرادة تأخير التكفين لفرض أو لعدم وجوده أو نحو ذلك ، وهو أمر خارج عما نحن فيه .

ثم ظاهر الأصحاب أن الغسل غسل المس كما يشعر به تعليلاتهم ، وبه صرح بعضهم ، لكنه حكى في كشف اللثام عن الذكرى أن من الأغسال السنوثة الغسل للتكفين ، وعن الزهراء أن به رواية (١) قلت : وقد يحتمله عبارة المصنف ، والظاهر أن ما حكاه عن الذكرى في غير المقام ، وإلا فقد صرح فيها بأنه غسل المس ، وعلى كل حال فلهذا ذلك منها نظر إلى قول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٢) :

« الفصل في سبعة عشر موطنًا - إلى قوله (ع) - : وإذا غسلت ميتًا أو كفتته أو مسسته بعد ما يرد » ونحوه في حسنه عن الباقر (عليه السلام) (١) لكن بإبدال «أو» بالواو على ما حضرني من نسخة الوسائل ، فيقوى حينئذ جعلها في الصحيح بمعنى الواو فلا ينافي إرادة غسل المس، مضافاً إلى أن ظاهره وقوع الغسل بعد التكفين ، فتأمل جيداً. وكذا الظاهر من خفاوي بعض كلمات الأصحاب أيضاً أن هذا الوضوء إنما هو الوضوء الذي يفعل مع غسل المس لرفع الأصغر بناء على توزيع الفعلين على الحدثين ، فالغسل للأكبر ، والوضوء للأصغر ، حينئذ لا ينبغي الأشكال في صحة استباحة الصلاة به وغيرها مما يشترط بالطهارة إذا تعقبه بعد ذلك ما يرفع الحدث الآخر ، ولا حاجة إلى نية الرفع أو الاستباحة به بناء على ما هو التحقيق من الاكتفاء بنية القرية، وأما بناء على اعتبارهما فلا يحصل للوضوء حينئذ صحة بحيث يترتب عليه إتيان التكفين على الوجه الأكمل بدون نيتها ، اللهم إلا أن يقال : إن نية التكفين تقوم مقام نية رفع الحدث أو الإباحة ، لانصرافها إلى إرادة وقوعه على الوجه الأكمل الذي لا يحصل إلا بذلك ، فظير ما قالوه في الوضوء لقراءة القرآن ونحوها مما يستحب لها الطهارة .

لكن قال العلامة في القواعد : والأقرب عدم الاكتفاء بهذا الوضوء في الصلاة إذا لم ينو به ما يتضمن رفع الحدث ، وعلله بعض شارحي كلامه أن التكفين مشروع بدونه ، فلا يستلزم نيته نية رفع الحدث ، وفيه نظر من وجهين : الأول أنه لا وجه حينئذ للحكم بصحة الوضوء حتى بالنسبة للتكفين بناء على القول باشتراط صحته بنية الرفع أو ما يستلزمها ، والثاني أن مشروعيته بدون الوضوء لا ينافي ما ذكرناه من الانصراف الذي يكتفى بمثله كما في قراءة القرآن ، وربما يدفع ذلك بأن المراد بهذا الوضوء وضوء خاص للتكفين ، فيكتفى به حتى لو كان صورياً لا الوضوء الذي يشترط فيه ذلك ، إذ هو

موقوف على دليل يدل على اعتبار الطهارة فيه التي هي عبارة عن رفع الحدث وليس ،
انما المذكور في كلام الجماعة الوضوء ، وهو أعم من الطهارة ، وبذلك حصل الفرق
بينه وبين قراءة القرآن ونحوها من المستحبات التي يعتبر فيها الطهارة .

ولا ينافي ذلك ما في عبارة المصنف ونحوها من قولهم «وضوء الصلاة» ، إذ لا يراد
به مبيح الصلاة ، بل المراد صورة وضوء الصلاة ، كما أنه لا ينافيه اشتراطهم صحة الوضوء
بنية الرفع أو الاستباحة ، لأن المراد بتلك الصحة انما هي صحة الدخول في الصلاة لا مطلق
الاعتبار في الجملة ، فينتجه لك حينئذ ما قرره العلامة من عدم الاكتفاء بهذا الوضوء مع
عدم تلك النية ، لعدم استلزام نية التكفين نية الرفع حينئذ ، وهو موقوف على نيته أو
ما يستلزمه ، نعم يتجه بناء على مختارنا من أن رفع الوضوء للحدث قهري حيث لا مانع
من الاكتفاء به ، فتأمل . هذا كله فيما لو أراد من باشر تفسيه تكفينه ، أما إذا
كفنه شخص آخر غيره فقد يقال بناء على ما عرفت من كلام الأصحاب باستحباب رفع
حدثه أصغر أو أكبر ، لما يستفاد من فحوى استحباب الغسل للمس والوضوء إن قلنا
ان الوضوء لذلك لأعلى ما ذكرناه آنفاً ، فتأمل .

﴿و﴾ يستحب إجماعاً في الفنية وظاهر الخلاف أو صريحه ، وعند علمائنا في
التذكرة والمعتبر ، وعندنا في الذكرى ﴿أن يزداد للرجل﴾ بل والمرأة كما هو معقد ما في
الآخر وقضية إطلاق الأولين ، وتركا المصنف لدلالة ماسيأتي عليها ، لاصالة الاشتراك ،
وقوله في مرسل سهل (١) مضمراً بعد أن سأله «كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما
يكفن الرجل غير أنها تشد على ثديها خرقة تضم الثدي إلى الصدر ، وتشد على ظهرها
ويصنع لها القطن أكثر مما يصنع للرجال » الحديث . فما قد تعطيه عبارة الوسيلة وعن
الاصباح والتلخيص من اختصاص ذلك بالرجل لاختصاص الأخبار به (٢) ضعيف ،

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٠٩ و ١٠٥

إذ هو اختصاص مورد كما في أكثر الأحكام لاختصاص خصوصية ﴿ حبرة ﴾ بكسر
الهاء وفتح الباء للوحدة كعنية ضرب من يروء تصنع باليمن من قطن أو كتان من التحير
وهو التزيين والتحسين ، قيل ويقال ثوب حبرة على الوصف والاضافة إلى الوشي لاعلى
أن حبرة موضع أو شيء معلوم ، بل هو شيء أخيف إليه الثوب ، كما قيل « ثوب قرمز »
والقرمز صبغه .

وزاد المصنف كونها ﴿ عبرية ﴾ كما في المبسوط والوسيلة والنافع والقواعد والتحرير
وعن النهاية والاصباح وغيرها ، بل هو معقد إجماعي المعتبر والتذكرة بكسر العين أو
فتحها منسوبة إلى العبر جانب الوادي أو موضع ، وكونها ﴿ غير مطرزة بالذهب ﴾ كما في
الكتب السابقة أيضاً والجامع ، بل هو في معقد إجماعي الكتائين ، ولا بالحريير كما نص
عليه جماعة وصريح المصنف كثيره من الأصحاب ، بل في الذكرى وجامع المقاصد نسبتها
إلى عمل الأصحاب ، مضافاً إلى ما سمعته من الاجماع السابقة كون الحبرة زائفة على
الثياب الثلاثة المفروضة ، وأنكره جماعة من متأخري المتأخرين ، وتبعهم عليه الفاضل
المعاصر في الرياض ، لعدم ظهور دليل على ذلك من أخبار الباب ، بل في كشف اللثام
ظاهر أكثرها كونها اللقافة المفروضة ، كقول الباقر (عليه السلام) في خبر أبي مسلم (١):
« كفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ثلاثة أثواب : برد أحر حبرة وثوبين
أبيضين صحاريين » وفي مضمرة سماعة (٢) بعد أن سأله « عما يكفن به الميت ، فقال :
ثلاثة أثواب ، وإنما كفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ثلاثة أثواب : ثوبين
صحاريين وثوب حبرة » بل في حسن الحلبي بإبراهيم عن الصادق (عليه السلام) (٣)
ما يعطى أن الزائد على الثلاثة موافق للعامة ، حيث قال : « كتب أبي (عليه السلام)

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٦ - ١٠

في وصيته أن أكفنه في ثلاثة أثواب أحدها رداء لهجرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ، وثوب آخر وقيص ، فقلت لأبي (عليه السلام) : لم تكتب هذا ؟ فقال : أخاف أن يظلك الناس ، وإن قالوا كفنه في أربعة أثواب أو خمسة فلا فعل ، قال : وعصته بعد بهامة ، وليس تعد الهامة من الكفن ، إنما يعد ما يلف به الجسد .

وأيدته أيضاً في الرياض بما في بعض المعتبرة (١) المتضمنة لذكر الثلاثة ، وإن ما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة أثواب ، فما زاد فبتدع ، والهامة سنة ، قال : ولا ريب أن الزائد على الثلاثة الذي هو سنة هو الهامة والحرق المبر عنها بالخامسة ، وبما في الزيادة من إتلاف المال وإضاعته المنهي عنها في الشريعة .

وأنت خير بجميع ما في ذلك ، إذ الأدلة سيما بالنسبة للمستحبات غير منحصرة في الأخبار ، وكفى بما سمعت من الاجماع المنقولة التي يشهد لها التبع لكلمات الاصحاب إلا من ندر كالحكي من الحسن بن أبي عقيل ومن وافقه من متأخري المتأخرين كصاحبي المدارك والذخيرة دليلاً لئله ، على أنه قد تشعر به بعض المعتبرة (٢) أيضاً كقول أبي الحسن الأول (عليه السلام) : « اني كفنت أبي في ثوبين شطوين كان يحرم فيهما ، وفي قيص من قصه ، وعامة كانت لملي بن الحسين (عليهما السلام) ، وفي بردا شترته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أربع مائة دينار » وقول الصادق (عليه السلام) في خبر حمران بن أعين (٣) على أحد الاحتمالين أو أظهرهما بعد أن سأله عن الكفن ، فقال : « يؤخذ خرقة فيشد بها سفله ، ويضم فخذه بها ليضم ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثم يكفن بقميص ولفافة ويرد يجمع فيه الكفن » كخبر يونس عنهم (عليهم السلام) (٤) « ابسط الحبرة بسطاً ، ثم ابسط عليها الازار ، ثم ابسط القميص عليه » وقول الباقر (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم (٥) : « يكفن الرجل في ثلاثة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ١٥

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٥ - ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٩

أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولفافتين « لظهور
 الفاقة فيما يشمل الجسد مع عدم القول بالفصل بين المرأة والرجل بالنسبة إلى ذلك ،
 واحتمال إرادة لفافة الثديين من إحدى اللفافتين بعيد ، والأظهر ما قلناه ، وعليه حينئذ
 تحمل الخمسة في خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام)
 في كم تكن المرأة ؟ قال : تكن في خمسة أثواب ، أحدها الخمار » واحتمال إرادة
 الخرق من إحدى اللفافتين يدفعه مع ما عرفت مافي خبر عبد الله بن سنان عن الصادق
 (عليه السلام) (٢) « ان العمامة والخرقة لا بد منهما ، وليستا من الكفن » فيعلم منه حينئذ
 أنه عند الإطلاق في كلامهم ينصرف إلى غيرها .

ويؤيده مافي أكثر الأخبار من تثليث الكفن ، ومن المستبعد عدم الخرق ،
 ومنه مع مافي حسن الحلبي السابق يعرف مافي التأييد المتقدم بقوله (ع) (٣) : « إلى أن
 يبلغ خمسة فما زاد فبتدع ، والعمامة سنة » حيث جعل العمامة والخرقة تنمة الخمسة ،
 إذ قد عرفت أن العمامة ليست من الكفن ، فلا ينصرف إليها الإطلاق ، مضافاً إلى
 ظهور قوله (ع) فيه : « والعمامة سنة » في إرادة الخمسة ماعداها ، ولولا القطع بكون الخرق من
 جهلتها في خصوص هذه الرواية لأمكن المناقشة فيها بما عرفت ، وبذلك يتضح أن تأييد المطلوب
 بقوله (ع) : « إلى أن يبلغ خمسة » أولى من التأييد به لخلافه ، كما أنه يتضح أيضاً بما عرفت
 من هذه الأخبار ، مع أن المحكي عن العامة عدم الزيادة على الثلاثة حمل الصحيح المتقدم
 التضمن للصيغة على وجه آخر لا ينافي المطلوب ، ويتضح أيضاً أنه لا وجه لتأييد بما عرفته
 أفناً من أنه إضاعة مال ، إذ لا وجه لذلك بعد ثبوت الاستحباب .

لكن الأنصاف أن العملة في إثبات الحكم محل الأصحاب وإجماعاتهم ، وإلا

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٨

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٢ - ١

فليس في الروايات ما يفيد تمام المطلوب من كل وجه ، إذ أقصى ما يفيد تلك الأخبار بعد التسليم عدا خبر يونس أن المستحب زيادة لفافة ، وأما أنها حبرة عبرية ونحو ذلك فلا ، ألهم إلا أن يتمم بالاجماع المركب ، لكنه محل منع ، بل لعل الأقوى في نظري أن استحباب الحبرة ليس مخصوصاً بالثوب الرابع ، بل يجزى لو كان هو الثالث مع الاختصار على الثلاثة على ما صرح به كاشف الغمام ، ويدل عليه كثير من الأخبار المتقدمة ، بل ومع عدم الاختصار عليها بأن زيد لفافة غير حبرة ، وجعل الحبرة هي الثالثة ، وإن كان الأولى مع وجود الحبرة أن تجعل اللفافة الثانية ، كما يشعر به خبر يونس في أحد الاحتمالين .

وعما ذكرنا يظهر لك أن استحباب اللفافة الثانية ليس مشروطاً بالحبرة ، بل هي في نفسها مستحبة ، فمع عدم وجود الحبرة يستحب حينئذ لفافة ثانية على ما يشعر به خبر البرد وغيره ، وصرح به بعضهم ، وإن كان قضية بعض عبارات الأصحاب ذلك من حيث تقييد اللفافة الزائدة بالحبرة ، لكن التأمل قاض بأن مرادهم المستحب في المستحب ، وكذا التقييد بالعبرية ، فلا ينتفي حينئذ الخطاب بالاستحباب عند انتفاء العبرية ، على أنهم لا دليل لهم واضح من الروايات على استحباب العبرية في الزائدة ، إذ ليس إلا نحو قول الباقر (عليه السلام) في خبر زرارة (١) : « كفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ثلاثة أثواب : ثوبين صحاريين ، وثوب يمنية عبري أو أظفار » وهو مع اشتماله على التردد كما ترى لادلالة فيه على اعتبار ذلك فيما نحن فيه من اللفافة الثانية .

لكنك قد عرفت أنه معقد إجماعي المعتبر والتذكرة ، وكان الأصحاب جعلوا ما يستفاد من الأخبار من استحباب كون الثوب الثالث حبرة عبرية لما ذكره من اللفافة

الثانية ، ولعلمهم لأنهم فهموا منها إرادة الرابعة بترك ذكر المنزى في قطع الكفن ، كما وقع نظيره في الأخبار وكلام بعض قدماء الأصحاب حيث لا يجمعونه من جملة الكفن ، بل يذكرونه ذكراً مستقلاً كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في نحو المقام ، ومن ذلك قوله (عليه السلام) : « أبسط الحبرة » إلى آخره في أحد الاحتمالين ، لكن كان عليهم حينئذ أن يذكروا استحباب كون الحبرة حمراء لاستغاضة الأخبار بذلك ، فتأمل .

ولولا ظهور اتفاق الأصحاب على أن المستحب حبرة واحدة لا يمكن القول باستحباب حبرتين ، أحدهما اللقافة الأولى الواجبة ، والثانية الزائدة ، أما الأولى فالأخبار ، وأما الثانية فللإجماعات السابقة ، كما أنه لولا ظهور عبارات جملة منهم كبعض الأخبار أن الزائدة لقافة لا يمكن القول بأن المستحب زيادة ثوب رابع يطرح عليه ، ولا يلف به الميت ، أقول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبدالله بن سنان (٣) : « البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرحاً ، فإذا أدخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه » ويؤيده - مضافاً إلى كثرة ما دل على تثليث الكفن ، إذ لا يكون البرد الزائد حينئذ بناء على ذلك من الكفن - ما قيل : إنه ورد (١) « أن شقزان مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرش تحت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قبره قطيفة » ولعله لا يأتي الحمل على ذلك جملة من عبارات الأصحاب ، بل عن الفقيه أنه قال : « وإن شاء لم يحمل الحبرة معه حتى يدخله قبره فيلقيه عليه » فتأمل جيداً .

وكيف كان فالظاهر أن استحباب الحبرة لا ينحصر في المصنوعة باليمن ، وإن كان ربما يقال : إن ذلك أفضل ، بل قد يقال باستحباب مطلق الثوب المزين المحسن كما يؤيى إليه بعض الأخبار (٢) فتأمل . وأما ما ذكره المصنف وغيره من كونها غير

(١) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الدفن - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التكفين

مطرزة بالذهب فيدل عليه - مضافاً إلى ما عرفت من أنه معقد إجماعي للمعتبر والتذكرة وإلى أنه إتلاف مال غير مأذون فيه - ما في جامع المقاصد من تعليله بامتناع الصلاة ، نعم قد يناقش فيها ألحقه به بعضهم من المنع أيضاً بالمطرز بالحرير ، لأنه إتلاف مال غير مأذون فيه بأنه يكفي في الاذن إطلاق الخبرة ، نعم قد يستشكل في خصوص التطريز بالحرير إذا لم يكن من قبيل مخرج السداء والحمية تبعاً للاشكل في الصلاة فيه .
وحاصل الكلام فيه وفي سابقه أن مانع من الصلاة فيه منع من التكفين فيه ، لما عرفت سابقاً ، وإلا كان كل ما يدخل تحت مسمى الخبرة يستحب التكفين به مخرج بحرير أو غيره أولاً ، سيما بعدما ورد من استحباب المغالات في الكفن ، وقد تقدم خبر البرد وتسمع غيره ، نعم لو حسنت الخبرة بأور خارجة عن مادتها كأن أضيف إليها شيء من الذهب ونحوه اتجه المنع للاتلاف .

ثم إنه قد ظهر لك أن قضية ماسمته من تعليل المطرز بالذهب المنع من التكفين به ، فما في الرياض من جعل ذلك مستحباً مع تعليله بما يقضي بمنعه لا يخلو من نظر ، فتأمل جيداً .
(و) كذا يستحب زيادة ﴿ خرقه لفخذه ﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً .
كالنصوص (١) وإن اشتملت على الأمر الظاهر في الوجوب ، بل في بعضها « أن الخرقه والمهامة لا بد منهما وليستا من الكفن » لكن صرف ذلك إلى إرادة الاستحباب لازم في المقام كما لا يخفى ، خصوصاً بعد قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبدالله ابن سنان (٢) : « إن الخرقه لاتعد شيئاً ، أما تصنع لتضم ما هناك ، وما يصنع من القطن

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التكفين - حديث ١٢٧٨ و ١٦٩

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التكفين - حديث ٨ ونصه « تؤخذ خرقه فيشد بها على مقعدته ورجليه ، قلت : فالأزار ؟ قال : لا ، أنها لاتعد شيئاً ، الخ قال في الوافي في بيان هذا الحديث : « إذا كانت الخرقه نواري العورة فما تصنع بالأزار ؟ فقال (عليه السلام) : أنها لاتعد شيئاً ، يعني أن الخرقه لاتعد من الكفن ، ولاتفى من الأزار والأزار لا بد منه ،

أفضل منها» ونحوه خبر حمران بن أعين (١) وفي هذا الصحيح كخبر عمار (٢) تصريح بكون هذه الخرقه غير المنزr ، فإعسإ يظهر من الفقيه كإع عن المقنع من أنأ المنزr ليس بشيء .

ثم إنه لإفرق في إستجبإ الخرقه بين الرجل والمرأة للإصل وإتحإ المقنضي والمرسل المرفوع (٣) الدال على إتحإ كفئها غير أنأ تزاد لفافه لئديها ، إلى أن قال: « ثم تشد عليها الخرقه شدأ شديدأ » وتسمى هذه الخرقه عندهم الخامسة ، وكأنه لأنأ كذلك من حيث زياده الخبره على الثلاثة الواجبه ، أو لأنأ خامسه إلاكإن المشتركة بين الرجل والمرأة ، وقد يناقش في الأول بزياده العمامه ، وإحتمال القول إن العمامه ليست من الكفن يدفعه مع أن الخرقه أيضاً كذلك أن ظاهر الصحيح وغيره كونها منه، ومن هنا قيل كونها من المندوب دون المفروض طريق الجمع. وتظهر الثمره في الدخول والخروج بنذر الكفن المندوب ، قلت : لكن قد يناقش فيه بأنه يأباه قول الصادق (عليه السلام): « كتب أبي في وصيته - إلى أن قال -: وعممي بعمامه وليس تعد العمامه من الكفن إنما يعد مايلف به الجسد » من حيث إشماله على التعليل المنافي لجعلها من الواجب والمندوب، فلعل الأولى عدم كونها منه شرعاً ، وصرف مادل على ذلك إلى نوع من المجاز ، نعم قد يشهر هذا التعليل كظإهر غيره بكون الخرقه منه ، فيتجه حينئذ الجمع المتقدم بالنسبه إليها ، لكن ومع ذلك لا يخلو عدما من جملة أجزاء الكفن من تأمل ونظر .

ثم الخرقه ينبغي أن (يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر) ونصف كما في خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) (٤) وفي عرض شبر في خبر يونس عنهم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٥ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٦

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤

(عليهم السلام) (١) لكن ليس فيه تقدير الطول ، إنما فيه خرقة طويلة ، وفي آخره « وتكون الحرقه طويلة تلف فخذيه من حقويه إلى ركبتيه لفاً شديداً » ولعله قد قال المصنف : (تقريباً) جمعاً بينهما ، فيجزى كل منهما كما أنه يحجزى الأقل والأزيد ما لم يؤد إلى الاسراف ، بل وكذا الطول ، ولعل التقريب في المتن راجع إلى الجمع ، فتأمل .

(و) ذكر المصنف في كيفية لف الحرقه المذكورة أن (يشد طرفاها على حقويه ، ويلف بما استرسل منها فخذاه لفاً شديداً) وفي المعتبر وخرقة لشد فخذيه لفاً شديداً ثم يخرج طرفها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن ، وينمزه في الموضع الذي شدها فيه ، ولم أعتبر على كيفية ذلك في شيء من كلمات قدماء الأصحاب ، بل قضيتها سيما معقد إجماع الفنية وغيرها كالحكي عن أكثر عبارات الأصحاب تأدي السنة بشدها من الحقوين ولفها على الفخذين بأي وجه اتفق ، ويؤيده ما صرح به في الأخبار (٢) من أن الغرض منها كي لا يبدو من ما هناك شيء ، فجعل المدار حينئذ على ذلك لا يخلو من قوة ، وإن كان الوجود في مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) (٣) « فشدها من حقويه ، وضم فخذيه ضماً شديداً ، ولفها في فخذيه ، ثم أخرج رأسها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن ، واغرزها في الموضع الذي لفتت فيه الحرقه ، وتكون الحرقه طويلة تلف فخذيه من حقويه إلى ركبتيه لفاً شديداً » والظاهر أن « في » في قوله (ع) : « في فخذيه » بمعنى « على » كما أن الظاهر إرادة الغمز في الموضع الذي انتهى عنده ألف منه ، وقد يحمل ما سمعته من المعتبر على ذلك ، فتأمل . وفي خبر الكاهلي (٤) « ثم أزره بالحرقه ، ويكون تحتها القطن ، فذفره به إذ فاراً قطعاً كثيراً ، ثم تشد فخذيه على القطن بالحرقه شداً شديداً »

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٨ و ١٢ و الباب ١٤ حديث ٥

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ - ٥

حتى لا تخاف أن يظهر شيء « كذا فيما حضرني من نسختي الوسائل والوافي ، قال في الثاني : « والاذفر بتقديم المعجمة الجمع الشديد والشد ، وفي بعض النسخ « أذفره » وكأنه بمعناه ، والاذفر كأنه لغة في الاثفار بالثاء المثناة ، وهو الشد بالثفر أعني السير » انتهى .

وقد يقال : إن الأوجه من ذلك قراءتها أزره بالخرقة بالزاء المعجمة ، والاذفر إنما هو بالقطن بمعنى الاثفار ، ثم يؤزر بالخرقة عليه ، قال في كشف اللثام بعد هذه الرواية : « فيحتمل أن يكون أذفره بالفاء وإعجام الدال ، أي طيب الميت بالخرقة التي تحتها القطن ، وتطيب الميت بالقطن بنشر الثريرة عليه ، وأن يكون بالقاف وإهمال الدال ، أي املاه أي ماين إلبتية بالخرقة والقطن أي بالقطن ، ولذا أصاد قوله : « تنفزه به » أي القطن ، وفي الذكرى هكذا وجد في الرواية ، والمعروف يفر بها من أقرت الدابة إشاراً ، قلت : فإن أريد به الاثفار فلعله إشاره برأسها حين يخرج ويغمر في الموضع الذي لفت به » انتهى ما في كشف اللثام . ولا يخفى عليك بعد ما ذكره بل عدم استقامته سيما الثاني ، قلت : وكأن ما ذكره في المدارك تبعاً لجده في الروض وغيره من الكيفية قد أخذ من هذه الرواية كما صرح به في الروض بناء على أن الوحود فيها الاذفر ، وأنه بمعنى الاثفار ، وهي بأن يربط أحد طرفي الخرقة على وسط الميت إما بأن يشق رأسها أو يجعل فيها خيط ونحوه ، ثم يدخل الخرقة بين فخذه ويضم بها عورته ضمّاً شديداً ، ويخرجها من تحت الشداد الذي على وسطه ، ثم يلف حقويه وفخذه بما بقي لفناً شديداً ، فإذا انتهت فأدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده ، انتهى .

وانت خير بعدم استفادة تمام ما ذكره من الأخبار ، بل خبر يونس بنابي بعض ذلك ، لكن لا بأس بذلك كما لا بأس بغيرها من الكيفيات لما عرفت ، ولعلو جملة من

الأخبار عن التعرض للكيفية ، بل قضية إطلاقها ما سمعته منا سابقاً ، ففي خبر عمار (١) « التكفين أن تبدأ بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على إلبسه وتغذيه وعورته » ولعل المراد شداها تحت القميص ، ولكن بعد إلباسه إياه استظهاراً في التحفظ من انكشاف عورته ، وفي خبر حران (٢) « يؤخذ خرقة فيشد بها سفله ، ويضم تغذيه بها ليضم ما هناك » وفي خبر معاوية بن وهب (٣) « وخرقة تعصب بها وسطه » إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة فيما ذكرنا ، وإن كان الأولى المحافظة على ما في خبر يونس ، وأما ما ذكره المصنف من شد الطرفين على الحقوين فلم أعثر على ما يشهد له ، بل قد يصعب تصويره إن أريد ظاهره بحيث ينطبق على ما عرفت ، فتأمل .

ثم إن الاستناد من النص والفتوى ككون وضع الخرقة ﴿ بعد أن يجمل بين إلبسه شيء من القطن ﴾ مثلاً وإن لم يكن شرطاً في استحبابها كالعكس على الظاهر لكن الأحوط في مراعاة المستحب ذلك ، لما يظهر من بعض الأخبار (٤) والمراد بما بين إلبسته في العبارة وغيرها الوضع على دبره كما صرح به جماعة ، وقضيته إجماع الخلاف ، وحكي عن آخرين ، بل لأجد فيه خلافاً في الجملة ، إذ لا ينافيه الاقتصار على حشو الدبر من غير تعرض للوضع عليه كما حكي عن جماعة ، وهو الحجة بعد قول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار (٥) : « تبدأ فتجمل على مقعدته شيئاً من القطن وذريرة » ونحوه في إفادة ذلك غيره ، ولعله يرجع إليه المحكي عن القاضي « ويسد دبره بالقطن سداً جيداً » بل الاستناد من خبر يونس عنهم (عليهم السلام) (٦) وغيره استحباب وضعه على القبل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٢

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٥ و ١٠

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠ - ٣

أيضاً ، قال فيه : « واعد إلى قطن تدر عليه شيئاً من خنوط وضعه على فرجيه قبل ودبر » وحكي التصريح به عن جماعة ، بل قيل يمكن تعميم ما بين الاليتين لهما خصوصاً في المرأة ، وعن التذكرة ونهاية الأحكام وصف القطن بنزع الحب ، ولا بأس به كما لا بأس بالتعدي من القطن إلى غيره بعد حصول الغرض به ، فتأمل .

﴿ وان خشى خروج شيء فلا بأس أن يحشى في دبره ﴾ كما في القواعد والمنتهى ، وتعطيه عبارة الخلاف والجامع وغيرهما ، بل الظاهر أنه مراد كل من أطلق حشوه من دون اشتراط ذلك كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم ، إذ فيها شواهد عليه ، فما ظنه ببعض متأخري المتأخرين من كون ذلك قولاً مقابل لما في المتن في غير محله ، نعم ظاهر السرائر أو صريحه كالحكي عن نهاية الأحكام منع ذلك مطلقاً مراعاةً لحرمة ميتة كهرمته حياً ، وهو ضعيف ، بل لعل مراعاة الحرمة تقتضي العكس سيما بعد قيام الدليل عليه من إجماع الفرقة وعملهم عليه في الخلاف المؤيد بالتبع لكلمات الأصحاب ، والرسول المرفوع (١) « ويصنع لها القطن أكثر مما يصنع للرجال ، ويحشى القبل والدبر بالقطن والخنوط » وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار (٢) « وتدخل في مقعدته من القطن ما دخل » وخبر يونس عنهم (عليهم السلام) (٣) « واحشوا القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء » وحماها على إرادة الحشو فيما بين الاليتين ونحو ذلك مجاز بعيد لا مقتضي له ، نعم يتجه الاختصار على ما ذكره المصنف من الاشتراط كما يشمر به ما في الأخير ، ويؤيده مراعاة حرمة المؤمن ميتة كهرمته حياً ، كما أنه يستفاد أيضاً من خبر عمار استحباب حشوه مع وضع القطن عليه أيضاً ، فالاختصار على الأول خاصة كما عن بعضهم لا يخلو من نظر .

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ١٩

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب غسل الميت - حديث ١٠ - ٣

ثم الظاهر إرادة المصنف من نفي البأس الاستحباب كما هو ظاهر الأصحاب والأخبار وصريح معقد إجماع الخلاف ، ولا تقدير لاقطن المحشو في الفتاوى وأكثر؛ النصوص ، لكن في خبر عمار (١) « تحتاج المرأة من القطن لقبها قدر نصف من » .
 ﴿و﴾ كذا يستحب زيادة ﴿عمامة يعمم بها﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً كالنصوص (٢) ومافي بعضها من ظهور الوجوب لابد من صرفه إليه ، ولا مقدر لها في النصوص والفتاوى ، فيكون المدار على ما يحصل به اسمها ، لكن صرح جماعة أنه يعتبر فيها بالنسبة إلى الطول ما يؤدي الهيئة التي ستأتي بأن يلف بها رأسه ، ويكون لها ذوابتان من الجانبين يلتقيان على صدره ، وفي العرض ما يطلق معه اسم العملة ، قلت: قد يناقش فيه بالنسبة إلى الأول بأن ذلك مستحب في مستحب ، وإلا فلا يعتبر فيها ذلك ، فالأولى حينئذ جعل المدار فيهما معاً على صدق اسمها ، نعم ينبغي أن يكون لها حنك للنهي (٣) في بعض أخبار المقام عن عمة الأعرابي ، والظاهر أنها التي لم تشتمل على الحنك كما في الحديث ، مع أن هذا في الحقيقة راجع إلى كيفية التعميم لا إلى العملة ، فتأمل .

وقد تقدم سابقاً أن الأقوى أن العملة ليست من الكفن واجبه ومندوبه كما صرح به جماعة ، بل حكاة في كشف الثام عن المعظم ، وعن كشف الالتباس نسبتة إلى الأصحاب ، ويدل عليه - مضافاً إلى ما يشعر به أخبار تكفينه (صلى الله عليه وآله) - بثلاثة أبواب (٤) مع ظهور أنه عمم - نفي كونها منه في عدة أخبار (٥) بل في بعضها

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١ و ٨ و ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التكفين - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٣ و ٤ و ٦

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١ و ١٠ و ١٢

ما هو كالصريح في ذلك ، فتعليل فيه بأنه إنما يعد من الكفن ما ياف به الجسد ، وفرع
بعضهم على ذلك أنه لا يقطع سارقها من القبر ، لكونه حرزاً للكفن ، وآخر أنها لا تدخل
في الوصية بالكفن للندوب ، وكذا النذر ، ولانظر فيها مجال سيما الأول ، لكن
الأمر في الثمرة سهل ، إذ هي إن لم تظهر في ذلك تظهر في أمور آخر كعدم اشتراط
ما يشترط في الكفن فيها ، ونحو ذلك .

وفي الذكرى وجامع المقاصد والروضة في كتاب الحدود أنها ليست من واجبه
لكنها من مندوبه جمعا بين تلك الأخبار وبين ما دل على أنها منه ، كقوله (عليه السلام)
في صحيح ابن سنان : (١) « ثم الكفن قميص غير مزرور ولا مكفوف ، وعمامة
يعصب بها رأسه » وفي خبر معاوية بن وهب « يكفن الميت في خسة - إلى أن قال - :
وعمامة يعمم بها » وفي خبر يونس بن يعقوب (٣) : « أن أباه أوصاه فقال : اشترلي
برداً واحداً وعمامة وأجدهما فان الموتى يتباهون بأكفانهم » وقد يقال : إن الجمع يحمل
هذه الأخبار على نوع من المجاز أولى لما عرفت ، فتأمل .

وهيئة وضع العمامة أن يعمم بها (محنكا) بالاجماع على الظاهر كما في كشف الثام
وعليه الأصحاب في المعتبر ، وذهب اليه علماءنا في التذكرة ، والظاهر أنه لا خلاف
فيه في الذخيرة ، وجمع عليه في الحدائق ، وبدل عليه مضافا إلى ذلك قول الصادق
(عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير (٤) في العمامة للميت : « حنكه » قيل وبفيده قول
الصادق (عليه السلام) في خبر عثمان النوا (٥) : « وإذا عممته فلا تعممه عمة الأعرابي »

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٨ - ١٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٣ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب التكفين - حديث ٢

قلت : كيف أصنع ؟ قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثم ردها إلى خلفه وأطرح طرفيها على صدره « كذا عن التهذيب وأكثر نسخ الكافي ، وعن بعضها « وأطرح طرفيها على ظهره » والمراد بعمة الأعرابي من غير خنك كما في الحدائق وظاهر المبسوط .

ومن المعروف في رواية خبر عثمان النوا يستفاد ما ذكره المصنف من أنه (يلف بها رأسه) لافاً (ويخرج طرفاها من تحت الخنك ويلقيان على صدره) وأتم منه في ذلك خبر يونس عنهم (عليهم السلام) (١) « ثم يعمم ويؤخذ وسط العمامة فيثنى على رأسه بالتدوير ، ثم يلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، ثم يلقى على صدره » ونحوه المحكي عن الفقه الرضوي (٢) هذا مع أننا لانعرف في ذلك خلافاً ، بل في التذكرة « ويستحب العمامة للرجل ثلثي عليه محنكا ، ويخرج طرفاها من الخنك ، ويلقيان على صدره ، ذهب إليه علماؤنا » انتهى . نعم في خبر عثمان النوا على ما عن بعض نسخ الكافي ما ينافي ذلك ، كخبر حراف بن أعين (٣) « ثم خلفوا عمامته فانشروها مشية على رأسه ، وأطرح طرفيها من خلفه ، وأبرز جبهته » لكن لم أعر على عامل بها غير أنه قال في كشف الثام : « يمكن التخيير بينهما » انتهى . ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت ، بل المتجه طرحها أو تأويلها بما لا ينافي المطلوب ، كخبر معاوية بن وهب (٤) « ويلقى فضلها على وجهه » مع أن المحكي عن الكافي « على صدره » وهو أضبط من الشيخ . وخبر عمار (٥) « وليكن طرفا العمامة متدلّيا على جانبيه الأيسر

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٣

(٢) المستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب الكفن - حديث ١

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الكفن - حديث ٥ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١٣

قدر شبر يرمى بها على وجهه « وصحيح ابن سنان (١) » ويرد فضلها على وجهه « وعن التهذيب رواية « على رجليه » ويمكن اتحاد الوجه والصدر ، وتأويل الرجلين بجهتها ، لكنه بعيد .

(و) يستحب أن « يزداد للمرأة لفافة لثديها » كما في المبسوط والوسيلة والسرائر والجامع والنافع والمعتبر والقواعد والارشاد والتحرير والنتهى وغيرها ، بل لا أجد فيه خلافا ، فإساءه يشعر نسبته إلى الشهرة في كلام بعضهم بوجوده في غير محله ، كالتوقف فيه من آخر نظراً إلى ضعف مستنده من مرفوع سهل المضم (٢) « سألته كيف تكفن المرأة ؟ قال : كما يكفن الرجل غير أنه يشد على ثديها خرقة تضم الثدي وتشد إلى ظهرها » الحديث . إذ هو مع عدم قدح ذلك فيه بعد إنجباره بما عرفت حكم مستحب يتسامح في دليله .

ومافي الرياض من عدم جواز المساحة في مثله لاستلزامه تضييع المال المحترم يدفعه أولاً عدم انحصار فوائد المال في الأغراض الآخروية حسب بل يكفي في عدم كونه تضييعاً مثل إرادة عدم بدو حجم الثديين وعدم انتشار الأكفان بها مثلاً . وثانياً أن بذل المال في احتمال ترتب النفع الآخروي لا يعد تضييعاً لالفة ولا عرفاً ولا شرعاً إذا كان الاحتمال معتداً به ناشئاً من شهرة بين الأصحاب أو خبر في الباب أو نحو ذلك . وثالثاً أن حرمة التضييع لا تعارض ما دل (٣) على التسامح في أدلة السنن ، بل هي كحرمة التشريع يرفع موضوعها بثبوت المستحب ولو بخبر ضعيف بعد أن دل الدليل المعتبر على اعتباره في مثله . ورابعاً قد يقال وإن بعد بل منع عند التأمل : إن الخبر الضعيف مثبت لحكم خاص استجباني يحكم به على العام القاضي بحرمته ، لشمول ما دل على التسامح لمثله ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التكفين - حديث ٨ - ١٦

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مقدمة العبادات

فالحاكم حقيقة مادل على اعتباره في مثل المقام لاهو نفسه ، لكن لا يلحظ التعارض ابتداءً بينه وبين ذلك العام كسائر الأدلة ، فانه لا ينظر في حال تعارضها إلى دليل حجيتها ، ومن هنا يحكم بالخاص الاستصحابي على العام وإن كان كتابياً .

لا يقال : إنه يعارضه في المقام حينئذ الأمر بالاحتياط ، لأننا نقول حال الخبر الضعيف مثلاً في المقام بعد قيام الأدلة المعتبرة على اعتباره كالخبر الصحيح المعتبر إذا دل على استحباب فرد من أفراد العام المحرم ، فإي قال فيه يقال هنا ، نعم قد ينازع في شمول مادل على التسامح كقوله (عليه السلام) : « من بلغه ثوب على عمل » لما إذا عارض عموم تحریم ، فتأمل جيداً ، فان المسألة كثيرة الفوائد جداً .

﴿و﴾ كذا يستحب أن تزداد المرأة أيضاً ﴿نمطاً﴾ كما في النافع والقواعد وعن الكامل والمهذب ، وظاهر المصنف وغيره أن ذلك مستحب مع الخبرة ، فيكون لها حينئذ بناء على كون النمط مما تلف به ثلاث لفائف : أحدها الواجب لظهور إرادة زيادتها على أكفان الرجل واجبه ومندوبه عدا العمامة ، فتعوض عنها قناعاً ، وإلا لم تكن الخبرة مستحبة للنساء ، ولالفاقة الفخذين عند المصنف ومن مائله ، وقد عرفت سابقاً ظهور الاجماع على استحبابها مع بالنسبة إليها ، وفي الوسيلة أن المسنون ستة أشياء أن يزداد للرجل ثوبان حبرة وخرقة وعمامة ، والمرأة لفاقتان أو لفاقة ونمط وخرقة تشد بها ثدياها ، ومن العجيب أن الاستاد الأعظم في حاشية المدارك أنكر وجود قائل باستحباب الثلاث .

قلت : بل قديظهر من المقنعة والخلاف والبسوط ومحكي للرسم والنهاية استحباب أربعة ، قال في الأول بعد ذكره زيادة الخبرة والخامسة في أكفان الرجل ، وأكفانها مثل أكفانها : « ويستحب أن تزداد ثوبان ، وهما لفاقتان أو لفاقة ونمط » ونحوه ما عن النهاية ، ألهم إلا أن يريد بأحدهما لفاقة الشديين ، وقال في الثاني : « والمسنون خمسة :

إزاران أحدهما حبرة وقيص ومئزر وخرقة ، ويضاف إلى ذلك العمامة ، وتزاد المرأة إزارين آخرين - إلى أن قال - : دليلنا إجماع الفرقة « وقال في الثالث بعد ذكره أكفان الرجل الواجب والمندوب : « ويستحب للمرأة أن تزداد لفافتين على ما قدمناه ، ويستحب أن تزداد خرقة تشد يانديها إلى صدرها » ونحوه المحكي عن المراسم . لكنه لم ينقل عنه ذكر لفافة الثديين ، فيحتمل فيه حينئذ ما سمعته في عبارة المقنعة ، وقال في كشف الثام : « لعلهم أرادوا الزيادة على اللفافة المفروضة أي يستحب أن يزداد للرجل لفافة هي الحبرة إن وجدت ، وللرأة لفافتين » انتهى . قلت : وفيه بعد أو منع فلاحظ .

وعن الاقتصاد تزداد لفافة أخرى إما حبرة أو ما يقوم مقامها ، ثم قال : وإن كان امرأة زيد لفافة أخرى ، وروي أيضاً نعط وظاهره التريع إن كان عاملاً برواية النمط ، وإلا فالتثليث ، وعلى كل حال فالثلاثة متيقنة الإرادة في كلامهم ، بل في الفنية ما يقضي باستحباب الثلاث حتى للرجال حيث أطلق بعد ذكره الواجب استحباب زيادة لفافتين أحدهما الحبرة وخرقة للمخضين ، إلى أن قال : كل ذلك بدليل الإجماع كالحكي عن القاضي من استحباب التثليث كذلك مع كون أحدهما حبرة وكون إحداها نمطاً إن كانت امرأة ، وإن لم توجد حبرة ولا نمط فازاران ، بل قد يظهر من الفقيه والهداية كما عن رسالة علي بن بابويه والده والحلي استحباب النمط للرجال والنساء ، لذكرهم له مطلقاً . قال في الأول : « تبدأ بالنمط وتبسطه وتبسط عليه الحبرة ، وتبسط الأزار على الحبرة ، وتبسط القميص على الأزار » ونحوه عن رسالة أبيه ، وفي الذكرى أنه « قال في المقنع بقوله أبيه بلفظ الخبر » انتهى . وزيد في الهداية بعد ذلك ويمد مئزراً ، وهو دليل على التثليث ، لكن قد يقال : إن الظاهر منهما كون النمط شيئاً بفرش تحت كفن الميت لأنه يلف به الميت ، وعن الحلبي أنه قال : ثم تكفنه في درعين

ومنزور ولقافة ونمط ، وتعممه إلى أن قال : والأفضل أن تكون الملاف ثلاثة إحداها حبرة يمنية ، ونجزي واحدة ، إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب .

وقد نقل في الذكرى جملة وافية منها ، ثم قال بعدها : « فظهر أن النمط مغاير للحبرة في كلام الأكثر وإن بعض الأصحاب على استحباب لفافتين فوق الأزار الواجب للرجل والمرأة وإن كانت تسمى إحداها نمطاً . وإن الخمسة في كلام الأكثر غير الخرقة والعمامة ، والسبعة للمرأة غير القناع » انتهى . وهو صريح فيما قلنا ، وكأن غرضه بما استظهره من الأكثر من مغايرة الحبرة للنمط الرد على مافي السرائر « وإن كانت امرأة زينت على مستحب الرجال لقافة أخرى لشد ثديها ، وروي نمط ، والصحيح الأول ، وهو مذهب شيخنا أبي جعفر (رحمه الله) في كتاب الاقتصاد ، لأن النمط هو الحبرة ، وقد زينت على أكفانها ، لأن الحبرة مشتقة من التحجير ، وهو التزيين والتحسين ، وكذلك النمط هو الطريقة ، وحقيقته الأكسية والفرش ذوات الطرائق ، ومنه سوق الأنماط بالكوفة » انتهى وظاهره عدم استحباب لقافة أخرى شاملة للجسد ، ولا يخفى عليك بعد ما فهمه من الاقتصاد بل امتناعه على ما سمعت من عبارته ، فتأمل جيداً .

وكيف كان فقد يستدل على استحباب الثلاث بالنسبة للرجل والمرأة باجماع الفنية المؤيد بنتوى من عرفت ، بل على الأربع بالنسبة للمرأة باجماع الخلاف المؤيد أيضاً بذلك ، وبما رواه في البحار (١) عن مصباح الأنوار عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) « أن فاطمة (عليها السلام) كفت في سبعة أثواب » وعن إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر (٢) « أن علياً (عليه السلام) كفن فاطمة (عليها السلام) في سبعة أثواب » بضميمة ظهور كون السبعة غير الخرقتين أو غير القناع وخرقة الفخذين وعلى خصوص كون أحدها نمطاً بما أرسله من الرواية في السرائر وعن الاقتصاد والاعتنع

مع التأييد بفتوى كثير من الأصحاب ، بل في المدارك نسبة استحبابه للرأفة إلى قطع الأصحاب ، وفي حاشية الكتاب للشيخ علي « النمط بالتحريك ثوب فيه خطط معد للزينة ، فإن لم يوجد جمل بدله لفافة كما يجعل بدل الحبرة لفافة أخرى عند فقدها ، قاله الأصحاب » انتهى .

ويؤيده مع ذلك كله وقوعه في نحو عبارة الصدوقين التي هي متون أخبار ، بل قيل إنهم كانوا إذا أعوزتهم النصوص رجعوا إلى فتاوى علي بن بابويه ، كل ذامع التسامح في أدلة السنن ، وقد عرفت اندفاع المناقشة في جريان التسامح في نحو المقام ، فيمكن ذلك في ثبوت ما قلناه ، وفي تخصيص ما في الصحيح (١) « ان مازاد سنة إلى أن يبلغ خمسة ، فما زاد فبتدع » ان نافاه ، وإن كنا لم نقف في شيء من أخبارنا الموجودة في الوسائل والوالي على ذكر النمط ، بل ولا على ما يدل على استحباب تثليث اللقائف في الرأفة فضلا عن الرجل ، وفضلا عن الأربعة ، إذ ليس إلا ما سمعته مما دل على استحباب الخمس ، وما في مرسل يونس (٢) « الكفن فريضة للرجال ثلاثة أثواب ، والعمامة والخرقه سنة ، وأما النساء ففريضة خمسة أثواب » فانه مع تسليم كون المراد بالخمسة ما عدا العمامة وخرقه الفخذين وخمار المرأة ولفافة الثديين لادلالة فيه إلا على الأزار الواجب ولفافة فوقه ، وقد تكون الحبرة ، ألهم إلا أن يقال ان الأصل عدم تداعل الأمر بالحبرة في الأمر بهذه اللقافة ، فيستغاد حينئذ لقفائف ثلاث ، ويمثله يندفع احتمال إرادة لفافة الثديين أو الخرقه بإحداها ، وحمل المطلق على المقيد مشروط باتحاد المكلف به ، وتفتيح ذلك باصالة علم تعدد التكليف قد يدفعه ظهور الخطاب فيه . وبهذا التقرير يظهر أنه لا ينافي الاستدلال حينئذ به ونظائره قول الصادق

(عليه السلام) (١) بعد أن سأله عبدالرحمان في كم تكن المرأة ؟ : « في خمسة أثواب أحدها
 الخمار » والباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم (٢) : « يكن الرجل في ثلاثة أثواب ،
 والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولفافتين » من حيث دخول
 الخمار في الحجة ، بل لعل بعضها يكون حينئذ شاهداً للمطلوب فتأمل . نعم قال في المدارك
 في خصوص الخبر الأخير بعد أن ذكر الاستدلال به للأصحاب على التثليث : « وانه نمط
 وليس فيه دلالة على المطلوب بوجه ، فان الراد بالدرع القميص ، والمنطق بكسر اليم
 مايشد به الوسط ، ولعل الراد به هنا مايشد به الثديان - إلى أن قال - : وليس فيها
 ذكر للنمط ، بل ولا دلالة على استحباب زيادة المرأة لفافة عن كفن الرجل كما بيناه فيما
 سبق من مفاد الأخبار اعتبار الدرع واللفافتين أو الثلاث لفائف في مطلق الكفن » انتهى .
 وفيه من البعد في إرادة المنطق بما ذكره مالا يخفى ، لعدم مناسبة المعنى القنوي ، إذ
 الناطقة المحاصرة لغة ، فالمنطق والمنطقة والنطاق مايشد عليها ، وفي القاموس « المنطق
 شقة تلبسها المرأة ، وتشد وسطها فيرسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، والأسفل
 ينجر على الأرض ، ليس لها حجرة ولا ساقان » انتهى . بل لعل إرادة المنز من
 حينئذ أقرب كما في الذكرى وعن الجبل المثين ، فحينئذ لا يتوجه ما ذكره ، فتأمل . ومن
 جميع ما ذكرنا يظهر لك ما في كلام جماعة من متأخري المتأخرين ، تركنا التعرض له خوف
 الإطالة ، فلاحظ .

وأما النمط فمن الصحاح أنه ضرب من البسط ، وعن شمس العلوم فراش منقوش
 بالعين . ، وعن المعين والمحيط طهارة الفراش ، وعن النهاية الأثرية ضرب من البسط
 له خمل رقيق ، وعن فقه اللغة للثعالي والساجي أنه الستر ، وعن الأساس والمغرب أنه
 ثوب من صوف ، وعن موضع من المغرب المهمل ثوب من صوف يطرح على المودج ،

وعن موضع آخر منه قيل وهو بالفارسية نهالي ، وعن المصباح المزيّر ثوب من صوف ذولون من الاثوان ، ولا يكاد يقال للأبيض نمط ، وعن تهذيب الأزهري النمط عند العرب والزوج ضرب من الثياب المصبوغة ، ولا يكادون يقولون النمط والزوج إلا لما كان ذالون من حمرة أو خضرة أو صفرة ، فأما البياض فلا يقال له نمط ، وفي القاموس النمط طهارة فراش ما ، أو ضرب من البسط والطريقة والنوع من الشيء وثوب صوف يطرح على المودج .

قلت : لا ينبغي بعد بعض ما في هذه الكتب عن كونه لفافة ، ولعله يوافق حينئذ ما عساه يظهر من بعض الأصحاب من عدم كونه لفافة ، لعطفه عليها تزداد لفافة ونمطاً ، لكن المعروف في تفسيره عند الأصحاب على ما نص عليه في المعتبر وعن التذكرة والمنتقى والسراير وغيرها أنه ثوب فيه خطط ، بل في جامع المقاصد بعد أن حكى عن جماعة من الأصحاب ذلك « الظاهر أنه لا خلاف في أن النمط ثوب كبير شامل للبدن كاللفافة والحبرة » انتهى . وقد سمعت سابقاً ما حكيناه عنه في حاشية الكتاب ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ كذا يستحب أن (يوضع لها بدلا عن المأمة قناع) أي خمار بلا خلاف أجده بين المتأخرين ، بل نسبة غير واحد إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، وبطل عليه مضافاً إلى ذلك صحيحة محمد بن مسلم (١) وخبر عبد الرحمن (٢) المتقدمان ، وعن شرح الارشاد لفخر الاسلام « ان الختنى المشكل يكتب في القناع ، لأن الختنى المشكل حكمة في الدنيا الاستتار بالقناع وعدم المأمة ، وجسده عورة ، وفي الاحرام حكمة حكم المرأة » انتهى . ولننظر فيه مجال ، ولعل الاحتياط في تحصيل المستحب يقضي بالمأمة والقناع ، فتأمل .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين - حديث ٩ - ١٨

﴿و﴾ يستحب ﴿أن يكون الكفن قطناً﴾ أيضاً وهو مذهب العلماء على ما في المعتبر،
 وبزيادة «كافة» في التذكرة ، كما عن النهاية الاجماع عليه ، وفي الخلاف نفي الخلاف
 عن استحباب البياض من الألوان ، وبدل على المطلوب - مضافاً إلى ما سمعت وإلى
 التأمي لما نقل في المعتبر والتذكرة أن النبي (صلى الله عليه وآله) كفن بالقطن الأبيض -
 قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي خديجة (١) : «الكتان كان لبني إسرائيل
 يكفنون به ، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله)» وقوله (عليه السلام) أيضاً
 في خبر مثق الحنات (٢) وخبر أبي القداح (٣) : «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):
 البسو البياض ، فإنه أطيب وأطهر ، وكفنوا فيه موتاكم » والباقر (عليه السلام)
 في خبر جابر (٤) : «قال النبي (صلى الله عليه وآله) : ليس من لباسكم شيء أحسن من
 البياض ، فالبسوه وكفنوا فيه موتاكم » ولقصورها عن إفاضة الوجوب في الأمرين معاً
 لأمر عديدة تعين حملها على الاستحباب ، فما عساه يظهر من الخلاف من وجوب كونه
 قطناً ضعيف أو محمول على إرادة الاستحباب .

ثم إن قضية ما سمعت من معقد الاجماع تقييد استحباب القطن بالبياض وبالعكس،
 وربما يقال بمناقضته لما سمعته من الأدلة من حيث الأمر بالقطن مستقلاً كالأمر بالبياض،
 وبينهما عموم من وجه ، فمن كفن بقطن غير أبيض أو بالعكس جاء بالمستحب من جهة
 وتركه من أخرى ، فإذا أرادها معاً جاء بهما معاً ، لكن قد يدفع ذلك بأن للتجه في
 مثله بعد حصول شرط حمل المطلق على المفيد تقييد كل منهما بالآخر ، فيحصل المطلوب
 من أن المستحب القطن الأبيض سيما بعد ما عرفت من معقد الاجماع ، وحله على إرادة

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب التكفين - حديث ٢

استحباب كل منهما من دون تقييد ، كما عساه يظهر من بعضهم خلاف الظاهر ، فتأمل جيداً . كما أن قضية أخبار الباب وكلام الأصحاب عدم استحباب ما خالفها لا كراهته ، نعم قد يقال ذلك في خصوص الكتان لما تعرفه إن شاء الله عند ذكر المصنف له ، وفي خصوص السواد للاجماع في المعتبر والتذكرة وعن نهاية الأحكام عليه ، وفي المنتهى لا نعرف فيه خلافاً ، ولقنعي عن التكفين به في خبر الحسين بن المختار عن الصادق (عليه السلام) (١) فما عن المشهور من كراهة غير الأبيض مطلقاً مع أننا لم نتحققه لادليل عليه ، كما أنه لادليل على ما في الذكرى من كراهة مطلق الصبغ ، اللهم إلا أن يراد بالسواد في الخبر المتقدم المصبوغ أو غير الأبيض ، وهو ممنوع ، وأضعف من ذلك ما من البراج من النع من التكفين بالمصبوغ ، وكأنه حمل الأمر باليباض على حقيقته من الوجوب ، وفيه باعرفت ، مع أن قضية ذلك إيجابه خصوص الأبيض لا تحريمه المصبوغ فقط .

ثم انه ينبغي استثناء الخبرة من استحباب اليباض كما نص عليه بعضهم ، لما قد عرفت سابقاً من دلالة الأخبار (٢) المستفيضة على رجحان كونها حراماً ، بل ربما يظهر من قول الصاق (عليه السلام) في خبر عمار بن يونس (٣) : « الكفن برد ، فإن لم يكن برداً فاجعله كله قطناً ، فإن لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سايرياً » مفارقة البرد للقطن ، وأفضليته عليه ، ولعله المتزوج بالإبريسم ، وربما يؤيده قول الكلظم (عليه السلام) (٤) : « وكفنت أبي في برد اشتريته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أربعائة دينار » لاستبعاد بلوغ قيمته هذا المبلغ وهو قطن محض ، فبناء على كون الخبرة بهذه الصفة ينبغي

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ٣ والباب ١٣ - حديث ٣٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٤ وهو خبر عمار بن موسى

(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التكفين - حديث ٥

استثاؤها حينئذ من استحباب القطن أيضاً ، كما أنه ينبغي استثناء النخط منها أيضاً بناء على بعض ما تقدم في تفسيره ، ويستفاد من خبر عمار المتقدم شمول استحباب كون الكفن قطناً للمامة ، وبالأولى الجرقة ، فاعساه يستشكل في ذلك بناء على كونها ليست من الكفن فلا تشملها الأدلة ضعيف ، نعم قد يستشكل في اعتبار الياض فيها للكفن ، مع أن الأقوى خلافه من حيث ظهور أدلته في شمولها ، كاللبس في حال الحياة ، فتأمل .

﴿و﴾ يستحب أن ﴿تثر على الحبرة والافافة والقميص ذريرة﴾ بل على سائر الكفن ، لما في المعتبر والتذكرة من الاجماع على استحباب تطييبه بها ، بل عن الأخير الاجماع أيضاً على استحباب تطيب الميت بها أيضاً ، وفي خبر عمار (١) « وألقى على وجهه ذريرة » ولقول الصادق (عليه السلام) في الموثق (٢) : « إذا كفنت الميت فنثر على كل ثوب شيئاً من ذريرة وكافور » وفي موثق عمار (٣) « ثم تبدأ فتبسط الافافة طولاً ، ثم تذر عليها من الذريرة - إلى أن قال - : ويجعل على كفته ذريرة » بل الظاهر استحباب وضعها على القطن الذي يوضع على فرج الميت كما نسب في كشف الثمام إلى الأصحاب ، بل ظاهر المنتهى نفي الخلاف عنه ، لما في خبر عمار (٤) « فتجعل على مقعده شيئاً من القطن وذريرة » وربما يحتمله مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) (٥) « واعد إلى قطن فنر عليه شيئاً من حنوط فضمه على فرجه قبل ودبر » .

ومما سمعت يظهر لك مافي المنتهى من عدم استحبابها على الافافة الظاهرة ، وكذا ما عساه يشعر به الاختصار على أولى مافي العبارة عن المقنعة والبسوط والنهاية والوسيلة

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٤

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

والتحريير والبيان من عدم استحباب غيرها كالذي عساه يشعر به الاقتصار في العبارة والقواعد على الثلاثة من عدم استحباب ماعداها ، فتأمل .

والمراد بالذرية الطيب المسحوق على مافي المعتبر والتذكرة ، بل يظهر من الأول أنه المعروف بين العلماء حيث نسب ماقاله بعض الأصحاب من أنه نبات يعرف بالقميجان إلى خلاف المعروف بين العلماء ، ويرجع إليه ماعن الصنعاني أنها فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي مايندر على الشيء ، واختاره من متأخري المتأخرين المحقق الثاني والشهيد الثاني معللا له في الأول بأن اللفظ إنما يحمل على المتعارف الشائع الكثير ، إذ يهد استحباب ما لا يعرف أو لا يعرفه إلا أفراد من الناس ، وكأنهم لاحظوا فيه المعنى الوضعي من أنها فعيلة بمعنى مفعولة ، أي مايندر على الشيء ، ولا يخفى عليك مافيه من البعد ، وعليه ينبغي أن يقيد حينئذ ما تقدم من كراهة تطيب الميت به من المسك والعنبر ونحوها بما إذا لم يسحقا ، وإلا كانا من الذرية ، مع أن مافي بعض الأخبار السابقة (١) من نفث ماعلى الكفن من المسك بكه (ع) قائلا أنه ليس من الحنوط يشعر بأنه كان ذرية بالمعنى الوضعي ، والحاصل أنه لا ينبغي الشك في بعد ما ذكر من إرادة المسحوق من كل طيب لمعروفة العلمية منها ، نعم قد يقال : إنها عبارة عما حكاه الصنعاني من أنه باليمن يجعلون أخلاطا من الطيب ، يسمونها الذرية ، وما حكاه في الذكرى من أنها الورد والسنبل والقرنفل والفسط والاشنة وكلها نبات ، ويجعل فيها اللازق ، ويدق جميع ذلك لاجتماع الوصفية والعلمية حينئذ ، وربما يرجع اليه سابقه ، كما أنه في عرفنا الآن كذلك نوع خاص من الطيب مسحوق يسمى ذرية ، ولعله هو الذي أراده في المدارك بأنه طيب مخصوص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها ، لكن نص في المقنعة والبسوط وعن النهاية والمصباح ومختصره والاصباح أنها القمعة ، وعن التذكرة أنه قال بضم القاف

وتشديد الميم المفتوحة والحاء المهملة أو بفتح القاف والتخفيف كواحدة القمح، وسماها به أيضاً الجمني .

قلت : وعن القاضي وكأنها حينئذ ماحكي عن الراوندي أنه قيل إنها حبوب تشبه حب الحنطة التي تسمى بالقمح تدق تلك الحبوب كالذقيق ، لها ربح طيبة ، لكن حكى في الروض أنه « وجد بخط الشهيد (رحمه الله) نقلا عن بعض الفضلاء ان قصب الذريرة هي القمحة التي يؤتى بها من ناحية « نهاوند » وأصلها قصب نابت في أجمة بعض الرساتيق ، يحيط بها حيات ، والطريق إليها على عدة عقبات ، فإذا طال ذلك نرك حتى يحف ثم يقطع عقداً وكهايا ، ثم يعبى في الجوالقات ، فإذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المعروفة عن وصار ذريرة، ويسمى قمحة ، وإن سلك به على غير تلك العقبات بقي قصباً لا يصلح إلا للوقود » انتهى .

قلت : لعل المراد بالقمحة حينئذ في كلام أولئك ذلك ، كما أنه ربما يرجع إليه أيضاً ما عن الشيخ في التبيان أن الذريرة فتاة قصب الطيب ، وهو قصب يؤتى به من الهند يشابه قصب الشباب ، بل وكذا ما في السرائر « ان الذي أراه انها نبات طيب غير الطيب المعهود ، يقال لها القمحان ، نبات يحملونه على رأس دَنّ الخمر ليكسبها الريح الطيبة » انتهى . لكنه بعيد ، لأن المحكي عن العيين أن القمحان يقال ورس ، ويقال زعفران ، وعن تهذيب الأزهرى عن أبي عبيد زبد الخمر ، ويقال طيب ، وعن المحيط الزعفران والورس ، وقيل ذريرة تملو الخمر ، وعن المقائيس الورس أو الزعفران أو الذريرة كل ذلك يقال ، وعن المجمل الورس ويقال للزعفران والذريرة، ألهم إلا أن يدعى أن ما ذكرناه أقرب ، وكيف كان فلمل الاجتزاء بما سمعت من المعروف عندنا الآن لا يخلو من قوة ، كما أن القول بأنها صنف شامل لجميع ذلك من فتاة قصب الطيب ومن القمحة ومن الأجزاء الجمانية وغير ذلك مما تقدم ، فليست هي كل طيب مسحوق ولا شخص خاص لا يخلو أيضاً من قوة ، وبه يجمع بين تلك الكلمات المتفرقة،

لكون الثبوت مقدماً على النافي ، فلا يسمع من أحد منهم الحصر ، فتأمل جيداً .
 ﴿و﴾ كذا يستحب أن ﴿ تكون الحبرة فوق اللقافة ﴾ الواجبة بلا خلاف أجده
 فيه بين الأصحاب كما ذكروه في كيفية التكفين ، ويدل عليه رواية يونس (١) « أبسط
 الحبرة بسطاً ، ثم أبسط الازار » إلى آخرها . بناء على أحد الاحتمالين أو أظهرهما ،
 نعم قوله : ﴿ والقميص بالطنها ﴾ أي باطن اللقافة الواجبة ظاهر في استحبابه أيضاً كالأول ،
 وهو محل نظر وتأمل لما عرفت من الوجوب ، ألهم إلا أن يريد الهيئة المركبة من الحبرة
 واللقافة ، كما أنه قد عرفت سابقاً ما يشهد للأول من عدم اشتراط استحباب أصل الحبرة
 بكونها الرابعة ، بل يكفي إذا كانت الثالثة الواجبة للأخبار المتقدمة ، نعم يستحب
 فيها أن تكون الرابعة كما مضى الكلام فيه مفصلاً ، فتأمل .

﴿و﴾ من السنن أيضاً أن ﴿ يكتب على الحبرة والقميص والازار والجريدتين ﴾
 كما في الهداية والمبسوط والمعتبر والقواعد وكذا الارشاد وعن الفقيه والمراسم والمفيد مع
 ترك الأخير الازار كابن زهرة فترك الحبرة ، وزيد العمارة في المبسوط والدروس وعن
 النهاية والوسيلة والاصباح وكذا التحرير مع إسقاط الجريدتين ، وفي السرائر كما عن
 المهذب والاقتصاد إطلاق الأُكفان ، وعن المصباح ومختصره الأُكفان ، ولعله يرجع
 إلى ما في الجامع ويكتب على الجريدتين والحبرة والأُكفان والعمامة ، كاللروس
 ويكتب على الجريدتين والقميص والازار والحبرة واللقافة والعمامة ، هذا كله بالنسبة
 إلى المكتوب عليه وإن اختلفت في مقدار المكتوب ، ولم أقف في شيء من الأدلة على
 هذا التعميم سوى ما في الغنية من الاجماع على ما في المتن ، لكن قد عرفت انه ترك الحبرة
 وإلا فوجود في خبر أبي كهمس (٢) « أن الصادق (عليه السلام) كتب على حاشية كفن

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التكفين - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب التكفين - حديث ١

إسماعيل « بل في الخبر المنقول (١) عن الاحتجاج أنه كتب على إزار ابنه اسماعيل ، ومن هنا قد يتأمل في استحباب غير الثابت من الاجماع والخبر كالعلماء ونحوها ، سيما مع عدم ظهور فائدة في تكرار المكتوب على القطع الزائدة على ما عرفت ، للاكتفاء بترتيب ما يتصور من الفوائد كالتي برك ونحوها بها ، فلا حاجة إلى الزائد ، اللهم إلا أن يقال - بعد ثبوت الجواز من الأصل السالم عن المعارض ، لقطع بعدم الاهانة بمثل ذلك ، بل هو تعظيم عند التأمل ، واحتمال ترتب النفع المقصود بالتكرير عليه سيما بعد ذكر بعض الأصحاب استحبابه ووثوبه فيما عرفت من القطع الثابتة - : لا بأس بفعله ولا مانع منه ، وما عساه يقال - : إنه لم يعلم ترتب النفع على الفعل الذي لم يهرز المكلف النفع عليه وإن كان في الواقع هو كذلك ، لعدم تأثير المصادفة الاتفاقية - مدفوع في أمثال المقام مما كان ترتب النفع عليه إنما هو من الخواص التي لا مدخلية للقصد والنية فيها ، وكذا ما يقال من احتمال تلوث ما يجب احترامه من المكتوب بالنجاسة ونحوها ، إذ هو مع أنه يتقى باصالة علمه يمكن القول به حتى مع العلم بالتلوث ، لانتفاء تحقق الاهانة المنافية للتعظيم التي هي منشأ الحرمة في أمثال ذلك ، مع قصد التبرك واستدفاع العذاب وجلب الرحمة والرضوان .

واحتمال القول - ان المدار في الاهانة وهتك الحرمة ونحوها على الفعل الظاهر فيها عرفا في حد ذاته ولا مدخلية لقصد التبرك ونحوه في رفع ذلك ، إذ لا ريب في تحققها بوضع شيء من المحترمات في الدبر ونحوه وإن قصد الاستشفاء والتبرك ، أو القول بان تجنيب هذه المحترمات النجاسة ونحوها غير منحصر في هتك الحرمة ومنافاة التعظيم وإن كان ربما كان ذلك حكمة ، بل لها أدلة أخر شاملة بظاهرها لما قصد به التبرك وعدمه ، فيكون التعارض حينئذ بينها وبين ما دل على التبرك ونحوه بها تعارض

العموم من وجه - ضعيف بل ممنوع ، أما أولاً فلتبعية الأفعال للقصد قطعاً كما هو المشاهد في العرف ، وأما ثانياً فلحكم بالخصوص فيما نحن فيه من أهل العرف أنه لا شيء فيه من التحقير والاهانة بل هو تعظيم وزيادة احترام ، ولعل ما ذكر من المثال إنما هو لعدم التبرك بها على النحو المتعارف فيه من الأكل ونحوه ، لكون الانتفاع بها إنما هو بالخاصية ، فلا حاجة إلى وضعها حينئذ في هذه الأماكن الردية ، أو لأن قبح هذه الصورة بخصوصها لا يضمنحل بقصد التبرك والاستشفاء ونحوها ، وأما ثالثاً فقد تقدم في محله أنه لا دليل يعتمد عليه في وجوب تجنب هذه الأمور المحترمة النجاسات ونحوها غير التعظيم والاحترام وحرمة التحقير والاهانة ، على أنه بعد التسليم يمكن القول بترجيح ما نحن فيه بوجوه غير خفية ، فتأمل جيداً فإن المسألة غير خاصة بنحو المقام ، بل هي فيه وفيما سيأتي من المكتوب وما يكتب به وغيرهما ، فظهر من ذلك كله أنه لا مانع من فعله حينئذ ، بل ربما قيل إنه راجح ومستحب عارضاً للقطع العقلي برجحانية ما يفعله العبد لاحتمال حصول رضا سيده وطلبه لذلك ، وعليه يبي التسامح في أدلة السنن ، ولنا فيه بحث مذكور في محله ، نعم قد يقال بالاستحباب إن قلنا بأن فتوى الفقيه نوع من البلوغ حتى يشمل عموم « من بلغه » أو لعمومات التبرك واستدفاع البلاء بها إن كانت موجودة وإلا كان للتأمل في استحبابه مجال ، بل وفي جواز ما يقطع بتلونه مما يجب احترامه منه بما ينافيه ، وكذا جواز ما كان فيه إساءة للأدب مما يقبحه العقل كالكتابة على ما يحاذي المورة من المنزلة ، فتأمل جيداً ، هذا كله في المكتوب عليه وإن كان كثير مما تقدم منا يتأتى فيه وفي غيره مما يأتي بعده .

وأما المكتوب في (اسمه) وزيد في الهداية كما عن سلا راسم أبيه ولم أقف على ما يدل عليه (وانه يشهد الشهادتين) أي كتبه فلان يشهد ان لا إله إلا الله ، ولا بأس

بزيادة وحده لاشريك له كما في البسوط ، وعن النهاية وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، واقتصر ابن إدريس كما عن ابن الجنيد عليهما ، والصدوق في الهداية كما عن الفقيه والمراسم والمقنعة والفريفة على الأولى ، ولعله للاقتصار على ما جاء من الأخبار بكتابة الصادق (عليه السلام) على حاشية كفن ابنه إسماعيل ، وعن كتاب الغنية للشيبخ والاحتجاج للطبرسي على إزاره إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله ، وكل ما عليه الأصحاب من ذكر الشهادة الثانية أولى ، إذ هو مع كونه مشهوراً فيما بينهم بل هو معقد بمض إجماعي الخلاف والغنية الآتين وكونها خيراً محضاً واشترآ كما مع الأولى في كل ما يتصور من جلب النفع ودفع الضرر وغير ذلك - يؤيده ما رواه المجلسي في البحار نقلاً عن مصباح الأنوار عن عبد الله بن محمد بن عقيل (١) قال : « لما حضرت فاطمة صلوات الله وسلامه عليها الوفاة دعت بماء فاغتسلت ثم دعت بطيب فتحنطت به - إلى أن قال - : فقلت هل شهد معك ذلك أحد ، قال : نعم شهد كثير بن عباس ، وكتب في أطراف كنفها كثير بن عباس تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) » سيما مع ضمنية ظهور علم أمير المؤمنين والحسين (عليهم السلام) بذلك .

(و) لعله منه ومن غيره مما تقدم يظهر أنه ﴿ ان ذكر الأئمة (عليهم السلام) ﴾ مع ذلك (وعددهم إلى آخرهم كان حسناً) كما عليه الأصحاب إما بذكر أسمائهم فحسب تبركاً أو بإضافة الاقرار بكونهم أئمة على نحو الشهادتين ، بل لعله أولى ، وفي الخلاف والغنية الإجماع عليه ، قال في الأول : « الكتابة بالشهادتين والاقرار بالنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) ووضع التربة في حال الدفن انفراد محض لا يوافقنا أحد من الفقهاء ، دليلاً إجماع الفرق وعملهم عليه » وقال في الثاني : « ويستحب أن يكتب على الجريدتين وعلى القميص والازار ما يستحب أن يلقنه الميت من الاقرار بالشهادتين (١) ذكر صدرها في المستدرک في الباب - ٢٨ - من ابواب الكفن - حديث ٥ .

وبالأئمة وبالبعث والعقاب والثواب - إلى أن قال - : كل ذلك بدليل الاجماع انتهى .
وكنى بذلك دليلاً مثله مضافاً إلى ما سمعته سابقاً خصوصاً ما تقدم منا في المكتوب عليه ،
فلا يقدح حينئذ ما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين من عدم الوقوف له على نص ،
وأنه شيء ذكره الأصحاب .

على أنه قد يستأنس له بما حكاه في البحار نقلاً عن فلاح السائل إلى أن قال : « وكان
جدي ورام بن أبي فارس قدس الله جل جلاله روحه وهو ممن يقتدى بفعله قد أوصى
أن يجعل في فيه بعد وفاته فص عقيق ، عليه أسماء أئمة (ع) ، فنقشت أنا فصاً عقيقاً عليه
الله ربي ومحمد نبي وعلي وصيتم الأئمة (عليهم السلام) أنمي ووسيلتي ، وأوصيت أن
يجعل في في بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسئلة في القبر سهلاً إن شاء الله »
ورأيت في كتاب ربيع الأنوار للزنجشيري في باب الالباس والحلي عن بعض أنه كتب
على فص شهادة أن لا إله إلا الله وأوصى أن يجعل في فيه عند موته إلى آخره . وبما حكاه
الاستاذ الأعظم من كشف الغمة « أن بعض الأمراء السامانية كتب الحديث الذي
رواه الرضا (عليه السلام) (١) لأهل نيشابور بسنده عن آبائه (عليهم السلام) إلى الرب
تعالى بالذهب ، وأمر بأن يدفن معه ، فلما مات رثي في المنام فقال: خضر الله لي بتلفظي
بلا إله إلا الله ، وتصديقي بمحمد (صلى الله عليه وآله) وأني كتبت هذا الحديث تعظيماً
واحتراماً » انتهى . (٢)

وبما نقله غير واحد عن غيبة الشيخ عن أبي الحسن القمي أنه « دخل على أبي جعفر

(١) البحار - ج ١٧ من طبعة الكمباني باب ورود الرضا عليه السلام نيشابور
(٢) قلت : ولعله لذا سمي بسلسلة الذهب ، وإن كثيراً ما كتبه في كأس وأحموه
بماء وأضع عليه شيئاً من تربة الحسين (عليه السلام) فأرى تأثيره سريعاً والحمد لله ، ولي
فيه رؤياً عن أمير المؤمنين (عليه السلام) تصدق ذلك ، لكنها مشروطة بالصدقة بخمسة
قروش ، ونسأل الله التوفيق (منه رحمه الله)

محمد بن عثمان العمري (رحمه الله) وهو من النواب الأربعة وصغراء الصاحب (عليه السلام) فوجده وبين يديه ساجدة ونقاش ينقش عليها آيات من القرآن وأسماء الأئمة (عليهم السلام) على حواشيها ، فقلت : يا سيدي ماهذه الساجدة ؟ فقال : لقبري تكون فيه وأوضع عليها ، أو قال : أسند إليها وفرغت منه وأنا كل يوم أنزل إليه وأقرأ فيه أجزاء من القرآن « قلت : ومنه يستفاد ماهو مشهور في زماننا حتى صار ذلك فيه من الأمور التي لا يمتريها شوب الاشكال ، وعليه أعظم علماء العصر من استحباب كتابة القرآن على الكفن .

ويؤيده - مضافاً إلى ما سمعته سابقاً ، وما يظهر من لغاوي الأدلة من مشروعية الاستعاذة والتبرك وطلب الرحمة والمغفرة بما هو مظنتها ، وليس شيء أعظم من القرآن سيما بعد شهرة ورود الأمر بأخذ ماشئت منه لما شئت - مارواه في الوسائل عن عيون الأخبار وكتاب إكمال الدين عن الحسن بن عبد الله الصيرفي (١) عن أبيه في حديث « أن موسى بن جعفر (عليهما السلام) كفن بكفن فيه حبرة استعملت له تبلغ ألفين وخمسمائة دينار ، كان عليها القرآن كله » انتهى . قلت : وظاهره أن الحبرة استعملت للكاظم (عليه السلام) لكن الذي رأيته في البحار نقلاً عن العيون مسنداً إلى الحسن بن عبد الله عن أبيه (٢) قال : « توفي موسى بن جعفر (عليهما السلام) في يدي سندي بن شاهك ، فحمل على نعش ونودي عليه هذا إمام الرافضة ، فسمع سليمان بن أبي جعفر الصباح ونزل عن قصره وحضر جنازته وغسله وحنطه بمنحوط فاخر ، وكفنه بكفن فيه حبرة استعملت له بألفين وخمسمائة دينار عليها القرآن كله » الخبر . وهو ظاهر في كون الحبرة مستعملة لسليمان ، ومن هنا قال في البحار : « الاستدلال بهذا الخبر على استحباب

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٢) البحار - ج ١١ - من طبعة الكمباني باب أحوال الكاظم عليه السلام في الحبس

الى شهادته

كتابة القرآن بيد ، إذ ليس من فعل المصوم ولا تقرير منه فيه ، إلا أن يقال ورد في حضور الرضا (عليه السلام) ، فيتضمن تقريره ولا يخفى ما فيه ، انتهى .

قلت : لكتنا في غنية عن إقامة الدليل بالخصوص عليه بعد ثبوت الجواز بأصلاته وعدم حصول التحقير والاهانة له بذلك بعد كتابته بقصد التبرك واستدقاق الشر واستجلاب الخير مع احتمال أو ظن ترتب ذلك جميعه عليه ، ولا استبعاد فيه من حيث عدم ورود نص بالخصوص به مع مانراه من زيادة اهتمام أئمتنا (عليهم السلام) بذكر ماله أدنى نفع في أمثال هذا المقام ، وذلك إما لاكتنائهم (عليهم السلام) بهذه التلويحات اعتماداً على حسن أنظار علماء شيعتهم ، أو لأنه لم يصل إلينا من أخبارهم إلا القليل ، أو لغير ذلك .

فما عساه يظهر من الشهيد في الذكرى من التوقف في نحوه لا يخلو من نظر ، وكذا المحقق الثاني في جامع المقاصد ، بل قد يظهر من الثاني الميل إلى منعه ، حيث قال بعد ذكر الشهادتين وأسماء الأئمة (عليهم السلام) : « ولم يذكر الأصحاب استيجاب كتابة شيء غير مذكروا ، ولم يتقل شيء يعتد به بدل على الزيادة ، وإعراض الأصحاب عن التمرض للزيادة يشعر بعدم تجويزه ، مع أن هذا الباب لا مجال للرأي فيه ، فيمكن المنع » انتهى . وفيه ما عرفت ، بل لعل تعدد الأصحاب من مضمون خبر أبي كهمس إلى مذكروه مع اعترافهم بعدم ورود شيء فيه مشعر بمجواز مثل ذلك من أنواع الخير في دفع مثل هذا الضرر وجلب مثل هذا النفع العظيم ، لكن الانصاف يقضي بأنه ينبغي أن يتجنب في مثل ذلك مظان وصول النجاسة ونحوها إليه ، ولعل كتابته في شيء يستمحيب مع الميت بحيث لا يصل شيء من قذاراته إليه أولى ، ولعل أوصي بفعل ذلك لي في قبر إن شاء الله ، ومن الله أسأل التوفيق .

هذا كله مع أنه نقل في البحار وغيره عن جنة الأمان للكفعمي (١) عن السجادة

زين العابدين عن أبيه عن جده (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال :
 « نزل جبرئيل على النبي (صلى الله عليه وآله) في بعض غزواته وعليه جوشن ثقل ، آله
 ثقله ، فقال : يا محمد (صلى الله عليه وآله) ربك يقرؤك السلام ويقول لك اخلع هذا
 الجوشن واقرا هذا الدعاء ، فهو أمان لك ولأمتك - وساق إلى أن قال - : ومن
 كتبه على كفته استحيى الله أن يعذبه بالنار - وساق الحديث إلى أن قال - : قال
 الحسين (عليه السلام) : أوصاني أبي (عليه السلام) بحفظ هذا الدعاء وتظيمه ، وأن
 أكتبه على كفته ، وأن أطله أهلي وأحبتهم ، ثم ذكر الجوشن الكبير ، »

قال في البحار : « رواه في البلد الأمين أيضاً هذا السند ، وزاد فيه ومن كتبه
 في جام بكافور أو مسك ثم غسله ورشه على كفن أنزل الله تعالى في قبره ألف نور ،
 وآمنه من هول منكر ونكير ، ورفع عنه عذاب القبر ، ويدخل كل يوم سبعون ألف
 ملك إلى قبره يشرونه بالجنة ، ويوسع عليه قبره مد بصره - ثم قال - : ومن الترائب
 أن السيد ابن طاووس قدس الله روحه بعدما أورد الجوشن الصغير المفتوح بقوله : إلهي
 كم من علو انتضى على سيف عداوته في كتاب مهج الدعوات قال : خير دعاء الجوشن
 وفضله ومالقارته وحامله من الثواب بحذف الاسناد عن مولانا وسيدنا موسى بن جعفر
 عن أبيه عن جده عن أبيه الحسين بن علي أمير المؤمنين صلوات الله عليهم
 أجمعين وذكر نحواً مما رواه الكفعمي في فضل الجوشن الكبير . وساق الحديث إلى أن
 قال : قال جبرئيل (عليه السلام) : يأنى الله لو كتب انسان هذا الدعاء في جام بكافور
 ومسك وغسله ورشه فلك على كفن ميت أنزل الله تعالى على قبره مائة ألف نور ،
 ويدفع الله عنه هول منكر ونكير ، ويأمن من عذاب القبر ، ويبحث الله إليه في قبره
 سبعين ألف ملك مع كل ملك طبق من التور يشرونه عليه ويحملونه إلى الجنة ، ويقولون
 له إن الله تبارك وتعالى أمرنا بهذا ونؤنسك إلى يوم القيامة ، ويوسع الله عليه في قبره

مد بصره ، وفتح له باباً إلى الجنة ، ويوسدونه مثل العروس في حجلتها من حرمة هذا الدعاء وعظمته ، ويقول الله تعالى اني أستعجي من عبد يكون هذا الدعاء على كفته ، وساقه إلى قوله قال الحسين بن علي (عليهما السلام) : أوصاني أبي أمير المؤمنين (عليه السلام) وصية عظيمة بهذا الدعاء ، وقال يا بني اكتب هذا الدعاء على كفتي ، وقال الحسين (عليه السلام) . فعلت كما أمرني أبي - ثم قال بعد ذلك - : أقول : ظهر لي من بعض القرائن أن هذا ليس من السيد قدس روحه ، وليس هذا إلا شرح الجوشن الكبير ، وكان كتب الشيخ أبو طالب بن رجب هذا الشرح من كتب جده السعيد تقي الدين الحسن بن داود لمناسبة لفظه واشترأكما في هذا اللقب في حاشية ، فأدخله النساخ في المتن « انتهى .

ثم روى في البحار أيضاً عن البلد الأمين عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) قال : « من جعل هذا الدعاء في كفته شهد له عند الله أنه وفي بعهد ، ويكفي منكراً ونكيراً ، ونجاة الملائكة عن يمينه وشماله ويثرونه بالولدان والخور ، ويجعل في أعلى عليين ، ويبنى له بيت في الجنة » إلى آخر ماسيأتي ، وهو هذا الدعاء « بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنيك حميد مجيد ودود شكور كريم وفي " ملي " » إلى آخر ماسيأتي في كتاب الدعاء ، انتهى .

قلت ومن ذلك كله يظهر لك قوة ما تقدم لنا سابقاً من جواز كتابة القرآن ونحوه من الأدعية والأذكار مما يرجى به دفع الضرر وجلب النفع ، وأنه لا وجه لاستبعاد ذلك من حيث هتك الحرمة ونحوها سيما إذا لم يفعل ذلك ونحوه مما لم يقم عليه دليل معتبر بعنوان الاستعجاب الخصوصي ، بل لرجاء ترتب النفع عليه ، فلا يتصور فيه تشريع حينئذ .

(و) مما ذكرنا يظهر لك وجه مذكوره غير واحد من الأصحاب بل نسب اليهم في جامع المقاصد وكشف الثام من استحباب أن (يكون ذلك) أي الكتابة (بتربة الحسين (عليه السلام)) جمعاً بين الوظيفتين الكتابة والتربة ، ورجاء لترتب المقصود ، وفي المحكي عن الاحتجاج وغية الشيخ فيما كتب محمد بن عبدالله بن جعفر الحيري (١) إلى القائم (عليه السلام) « سأل عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب (عليه السلام) يوضع مع الميت في قبره ، ويخلط بمخوطه إن شاء الله تعالى » وسأل روي لنا عن الصادق (عليه السلام) (٢) « أنه كتب على إزار إسماعيل ابنه إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله ، وهل يجوز أن يكتب مثل ذلك بطين القبر أو غيره ؟ فأجاب (عليه السلام) يجوز ذلك ، ولا صراحة فيه باستحباب طين القبر مقدماً على طين غيره ، بل ظاهره موافقة المحكي في الذكرى عن المفيد في الرسالة من التخيير بين التربة وغيرها من الطين ، وماعن ابن الجنيد من إطلاقه الطين والماء ، ولعله قضية عدم تعيين ما يكتب به من ابن بابويه .

بل (و) كذا دلالة فيه على مذكوره المصنف وغيره ، بل نسبة في المختلف وكشف الثام إلى المشهور من أنه (إن لم توجد) أي التربة (فبالاصبع) ولعله لذا حكى عن الاقتصاد والمصباح ومختصره والراسم التخيير بين الكتابة بما سبق وبينه ، بل في المقنة الأمر بالكتابة بالاصبع ، ثم قال : ولو كتب بالتربة الحسينية ففيه فضل كثير ، وفي الذكرى وجامع المقاصد والروض وكشف الثام حاكياً له في الأخير عن أبي علي وغربة المفيد الأمر بالتربة الحسينية أولاً ، فإن لم توجد فبالطين والماء ، ومع عدمه فبالاصبع ، بل في الأخير أنه لو قيل بالكتابة المؤثرة قبل ذلك ولو بالماء كان حسناً .

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب التكفين - حديث ٣

قلت : ولعل الوجه فيما ذكروه ان الظاهر من الكتابة المؤثرة ، لأنها حقيقة في ذلك ، ومن هنا حكي عن المفيد في الرسالة ، ونص عليه في السرائر والنتهى والمختلف وغيرها أنه تلبّ التربة بالماء ويكتب ، ولعله عليه يحمل المحكي من إطلاق الأكثر الكتابة ، بل لولا ما يشعر مافي جامع المقاصد والروض من نسبة الكتابة بالاصبع إلى الأصحاب بالاجماع عليه لا يمكن منعه ، فلا ريب حينئذ في تقديم تلك الكتابة عليه حينئذ حتى ماسمته من كشف اللثام من تقديمها ولو بالماء ، كما أنه لا ريب في رجحان التربة الحسينية على غيرها ، ألهم إلا أن يقال : إن ما كان غير مؤثر أولى في المقام من المؤثر جمعاً بين التبرك والحفظ على المكتوب من التلوين سيما المؤثر تأثيراً مميزاً كالمكتوب في القرطاس كما هو للتعرف في زماننا هذا ، وهو لا يخلو من قرب عند التأمل في مثل كتابة القرآن ونحوه سيما الكتابة على مظان التلوين .

ومن ذلك كله ظهر لك أن المراد بالكتابة بالاصبع من غير تأثير كما نص عليه في كشف اللثام وغيره ، ولم أعرف نصاً بالخصوص لما هو متعارف الآن في عصرنا من كتابة الجريدتين بسكين ونحوها ، بل ربما يشكل الاجتزاء به من حيث ظهور كلام الأصحاب في الحصر بتلك المراتب الثلاثة ، ألهم إلا أن يقال : الظاهر مرادهم بذلك استحباباً في استحباب ، وإلا فللدار على تحقق الكتابة بأي وجه يكون ، نعم يكره بالسواد أو مطلق الصبغ على ماسياتي ، ومنه يعرف حينئذ القطع بالاجتزاء بكتابة الاصبع ابتداء أي مع التمكن من غيره .

ثم انه قد عرفت سابقاً استحباب الخبرة ، ﴿ فان فقدت الخبرة ﴾ استحباب أن ﴿ يحمل بدلها لفافة أخرى ﴾ كما نص عليه كثير من الأصحاب قدماهم ومتأخريهم ، بل ربما ظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه ، ولعل ذلك كاف فيه ، وإلا فلم أعثر

على ما يدل عليه في شيء من الأدلة ، نعم ربما يستفاد من خبر زرارة (١) « فإزاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة » إلى آخره . وغيره من المطلقات استحباب مطلق الإفاقة من غير اشتراط لذلك بقصد الخبرة كما ذكرناه عند البحث عليها ، وهو ظاهر السرائر ، ولعل الأصحاب لم يريدوا التقييد . بل المراد أنه مع وجود الخبرة لا ينبغي أن يعتدل إلى غيرها لما فيه من الجمع بين المندوبين الإفاقة وكونها حبرة ، وقد تقدم سابقاً ماله نفع تام في المقام ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ من السنن أيضاً ﴿أن يحاط الكفن بخيوط منه﴾ بلا خلاف أجده بين الأصحاب بل نسبة في الذكرى وجامع المقاصد إلى الشيخ وإليه مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، ولعله الحجة مع ما فيه من التجنب عما لم يبلغ مبلغه في حله وطهره ، وإلا فلم تقف على ما يدل عليه في شيء من الأدلة . ﴿و﴾ نحوه قوله بعده : ﴿لا تلب بالريق﴾ وإن كان لا خلاف في كراهته أيضاً عندهم ، وحكاة في المعتبر عن الشيخ في المبسوط والنهاية ، ثم قال : « ورأيت الأصحاب يمتنعونه ولا بأس بمتابعتهم ، لازالة الاحتمال ووقوفا على الأولى وهو موضع الرفاق » انتهى . وهو جيد مع أنه أيضاً قد يندرج في فضلات مالا يؤكل لحمه ، والظاهر أنه لا بأس بيلها بغيره للأصل كما صرح به غير واحد ، بل لعله يشعر به الاقتصار على الريق فيها في كلامهم .

﴿و﴾ من السنن أن ﴿يجعل معه جريدتان من سف النخل﴾ إجماعاً من الفرقة المحقة محصلاً ومنقولاً مستفيضاً بل متواتراً كالنصوص (٢) خلافاً لتعريم من أهل الباطل ، والحمد لله على عدم توفيقهم لذلك سيما بعد ماورد أنها تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء ، وانها يتجافى عن الميت العذاب والحساب بسببها مادامت رطبة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التكفين

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة (١) بعد أن سأله عن غلة وضع الجريدة مع الميت : « يتجافى عنه العذاب والحساب مادام العود رطباً ، أما العذاب والحساب كله في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم ، وأما جعلت السفنتان لتلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفها إن شاء الله » ومنها يظهر المناقشة فيما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين من استحباب وضع القطن على الجريدتين ناسين له إلى الأصحاب ، وعلوه بالمحافظة على بقاء الرطوبة ، أنهم إلا أن يقال باستحبابه بعداً لما ذكره من العلة ، وهو حسن إن ثبتت النسبة إلى الأصحاب ، كما أنه يستفاد منه أيضاً كضريح غيره من الأخبار ونمقد إجماعي الاختصار والخلاف وغيرها اعتبار كونها رطبتين أي خضراوين مضافاً إلى قول أبي الحسن الأول (عليه السلام) في خبر محمد بن علي بن عيسى (٢) بعد أن سأله عن السفة اليابسة إذا قطعها يده ، هل يجوز للميت أن توضع معه في حفرته ؟ : « لا يجوز اليابس » بل عن المين والمحيط وتهذيب اللغة اعتبار الرطوبة في مفهوم الجريدة ، ولعله لمعوميته أو لذا تركه المصنف وإن كان الأول بعيداً منافياً للإطلاق العرفي ، نعم قد يقال : إن خرط الخوص معتبر في مفهوم الجريدة وإلا سميت بالسفة كما نص عليه في الروض ، مع أن الذي سمته في الصحيح المتقدم ظاهر في الاجتزاء بالسفة أيضاً ، وإن كان الأحوط إن لم يكن أقوى الاختصار على المحروطة .

ثم إن ظاهر الصحيح المتقدم كغيره من الأخبار (٣) عدم مشروعية الجريدة لمن يؤمن عليه من عذاب القبر ، فلا نشرع للصبي والمجنون وغيرها ، لكن نص بعض المتأخرين على استحباب ذلك لكل ميت صبي وغيره ناسياً له إلى إطلاق الأخبار (٤)

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب التكفين

والأصحاب ، بل في الذكرى قال الأصحاب : « ويوضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصغار لاجتماع الأمر » انتهى . وربما يؤيده ما رواه (١) في المنة وغيرها من أن الأصل في مشروعية الجريفة وصية آدم (عليه السلام) ولله بفعل ذلك له ، ثم فعلته الأنبياء (عليهم السلام) بعده ، ثم اندرس في الجاهلية ، فأحياه النبي (صلى الله عليه وآله) ، قال في المنة: « ووصى (ص) أهل بيته (عليهم السلام) باستعماله وصار سنة إلى أن تقوم الساعة » انتهى . إذ لا ريب في تنزيه الأنبياء عن عذاب القبر ، فربما يحمل حينئذ ما سمعت على إرادة بيان الحكمة ، وهو حسن ، فتأمل .

ثم إن الاحوط في تفصيل هذا المستحب وترتب هذه الثمرات العظيمة وضع جريدتين ، ومن العجيب ما يحكى عن العماني حتى أن المستحب جريفة واحدة ، فانه كاد يكون مخالفاً للتواتر من الأخبار فضلاً عن الإجماع بقسميه ، بل قد يستشكل في مشروعية واحدة فقط من حيث ظهور الثنية في كلام الأصحاب وكثير من الأخبار سيما ما ورد (٢) من شق النبي (صلى الله عليه وآله) الجريفة ، إذ كأنه محافظة على التعدد في مدخلية هيئة الاثنيية في ذلك ، وما عساه يقال : إنه لا ظهور في الثنية في ذلك ، بل هي دالة على كل من الفردين على نحو دلالة العام على أفرادها لمدخلية لأحدهما في ثبوت الحكم للآخر ، فيمكن القول حينئذ باستعجاب الواحدة حتى لو قلنا إن التعدد من حيث كونه تعدداً له وظيفة خاصة غير ما على الفردين - يدفعه بعد التسليم ظهورها في خصوص المقام فيما ذكرنا كما لا يخفى على من أعطى النظر حقه في التأمل في الأخبار .

نعم ربما يظهر من قول الصادق (عليه السلام) في الحسن كالتصحيح (٣) : « ان

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التكفين - حديث ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التكفين - حديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التكفين - حديث ٥

رجلا من الأنصار مات فشبهه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال : خضره ما أكل
 المحضرين يوم القيامة ، فقلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : وأي شيء التخضير ؟ قال :
 تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع ، وأشار بيده إلى عند ترقوته تلف مع ثيابه «
 الاجتزاء بالواحدة ومن هنا قال في الوسائل : « إن هذا محمول على جواز الاقتصاد على
 الواحدة ، ويأتي مثله كثيراً » انتهى . لكنه حكى عن الصدوق أنه قال بعد ذكره
 الحديث : « جاء هذا الخبر هكذا ، والذي يجب استعماله أن يجعل للميت جريدتان من
 النخل خضراوتان » قلت : وهو كالصرح فيما ذكرنا ، وظني أن الراد بالخبر
 إنما هو أصل بيان التخضير من غير نظر إلى الاتحاد أو التمدد ، كما أن الظاهر من كثير
 من تلك الأخبار التي أشار إليها في الوسائل منها الحسن كالصحيح (١) « قيل لأبي عبد الله
 (عليه السلام) : لا شيء توضع مع الميت الجريدة ؟ والموثق عنه (ع) أيضا (٢) « يستحب
 أن يدخل معه في قبره جريدة » وغيرها (٣) إرادة الجنس لا الواحدة ، فلا مناقاة ، وبه
 تشر بعض الأخبار أيضا (٤) حيث نص فيها على الجريدتين ، ثم يقول بعد ذلك :
 وأما الجريدة إما اعتاداً على ما سبق له أو على معروفية الأمر بين الشيعة حتى امتازوا
 به عن مخالفهم ، فتأمل جيداً .

ثم إن ظاهر إطلاق المصنف كإطلاق كثير من الأخبار الاجتزاء بالجريدة سواء
 كانت ذراعاً أو عظمه أو شبراً أو أربع أصابع ، وبه صرح في الذكرى ، وتنبه
 بعض متأخري المتأخرين مطلقاً له بثبوت أصل للشروعية مع عدم قاطع على قدر معين ،
 قلت : لكن المشهور كما في الذكرى وجامع المقاصد وغيرها تقدير كل واحدة منهما
 بظم الذراع ، إلا أنه اعترف بعضهم بعدم الوقوف له على مستند ، وربما يحتج له بعد

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التكفين - حديث ٧ - ٨

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التكفين - حديث ٤ - ١

اجتهال كفاية الشهرة في مثله سيجمع وجوده في رسالة علي بن بابويه ونهاية الشيخ كما نقل عنها بأنه معقد إجماع الانتصار وعن الفنية ، وإن كان ماحضراً من نسخها يصعب اندراجه في معقد إجماعه ، وبما في الفقه الرضوي (١) من نسبه إلى الرواية ويقول الصادق (عليه السلام) في المرسل عن يحيى بن عباد (٢) : « تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع » الحديث . وبخبر إبراهيم عن رجاله عن يونس عنهم (عليهم السلام) (٣) « وتجعل له يعني الميت قطعيتين من جريد النخل رطبة قدر ذراع » الحديث . بناء على أن المراد بالذراع فيهما عظمه إن قلنا أنه المعنى الحقيقي له كما في كشف الثام ، وإلا كان ما ذكرناه سابقاً قرينة على إرادته ولو مجازاً ، سيما مع قرنه لما في الحسن كالضحيح عن جميل بن دراج (٤) قال : « قال : إن الجريدة قدر شبر توضع » إلى آخره . إذ عظم الذراع شبر تقريباً كما يعرف بالاختبار .

ويؤيده أيضاً عدم التقدير بالذراع من أحد من الأصحاب فيما أعلم ، نعم قال الصدوق : « طول كل واحدة قدر عظم الذراع ، وإن كانت قدر ذراع فلا بأس أو شبر فلا بأس » مع ظهوره في استعجاب الأول وإن الآخرين رخصة ، ولعلنا نوافقه عليه إذ لا نريد بالتقدير المذكور شرطية مشروعية استعجاب الجريدة به بحيث يقتضي الاستعجاب بالزيادة والنقصان ، لما فيه من قبيح المطلقات الكثيرة من النصوص ومعقد الاجماع بما لا ينهض لذلك ، سيما مع عدم صراحة كلمات المشهور بذلك ، وما في أصل تحكيم القيد على المطلق في المستعجات فضلاً عن خصوص المقام ، بل ربما ادعى استفادة استعجاب المطلق عما ورد مقيداً وإن لم يرد مطلق ، فالأولى إرادة كونه المستعجب في المستعجب ، ولعله على

(١) المستندك - الباب - ٨ - من ابواب الكفن - حديث ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب التكفين - حديث ٤ - هـ

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب التكفين - حديث ٢

ذلك تجتمع كلمات الأصحاب سوى ما ينقل عن العائني من التقدير بأربع أصابع ، وهو مع أنه لا دليل عليه عدا ما يقال من إمكان فهمه من قول الباقر (عليه السلام) في خبر يحيى ابن عباد (١): «توضع من أصل اليمين إلى الترقوة» محتمل لأرادته كونه مما يجتزى به من حيث تحقق المطلق فيه ، ونص عليه لحفائه في الجملة ، ولعل ما ذكرناه مما سمعته أولى من تنزيل ذلك على تفاوت مراتب الاستحباب ، فلا أول وعظم الذراع ، ثم الشبر ، ثم الأربع أصابع .

ومن العجيب ما في الروضة من نسبة ذلك إلى الشهرة حيث قال: «والشهور أن قدر كل واحدة طول عظم ذراع الميت ، ثم قدر شبر ، ثم أربع أصابع» انتهى . والتبع أعجل شاهد ، مع أننا لم نعرف غيره ذكر التقييد بالميت ، ثم أنه قد يشعر ترك المصنف كغيره من الأصحاب استحباب الشق بعده كما نص عليه بعض المتأخرين ، بل لعله ينافي ما ذكر من استبقاء الرطوبة ، لكن الوجود في الخبر الروي (٢) في المقنة وغيرها عن آدم (عليه السلام) أنه قال : «فاذا مت فخذوا جريداً وشقوه نصفين وضعوهما معي» إلى آخره . وفي المرسل (٣) «مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على قبر يعذب صاحبه فدمى بمجرودة فشقا نصفين فجعل واحدة عند رأسه والأخرى عند رجليه» الحديث .

وكيف كان (فإن لم يوجد) النخل فلا يسقط أصل الاستحباب ، بل يموض من غيره بلا خلاف أجده في ذلك ، بل ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه ، فاعباه يظهر من المصنف (رحمه الله) في النافع والمعتبر من التوقف فيه استضعافاً لما تسمعه من

(١) الوسائل - الباب ١٠ - من أبواب التكفين - حديث ٩

(٢) الوسائل - الباب ٧ - من أبواب التكفين - حديث ١٠

(٣) الوسائل - الباب ١١ - من أبواب التكفين - حديث ٤

الأخبار في غير محله ، بل يحتمل كلامه وجهاً آخر ، وهو التخيير بين الأشجار حيثئذ فلاحظ وتأمل ، كما أنه لا ينبغي الاشكال في تقديم الجريدة مع وجودها على غيرها من الأشجار بلا خلاف أجده فيه سوى ما يظهر من الشيخ في الخلاف من التخيير بينه وبين غيره ، حيث قال : « يستحب أن يوضع مع الميت جريدتان خضروان من النخل أو غيرها من الأشجار ، ثم قال - : دليلنا إجماع الفرقة » قلت : ولعل دعواه الإجماع يرشد إلى إرادته ثبوت أصل الاستحباب في مقابلة العامة ، وإلا كان التبع لكلمات الأصحاب يشهد بخلافه ، إذ لم أعرف له موافقاً بالنسبة إلى ذلك وإن حكاه في المختلف عن السرائر ، لكن الموجود فيما حضرني من نسخها ظاهر في خلاف ذلك ، وكيف كان فلا ريب في ضعفه لمخالفته النصوص والفتاوى من غير دليل .

نعم هل يخير بين سائر الأشجار إذا لم يوجد النخل كما في السرائر وإشارة السبق وعن ابن البراج ، ولعله لمكتوبة علي بن بلال المروية (١) في الفقيه في الحسن أبا الحسن الثالث (عليه السلام) « الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل ؟ فانه روي عن آباءك (عليهم السلام) أنه يتجافى عنه العذاب مادامت الجريدتان رطبتين وانها تنفع للؤمن والكافر ، فأجاب (عليه السلام) يجوز من شجر آخر رطب » ورواه الكليني عن علي بن بلال أيضاً لكن بمجالة المكتوب اليه ، قال : « كتب اليه يسأله عن الجريدة إذا لم تجد يحمل بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل ، فكتب يجوز إذا أعوزت الجريدة والجريدة أفضل ، وبه جاءت الرواية » وأما إن لم يوجد النخل (فن السدر وإلا فن الخلاف) كما في المبسوط والوسيلة والمنتقى والارشاد والقواعد وغيرها وعن النهاية والاصباح ، بل في المدارك أنه للشهور ، بل ربما يظهر من المحكي من معقد إجماع المفاتيح لما رواه سهل (٢) عن غير واحد من أصحابنا

(١) و(٢) الوسائل - الباب ٨ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ٣

قالوا : « قلنا له جعلنا فداك إن لم نقدر على الجريدة فقال : عود السدر . قيل : فان لم تقدر على عود السدر فقال عود الخلاف » وفي المنة والجامع وعن المراسم عكس ذلك ولم نعرف له شاهدا ، (وإلا فن شجر رطب) كما في الكتب السابقة وغيرها بل في جامع المقاصد والروض نسبتة إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الاجماع ، وهو كذلك .

نعم قال الشهيد في الدروس والبيان وتبعه جماعة ممن تأخر عنه بتقديم عود الرمان عليه مؤخراً عن سابقه لما في الكافي أنه روى علي بن إبراهيم (١) قال : « يجعل بدلها - أي الجريدة - عود الرمان » وفيه أن الجمع بينها وبين الرواية السابقة يقتضي التخيير بين عود السدر وعود الرمان لا تأخيرها عنه وعن الخلاف ، اللهم إلا أن يكون قد لاحظ عدم مقاومتها لرواية السدر ، فرجحت عليها كما أنها رجحت على مطلق الشجر فقدمت عليه ، وكذا لولا ظهور اتفاق الأصحاب على الانتقال للشجر الرطب عند تمر الأثنين أو الثلاثة لأمكن المناقشة بأن قضية الإطلاق والتقييد سقوط المستحب عند تمرهما أو تمرها لا الانتقال إلى مطلق الشجر الرطب ، فكانهم نظروا إلى إطلاق الترتيب أي ترتيب الانتقال من النخل إلى غيره ، فقيده بالسدر فالخلاف واجتزوا بمطلق الشجر عند تمرهما دون إطلاق المرتب الذي هو نفس الشجر ، والظاهر الثاني دون الأول ، فلاحظ نظائره وتأمل .

ثم إن ظاهر النص والفتوى تقييد مشروعية الخلاف بتمر السدر ، والشجر الرطب بالخلاف ، لكن ظاهر الذكرى وغيرها أو صريحها أن ذلك أفضل ، وإلا فيجزي كل منهما مع التمكن من الآخر ، بل يظهر منه في الدروس والبيان ذلك بالنسبة لسدر والنخل فضلا عن غيره ، وربما يشهد له مع إطلاق التخضير في بعض الأخبار ما في

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب التكفين - حديث ٤

المكتوبة السابقة على ما في الكافي « والجريدة أفضل » وبالأولى يستفاد غيره، وهو لا يخلو من تأمل بعد بيان التخصير في الأخبار بالجريدة ، ومعارضة إشعار الأفضلية بما في هذا الخبر نفسه من تقييد الجواز بالأعواز فضلا عن ظهور غيره فيه أيضاً ، فتأمل .

﴿ وفي كيفية وضع الجريدتين أن ﴾ تجعل إحداهما من جانب الأيمن مع الترقوة ويلصقها بجلده ﴿ على المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً، بل في الفنية الاجماع عليه ، ﴾ ﴿ وكذا وضع ﴾ الأخرى ﴿ مع الترقوة ﴾ ﴿ من الجانب الأيسر ﴾ إلا أنها ﴿ بين القميص والازار ﴾ وإن لم ينص على الترقوة في المتن ككثير من عبارات الأصحاب، لكن ظاهرهم ذلك كما نص عليه بعضهم ودل عليه الصحيح الآتي ، بل هو معقد للشهرة في الذكرى ، بل الاجماع في الفنية ، قال فيها : « ويجعل إحداهما مع جانب الميت الأيمن قائمة من ترقوته ملصقة بجلده ، والأخرى من الجانب الأيسر كذلك إلا أنها بين الذراع والازار ، كل ذلك بدليل الاجماع » انتهى . وهو مع شهادة التتبع له مستند الحكم أيضاً ، مضافاً إلى الصحيح أو الحسن عن جميل بن دراج (١) قال : « قال : إن الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت مما يلي الجلد الأيمن ، والأخرى في الأيسر عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص » وهي مع صحتها واعتقادها بالشهرة بل بالاجماع المحكي صريحة في المطلوب ، ولا يقدح ما فيها من الاضمار كما مر غير مرة ، وعليها يحمل إطلاق خبري الفضيل (٢) والحسن بن زياد الصيقل (٣) .

وربما يشهد لتحديد بالترقوة أيضاً قول الصادق (عليه السلام) في المرسل (٤) من يحيى بن عباد : « تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع وأشار بيده من عند ترقوته إلى يده تلف مع ثيابه » ونحوه عن معاني الأخبار (٥) بطريق صحيح ، قال فيه :

(١) و (٢) و (٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب التكفين - حديث ٢ - ٦ - ٤

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب التكفين - حديث ٦ - ٥

« وأشار بيده إلى عند ترقوته تلف مع ثيابه » وقول أبي جعفر (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) في خبر يحيى بن عباد (١) بعد أن سأل عن التخصير : « جريدة خضراء توضع من أصل اليدين إلى الترقوة » وما عساه يظهر منها كسابها من الاجتزاء بالواحدة مع أنه لا ينافي الاستدلال على المطلوب عمول على إرادة الجنس أو مجرد كيفية الوضع أو الضرورة أو غير ذلك كما تقدم الكلام فيه ، كما أنه لا دلالة فيه على عدم الالتصاق بالجلد ، نعم قد يقال : إنها عدا رواية معاني الأخبار متافية لما تقدم من معقد إجماع الفنية من وضع الجريدة قائمة وإن أطلق غيره من الأصحاب ، فتأمل .

وكيف كان فهي مع ما تقدم حجة على المحكي عن الاقتصاد والمصباح ومختصره أن الغني على الجلد عند حقوه من الأيمن واليسرى على الأيسر بين القميص والازار ، مع أننا لم نعرف له شاهداً ، اللهم إلا أن يحتج له بمضمّر جميل في الصحيح (٢) « عن الجريدة توضع من دون الثياب أو فوقها ؟ قال : فوق القميص ودون الخاضرة ، فسأله من أي جانب ؟ فقال : من الجانب الأيمن » وهو مع ظهوره في الاجتزاء بالجريدة الواحدة ومخالفته لما ذكر من وضع الغني على الجلد وعدم صراحة لفظ الدون فيما أراد محتمل لقراءة الخاضرة بالحاء المهملة أي اللقافة المحيطة كما في كشف اللثام فلا يكون له شاهد فيه .

وبالمحكي من عبارة الفقه الرضوي « واجمل معه جريدتين إحداها عند ترقوته تلتصقها بجلده ، ثم تمد على قميصه ، والأخرى عند وركه » وهو كما ترى غير منطبق على تمام المدعى ، نعم هو موافق لما يحكي عن الصدوقين من جعل اليسرى عند وركه ما بين القميص والازار ، والغني عند ترقوته ملاصقة للجلد « وإن كان فيه قصور أيضاً

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب التكفين - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب التكفين - حديث ٣

في الجملة ، كما أنه قاصر عن معارضة ما تقدم لو قلنا بحجيته .

ومن العجيب استدلاله في المختلف لصدوقين بخبر يونس (١) عنهم (عليهم السلام) «ويحمل له قطعتين من جريد النخل تحمل له واحدة بين ركبتيه نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ ، ويحمل الأخرى تحت إبطه الأيمن » وهو كما ترى بمنزل عن ذلك ، نعم هو منطبق على تمام ما يحكى عن الشعبي كانطبق محمزه على المحكي عن ابن أبي عقيل من جعل واحدة تحت إبطه الأيمن مقتصر عليها ، لكنه قاصر عن معارضة ما تقدم من وجوه ، ومع الاغضاء عن ذلك قللتجه حينئذ التخيير بين الكيفيتين ، أو الحل على تفاوت مراتب الفضيلة ، إلا أنا لم نعرف قائلًا بشيء من ذلك ، نعم قال المصنف في المعتبر بعد ذكره مستند المشهور خبر جميل المتقدم وخبر يحيى بن عباد : والروايتان ضعيفتان ، لأن القائل في الأولى مجهول ، والثانية مقطوعة السند ، ومع اختلاف الروايات والأقوال يجب الجزم بالقدر المشترك بينهما ، وهو استحباب وضعها مع الميت أو قبره بأي هذه الصور شئت ، واستحسنه جماعة ممن تأخر عنه ، وفيه نظر من وجوه لا تخفى بعد ملاحظة ما ذكرناه ، فلا ريب أن الأقوى ما عليه المشهور لكن مع الاختيار ، أما مع التقية فلتوضع حيث يمكن ولو في القبر ، لمرفوعة سهل بن زياد (٢) وعليه يحمل إطلاق نفي البأس عن الصادق (عليه السلام) في خبر عبدالرحمان بن أبي عبدالله (٣) والمرسل (٤) بعد أن سئل فيهما عن الجريدة توضع في القبر ؟ قال : «لا بأس» ولو نسيت أو تركت فالأولى جواز وضعها فوق القبر للنبوي المتقدم (٥) وإن كان في تناوله لما ترك عمداً تأمل ، فتأمل .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب التكفين - حديث ٥

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التكفين - حديث ١ - ٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التكفين - حديث ٥ - ٤

﴿و﴾ من جملة السنن ﴿أن يسحق الكافور بيده﴾ كما في المقنعة والقواعد والمنتقى وعن غيرها ، لما في خبر يونس (١) عنهم (عليهم السلام) « ثم اعمد إلى كافور مسحوق » الحديث . ولادلالة فيه على استحباب كون السحق باليد ، ولذا حكم المصنف في المعبر عن الشيخين ، وقال لم أتحقق مستنده ، وفي المدارك إليها وأتباعها ، وعلاه في الذكرى بخوف الضياع ، وهو كما ترى غير صالح لاثبات حكم شرعي ؛ فلتوقف فيه حينئذ بحال ، وأولى منه ما في اليسوط من كراهة أن يسحق بحجر أو غير ذلك وإن كان الاحتياط يقضي بها ، فتأمل .

﴿و﴾ من جعلتها أيضاً أن ﴿يجعل ما يفضل﴾ من الكافور ﴿من مساجده على صدره﴾ على المشهور كما في كشف الثام ، بل في الخلاف الاجماع على وضع الفاضل على صدره ، وفي ظاهر المنتهى نفي الخلاف عنه ، لكن زاد على المساجد طرف الأنف كما تقدم سابقاً ، ولم أقف على ما يدل عليه من الأخبار وإن استدل عليه بمحسة الحايي (٢) « فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلها ولحيته وعلى صدره من الخنوط » وخبر زرارة (٣) « واجمل في فيه - إلى أن قال - : وعلى صدره » لكنهما لادلالة فيهما على أزيد من استحباب تحنيطه لا وضع الفاضل عليه ، نعم ملحق عن عبارة الفقه الرضوي (٤) صريح فيه « تبدأ بجبهته وتمسح مفاصله كلها به ، وتلقي ما بقي على صدره » وإن كان فيه مخالفة أيضاً من حيث عدم الاقتصار على المساجد ، ولعل الاجماع السابق المؤيد بنفي الخلاف إن لم يريدوا الوجوب وبالرضوي كاف في استحبابه ، لكنك خير بأنه ينبغي تقييد ذلك بما إذا لم تقل باستحباب تحنيط غير المساجد مما تقدم سابقاً ، وإلا

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٣ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب التكفين - حديث ٦

(٤) المستدرک - الباب - ١٣ - من ابواب الكفن - حديث ١

أقبح إرادة الفاضل عنها وعن المساجد حينئذ ، أو يقل حينئذ بالتخير في المستحبين وضع تمام الباقي على الصدر وتحيطها ، فتأمل جيداً

(و) منها (أن يطوى جانب القفاة الأيسر على) الجانب (الأيمن) من الميت (والأيمن) منها (على الأيسر) منها أو منه كما في المقنعة والبسوط والخلاف والوسيلة وغيرها ، بل لا أجد فيه خلافاً ، بل في الخلاف إجماع الفرقة ومعلم عليه ، كظاهر الذكرى حيث نسبته إلى الأصحاب ، وكفى بذلك مستنداً مثله ، وعليه بعضهم باليمين يالتيامن ، وفيه أنه أوضح في صورة المكس ، والظاهر أن خلاف المستحب المكس ، أو هو وجهها من غير وضع فقط ، وإن كان في شمول نحو العبارة للثاني تأمل لا ترك إلف أضلا ، أو من جانب سيما الأول لعدم صدق القفاة حينئذ ، ولا الجمع فقط ، فيكون المستحب حينئذ السعة ، فتأمل .

وفي التعبير بالقفاة تعميم للحكم بجميع القفاف كما عن المذهب ، ومنها الحبرة كما نص عليها بعضهم والنمط إن قلنا أنه لقفاة ، لكن حيث يجتمع القفافتان مثلاً قبل يضع بكل واحدة مستقلة الهيئة المذكورة أو يجمع جانبها معاً فيطويان ؟ وجهان ، والظاهر جوازها معاً ، لكن قد يظهر من عبارة الذكرى الثاني ، قال : قال الأصحاب : وتقل الشيخ فيه الاجماع يطوى القفافتان جانبها الأيسر على جانب الأيمن ، وجانب الأيمن على جانب الأيسر ، مع احتمال إرادته الأول أيضاً ، والإمر سهل ، ولما فرغ من ذكر مسنون هذا القسم شرع في مكروهه ، لكن كان ينبغي ذكر ما ذكره بعض الأصحاب من استعجاب إعداد الانسان كفته ، وإجادة الكفان والتوق فيها خصوصاً الثاني ، لاستفاضة الأخبار به (١) ألهم إلا أن يدعى خروجها عنهن فيه .

(ويكره تكفينه بكتان) عند علمائنا كما في التذكرة وجامع المقاصد وعن نهاية

الأحكام ، وذلك ظاهر في دعوى الاجماع ، ولعله كذلك ، إذ لا أعرف فيه خلافاً إلا من الصدوق ، فلا يجوز مع احتمال إرادته ذلك أيضاً كما وقع منه في غير المقام بما يبعد إرادة الحرمة فيه ، ومن ابن زهرة في الفنية ، وأفضل الثياب البيض من القطن والكتان مدعى الاجماع عليه ، ونحوه عن الكافي من دون دعواه ، ولعل ذكره لاجماع شاهد على إرادته اللون بناء على استحبابه مستقلاً عن القطن ، وإلا فتبع كلام الأصحاب يشهد بخلافه ، وفي خبر أبي خديجة عن الصادق (عليه السلام) (١) «الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به ، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله) وهو لا يخلو من إشعار بالكراهة بعد القطع باستحباب القطن لما تقدم ، وإن قال في كشف الثام : إنما يدل على فضل القطن ، وفي مرسل يعقوب بن يزيد (٢) عن عدة من أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) «لا يكفن الميت في كتان» كالحكي عن الرضوي (٣) «لا تكفنه في كتان ولا ثوب إبريسم» وما وإن كانا ظاهرين فيما ذكره الصدوق لكن عدم القول بمحبة الثاني وضعف سند الأول وإن كان الارسال فيه عن عدة مع ما عرفت من إعراض من عداه عنه يوجب الحل على الكراهة ، سيما بعد ظهور إجماع الفنية كظواهر الاجماع السابقة والأصل بناء على جريانه في مثله وإطلاق الأدلة في الجواز .

(و) كذا يكره (أن يعمل للأكتان المبتدأة أحكام) على المشهور بين الأصحاب

بل نسبته جماعة إليهم ، وكشف الثام إلى قطعهم ، والمرسل عن الصادق (عليه السلام) (٤) قال : «قلت له الرجل يكون له القميص أيكفن فيه ؟ فقال : أقطع أزراره ، قلت : وكه ، قال : لا ، إنما ذاك إذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كفاً ، فأما إذا كان ثوباً

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ٢

(٣) فقه الرضا (عليه السلام) ص ١٨

(٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب التكفين - حديث ٢

ليسا فلا تقطع منه إلا أزراره » وضمف سنده مع ما عرفت يوجب حمله على الكراهة ،
فما عن المذهب لا يجوز ضعيف ، ومنه كغيره من الأخبار المشتملة على الصحيح يستفاد
عدم كراهة ذلك في ذي كم كان يابسه هو أو غيره ، مع ما في التذكرة من نسبه إلى
علمائنا ، وكشف اللثام إلى قطع الأصحاب ، ومن هنا قيد المصنف كغيره من الأصحاب
بالمبتدأة ، نعم هو صريح كصحيح ابن يزيع في قطع أزراره ، وظاهره الوجوب ،
فالمنجى القول به إن لم يكن إجماع على عدله ، وإلا فالأصل والاطلاق لا يعارضان ،
وعدم التعرض له فيما ورد من تكفين فاطمة بنت أسد بقميص النبي (صلى الله عليه وآله)
لادلالة فيه على الجواز بدونه فتأمل .

(و) كذا يكره (أن يكتب عليها) أي الأكفان (بالسواد) كما في الوسيلة
والجامع والمعتبر والنافع وكثير من كتب المتأخرين ، وفي المبسوط « لا يكتب » كما
عن النهاية « لا يجوز » ولم نقف على دليل يقتضي الكراهة فضلا عن الحرمة - سوى دعوى
تناول النهي عن التكفين بالسواد له ، وهو مع تسليم تناول سيما لما كتب عليه القليل
كالشهادتين فقط إنما يفيد الكراهة ، لفصوره عن إفادة الحرمة كما تقدم سابقا ، وعلل
في المعتبر الكراهة بالاستبشاع ، وبأن وظائف الميت متلقة فتتوقف على الدلالة ، والأول
اعتبار محض ، والثاني - مع أنه لو تم لافتنى المنع - يتجه لو كان المدعى التوظيف فيه ،
وعدم الكراهة أعم منه ومن الجواز كما هو قضية إطلاق دليل استحباب الكتابة ، ومما
ذكرنا يعرف ما في إلحاق مطلق الأصباغ بالسواد كما عن بعضهم ، لعدم الدليل عليه إلا
دعوى تناول السواد له ، وهو كما ترى ، ثم إن الحكم من الأصحاب بالكراهة في
خصوص الأسود في المقام قاض بأن مرادهم في الترتيب السابق بالنسبة للتربة والطين والماء
والأصبع إنما هو في الفضيلة ، فتأمل .

(و) كذا يكره (أن يجعل في صمغه أو بصره شيئا من الكافور) كما تقدم الكلام

في ذلك مفصلا .

(مسائل ثلاث : (الأولى) إذا خرج من الميت نجاسة قبل تكفينه تنجس بها بدنه وجب إزالتها عنه من غير فرق في ذلك بين كونها بعد تمام الغسل أو في أثناءه بخلاف أجده فيه ، بل ظاهر الأصحاب الإجماع عليه كما اعترف به في كشف الغطاء ، وهو الظاهر من غيره ، ويدل عليه في الجملة - مضافاً إلى نحو ما دل (١) على فرض الكفن عند تنجسه وإلى ما في بعض الأخبار (٢) من مطلوية ملاقاته لربه طاهر الجسد ، وإشعار جملة منها (٣) أيضاً بالتحفظ عليه من النجاسة - قول الصادق (عليه السلام) في موثق روح بن عبد الرحمن (٤) : « إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه ، ولا تعد الغسل » وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الكاهلي والحسين بن المختار (٥) بعد أن سألاه عن الميت يخرج منه شيء بعد ما يفرغ من غسله : « يغسل ذلك ولا يعاد عليه الغسل » وخبر سهل (٦) عن بعض أصحابه رفعه ، قال : « إذا غسل الميت ثم أحدث بعد الغسل فإنه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل » .

نعم قد يستشكل في وجوب إزالتها لو كانت في الأثناء قبل الشروع في الباقي منه أو عند إرادة غسل محلها على نحو ما تقدم في النجاسة السابقة على أصل الغسل ، لكن ينبغي القطع بعدم وجوب إزالتها عن العضو الذي غسل ، فتنجس به بعد غسله سابقاً

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب التكفين

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ و ٥ والباب ١٤ من

أبواب التكفين - حديث ٤

(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ١ لكن رواه عن

روح بن عبد الرحيم

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ - ٥

على تمام تلك الفسلة ، وإن احتمل وجوبه بالنسبة إلى أصل الشروع في الفسلة التي بعدها إن كانت ، وإلا كان له تأخير الإزالة بعد تمامها للأصل وإطلاق الأداة السالمة عن المعارض ، وهو واضح ، كما أنه ينبغي القطع أيضاً بعدم إعادة غسل لو كانت النجاسة غير حديثة مطلقاً ، وكذا الحديثة لو كانت بعد تمام الغسل للأصل وما سمعته من الأخبار السابقة المؤيدة باطلاق غيرها منها ومن فتاوى أكثر الأصحاب ، بل في الخلاف الإجماع عليه ، ولعله كذلك ، إذ لا خلاف فيه من أحد حتى ابن أبي عقيل ، لظهور لفظ الاستقبال في المحكي عنه في الأثناء كما تسمعه ، وإن حكاه بعضهم عنه أيضاً ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، مضافاً إلى عدم المستند له كالذي حكاه في الذكرى عن بعض المتتمين إلى الشيعة أنه إن حدث في أثناء الثلاث لم يلتفت إليه ، وإن حدث بعد إكمالها تمت خمسا ، وبعد الخمس بكل سبعة ، وبعد السبع لم يلتفت إليه ، ولقد أجاد الشهيد حيث قال بعد نقله ذلك : « وهذا مبني على ما لم يثبت عن أهل البيت (عليهم السلام) » وكذا لو كانت حديثة في الأثناء على المشهور بين الأصحاب كافي كشف الغمائم وغيره ، بل قد يظهر من بعضهم انحصار المخالف في ابن أبي عقيل ، حيث قال : فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا ، ولعله لكونه كفلس الجنبات أو نفسه ، وهو ينتقض بالحدث ، ولإرادة خروجه من الدنيا طاهراً ، ولما يشعر به تقييد عدم الإعادة في خبر روح وغيره بالخروج بعده ، وفيه - مع أن الأول مبني على إعادة غسل الجنبات بذلك ، وهو خلاف التحقيق كما عرفت - قد يدفع باتصاف التشبيه بالأخبار إلى إزادة الكيفية ، كما أن الذي دل منها على كونه غسل جنابة حقيقة ظاهر في إرادة الحكمة ، أو محمول على مالا يعرفه إلا الإمام (عليه السلام) من الأمور التي لا ينط التكاليف الظاهري بها ، مضافاً إلى عدم تناول مادل على انتقاض غسل الجنبات من المرسلة السابقة هناك وغيرها لمثل ذلك ، كما هو واضح عند التأمل ، والثاني - مع أنه مبني

على أن الموت من الأحداث - مصادرة محضة ، والثالث - مع أنه معارض بما يشعر به الأمر بمسح بطنه قبل كل غسلة من الغسلات الثلاثة من غير أمر بإعادة الغسل لو خرج منه شيء مثلاً قبل غسلة الكافور أو بعدها بل ظاهرها عدمه ، بل لعله صريح خير بونس (١) لقوله (عليه السلام) : « فان خرج منه شيء فأنقه ثم اعسل » إلى آخره - ان أقصاه بعد تنقيح تقريره فيها مفهوم غير دال على الوجوب لا يصلح لأن يحكم به على الأصل بمعنييه وإطلاق الأدلة الظاهر في الاجتزاء مطلقاً المؤيدين بالشبهة المحكية وإن كان في تحقّقها نظر ، لقلة من تعرض لخصوص المسألة من الأصحاب ، بل قد يشعر اقتضار جملة منهم على ذكر الخروج بعد الغسلات الثلاثة بالخلاف في المقام ، ومن هنا كل الاحتياط لا ينبغي أن يترك هنا سيما على القول بوجوب مراعاته في مثله ، وسيما لو كان الحدث في أثناء غسل القراح . وما ذكرنا يظهر لك عدم إعادة الوضوء لو كان قد فعله سابقاً ، للأصل واقتضاء الأمر الاجزاء المؤيدين بخلو النصوص وأكثر الفتاوى منه ، بل في الخلاف الاجماع عليه لو كان الحدث بعد الثالثة .

هذا كله قبل التكفين ، وأما إذا كان خروج النجاسة (بعد تكفينه) لإشكال في عدم وجوب إعادة الغسل أيضاً لما عرفت ، و(إن لاقت جسده غسلت بالماء) لما عرفت من وجوب إزالة النجاسة عنه ، لكن ظاهره كغيره بل كاد يكون صريح القدرى أنه لا فرق في ذلك بين طرحه في القبر وعدمه بل ولو توقف إزالتها على خروجه منه ، ولعله لا إطلاق الأدلة السابقة ، إلا أن شمولها لبعض ذلك كما لو كان بعد الوضع في القبر أو التوقف على الخروج منه نظر وتأمل ، لظهور سياقها فيما قبل الوضع في القبر كما في الحدائق ، بل قد يشعر أمرهم بفرض الكفن في مثل هذين الحالين كما ستعرف من غير تعرض لغسل البدن مع تلازمها غالباً بالدفن عنها ، ومن هنا قال في الحدائق :

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣

إن الظاهر من كلامهم اغتزارها في مثل ذلك ، ألهم إلا أن يحمل ذلك منهم على غلبة تعذر غسل البدن المعتبر شرعا حينئذ فيه ، وإخراجه منه لذلك هناك لحرمته وأذية له من غير دليل، نعم لو تمكن من الإزالة فيه على الوجه المعتبر شرعا بحيث لا يقتضئ الميت أو كفته أمكن القول حينئذ بالوجوب ، لا إطلاق أو عموم مادل على وجوب إزالتها عنه، ولقد أجاد المحقق الثاني حيث قال : « تجب إزالة النجاسة على كل حال وإن وضع في القبر ، إلا مع التعذر ولا يجوز إخراجه بحال لما فيه من هتك الميت ، مع أن القبر محل النجاسة » انتهى . وربما يظهر من المحكي عن الأردبيلي الاجماع على وجوب إزالة النجاسة عن البدن قبل الدفن مطلقاً .

﴿و﴾ أما ﴿إن لاقت﴾ النجاسة ﴿كفته﴾ ظاهر الأصحاب وجوب الإزالة ، ويؤيده أوامر القرض ، وما تقدم سابقاً من عدم جواز التكفين بالنجس ، واحتمال قصره على النجاسة السابقة على التكفين ممنوع ، فما عن ابن حمزة من الاستحباب ضعيف، نعم خيرة المصنف ككثير من المتأخرين بل في الدارك نسبتة إلى الصدوقين وأكثر الأصحاب ، وفي مجمع البرهان إلى الأصحاب إزالتها ﴿ كذلك ﴾ أي كالبدن تفصل بالماء ﴿ إلا أن يكون بعد طرحه في القبر ، فإنها تقرض ﴾ بل قيده المحقق الثاني بعبء الشهيد في البيان بما إذا لم يتمكن من الفصل في القبر ، ولعله مراد من أطلق ، تنزيله لا إطلاقهم على غلبة التعذر فيه ، خلافاً لشيخ وابي حمزة وسعيد وعن ابن البراج من إطلاق القرض من غير فرق بين الوضع في القبر وعدمه .

واليه أشار المصنف بقوله: ﴿ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً﴾ وكأنه لقول الصادق (عليه السلام) في الصحيح إلى ابن أبي عمير (١) وابن أبي نصر (٢) عن غير واحد: «إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض من الكفن» وقوله (ع) أيضاً

في خبر الكاهلي (١) : « إذا خرج من منخر الليت الدم أو الشيء بعد الغسل فأصاب للعلامة أو الكفن قرض بالمقراض » والناقشة في سند الأولى بالارسال والثانية بعدم توثيق الكاهلي في غير محلها بعد كون المرسل ابن أبي عمير ، سيما بعد ضميعة ابن أبي نصر معه وإرساله عن غير واحد ومدح الكاهلي ، بل لعله ثقة بناء على الظنون الاجتهادية مضافا إلى عمل الأصحاب بها في الجملة ، كما أنه لا وجه لدعوى معارضتها بالأخبار السابقة الآمرة بالغسل ، وبالنهي عن إتلاف المال ، مع استلزام القرض انتفاء الساترية عن الكفن أو أحد أثوابه بناء على اعتبارها في كل واحد منها ، فتنزل حينئذ هذه على الوضع في القبر مطلقاً أو مع قيد عدم التحك من الغسل .

(و) من هنا قل المصنف : إن (الأول أولى) إذ ذلك - بعد تسليم ظهور تلك فيما يشمل الكفن وعدم ظهور هذه فيما قبل الوضع في القبر - من تفارض الإطلاق والتقييد ، على أنه لا شاهد له سوى ما يحكي عن الفقه الرضوي (٢) على نحو عبارة الصدوق « فإن خرج منه شيء بعد الغسل فلا تعد غسله لكن اغسل ما أصاب من الكفن إلى أن تضعه في لحده ، فإن خرج منه شيء في لحده لم تغسل كفته لكن قرضت من كفته ما أصاب من الذي خرج منه ، ومددت أحد الثوبين على الآخر » وهو مبني على حججه في نفسه ، ويقوى في النفس أن المراد بأوامر القرض الارشاد والتعليم والتنبيه على العلاج الذي لا ينتقل اليه الدهن عند الابتلاء بذلك ، وإلا فالملطوب الازالة على أي نحو كان مع المحافظة على ما ثبت اشتراطه فيه في هذا الحال ، فلتتبع فيه حينئذ الترجيح الذي لا ينفك عنه غالب أفعال العقلاء ، فربما يكون القرض أرجح من الغسل قبل الوضع ، كما لو كان المتجسس من الكفن مثلاً قليلاً من أطرافه وكان الغسل محتاجاً

(١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤

(٢) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

إلى تخلف مع خوف عدم الإزالة على الوجه المعتبر ونحو ذلك ، وقد ينعكس الحال على حسب أثواب الحي وإن ورد الأمر بفسلها ، نعم قد يقال يرجحان القرض على الفسل في خصوص البيت عند تساوي مصلحتيهما ، لأن مآل كفته إلى التائب ، ولأنه أبلغ في الإزالة من الفسل ونحو ذلك ، ولعله قد أعد في الوسيلة من المندوبات قرض ما أصاب الكفن من النجاسة ، والا فلا يريد استحباب أصل الإزالة ، لمخالفته لظاهر اتفاق الأصحاب وإن فهمه منه في كشف الثام كما سمعته سابقاً ، وما يقال - إن القرض قد يؤدي إلى انتفاء الساترية في الكفن أو أحد أثوابه - فيه - مع أنه مبني على اعتبار الاستدامة في ذلك كالأبداء ، وأنه لا يكتفى بالموارة فيه ولو بخالفة الأثواب أو نحو ذلك - أنه لا يقضي بتعين الفسل مطلقاً ، فلملنا تلزمه حينئذ مع التمكن منه ، كما أنه قد يتعين القرض عند تعذر الفسل مثلاً ، فتأمل جيداً .

ولو تعجس معظم الكفن بحيث يفحش قرضه ومع ذلك تملز غشله فقد يظهر من الذكرى حينئذ كجامع المقاصد سقوطها للخرج ، وقد ينظر فيه بمد فرض عدم تناول أجله القرض لثله حتى يجزى به بأن المنع وجوب إبداله على الولي ، ألهم الا أن يقال : إن قضية الأصل وجوب مية التكفين على الولي مثلاً وقد حصل ، وإن هذه تكاليف آخر مستقلة ، فتسقط بالتعذر ، وليست هي من شرائط الكفن المجزى شرعاً ، والمقام يحتاج إلى التأمل ، ومنه تحصل للمسألة شعوب كثيرة غير منقحة في كلامهم ، فتأمل جيداً ، والله أعلم :

المسألة (الثانية) كفن المرأة على زوجها : إجماعاً كما في الخلاف والتفويض وعن نهاية الأحكام (وإن كانت ذا مال) كما عليه فتوى الأصحاب في المعتبر والذكرى ، وعند علمائنا في المنتهى والتذكرة ، وهو الحجة ، مضافاً إلى خبر السكوني (١) عن جعفر

عن أبيه (عليها السلام) « ان أمير المؤمنين (عليه السلام) قال : على الزوج كفن امرأته ان ماتت » والصحيح الروي في الفقيه عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « ثمن الكفن من جميع المال وقال (عليه السلام) : كفن المرأة على زوجها إذا ماتت » كما استدلل به جماعة من متأخري التأخرين ، لكن احتمل بعضهم أنه ليس من جملة الصحيح ، بل من مراسيل الصدوق مؤيداً لذلك بالمتعارف من عادة الصدوق ، وبخلوها عن ذلك في رواية الكافي والتعذيب بهذا السند أو قريب منه ، وبعدم استدلال أحد به إلى زمان صاحب المدارك .

قلت : لو سلم ذلك فلا ريب في حجيته بعد الانجبار بما عرفت ، ولعل ما ذكرنا هو الحجة في المقام أو من التعليل بأنه من الاتفاق الواجب على الزوج لبقاء الزوجية بعد الموت ، ولذا جازله تفسيرها والنظر إلى ما لا يجوز النظر إليه إلا به ، ولقوله تعالى (٢) : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم » فساهن أزواجه بعد الترك ، قال في المعتبر : « وإذا ثبت تسميتهما زوجة لزم كنفها » . ولأن سقوط أحكام الزوجية إنما تتحقق متأخرة عن الوفاة ، والكفن يجب عند الوفاة مقارناً لا متأخراً ، وفيه بعد تسليم صدق اسم الزوجية في هذا الحال منع دوران وجوب النفقة عليه ، لمكان ظهور أدلتها في غيره ، بل لعله لا يدخل تحت مسمى النفقة التي أمر بها ، ومن هنا يسقط وجوب نفقة من وجب الاتفاق عليه من الأقارب بموته وإن بقي الاسم ، فما ذكر من بقاء تلك الأمور من النظر واللمس ونحوهما لا يجدي حينئذ في إثبات المدعى ، مع إمكان القول بأن المقتضي لها الزوجية السابقة المستمرة إلى الموت ، وإمكان معارضتها أيضاً بقبول ما يناقياها من حلية نكاح الأخت والحامسة ونحو ذلك .

(١) الوسائل - الباب - ٣١ و ٣٢ - من أبواب التكفين - حديث ١

(٢) سورة النساء - الآية ١٣

قائمة مسمحة من إطلاق النص المنجبر بمعد الاجاعات المتقدمة ، فكل ما ندرج فيها جرى الحكم عليه ، فلافرق حيثنذ بين المدخول بها وغيرها ولا بين الصغيرة والكبيرة ولا بين الحرة والامة وإن كان بين ما دل على كون الكفن على السيد والزوج عموم من وجه ، لظهور حكم مانع فيه عليه كالتفقه ، ولا بين الناشئة والمطبعة ، ولا بين المأقلة والمجنونة ، ولا بين الدائمة والمتمتع بها إلا ما شك في اندراج فيه كما احتمله في المدارك أو غيرها في الأخيرة معللا له بأن النصرف إلى الذهن عند الاطلاق الدائمة ، وعساه الظاهر من البيان والدروس أيضا ، وفيه منع ، سيما في التي استعدها الرجل أهلا ، وجعل مدة عقدها سنيًا متعددة ، وأولى منه في النع مافي الرياض من دعوى عدم انصراف الاطلاق للناشر أيضا ، إذ نشوزها لا يقضي بذلك قطعًا ، نعم ذكر جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكري والمحقق الثاني في جامع المقاصد أنه بناء على الاستدلال بالحكم بالتعليل السابق يتجه حيثنذ عدم الوجوب فيها وفي سابقتها ، بل قال في الأخير : « ان عدم تعلق النفقة في حال الحياة لعدم صلاحية الزوجية في التمتع بها لذلك ، ولثبوت المانع في الناشئ يقتضي عدم تعلق الكفن بعد الموت بطريق أولى ، لزوال الزوجية حيثنذ أو ضعفها ، ولذا تحل له أختها والخامسة ، فيقيد بذلك إطلاق الخبر مع ضعفه ، ولعل عدم الوجوب أظهر » انتهى .

وانت خير بما في ذلك كله بعد ما عرفت أن المستند لإطلاق النص المنجبر بما تقدم على تقدير ضعفه ، وإطلاق معدد الاجاعات السابقة ، على أنا نقول : إن الاستدلال بالتعليل السابق لا يمنع من الاستدلال بما قلنا في المقام الذي لا يجري فيه ، كأن وجود غيره مما ذكرنا لا يمنع من الاستدلال به في المحل الذي يجري فيه ، إذ لا مانع من تعدد الأدلة ، فينتج حيثنذ الاستدلال به على مانع عليه جماعة من الأصحاب ، بل لا أجد فيه خلافا من إيجاب باقي مؤن التحيز كمن السدر والكفور ونحوهما وإن لم تنهض

الاطلاقات عليه ، لكنه لا يخلو من نظر ، لما عرفته من المناقشة السابقة في التعليل ، فيبقى الأصل حينئذ محكما ، ولعله من هنا توقف فيه جماعة من متأخري المتأخرين ، ألهم الا أن يستناد ذلك من نحوى وجوب الكفن ، فتأمل جيدا .

ثم انه مما تقدم من الاطلاق في الزوجة تعرف الاطلاق أيضا في الزوج من عدم الفرق بين صغيره وكبيره ومجنونه وعاقله ونحو ذلك وإن تعلق الخطاب حينئذ بالولي ، ويلحق بالزوجة المطلقة رجعية بخلاف البائن ، وفي الحالة وجها ، أفواها العدم .

هذا كله إذا كان الزوج مؤسرا ، وأما إذا كان معسرا لا يملك بعد المستثنيات في الدين أزيد من قوت يوم وليلة له ولعاليه حتى بملاحظة ما انتقل منها اليه أو كان العقد متعة لا إرث فيه فقد صرح جماعة بل في الذخيرة نسبتة إلى الأصحاب ، وفي المدارك الى قطعهم بأنها تكون حينئذ من تركتها ، وظاهرم سقوطها عن الزوج حتى لو أيسر بعد الدفن ، وربما علل أصل الحكم بأن الإرث إنما هو بعد الكفن ، وهو لا يرجع الى محصل عند التأمل إلا أن يراد أن مادل على كون الكفن من أصل المال ظاهر في تناوله للرجل والمرأة ، والمتيقن من خروجه عنه بالنسبة للزوجة إنما هو مع يسار الزوج ، لكن لولا عدم معروفة الخلاف فيه وانجبار تلك العمومات بذلك مع معلومية زيادة أمر الكفن على النفقة والدين لا يمكن المناقشة فيه باطلاق مادل على لزوم الزوج القاضي بتحكيمة على الأول بفردية ، فيجب عليه مع التمكن ولو كان معسرا كما احتمله في المدارك وغيرها ، والقياس على الدين والنفقة لا نقول به ، بل ومع عدمه ينبغي أن تكون كفاقد الكفن تدفن عارية أو تكفن من بيت المال أو نحو ذلك ، إذ سقوط الخطاب عنه حينئذ لعدم قدرته لا يقضي بالانتقال الى تركتها ، كما أن عصيانه بعدم أدائه حال يساره وعدم التمكن من إجباره لا يقضي بذلك أيضا ، لكن ذلك كله مدفوع بما عرفت ، فتأمل .

ولو أعسر عن البعض وجب ما تيسر ، لعدم سقوط الميسور بالمعسر ، ولأن
 إيجاب الكفن يقتضي جميع أجزائه ، واحتمال سقوطه بتعذر الكل ضعيف ، وهل
 يزاحم وجوب الكفن حق الديان أو النفقة الواجبة ونحوها من الحقوق المالية أو يقدم
 عليها ؟ احتمالان ، أقواهما الأول ، ولو كان قد تعلق به حق الديانة بحجر لفلس قبل
 موت الزوجة سقط وجوب الكفن على الظاهر ، وكذا لو كان مال الزوج موهوناً لم يجب
 تكفينها ، لا امتناع نصرفه به إلا أن يبقى بعد الدين بقية ، فيجب التوصل إلى صرفها
 بحسب الممكن شرعاً كالنفقة ، ولو اقترن موت الزوجة والزوج فالظاهر السقوط للأصل ،
 مع ظهور انصراف الأدلة لغيره . نعم لو مات بعدها لم يسقط ، لكونه من الواجبات المالية ،
 ولو لم يكن عنده إلا كفن واحد فالظاهر تقديمه عليها لما دل على تقديم الكفن على سائر
 الحقوق ، واحتمال تقديمها عليه لسبق التعلق بضعف حتى لو كان قد وضع عليها ، لعدم
 زوال ملكه عنه بذلك ، ولذا كان له إبداله ، نعم لو دفنت فلا إشكال في اختصاصها
 به وإن لم نقل بخروجه عن ملكه أيضاً بذلك ، مع أنه محتمل لثبوت استحقاقها له ،
 لكنه ضعيف لعدم صلاحية الميت للملك ابتداءً ، وما يشر به قول الكاظم (عليه السلام)
 في خبر الفضل بن يونس (١) بعد أن سأله « عن الميت الذي لم يخلف شيئاً أجهزه من
 مال الزكاة ؟ » إلى أن قال له أيضاً - : فإن أنجز عليه بعض إخوانه بكفن آخر وكان
 عليه دين أيجمل للمدين ؟ قال : لا ، ليس هذا ميراثاً أعما هذا شيء ، صار إليه بعد وفاته » الحديث
 وتظهر الثمرة فيما لو اتفق وجود الكفن ويئس من الميت بأن أخذه السيل أو السبع
 ونحوها ، فعلى الأول يختص الزوج به ، كما لو كان الكفن مأخوذاً من بيت المال مثلاً
 أو تبرع به متبرع فانه يعود اليهما ، وعلى الثاني يكون ميراثاً ، وقد يحتمل أن يكون

(١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

الناس فيه شرعا سواء ، لزوال ملك الزوج عنه بالأعراض ، وعدم ملك الميت له حتى يكون إرثاً ، فتأمل .

ولا يلحق بالزوجة في وجوب الكفن من وجبت نفقته من الأقارب والأباعد إلا المملوك على ما صرح به الفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني وصاحبوا المدارك والذخيرة والحدائق والرياض ، بل لأجد خلافاً في كل من الحكمين ، بل في المعتبر والتذكرة والذكرى والروض والمدارك الاجماع عليه بالنسبة للمملوك ، وقضية الاطلاق أنه لافرق بين الكفن والمدير وأم الولد والمكاتب مشروطاً أو مطلقاً لم يتحرر منه شيء ، أما لو تحرر منه شيء فبالنسبة ، بل قد يظهر من الذكرى وغيرها اندراج ذلك كله تحت ما ادعاه من الاجماع ، وكفى بذلك حجة عليه ، وأما الحكم الأول فلم أجد من توقف فيه ممن عاده ذلك فضلاً عن المخالف ، كما هو الظاهر من العلامة حيث لم ينقل فيه خلافاً إلا من الشافعي ، حيث أوجب على من وجبت عليه النفقة ، بل قد يظهر من الروض كون ذلك من المسلمات حيث جعله إلزاماً على تعليل وجوب كفن الزوجة بالنفقة .

وكيف كن فستندهم كما صرح به جماعة الأصل مع فقد المعارض ، والقياس على الزوجة لا نقول به ، قلت : وما عساه يتخيل من أن قضية إطلاق الأوامر بالتكفين يقتضي إيجاب المقدمات التي منها يبذل الكفن مدفوع . بعد تسليم اقتضاها ذلك ، وإلا فقد يقال أنها إنما تقتضي عمل التكفين فقط بالكفن مع وجوده لا ببذل الكفن ، فتأمل . بأن الاجماع محصل أو منقول كما ستعرفه على كون الكفن من صلب المال ، فتنه يظهر أن المراد بذلك المطلقات إنما هو ذلك أي عمل التكفين ، فثبت لا يكون له مال يتجه حينئذ سقوطه ، للأصل مع عدم الدليل على الانتقال ، لمكان تنزيل تلك المطلقات على ما عرفت ، فهي لادلالة فيها وليس غيرها ، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع فيما يأتي ، وكذا الكلام في مؤن التخييز كقيمة السدر والكافور ونحوها مما يرجع إلى المال ، ولا استبعاد في

ذلك كله بعد قيادة الدليل اليه من غير فرق فيه بين القليل والكثير وشدة قرب الميت وعدمها . وقابليته لذلك وعدمه كالسقط .

﴿ ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته ﴾ دون ثلثه بإجماع الفرقة ، فانهم لا يختلفون في ذلك كما في الخلاف ، ومذهب أهل العلم إلا شذاذ من الجمهور كما في المعتبر ، ونحوه في التذكرة ، لكن مع وصف الكفن بالواجب ، وبإل عليه مضافاً إلى ذلك قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١) : « الكفن من جميع المال » والمراد بأصل المال وجميعه أنه يبدأ به ﴿مقدمات الديون﴾ كما يكشف عنه قوله (عليه السلام) أيضاً في خبر السكوني (٢) : « أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الميراث » وفي صحيح زرارة النضر (٣) « سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن الكفن ، قال : يحمل ما ترك في ثمن كفته إلا أن يتجر عليه بعض الناس ، فيكفونه ويقضي ما عليه مما ترك » هذا كله مع حكاية الاجماع عليه أيضاً من جماعة ، ﴿و﴾ بالأولى يستفاد تقديمه أيضاً على ﴿الوصايا﴾ والارث ، بل في كشف الثام والروض وغيرهما الاجماع عليه أيضاً ، وإطلاق النص والفتوى ومعاقد الاجماع يقتضي تقديمه على حق المرتين والمجني عليه وضماء الفلوس ، بل لم أعرف فيه خلافاً بالنسبة إلى الأخير ، بل في الروض أنه يقدم عليه قطعاً .

قلت : ولعله كذلك ، ودعوى الشك في شمول الأدلة ممنوعة ، نعم قد يتردد فيه بالنسبة إلى الرهن لسبق التعلق بالعين ، وتقديمه على النفقة في الحياة ، وأولى منه حق الجناية في العبد الجاني مع سبقها على الموت ، بل في الذكرى تقديم حق المرتين إلا أنه قد يقوى الفرق بين الرهن والجناية ، فيقدم على الأول بدعوى تناول الأدلة بخلاف الثاني ، فتأمل .

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من كتاب الوصايا - حديث ١ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من كتاب الوصايا - حديث ١

ثم ان الظاهر من تقييد الكفن بالواجب كما في التذكرة خروج المندوب عنه إلا برضا الوارث ، وبه صرح في المعتبر وجامع المقاصد ، بل في أولها أنه لو كان هناك دين مستوعب منع من النذب ، وإن كنا لا نبيع ثياب التجميل للمفلس لحاجته إلى التجميل بخلاف الميت فإنه أحوج إلى براءة ذمته ، ولو أوصى بالنذب فهو من الثلث إلا مع الاجازة . قلت : والظاهر أن مرادهم بالنذب ما يشمل الزيادات المستعجة في القطع الواجبة ، ولكن قد تقدم سابقاً لنا بحث في ذلك ، ولعله يتأتى في المستعجبالصرف أيضاً كالحبرة ، بناء على أن ذلك من المستحبات المالية مخاطب به الولي مثلاً ، فيتبع اختياره من غير نظر إلى غيره من الوارث صفاراً كانوا أم كباراً ، فيكون من قبيل استحباب خروج الزكوة من مال الطفل ، ويؤيده إطلاق ما دل على أن الكفن من صلب المال من غير تخصيص له بالواجب والمندوب ، فالواجب منه واجب ، والمندوب منه مندوب ، بل لعل حق الدين أيضاً لا يراحم ذلك ، لما دل على تعلق الدين بعمده ، نعم لو كان المخاطب بالنذب نفس الوارث كان اعتبار رضاه متجهاً ، فتأمل جيداً ، ولو أوصى بعدم النذب احتمل إلغاء ذلك ونفوذه ، ولعل التفصيل بملاحظة المصلحة إمارقاً بالورثة أو حصول الغضاضة عليه بتبرع متبرع فتتفقد وإلا فلا - لا يخلو من قوة .

﴿ فإن لم يكن له كفن دفن ﴾ جوازاً ﴿ عارياً ، ولا يجب على ﴾ أحد من ﴿ المسلمين بقل كفته ﴾ كما صرح به جماعة من الأصحاب ، بل نسبة في جامع المقاصد إلى كثير منهم ، بل في المدارك أنه لا خلاف فيه بين العلماء ، كما استظهر فيه أيضاً في الذخيرة وأرسل بعضهم عن نهاية الأحكام الاجماع عليه ، ﴿ بل يستحب ﴾ اتفاقاً كما في كشف الثام ، ولا خلاف فيه كما في المدارك ، واستظهره أيضاً في الذخيرة ، كما أنه أرسل عن نهاية الأحكام الاجماع عليه ، ويدل عليه أيضاً قول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح سمد بن طريف (١) قال : « من كفن مؤمناً كان ضمن كسوته إلى يوم القيامة »

وذلك كله يؤيد الحكم الأول ، إذ ثبوت الاستحباب لازم لعدم الوجوب ، كما أنه قد يؤيد أيضاً مضافاً إلى ذلك وإلى الأصل بخبر الفضل بن يونس الكاتب (١) «سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يمكن به ، أشترى كفته من الزكاة ؟ فقال له : أعطه له من الزكاة قدر ما يجهزونه ، فيكونون هم الذين يجهزونه ، قال : فإن لم يكن له ولد ولا من يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة ؟ قال (عليه السلام) : كان أبي يقول إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً ، فوار بدنه وعورته وكفته وحنطه واحتسب بذلك من الزكاة وشيع جنازته ، قلت : فإن أنجز عليه بعض إخوانه بكفن آخر وكان عليه دين أبصكفن بواحد ويقضي دينه بالآخر ؟ قال : لا ليس هذا ميراثك ، إنما هذا شيء صار إليه بعد وفاته ، فليكنوه بالذي أنجز عليه ، ويكون الآخر لهم يصلحون به شأنهم » .

وفيها مواضع للدلالة على المطلوب ، نعم هي دالة على تكفينه من الزكاة كما صرح به جماعة سواء كان بالاحتساب على أهله أو عليه وإن كان ظاهرها إيجاب الأول مع التمكن منه ، لكن الأولى حلها على التنب بالنسبة إلى ذلك ، لعدم القائل به كما اعترف به في الروض ، ولعل من هذا الخبر يستفاد ما ذكره جماعة منهم العلامة والشهيدان وجوب تكفينه من بيت المال مع وجوده ، إذ المراد ببيت المال على ما في جامع المقاصد الأموال التي تستمد من خراج الأرضين المفتوحة عنوة ، وسهم سبيل الله من الزكاة على القول بأن المراد به كل قرابة للجهاد وحده ، ثم قال : ولو أمكن الأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة جاز ، لأن الميت أشد فقراً من غيره .

ثم إن الظاهر من النص المتقدم كظاهر من تعرض لذلك من الأصحاب وجوب ذلك ، نعم احتمل التنب في كشف الثام للاصل ، وهو ضعيف كضعف التوقف

من صاحب المدارك في أصل الحكم معللاً له بنص الشيخ على واقفية الفضل ، إذ ذلك لا يمنع من العمل به عندنا ، مع أنه قد يقال : إن قضاء الدين من الزكاة يقضي بالأولوية في الكفن ، فتأمل .

(و كذا يحتاج إليه الميت من كفور وسدر وغيره) من مؤنه ، فإنها تؤخذ من أصل المال ، وإن لم يكن له مال دفن بدونها إلا أن يكون بيت مال ، ولا يجب على أحد من المسلمين بنها ، بل يستحب كما صرح بذلك جماعة من الأصحاب منهم العلامة والشهيد الأول والمحقق الثاني وغيرهم ، بل في الخلاف الاجماع على الكفن ومؤونة الميت من أصل التركة ، وفي المدارك « أما الوجوب من أصل المال فظاهر ، لأن الوجوب متحقق ، ولا تحمل له سوى التركة إجماعاً » انتهى . قلت : ومنهما سياً الأخير ومما تقدم في الكفن لعدم ظهور قائل بالفرق يستفاد عدم وجوب شيء من ذلك على أحد مع فقد التركة ، كما أنه بالتأمل في جميع ما ذكرنا يظهر لك أنه لا مجال لاحتمال وجوب شيء من المؤن على أحد تمسكاً باطلاق الأوامر ، فتجب حينئذ من باب المقدمة ، إذ قد انضح لك أن المراد بهذه الأوامر كلها إنما هو مجرد العمل من دون بذل شيء من المال من غير فرق بين القليل كأجرة القدوم ونحوه والكثير والقريب والبعيد ، لكن ليعلم أن المراد بالمؤن التي تؤخذ من أصل المال إنما هي المؤن التي لم تحصل بسبب مخالفة الشارع كالسدر والكفور ونحوهما ، أما ما كان كذلك كما لو منع الظالم من مطلق دفن الميت أو في أرض مخصوصة مع عدم التمكن من غيرها إلا بدراهم أو امتنع من يجب عليه نفسه إلا بأجرة ونحو ذلك فلعل الأقوى عدم أخذها من أصل المال ، للأصل مع عدم الدليل ، ويحتمل ذلك تمسكاً باطلاق المؤونة في معقب الاجماع ، وهو ضعيف لانصرافها إلى غير ذلك ، أما لو كان المنع أو الامتناع السابقان عن خاص وإلا فيمكن غيرها فلا يجب من أصل المال قطعاً ، ولم أجد نصاً من الأصحاب في خصوص ما نحن فيه ،

نعم عدّ في كشف الثام من جملة المؤن التي تخرج من أصل المال قيمة الأرض للدفن وأجرة التفسير والدفن إن لم يوجد متبرع ، ويمكن إرادته غير ذلك خصوصاً في الأول بحمل الأرض فيه على المملوكة مع عدم إمكان غيرها ، فتأمل .

المسألة الثالثة إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسمه وجب أن يطرح معه في كفته كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين ، بل في الأخيرة لأعلم فيه خلافاً ، وفي التذكرة « وإن سقط من الميت شيء غسل وجعل معه في أكفانه باجتماع العلماء ، لأن جميع أجزاء الميت في موضع واحد أولى » انتهى . ونحوه عن النهاية ، وفهم جماعة ممن تأخر عنه الوجوب ، لكن قد يشعر تعليله بالاستحباب كما عن صريح الجامع ، وكيف كان فيدل على وجوب ذلك مضافاً إلى ما عرفت مرسل ابن أبي عمير في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « لا يمس من الميت شعر ولا ظفر ، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفته » ثم أن عبارة التذكرة السابقة تقتضي التفسير ، ثم الطرح في الأكفان ، وبه صرح بعضهم ، وهو كذلك .

الحكم ﴿الابح﴾ من أحكام الأموات

﴿مواراته﴾ ودفنه ﴿ في الأرض وله مقدمات ﴾ تقدم عليه وإن كان لا ارتباط بينها وبينه ولا توقف ﴿مسنونة كلها﴾ .

(منها) التشييع للجنازة ، فإن استحبابه إجماعي إن لم يكن ضرورياً ، والأخبار به (٢) مستفيضة إن لم تكن متواترة ، والمراد به اتباع الجنازة والخروج معها ، قال في القاموس : « شيح فلان فلاناً خرج معه ليوذعه ويلبغه منزله » ولا يجوز منه أنه يعتبر فيه تبعيته حتى يدفن وإن كان ذلك أفضل ودونه إلى الصلاة عليه ، لظهور بعض الأخبار

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الدفن

في تحقق مسماه واستحقاقه الأجر بدون ذلك ، كقول أبي جعفر (عليه السلام) (١) لما قيل له بعد أن صلى على الجنازة : ارجع يا أبا جعفر (عليه السلام) مأخوفاً ولا تنفي لأنك تضعف عن المشي : « إنما هو فضل وأجر فبقدر ما يمشی مع الجنازة يؤجر الذي يتبعها » لكن قال في المنتهى « أن أدنى مراتب التشييع أن يتبعها إلى المصلى فيصلي عليها ثم ينصرف ، وأوسطه إلى القبر ثم يقف حتى يدفن ، وأكمله الوقوف بعد الدفن . يستغفر له ويسأل الله له » وظاهره عدم حصوله إذا لم يتبعها إلى المصلى ، وفيه نظر ، ومن العجيب استدلاله على ما ذكر بالرواية السابقة ، وهي في خلافه أظهر ، فتأمل .

ثم انه لا يبعد دخول ما هو متعارف في مثل زماننا من تبعية جملة من الناس للجنازة عند إرادة نقلها من بلد إلى أحد المشاهد المشرفة تحت اسم التشييع ، على أن جملة من الأخبار (٢) قد اشتملت على مطلق التبعية ، وفي المرسل (٣) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) « ضمنبت لسته على الله الجنة . » رجل خرج في جنازة رجل مسلم فأتته فله الجنة « كما أنه لا يبعد حينئذ عدم اعتبار ما يعتبر في الشيعة غيرهم من المشي ، وأن يكون خلف الجنازة أو أحد جانبيها ونحو ذلك مما تسمعه في مثلهم ، لظهور انصراف غيرهم ، فتأمل . والظاهر المنساق إلى الذهن من الأخبار (٤) أن استحباب التشييع إنما هو فيما إذا كان محل الدفن محتاجاً إلى النقل ، أما إذا لم يكن كذلك كما لو كان مثلاً في محل تجهيزه فلا يستحب إخراجه ونقله للتشييع ، ثم إرجاعه إليه كما ينبىء عن ذلك فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) في دفن النبي (صلى الله عليه وآله) (٥) .

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الدفن - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الدفن - حديث ١ والباب ٣ حديث ١ و ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الدفن - حديث ٥ - -

(٥) الارشاد المفيد عليه الرحمة ص ٨٩ طبعة الطهران سنة ١٣٧٧

و (منها) ﴿ أن يمشي المشيع ﴾ كما هو صريح بعضهم وظاهر آخرين ، بل ربما يظهر من الغنية الاجماع عليه كالمنتهى على ما تسمعه من عبارته . ويؤيده - مضافا إلى ذلك وإلى ما عساه يظهر من بعض أخبار المقام (١) حيث اشتملت على الأمر بالمشي خلف الجنازة ونحو ذلك ، وإن لم تكن مسافة لبيان حكمه ، وإنما هي لبيان حكم الخلف والائمام والجانبين ، وكذا غيرها ، وإلى التأمي بالنبي (صلى الله عليه وآله) وغيره من الأئمة (عليهم السلام) - ان ذلك عبادة وطاعة والمشي فيها أشق ، وقد ورد ان أفضل الأعمال أحزها ، بل يقوى في النظر كراهة الركوب كما صرح به في المعتبر والمنتهى وعن غيرها ، قال في الثاني : ويستعجب المشي مع الجناز ، ويكره الركوب ، وهو قول العلماء كافة ، وهو الحمجة فيه ، مضافا إلى صحيح عبدالرحمان بن أبي عبدالله عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمشي ، فقال له بعض أصحابه : ألا تتركب يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ فقال : إني لأكره أن أركب والملائكة يمشون » وخبر غياث عنه (٣) أيضا عن أبيه عن علي أمير المؤمنين (عليهم السلام) « انه كره أن يركب الرجل مع الجنازة في بدئه إلا من عذر ، وقال : يركب إذا رجع » ومرسل ابن أبي عمير عنه (عليه السلام) (٤) أيضا قال : « رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فوما خلف جنازة ركباناً ، فقال : أما استحي هؤلاء أن يتبعوا أصحابهم ركباناً وقد أسلموه على هذا الحال » وبذلك كله يقيد إطلاق غيرها

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الدفن

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٢ - ٣

من الأخبار (١) الدالة على استحباب مطلق التبعية والتشييع لاعلى إرادة خروجه عن استحباب التشيع مع الركوب ، إذ الظاهر أن المشي مستحب في مستحب ، ومن خبر غياث يستفاد زوال الكراهة مع العذر كالحاجة إلى الركوب كما عن بعضهم التصريح به ، بل عن التذكرة ونهاية الأحكام الإجماع عليه ، كما أنه يستفاد منه ومن الأصل أيضاً زوالها مع الرجوع ، فتأمل جيداً .

و (منها) على ما هو المعروف من مذهب الأصحاب كما في المدارك والبحار وعن غيرها أن يكون مشي المشيع ﴿ وراء الجنائزة أو إلى أحد جانبيها ﴾ فإنه أفضل من الأمام ، وفي المعتبر والتذكرة نسبتة إلى فقهاءنا ، بل في جامع المقاصد أنه يستحب أن يكون مشي المشيع خلف الجنائزة أو إلى أحد جانبيها لأمامها بإجماع علمائنا ، وظاهره أنه لأفضل في الأمام ولعله يرجع إليه سابقه وإن جئ به فيه بصيغة التفضيل الظاهرة في وجوده فيه أيضاً ، لكنه صرح في المعتبر بأنه مباح ، فيكون قرينة على صرف ذلك ، وكيف كان فلا إشكال في رجحان المشي خلف الجنائزة أو إلى أحد الجانبين على الأمام ، ويدل عليه - مضافاً إلى ما سمعت وإلى أنه أنسب بمعنى التشيع والاتباع الوارد في كثير من الأخبار - قول الصادق (عليه السلام) في موثق اسحاق بن عمار (٢) : « المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي بين يديها » وزاد في التهذيب « ولا بأس أن يمشي بين يديها » وخبر جابر عن الباقر (عليه السلام) (٣) قال : « مشى النبي (صلى الله عليه وآله) خلف جنائزة ، فقيل يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) مالك تمشي خلفها ؟ فقال : إن الملائكة رأيتهم يمشون أمامها ، ونحن نتبع لهم » ولا دلالة فيهما على أفضليته على المشي إلى أحد الجانبين ، فلا ينافي حينئذ ما دل عليه مما تقدم ، ومن قول الباقر (عليه السلام) في خبر

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الدفن

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٢

سدير (١) : « من أحب أن يمشي مشي الكرام الكائين فليمش جني السرير » وكنا لا ينافيه أيضاً خبر السكوني (٢) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال : « سمعت النبي (صلى الله عليه وآله) يقول : انبعوا الجنازة ولا تتبعكم ، خالفوا أهل الكتاب » وعن المقنع (٣) أنه « روي انبعوا الجنازة ولا تتبعكم ، فانه من عمل المجوس » إذ الأمر بالاتباع بعد تسليم عدم شموله للمشي إلى أحد الجانبين لا ينافي ثبوته بأمر آخر ، سيما مع ظهور كون المقصود هنا إنما هو النهي عن اتباع الجنازة لهم .

ومن هنا يظهر أنه لا يستفاد من اقتصار الشيخ في الخلاف كما عن الصدوق في المقنع على ذكر أفضلية المشي خلفها من دون تعرض لغيره مستدلاً عليه باجماع الفرق وأخبارهم خلاف ما ذكرنا ، مع احتمال إرادة ما يعم المشي إلى الجانبين كما عساه تشعر به المقابلة له بالأمام ، فظهر من ذلك كله أنه لا كلام في رجحان المشي خلفها أو إلى أحد الجانبين على غيرها ، وأنه ربما يستفاد من ملاحظة ما تقدم رجحان الأول على الثاني سيما بعد فعل النبي (صلى الله عليه وآله) له ، لكن قد يستفاد من المحكي عن الفقه الرضوي (٤) العكس ، والأمر سهل .

إنما الكلام بعد أن عرفت مرجوحية المشي أمام الجنازة بالنسبة إليهما فهل ذلك على سبيل الكراهة كما صرح به بعضهم ، وحكي عن ظاهر آخرين ، بل في الذكرى نسبة إلى كثير من الأصحاب ، بل قد يظهر من الروض دعوى الاجماع عليه ، حيث قال : « ويكره تقديمها عندنا » كللتني حيث قال : « ويكره للمشّي أمام الجنازة للمائتي والراكب معها ، بل المستحب أن يمشي خلفها أو من أحد جانبيها ، وهو مذهب علمائنا أجمع » ثم نقل خلاف العامة في ذلك ، قلت : ويشهد له مع ذلك النهي

(١) و(٢) الرسائل - الباب - ٤ - من أبواب الدفن - حديث ٣ - ٤

(٣) الرسائل - الباب - ٥ - من أبواب الدفن - حديث ٦

(٤) المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب الدفن - حديث ١

المتقدم عن التسمية مع التعليل بأنه من عمل المجوس وأهل الكتاب ، والضمف منجبر بما عرفت ، على أن أمر الكراهة أسهل من ذلك ، وكذا ما عن الفقه الرضوي (١) « إذا حضرت جنازة فامش خلفها ولا تمس أمامها ، وإنما يؤجر من تبعها لامن تبعته » خلافا لصريح المعتبر والذكرى وعن ظاهر النهاية والبدو . فلا كراهة مطلقاً وإن كان الأولان أفضل منه ، ولعله لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) بعد أن سأله « عن المشي مع الجنازة » فقال: بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها » ويقرب منه خبره الآخر (٣) عن الباقر (عليه السلام) ولما يشعر به التفضيل في الموثق السابق (٤) مع نصه بأنه لا بأس في المشي بين يديها ، ولما في خبر الحسين بن عثمان (٥) « ان الصادق (عليه السلام) تقدم سرير ابنه اسماعيل بلا حذاء ولا رداء » وللأخبار (٦) الكثيرة المشتملة على الأمر بالمشي أمام جنازة المؤمن ، وفي بعضها (٧) التعليل بأن الرحمة تستقبله دون غيره ، فإن العنة وملائكة العذاب يستقبلونه ، ومن هنا استوجه بعضهم هذا التفصيل ، واختاره كاشف الغمام بعدم الكراهة بالنسبة إلى جنازة المؤمن ، بخلاف غيره استناداً لهذه الأخبار الفارقة ، بل عن العماني المنع من تقديم جنازة المعادي لذي القربى لمكان هذه الأخبار الفارقة ، كما عن ابن الجنيد التفصيل بين صاحب الجنازة وغيره ، فيقدم الأول دون غيره ، ولعله لخبر تقدم الصادق (عليه السلام) سرير ابنه اسماعيل .

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٧٧ - من أبواب الاحتضار - حديث ٧

(٦) (٧) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الدفن - حديث ٧

وفي الكل نظر إذ مسح احتمال خبر ابن مسلم التقية - أو إرادة بيان مطلق الجواز لاحتمال السؤال عنه ، كني البأس في الموتى ، وكذا تقدم الصادق (عليه السلام) سرير إسماعيل ، مع أنه قضيت في واقعة ، وإلا فلا إشكال في رجحانية الخلف أو أحد الجانبين عليه حتى كان يعرفه العامة منا ، فنسبوه إلى أهل البيت (عليهم السلام) على ما قيل ، وعن بعض شراح مسلم أنه قال : « كون المشي وراء الجنازة أفضل من أمامها قول علي بن أبي طالب (عليه السلام) ومنه الأوزاعي وأبي حنيفة ، وقال جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجمهور العلماء : المشي قدامها أفضل ، وقال الثوري وطائفة هما سواء » انتهى - قاصر عن مقاومة ما تقدم سيما بعد مشهورية الحكم بذلك بين الأصحاب ، والاستدلال بأخبار التفصيل بين المؤمنين وغيره ليس بأولى من الاستدلال بها على العكس من حيث صراحتها في النهي عن تهميد جنازة غير المؤمنين ، إذ لا تفصيل في كلام الخصم ، بل لعل ذلك أولى من حيث معارضتها بالنسبة للمؤمن بما عرفته سابقاً سيما النهي عن التبعية المشتمل على التعليل بمخالفة أهل الكتاب الذي هو كالصريح في عدم الفرق في ذلك بينهما ، فلا بد حينئذ من حاليها على شدة الكراهة بالنسبة لغير المؤمنين دونها ، للقطع بعدم إرادة ظاهرها من عدم المرجوحية في المشي أمام جنازة المؤمنين . وبذلك كله يظهر لك ما في كلام كشف القناع كابن الجنيد من الفرق بين صاحب الجنازة وغيره ، محتجاً بما سمعته من فعل الصادق (عليه السلام) ، ولا ريب في ضعفه كما عرفت ، وكذا ما سمعته من العماني من القول بالمنع فيه لأخبار التفصيل ، إذ هي مع ضعفها وإعراض الأصحاب عنها بالنسبة إلى ذلك معارضة بغيرها مما دل على الجواز كما سمعت ، هذا .

ويمكن القول بأن المراد بالكراهة عند الأصحاب هنا كراهة العبادة بمعنى أقلية الثواب ، وعليه يرتفع الخلاف حينئذ بين القولين الأولين ، وهو قريب جداً ، فتأمل جيداً .

ثم انه يستحب للمشيح التفكير في مآله والاتعاظ بالموت. والتخشع ، كما أنه يكره له الضحك واللعب واللهو ، لخبر عجلان أبي صالح (١) قال : « قال لي الصادق (عليه السلام) : يا أبا صالح إذا أنت حملت جنازة فاذكر كباؤك المحمول ، وكأنتك سألت الرجوع إلى الدنيا ففعل ، فانظر ماذا تستأف. قال : ثم قال : عجيب لقوم حبس أولهم عن آخرهم ، ثم نودي فيهم بالرحيل وهم يلعبون » وروي (٢) « ان علياً (عليه السلام) شيع جنازة فسمع رجلاً يضحك ، فقال : كأن الموت فيها على غيرنا كتب » وحكى المصنف (رحمه الله) في المعتبر عن علي بن بابويه في رسالته أنه قال : « إياك أن تقول : ارفقوا به أو ترحموا عليه أو تضرب يده على فخذه فيحبط أجرك » وبعبارة حكاه في الحقائق عن الفقه الرضوي (٣) ولعله هو المستندة ، وفي خبر السكوني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ثلاثة ما أدري أيهم أعظم جرماً : الذي يمشي مع الجنازة بغير رداء ، والذي يقول قفوا ، والذي يقول استغفروا له غفر الله لكم » وعن الخصال بسنده عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن الصادق (عليه السلام) (٥) أيضاً « ثلاثة لا أدري أيهم أعظم جرماً الذي يمشي خلف جنازة في مصيبة بغير رداء ، والذي يضرب يده على فخذه عند المصيبة ، والذي يقول ارفقوا به وترحموا عليه يرحمكم الله تعالى » ولعل ما في خبر السكوني من قوله (عليه السلام) : « قفوا » مصحف « ارفقوا » أو لأنه منافي للتمجيد ، أولاً أن المراد قفوا به لانشاد الرثي وذكر أحوال الميت كما هو الشائع على ما قيل ، فينافي التمجيز

(١) الوسائل - الباب - ٥٩ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٥٣ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٣) المستدرک - الباب - ٦٩ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ٢ - ٣

والتصبر، وكان الوجه في كراهة قول: «ترحموا» ونحوه ما فيه من الاشعار بذنب الميت وتحقيره . وكيف كان فلا ريب أن الاحتياط في ترك ذلك كله تفصيلا من الوقوع في المكروه ، وإن كان الوجه في بعضها لا يخلو من غموض .

نعم يستثنى من كراهة وضع الرداء صاحب المصيبة، لقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير (١): « ينبغي لصاحب المصيبة أن يضع رداءه حتى يعلم الناس أنه صاحب المصيبة » وفي خبر أبي بصير (٢): « ينبغي لصاحب المصيبة أن لا يلبس رداء ، وإن يكون في قبض حتى يعرف » وفي خبر حسين (٣) « لما مات اسماعيل بن أبي عبد الله خرج أبو عبد الله (ع) فتقدم السرير بلا رداء ولا حذاء » والمراد بوضعه عدم نزع إن كان ملبوسا ، وعدم لبسه إن كان منزوعا ، بل يقتضي التعليل المذكور استحباب تغيير هيئة اللباس سيما في البلاد التي لا يعتاد فيها لبس الرداء .

بل قد يستفاد من مرسل الفقيه (٤) وضع رسول (صلى الله عليه وآله) رداءه في جنازة سعد بن معاذ ، فمثل عن ذلك ، فقال : « أني رأيت الملائكة قد وضعت أردبتها فوضعت ردائي » استحباب نزعه لغيره في جنازة الأعظم من الأولياء والعلماء ، وعن ابن الجنيد التمييز بطرح بعض الزي باربال طرف العمامة ، وأخذ مئزر من فوقها على الأب والأخ ، ولا يجوز على غيرها ، وفيه أنه لا دليل على الخصوصية ، ولعله لذا منعه ابن ادريس ، كما أن ماعن ابن حمزة من المنع هنا مع تجويزه الامتياز واضح الضعف ، ضرورة أولويتها بذلك من غيرها ، وكذا ماعن أبي الصلاح من أنه يتخلل ويحل أزراره في جنازة أبيه وجده خاصة ، لما سمعته من إطلاق النصوص (٥) التي منها أيضا يستفاد استحباب الحفاء لصاحب المصيبة ولا بأس به والله العالم .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ٨ - ١ - ٧

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ٤ - . .

وكذا يكره المصنوع الجلوس حتى يوضع الميت في لحده كما صرح به بعضهم ،
 للصحيح عن الصادق (عليه السلام) (١) « ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع
 في لحده ، فإذا وضع في لحده فلا بأس » خلافاً للمحكي عن الشيخ في الخلاف ، فلا كراهة
 للأصل ، وهو مقطوع بما عرفت ، وخبر عبادة بن الصامت (٢) « ان رسول الله
 (صلى الله عليه وآله) إذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في اللحد ، فاعترض
 بعض اليهود وقال إنا نفعل ذلك ، فجلس وقال : خالفوم » ودلالته على المطلوب أولى
 من العكس ، لأن « كان » تدل على الدوام ، والجلوس مجرد إظهار المخالفة ، وردّه
 في الذكرى أيضاً بأن الفعل لا عموم له ، فجاز وقوع الجلوس تلك المرة ، والقول أقوى
 من الفعل عند التعارض ، فتأمل .

وكذا يكره اتباع النساء الجنائز ، لقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) : « رجمن
 مأزورات غير مأجورات » ولقول أم عطية نهانا عن اتباع الجنائز ، ولأنه تبرج
 ومناف للستر والتخدير ، لكن قد يستثنى من ذلك المعجائز ، لخبر أبي بصير عن
 الصادق (عليه السلام) (٤) أنه قال : « لا ينبغي للمرأة الشابة أن تخرج إلى الجنازة
 تصلي عليها إلا أن تكون امرأة دخلت في السن » كما أنه يحتمل تقييد الكراهة بما إذا
 لم تكن الميت امرأة ، لما روي (٥) أن « زينب بنت النبي (صلى الله عليه وآله) لما
 توفت خرجت فاطمة (عليها السلام) في نسائها وصلت على أختها » أو يقال : إن أمر
 الصلاة غير التشييع ، فتأمل جيداً .

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) كنز العمال - ج ٨ ص ١١٦ - الرقم ٢١٨١

(٣) الوسائل - الباب - ٦٩ - من ابواب الدفن - حديث ٥

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب صلاة الجنائز - حديث ٣ - ١

وكذا يكره الاسراع بالجنائز ، وعن الشيخ الاجماع عليه . وهو المناسب لاستحباب الرفق بالميت . وعن الجعفي ان السمي بها أفضل ، وعن ابن الجنيد عشيها خيا . قيل والسمي العدو والحجب ضرب منه ، وهما موافقان للمحكي عن العامة ، وربما يشهد لها ماعن الصدوق روايته عن الصادق (عليه السلام) (١) « ان الميت إذا كان من أهل الجنة نادى عجولني ، وإن كان من أهل النار نادى ردوني » .

(د) من المقدمات المسنونة « ان ترريع الجنائز ﴾ بكسر الجيم السرير ، وفتحها الميت على ماحكي ، وفي الذكرى « الجنائز بالكسر الميت على السرير ، والحالي عن الميت سرير لا غير » انتهى . ولا خلاف أجده بين أصحابنا في استحباب الترريع بمغنيه ، بل لعله عندنا مجمع عليه كما ادعاه بعضهم ، (الأول) حل السرير بأربعة رجال ، لأنه أدخل في توفير الميت ، وأسهل من الحمل بين العمودين ، سيما بالنسبة للوخر ، وبمحملة قول الباقر (عليه السلام) في خبر جابر (٢) : « السنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع ، وما كان بعد ذلك من حل فهو تطوع » ووافقنا عليه من العامة النخعي والحسن البصري والثوري وأبو حنيفة وأحمد على ماحكي عنهم ، خلافا المنقول عن الشافعي ، فجعل حل الجنائز بين العمودين أولى من حملها من الجوانب الأربع ، ولا ريب في ضحفه عندنا و (الثاني) حل الواحد كلا من جوانبه الأربع ، وكان استحبابه اتفاقا كما حكاه بعضهم ، والأخبار به (٣) متظافرة ، وفي بعضها (٤) ان « من ريع خرج من الذنوب » وفي آخر (٥) ١ « نجيحت عنه أربعون كبيرة » إلى غير ذلك .

ولعل الأول يستفاد منه أيضاً ، والظاهر حصول فضل الترريع بمجرد حصوله

(١) الفقيه ج ١ ص ١٢٣ من طبعة التنجف

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ٠ -

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الدفن - حديث ٤ - ٦ -

كيف ما اتفق الابتداء كما يقتضيه قول الباقر (عليه السلام) في أحد الاحتمالين : « السنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع ، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع » وكتابة الحسين ابن سعيد إلى الرضا (عليه السلام) في الصحيح (١) « يسأله عن سرير الميت أله جانب يبدأ به في الحمل من الجوانب الأربعة أو ما خب على الرجل يحمل من أي الجوانب شاء ؟ فكتب من أيها شاء » ولا منافاة فيه لما تسمعه من استحباب البدأة بما يأتي ، وعلى تقديره فهو معارض بما هو أقوى منه من وجوه ، فما عن ابن الجنيد من العمل به في ذلك كما عساه يلوح من المدارك أيضاً ليس في محله .

(و) لكن الأفضل فيه أن (يبدأ بمقدمها الأيمن) أي الجنابة التي هي عبارة عن الميت ، فيضه على عاتقه الأيمن ويخرج باقي بدنه ، (ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر) بعد أن يحمل مؤخرها الأيمن كالقدم ، فيضع مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر ، ثم ينتقل منه إلى المقدم واضماً له على العاتق الأيسر ، أو يراد بالجنابة السرير على أن يكون الأيمن منه هو الذي يلي يمين الميت ، فيوافق الهيئة السابقة ، وهو المشهور بين الأصحاب على ما حكاه في كشف الثام ، قلت : ولعله كذلك وإن وقع في كثير من عبارات الأصحاب وصف مقدم السرير الذي يتبدأ به بالأيمن ، وهو موم لما كان يلي يسار الميت ، ويساره لما كان يلي يمين الميت ، ومن هنا وقع الاضطراب في كثير من كلماتهم حتى جعلوا المسألة خلافية . فذكروا ان الشيخ في المبسوط والنهاية وباقي الأصحاب على الابتداء بيمين السرير المقدم ، ثم بمؤخره ، ثم بمؤخر الأيسر ، ثم بمقدمه كذلك ، خلافاً له في الخلاف ، فجعل البدأة بيسار السرير ، وهو الذي يلي يمين الميت ، ثم بمؤخره ، وهكذا إلى المقدم ، مع نقله الاجماع من الفرقة وعلمهم عليه فيه ، واختاره جماعة من متأخري المتأخرين مرجحين له بعد ظهوره من

الأخبار بالموافقة فيه بين يمين الميت والحامل ، فينطبق حينئذ على مادل على استحباب البدأة باليمين .

وظني أن ما نقلوه عن الشيخ في البسوط والنهاية وكذا باقي الأصحاب راجع إلى مقاله في الخلاف ، على أن يكون المراد بمقدم السرير الأيمن هو الذي يلي يمين الميت كما فسر به في كشف القناع ، إذ كما يمكن أن يقال : إن يمين السرير هو الذي يلي يسار الميت بأن يعتبر السرير رجلاً ماشياً خلف السرير ، أو دابة مقدماً ما يلي رأس الميت ، فيكون الميت حينئذ كملتقى على ظهرها ، يمكن أن يقال : إن يمين السرير ويساره بحسب ما جاور من جانبي الميت ، سيما فيما كان مستعملاً في ذلك الزمان من العمودين ، بل يمكن أن يعتبر شخصاً مستلق على قفاه كاليت ، وبذلك تنطبق عبارات الأصحاب ، فقد يطلق يسار الجنازة ويراد به ما يلي يمين الميت كما في عبارة الخلاف بالاعتبار الأول ، وقد يطلق على هذا بخصوصه أنه يمين السرير بالاعتبار الثاني كما في عبارة البسوط وغيره من عبارات الأصحاب ، بل كاد يكون صريح عبارة المنتهى وغيره ، فلاحظ ، وللتأمل في كلماتهم إشارات على ذلك ، (منها) نقله في الخلاف الإجماع على ذلك ، وهو بنفسه قد ذكر في البسوط وعن النهاية الابتداء بيمين السرير كمبارات كثير من الأصحاب ، و (منها) أنه لو أريد بيمين السرير الذي يلي يسار الميت لم يفسر وضعه على المائق الأيمن للحامل إلا بمشقة والمشي بالفقرى ، سيما في مثل التوايت المستعملة في زماننا ، ولعلها كانت قديمة . و (منها) أن الذي ذكرناه كاد يكون صريح خبر الفضل بن يونس (١) قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن ترييع الجنازة ، قال : إذا كنت في موضع تقية قابداً باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ، ثم أرجع من مكانك إلى ميامن الميت ، لآتمر خلف رجله التبة حتى تستقبل الجنازة

فتأخذ يده اليسرى ، ثم رجله اليسرى ، ثم أرجع من مكانك خلف الجنائزة التبة حتى تستقبلها تفعل كما فعلت أولاً ، فإن لم تكن تتقي فيه فإن تريمع الجنائزة التي جرت به السنة أن تبدأ باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ، ثم بالرجل اليسرى ، ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها .

إذا لرب أن المراد باليد والرجل فيه إنما هو بالنسبة إلى الميت ، وهو بعينه ما ذكرناه ، وغيره من الأخبار وإن لم يكن بهذه الصراحة إلا أنه يمكن إرجاعه إليه بخلاف العكس ، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء بن سبابة (١) « تبدأ في حل السرير من الجانب الأيمن ، ثم تمر عليه من خلفه إلى الجانب الآخر : ثم تمر حتى ترجع إلى المقدم كذلك دوران الرحى عليه » إذ يمكن حل الأيمن فيه على أيمن الميت أو السرير بالاعتبار الذي ذكرناه .

وكقول أبي الحسن موسى (عليه السلام) في خبر علي بن يقطين (٢) : « السنة في حل الجنائزة أن تستقبل جانب السرير بشقك الأيمن فتززم الأيسر بكفك الأيمن ، ثم تمر عليه إلى الجانب الآخر ، وتدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه إلى الجانب الرابع مما يلي يسارك » وهو كالصرح فيما قلنا ، ويراد بالأيسر فيه من السرير بالاعتبار المعروف ، ولا حاجة إلى ما تكلفه في كشف الثام في رفع المناقاة بينها وبين كلام المشهور مع ما فيه من النظر ، فتأمل جيداً .

وكقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن أبي يعفور الروي في السرائر نقلاً من جامع البزنطي (٣) : « السنة أن تستقبل الجنائزة من جانبها الأيمن ، وهو مما يلي يسارك ، ثم تصير إلى مؤخره ، وتدور عليه حتى ترجع إلى مقدمه » إذ كما يحتمل أن يكون مما يلي يسارك لو كنت ماشياً في جانب السرير الذي يليه يحتمل أن يكون المراد

لو كنت ماشياً خلفه ، وإن حل على حالة الاستقبال فهو وإن كان يمين الميت يحاذي يمينه حينئذ ، لكن إذا جاوزه مائلاً إلى يمين الميت ليأخذ السرير يلي يمين الميت حينئذ يساره ، وهذا وإن كان لا يخلو من بعد في الجملة لكن لا بأس به بعد ما عرفت .

و كما في الفقه الرضوي (١) « إذا أردت أن تربعها فابدأ بالشق الأيمن فخذنه يمينك ، ثم تدور إلى المؤخر فتأخذه بيمينك ، ثم تدور إلى المؤخر الثاني فتأخذه بيسارك ثم تدور إلى المقدم الأيسر فتأخذه بيسارك ، ثم تدور كدور كسفي الرحي » وكأنه يريد كدور الكفين الآخذتين بخشبة الرحي .

لا يقال : إن ما ذكرته من كيفية التربيعة لا ينطبق على المعروف في النص : الفتوى من تشبيه بدوران الرحي ، بخلاف ما لو كانت البداية يمين السرير المعروف ، لأننا نقول : أما أولاً فالظاهر تحققه بما قلناه ، بل لعله أولى من غيره ، وإن كانا معاً يستعملان كما هو المشاهد في دور الرحي ، وأما ثانياً فالظاهر أن المراد بالتشبيه المذكور إنما هو الرد على العامة كما كشف ذلك مفصلاً خبر الفضل بن يونس المتقدم سابقاً ، فتأمل هذا .

وربما يشهد لما ذكرناه مضافاً إلى ما سمعت ما حكاه الشهيد في الذكرى عن الراوندي أنه حكى كلام النهاية والخلاف وقال : معناها لا يتغير ، وما في المنتهى حيث لم يتعرض فيه لخلاف ، بل قال : « المستحب عندنا أن يبدأ الحامل بمقدم السرير ، ثم يمر معه ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله اليسرى ، ويمر معه إلى أن يرجع إلى المقدم كذلك دور الرحي ، وحاصل ما ذكرناه أن يبدأ فيضع قاعة السرير التي تلي اليد اليمنى للميت فيضمها على كتفه الأيسر ، ثم ينتقل فيضع القاعة التي تلي رجله اليمنى على كتفه الأيسر ، ثم ينتقل فيضع القاعة التي تلي رجله اليسرى على كتفه

الأيمن ، ثم ينتقل فيضع القامة التي تلي يده اليسرى على كتفه الأيمن ، وهكذا . انتهى . ولقد أحسن فيما ذكره لكن كان عليه أن يقول كتفه الأيمن بدل الأيسر وبالعكس ، وإلا فلا يكاد يتم إلا مع جعل الجنائز بين عمودين ودخول الحامل بينهما ، أو يمشي بالبيت على رجله ، ونحو ذلك .

وليعلم أنه ليس المقصود مما ذكرناه تنزيل سائر كلمات الأصحاب على ما اخترناه بل المراد إكمال تنزيل كثير من كلماتهم ، وإلا فكلام بعض المتأخرين لا يمكن تنزيله على ما ذكرناه ككلام الشهيد في روضته ، حيث قال : « وأفضله أن يبدأ في الحمل بجانب السرير الأيمن ، وهو الذي يلي يسار البيت فيجعله بكتفه الأيمن ، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيمن فيجعله بالأيمن كذلك ، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيسر فيجعله بالكتف الأيسر ، ثم ينتقل إلى مقدمه الأيسر فيجعله بالكتف الأيسر كذلك » انتهى .

وقد عرفت صموبة ما ذكره في كثير من الجنائز بل تعذر في بعضها ، نعم يمكن أن يقال بالتخيير بين الابتداء يمين البيت أو يمين السرير ، لكن لا على الحمل بالكتف الأيمن على الثاني مراعاة لصحيفة ابن أبي يعفور السابقة ، سيما مع اعتضاها بظاهر بعض الأخبار السابقة أن حل فيها اليمنى من السرير على المعنى المتعارف ، وهو الذي يلي يسار البيت ، وكذا ظاهر عبارات كثير من الأصحاب ، وبالشبهة المحكية على ذلك في المدارك ، فتقاوم حينئذ الرواية الأخرى المعتضدة بما عرفت ، فينبغي التخيير حينئذ ، والاحتياط غير خفي ، فتأمل جيداً ، والله أعلم بحقائق أحكامه .

(و) (منها) ﴿ أن يعلم ﴾ بالبناء للمجهول ﴿ المؤمنون يموت المؤمن ﴾ بلا خلاف أجده في استحباب ذلك ، سوى ما عن الجعفي من أنه يكره التعمي إلا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختص به ، ولم له غير ما نحن فيه ، وإلا كان عجوجاً بالاجماع عن الخلاف عليه ، مضافاً إلى التصوص كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان

أو حسنه (١) : « ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت فيشهدون جنازته ، ويصلون عليه ، ويستغفرون له ، ليكتب لهم الأجر ، ويكتب للميت الاستغفار ، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما اكتسب لميتهم من الاستغفار » وفي خبر ذريح (٢) « عن الجنازة يؤذن بها الناس ، قال : نعم » وفي مرسل القاسم بن محمد (٣) « ان الجنازة يؤذن بها الناس » وظاهر الأخيرين استحباب ذلك حتى تغير الولي ولا يتأفيه الأول . ويؤيده ترتب الفوائد العظيمة على هذا الاعلام الحاصلة بسبب التشيع والحمل والترجيع والصلاة والاستغفار والترحم ، وربما يصحبه ألم فيسترجع ، فيدخل تحت عموم الآية (٤) والتذكر لأمر الآخرة والاتعاظ وتفيه القلب القاسي ، وكذا ما يحصل للميت من الفوائد أيضاً من كثرة المصلين والمستغفرين ، مع ما فيه من إكرام الميت وإدخال السرور على الحي ونحو ذلك ، فلا ريب في رجحان هذا الاعلام لمكان سيئته لهذه الأمور العظام ، والظاهر أنه لا بأس في النداء لذلك ، بل يشمله الأمر بالإنذار فيما سمعت من الأخبار ، ومافي الخلاف انه لم يعرف فيه نصاً إن أراد بالخصوص فسلم ، لكنه غير قادح ، وإن أراد بالعموم فممنوع ، على أنه لا يتوقف على شيء من ذلك بعد ما عرفت ، كما ظهر لك استحباب الاجابة والاسراع بعد أن يؤذن ، مع استفاضة الأخبار (٥) بذلك ، وأنه يقدمه على الولية إذا دعي اليها لما فيه من تذكر الآخرة بخلافها فتذكر الدنيا .

(و) (منها) (ان يقول المشاهد للجنازة الحمد لله الذي لم يحملني من السواد المحترم) لخبر أبي حمزة (٦) قال : « كان علي بن الحسين (عليهما السلام) إذا رأى

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب صلاة الجنائز - حديث ١ - ٣ - ٤

(٤) سورة البقرة الآية ١٥١

(٥) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الاحتضار

(٦) الوسائل الباب - ٩ - من ابواب الدفن - حديث ١

جنازة قد أقبلت قال : الحمد لله ، إلى آخره . ونحوه مرفوعة أبي الحسن النهمدي (١)
عن الباقر (عليه السلام) .

ويستحب أن يقول أيضاً ما في خبر عنبسة بن مصعب عن الصادق (عليه السلام) (٢)
قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من استقبل جنازة أو رآها فقال :
الله أكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيماناً وتسلماً ،
الحمد لله الذي تعزز بالقدرة ، وقهر العباد بالموت لم يبق ملك في السماء إلا بكى رحمة لصوته »
وكذا يستحب أن يقول عند حملها : ما في خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) (٣)
قال : « سألته عن الجنازة إذا حملت كيف يقول الذي يحملها ؟ قال : يقول بسم الله
وبالله ، وصلى الله على محمد وآل محمد . اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمراد بالسواد
الشخص ، قيل ويطلق على عامة الناس ، وعن بعضهم زيادة القرية أيضاً ، وللمحترم
الهالك ، أو المستأصل ، والمراد هنا الجنس ، أي لم يحملني من هذا القليل ، ولا
ينافي هذا حب لقاء الله تعالى لأنه غير مقيد بوقت ، فيحمل على حال الاحتضار
ومعاينته ما يحب ، كما روياه عن الصادق (عليه السلام) (٤) ، وعن العامة روايته (٥)
عن النبي (صلى الله عليه وآله) « أنه من أحب لقاء الله أحب لقاءه ، ومن كره
لقاء الله كره لقاءه ، فقل له (صلى الله عليه وآله) إنا لنكره الموت ، فقال : ليس
ذلك ، ولكن المؤمن إذا حضر الموت بشر برضوان الله وكرامته ، فليس شيء أحب
إليه مما أمامه ، فأحب لقاء الله وأحب لقاءه ، وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الدفن - حديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الاحتضار - حديث ٢

(٥) كنز العمال - ج ٨ ص ٨٠ الرقم ١٤٩٥

الله فليس شيء أكره إليه مما أمّاه ، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه « وبقية عمر المؤمن نفيسه ، كما أشار إليه النبي (صلى الله عليه وآله) في الصحاح على ما قيل (١) » لا يمتنى أحدكم الموت ولا يدع به من قبل أن يأتيه ، انه إذا مات انقطع عمله وانه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً » وعن علي (عليه السلام) « بقية عمر المؤمن لا تمن لها يدرك بها مافات ، ويحیی بها مامات » أو يقال : إن المحترم كتابة عن الكافر لأنه المالك حقيقة فيكون الحمد حينئذ في محله، ويمكن أن يراد به المالك قبل الأربعين سنة. والأم سهل .

(و) (منها) « أن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل » إلى « القبر » بلا خلاف أجده فيه ، بل في الفنية الاجماع عليه ، مضافاً إلى النصوص كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (٢) : « ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ، ثم واره » ونحوه غيره (٣) وليكن دون القبر بذراعين أو ثلاثة لخبر محمد بن عجلان عن الصادق (عليه السلام) (٤) أيضاً « إذا جثت بالميت إلى قبره فلا تغدحه بقبره ، ولكن ضمه دون قبره بذراعين أو ثلاثة ، ودعه حتى يتأهب للقبر ، ولا تغدحه به » وفي خبره الآخر عنه (عليه السلام) (٥) أيضاً « لا تغدح ميتك بالقبر ولكن ضمه أسفل منه بذراعين أو ثلاثة ، ودعه حتى يأخذ أهبة » ونحوه . ضم ابن عطية (٦) .

(ومنها) يستفاد استحباب أن يكون الوضع « مما يلي رجله » إذا اراد بالأسفل ذلك ، مضافاً إلى ما في الفنية من الاجماع عليه أيضاً ، مع أنه قد يدل عليه أيضاً قوله (عليه السلام) في حسن الحلبي (٧) : « إذا أتيت بالميت القبر فسّله من قبل رجله » أي في القبر . إذ

(١) سنن البيهقي - ج ٣ ص ٢٧٧

(٢) و(٣) (٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٦ - ٣

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ٥ - ٢

(٧) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الدفن - حديث ١

أخذه منه مقتض لوضعه فيه، وبذلك يتضح الاستدلال حينئذ بما في عدة أخبار (١) بأن لكل شيء باباً وباب القبر مما يلي الرجلين . لكن ليس في شيء من هذه الأخبار التفصيل بين الرجل والمرأة ، ففضيته تساويها مع الرجل في الوضع مما يلي الرجلين .

(و) لكن ذكر المصنف وغيره بل في الغنية وظاهر المنتهى وعن ظاهر التذكرة والنهاية الإجماع عليه أن (المرأة) توضع (مما يلي القبلة) مع زيارة أمام القبر في معقد إجماع الغنية ، ولعل ذلك كاف في إثبات ذلك ، مع إمكان الاستدلال عليه بخبر الأعمش المروي (٢) عن الحصال عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال : « والميت يسلم من قبل رجله سلا ، والمرأة تؤخذ بالعرض من قبل الالحد » ونحوه ما عن الفقه الرضوي (٣) لظهورهما في وضع المرأة من قبل الالحد ، والاحد إنما يكون في القبلة ، على أن قضية الأخذ من ذلك المكان الوضع فيه عند انتهاء الجنائز ، كل ذا مع إمكان تأييده أيضاً في الرجل والمرأة بأن هذه الكيفية من الوضع فيهما أيسر في فعل ما هو الأولى بهما من إرسال الرجل سابقاً برأسه والمرأة عرضاً ، وأما اختيار جهة القبلة فلشرفها .

(و) (منها) (أن ينقله) أي الميت رجلاً كان أو امرأة لا إطلاق للدليل ، فتخصيص بعضهم هذا الحكم به دونها في غير محله (في ثلاث دفعات) بادخال النقل الأول السابق على وضعه قريب القبر فيها ، أو يدعى فهم ذلك من الخبر المروي (٤) عن العلل الذي هو مستند هذا الحكم « إذا أتيت بالميت القبر فلا تفدح به القبر ، فإن للقبر أهوالاً عظيمة ، وتعوذ من هول المطلع ، ولكن ضمه قرب شفير القبر ، واصبر عليه هنيئة ، ثم قدمه قليلاً ، واصبر عليه ليأخذ أهبطه ، ثم قدمه إلى شفير القبر » كاللحكي عن الفقه

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الدفن - حديث ٤ و ٦ و ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الدفن - حديث ٥

(٣) المستدرک - الباب - ٢٢ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ٦

الرضوي (١) ومثله عبر في البسوط والفقهاء على ما حكى عنها بأن يراد وضعه عند شفير القبر أيضاً ، ثم ينزل بعده برفع آخر ، فيتكرر النقل حينئذ ثلاثاً ، وفي الثالثة النزول ، ولا يخفى بعده ، إذ الظاهر منه أن التقديم إلى شفير القبر هو نقل النزول ، فيكون الرفع حينئذ دفعتين ، نعم يتلث الوضع بادخال الوضع الذي على شفير القبر المتعقب له النزول فيها .

وكيف كان فلا ريب في الحكم بضمون الخبر المتقدم ، والظاهر إرادة المصنف ذلك وإن كانت العبارة لا تخلو من قصور ، وبما سمعته من خبر الملل اندفع ما أشكل على جملة من متأخري المتأخرين من عدم الوقوف لما ذكره المصنف وغيره على دليل ، بن الوجود في صحيح عبدالله بن سنان (٢) وروايته محمد بن عطية (٣) ومحمد بن عجلان (٤) وغيرها إنما هو وضعه دون القبر هنيئة ثم دفنه ، وعن ابن الجنيد الفتوى بضمونها كظاهر المصنف في الاعتبار ، واعتمده في المدارك ، وقد عرفت ما في الجميع ، فتأمل .

﴿و﴾ (منها) ﴿ان يرسله إلى القبر سابقاً برأسه﴾ إن كان رجلاً كما خرج إلى الدنيا بلا خلاف أجده ، بل في الغيبة والخلاف وعن ظاهر التذكرة الاجماع عليه ، كما عن شرح الجبل للقاضي نفي الخلاف عنه ، ﴿و﴾ أما ﴿المرأة﴾ فترسل ﴿عرضاً﴾ بلا خلاف أجده فيه أيضاً ، بل في صريح الغيبة والخلاف وعن ظاهر التذكرة الاجماع عليه أيضاً ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك مرفوع عبد الصمد بن هارون عن الصادق (عليه السلام) (٥) « إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلاً فسله سلا. والمرأة تؤخذ عرضاً فانه أستر » وخبر عمرو بن خالد (٦) عن زيد بن علي عن آباءه عن علي (عليهم السلام)

(١) المستدرک - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الدفن - حديث ٢ - ٥

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٢

قال : « يسلم الرجل سلا ، وتستقبل المرأة استقبالا ، ويكون أولى الناس بالمرأة في وئخرها » وخبر الأعمش (١) السابق على نحو المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام) (٢) وبها مع اعتضادها بما عرفت يقيد إطلاق غيرها من الأخبار الآمرة (٣) بسلم الميت من قبل رجله ، أي لو كان في القبر ، كصحيح الحلبي (٤) وغيره من غير فرق بين الرجل والمرأة ، فتتزل حينئذ على الأول ، فلا وجه للتوقف في ذلك من هذه الجهة كما وقع لبعض متأخري المتأخرين .

ثم انه قد استفاض في الأخبار الأمر بالسلم من قبل الرجلين ، والظاهر منه إرادة أن لا ينكس برأسه في القبر ، وينبغي أن يكون ذلك برفق كما في خبر محمد بن مجلان وغيره .

(و) (منها) عند الأصحاب كما في المعتبر والمدارك « أن ينزل من يتناوله حافيا ويكشف رأسه ويحل أزراره » لكونه مقام اتعاظ وخشوع ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي يعفور (٥) : « لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في ثعلين ولا خفين ولا عمامة ولا رداء ولا قلنسوة » وظاهره كراهة ذلك لو فعل ، كخبر الحضرمي عنه (عليه السلام) (٦) أيضا « لا تنزل في القبر وعليك العمامة ولا القلنسوة ولا رداء ولا حذاء وحل أزرارك » قال : قلت : فالحف قال : لا بأس بالحف وقت الضرورة والتقية ، وليجهد في ذلك جهده » ونحوه خبر علي بن يقطين (٧) وسيف بن عميرة (٨) إلا أنه لم يتعرض في الأخير لحل الأزرار ، وقال فيه : « قلت : فالحف » قال : لا بأس

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الدفن - حديث ٥

(٢) المستدرک - الباب - ٢٣ - من أبواب الدفن - حديث ٤

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن - حديث ٥ - ١

(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الدفن - حديث ٣ - ٤ - ١

(٨) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الدفن - حديث ٥

بالخف ، فإن في خلع الخف شناعة » وفي المروي عن الملل (١) على نحو ما تقدم ، لكن فيه أيضاً « قالت : فالخف ، قال : لا أرى به بأساً ، قلت : لم يكره الخذاء ؟ قال : مخافة أن يمتز برجله فيهدم » وكلن الأصحاب حلوا ذلك على السابق ، فاعتبروا نزاع الخف بالإمع الضرورة أو التقية ، ومن هنا جعلوا المستحب التحضي ، خلافاً للمحكي عن ابن الجنيد فأطلق نفي البأس عن الخف ، والأول أولى كما أنهم فهموا من النهي في تلك الأخبار الأمر بالنزع للقلنسوة والنعل ، فلذلك ذكروا أنه مستحب ، بل لم يذكروا الكراهة .

ثم انه لا ريب في عدم وجوب شيء من ذلك ، للاجماع في الذكري ، ولخبر إسماعيل بن بزيع (٢) قال : « رأيت أبا الحسن (عليه السلام) دخل القبر ولم يحل أزراره » المحمول على بيان الجواز .

﴿ ويكره أن يتولى ذلك ﴾ أي الانزال في القبر ﴿ الأقارب ﴾ في الرجل كما في المبسوط والوسيلة والمعتبر والتذكرة والمنتقى وغيرها ، وأمله يرجع إليه من عبر عن ذلك باستحباب كون النازل أجنياً كما في القواعد وغيرها ، ومن هنا نسب بعضهم الكراهة إلى الأصحاب ، ولولا ذلك لأمكن المناقشة فيه ، بعدم الدليل عليه في شيء مما عثرنا عليه من الأخبار ، نعم علله غير واحد منهم بأنه يورث قسوة القلب ، كما انه استند بعضهم إلى الأخبار المستفيضة (٣) جداً عن إدخال الوالد قبر ولده ودفنه ، وفي بعضها (٤) ان « رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : أيها الناس أنه ليس عليكم بمحرمان أن

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الدفن - حديث ٦ وهو عن محمد بن إسماعيل

ابن بزيع

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الدفن - حديث ٥ - ٤

تنزلوا في قبور أولادكم ، لكن لست آمن إذا حل أحدكم الكفن عن ولده أن يذهب به الشيطان ، فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط أجره » وهما كما ترى يمكن منع الأول ، إلا أن يدعى استفادته من بعض الأخبار (١) وإمكان معارضته أيضاً بأنه أرفق للميت وأشفق عليه ، ولا عموم في الثاني ، بل قد يظهر من بعض الأخبار هنا نفي البأس عن دفن الولد أباه كخبر العنبري (٢) « سأله الرجل يدفن ابنه ؟ فقال : لا يدفن في التراب ، قال : قال ابن يدفن أباه قال : نعم لا بأس » ولذا استثنى ابن سعيد الولد ، ويظهر من المنتهى الميل إليه . لكن حمله غير واحد من الأصحاب على خفة الكراهة بالنسبة إليه ، وهو حسن لو وجد المعارض ، ولم نقف عليه فيما وصل إلينا من الأخبار ، نعم روى في الذكرى خبر عبدالله بن محمد بن خالد عن الصادق (عليه السلام) (٣) « الوالد لا ينزل في قبر ولده ، والولد لا ينزل في قبر والده » ولم نقف على لفظ « لا » في الأخير في كتب الأخبار ، فيكون حينئذ نصاً في الفرق ، ومؤيداً لما خبر السالف كخبر عبدالله بن راشد عن الصادق (عليه السلام) (٤) لما مات اسماعيل ، إلى أن قال : « ان الرجل ينزل في قبر والده ولا ينزل في قبر ولده » .

وربما يؤيد أيضاً بالنسبة إلى دخول بعض الأرحام بما هو المشهور من دفن أمير المؤمنين (عليه السلام) والعباس النبي (صلى الله عليه وآله) ، وفي رواية أخرى (٥) أنه أدخل معه الفضل بن العباس ، وبخبر علي بن عبدالله (٦) قال : « سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام) قال - في حديث - : لما قبض إبراهيم بن رسول الله (صلى الله

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الدفن

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الدفن - حديث ٦ - ٥ - ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الدفن - حديث ٤

عليه وآله قال : يا علي (عليه السلام) انزل فالحد إبراهيم في حده ، الحديث . ألهم إلا أن يقال : انه (عليه السلام) مأمون من الخزع ، هذا . مع إطلاق بعضهم كلبسوط والمنتهى وغيرهما استحباب نزول الولي القبر أو من يأمره ، بل نص بعضهم في خصوص ذلك على الرجل ، بل قد يظهر من المنتهى دعوى الاجماع عليه ، قال فيه : « ويستحب أن ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي إن كان رجلا ، وإن كان امرأة لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذو رحم لها ، وهو وفاق العلماء » انتهى ، هذا . مع نصهم هنا على الكراهة ، وهو كالتدافع ، ونحوه عن التذكرة وفي خبر محمد بن عجلان (١) « فإذا وضعت في حده فليكن أولى الناس به مما يلي رأسه » الخبر . ونحوه خبر محمد بن عطية (٢) وفي خبر ابن عجلان الآخر عن الصادق (عليه السلام) (٣) أيضا « فإذا أدخلته إلى قبره فليكن أولى الناس به عند رأسه ، وليحسر عن حده ويلصق حده بالأرض ، وليذكر اسم الله » إلى آخره ، إلى غير ذلك مما يدل على دخول الأرحام قبور أرحامهم ، ولعله لذا مال إلى القول بعدم الكراهة في البحار ، لكن قد يقال : إن ذلك كله إنما يدل على نزول القبر ودخوله لا إنزال الميت ، والكلام فيه ، ومن ثم كان الوقوف مع الأصحاب لعله الأقرب إلى الصواب .

وربما يستأنس له بعد ظهور اتفاقهم عليه هنا كما تظهر دعواه من بعضهم ، وبعد ما سمعته من أخبار الولد مع التعليل في بعضها بما قد يدعى جريانه في غيره بفحوى ماورد من النهي (٤) عن إهالة التراب على الولد وذوي الرحم معللا بأن ذلك يورث القسوة في القلب ، قال فيه : « ومن قسى قلبه بعد عن الله تعالى » ولعله لذا علل الكراهة بذلك في المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة وعن التهايتين .

وكيف كان فلا ريب أنه ينبغي استثناء المرأة من هذا الحكم ، ولذا قال المصنف :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الدفن - حديث ٥ - ٧ - ٨

(٤) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الدفن - حديث ١

«إلا في المرأة» فيتولى ذلك فيها الزوج أو الأرحام ، بل فيما سمعته من المنتهى الاجماع عليه ، كالتذكرة على أولوية الأرحام ، ويؤيده مع أنها عورة قول علي عليه السلام) في خبر السكوني (١): «مضت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حال حياتها» وقول الصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق ابن عمار (٢): «الزوج أحق بامرأته حتى يضمها في قبرها» وفي خبر زيد بن علي (٣) عن آباءه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) : «يكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها» وقد يشعر اختصاص ذلك في خصوص المؤخر كمبارة المفيد المحكية عنه «وينزلها القبر إثنان يجعل أحدهما يديه تحت كتفها ، والآخر يديه تحت حقوبها ، وينبغي أن يكون الذي يتناولها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي أرحامها كابنها أو أخيها أو أبيها إن لم يكن لها زوج» انتهى . وربما يحمل الخبر على فرض عدم تعدد الرحم ، وبعبارة المفيد على ما يقرب من ذلك أو على إرادة بيان أهمية ذلك ، أو تفاوت الأرحام بالنسبة إليه ، فتأمل .

ثم إن الظاهر ترتب الأولياء هنا الأقرب فالأقرب ، لأنها ولاية ، كما أن الظاهر تقديم الزوج عليهم ، للخبر المتقدم ، نعم الجميع أولى من النساء هنا وإن كن أرحاما ، خلافاً لأحد فجعل النساء أولى ، وهو ضعيف لاحتياج الدفن إلى مباشرة ماتضعف النساء عنه غالباً ، وإلى ما يمتنع منه من جهة حضور الرجال غالباً ككشف الوجه والساعد ، نعم إن لم يكن زوج ولا رحم من الرجال فالنساء ، فإن تمفنن فلا جانب الصلحاء ، وإن كانوا شيوخاً فهم أولى ، قاله الفاضل في التذكرة وتبعه عليه غيره . بقى شيء وهو أنه قال في كشف اللثام بد تمام الكلام : «ثم انه هل يتعين

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٢ - ٣

الزوج أو الرحم ؟ ظاهر العبارة والتذكرة والنهاية وصریح المعتبر والذكرى الاستحباب ، للأصل وضعف الخبر ، وظاهر جهل العلم والعمل والنهاية والمبسوط والمنتهى الوجوب انتهى . قلت : لا ينبغي الاشكال في جواز تولي النساء لذلك ، ولا ينافيه الخبر ، نعم قد يشكل الحال بالنسبة للأجانب ، ولا ريب أن الأحوط تركه وإن كان في تحريمه نظر وتأمل بل منع ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ (منها) انه ﴿يستحب أن يدعو﴾ بالمأثور ﴿عند إنزاله القبر﴾ بإتفاق العلماء . كما في المعتبر ، قال الصادق (عليه السلام) في خبر سماعة (١) : « إذا وضعت الميت على القبر قل اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، نزل بك وأنت خير منزل به ، فإن سلته من قبل الرجلين ودليته قل بسم الله والله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وآله) اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك ، اللهم افسح له في قبره ، ولفقه في حجته ، وثبته بالقول الثابت ، وقفنا وإياه عذاب القبر » الخبر . وعن النهاية والمنفعة والمبسوط والمصباح ومختصره والتذكرة والمنتهى : نهاية الأحكام انه يقول إذا تناوله : بسم الله والله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً » وفي حسن الحلي (٢) عن الصادق (عليه السلام) « كان علي بن الحسين (عليهما السلام) إذا أدخل الميت القبر قال : اللهم جاف الأرض عن جنبه ، وصاعد عمله ، ولفقه منك رضواناً » والظاهر انه بناء « أدخل » للمجهول ، ويحتمل خروج هذا الخبر عما نحن فيه بناء على كون هذا الدعاء بعد وضعه لاحقين إنزاله ، كظواهر كثير من أخبار المقام ، فتعليق فيها على الوضع ونحوه فلاحظ وتأمل حتى لا يشتبه عليك دلالتها على المطلوب ﴿وفي الدفن فروض وسنن ، فالفروض﴾ أولاً الدفن إجماعاً منا بل من المسلمين إن لم يكن ضرورياً كما حمله جماعة منهم الفضلان ،

وتأسياً بالنبي وعترته (صلوات الله عليهم) والمسلمين بعده ، وسنة (١) بل وكتاباً كقوله تعالى (٢) : « ألم نجعل الأرض كفافاً أحياءً وأمواتاً » على أظهر الوجهين فيها بأن يكون « أحياءً » منصوباً بسابقة ، والكفت الضم ، وقوله تعالى أيضاً (٣) : « منها خلقناكم وفيها نعيدكم » إلى غير ذلك ، بل هو غني عن الاستدلال ، وهو لغة وعرفاً وشرعاً (مواراته في الأرض) بأن يحفر له حفيرة فيدفن فيها ، لكن نص جماعة على كون الحفيرة تحرسه من السباع وتكتم رائحته عن الناس ، بل في المدارك أنه « قد قطع الأصحاب وغيرهم بأن الواجب وضعه في حفيرة تستر عن الانس ريحه وعن السباع بدنه بحيث يعسر نبشها غالباً » انتهى . قلت ولعله لتوقف فائدة الدفن على ذلك إن لم يبدع توقف مساه كما أشار إليه الرضا (عليه السلام) على ما عن علل ابن شاذان (٤) « انه يدفن لئلا يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغير ريحه ، ولا يتأذى به الأحياء وبريحه وبما يدخل عليه من الآفة والدنس والفساد ، وليكون مستوراً عن الأولياء والأعداء ، فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه » .

وكأنه أشار إلى ذلك في الذكرى وتبعه عليه غيره حيث قال : والوصفان في الغالب متلازمان ، ولو قدر وجود أحدهما وجب مراعاة الآخر للاجماع على وجوب الدفن ، ولا يتم فائدته إلا بهما ، هذا كله مع إمكان دعوى توقف اليقين بالبراءة من التكليف بالدفن شرعاً أو لغة وعرفاً عليه ، سيما مع كون المجهود والمتعارف في القبور ذلك ، لكن مع ذاك كله فلا يظن والتأمل فيه مجال ، كالتأمل في دعوى ثبوت الاجماع عليه ،

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الدفن

(٢) سورة المرسلات - الآية - ٢٥

(٣) سورة طه - الآية - ٥٧

(٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الدفن - حديث ١

لخو كثير من كلمات الأصحاب عن التعرض لقلبك ، ومن هنا لم أعثر على من ادعاه قبل سيد المدارك ، ومن العجيب ما في الرياض حيث حكى معقد إجماعي الفاضلين على الوصفين المذكورين ، وهما ليسا كذلك كما لا يخفى على من لاحظهما ، وكذا التأمل في دعوى توقف مسمى الدفن عليه شرعا ، لعدم ثبوت حقيقة شرعية فيه ، بل ولا مجاز شرعي ، وأضعف منه دعوى المرفي ، ومنه يظهر لك أنه لا وجه لالتمسك بتوقف البراءة ليقينية عليه ، فيبقى إصالة البراءة حينئذ سالما عن المعارض .

وأما دعوى توقف فائدة الدفن عليه فع انه غير مطرد فيما لو دفن في مكان يؤمن عليه من السباع وظهور الرائحة لعدم الناس مثلاً أو غير ذلك ولا تنحصر فوائده فيها لا يحصل لها بحيث ترجع إلى أحد الأدلة المعتبرة ، فلذا كان الاجتزاء بمسمى الدفن مع الأمن من ذنك الأمرين من غير الحفيرة لا يخلو من قوة ، إلا أن الأحوط الأول . نعم لا يجتزى بما لا يصدق معه مسمى الدفن وإن حصل الفرضان السابقان ، فلا يجزى البناء عليه ولا وضعه في تابوت من صخر أو غيره مغطى أو مكشوف ولا غير ذلك ، لكن (مع القدرة) على إيواءه في الأرض كما صرح به غير واحد من الأصحاب ، بل في المدارك أن ظاهرهم تعين الحفيرة مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، وعلة أيضاً بأنه يخالف لما أمر به النبي (صلى الله عليه وآله) من الحفر ، ولأنه (صلى الله عليه وآله) دفن ودفن كذلك ، وهو عمل الصحابة والتابعين ، أما لو دفن بالتابوت في الأرض جاز لكنه مكروه إجماعاً كما عن الشيخ ، نعم لو تعذر الحفر لصلاية الأرض أو كثرة الثلج ونحو ذلك أجزأ ، بل وجب مواراته بنحو ذلك مراعيًا للوصفين بحسب الامكن بناء على اعتبارهما ، واحتمال الاشكال في وجوبه بعد فرض عدم صلق مسمى الدفن عليه لعدم الدليل على الانتقال منه بعد تعذره إليه مدفوع - بعد إمكان دعوى الإجماع عليه - بما يظهر للتأمل في الأدلة وفي حكمة الدفن ومراعاة حرمة المؤمن ، وفيما ورد (١) من التفسير والالتقاء

(١) الوسائل - أبواب - ٤٠ - من أبواب الدفن - حديث ٧

في البحر ، ونحو ذلك مما يشرف الفقيه على القطع بالوجوب ، وهل يعتبر الأقرب فالأقرب إلى مسمى الدفن ؟ وجهان .

كل ذا ان لم يمكن نقله إلى ما يمكن حفره ، أما إذا أمكن وجب للمقدمة ، ولذا قال في الذكري وتبعه عليه غيره : « إنه لو أمكن نقله إلى أرض يمكن حفرها وجب » قلت : ونحوه الانتظار به إلى وقت الإمكان ، إلا أنه لم أقف على نص هنا من أخبار الباب وكلام الأصحاب على تحديد عدم الإمكان ، فهل هو مخافة تغييره وظهور رأتخته أو حصول العسر والمشقة ونحوهما بنقله ، أو غير ذلك ؟ وكذا الكلام بالنسبة إلى فقد سائر الواجبات من الكافور والفصل والكفن ونحوها ، عدا ما في كشف الثام حيث قال : « ولو تعذر الحفر وأمكن النقل إلى ما يمكن حفره قبل أن يحدث بالميت شيء وجب » انتهى . وربما يشهد له تتبع كلمات الأصحاب ، بل ربما يظهر منها كون ذلك من المسلمات ، أي تقديم الدفن على سائر الواجبات عند خوف الفساد وهتك الحرمه ، وربما يظهر لك قوة ذلك فيما يأتي إن شاء الله عند الكلام في نقل الموتي إلى المشاهد المشرفة ، ولكن مع ذلك قد يقال : إن الذي يقتضيه النظر مراعاة هذه التكاليف وعدم سقوطها إلا بما يسقط غيرها من الضرر والعسر والخرج ونحوها ، فتأمل جيداً ، والظاهر تقديم البناء والتابوت ونحوهما على التثقيب والالقاء في البحر مع إمكانه ، ويحتمل عدمه لما سترفه ، فتأمل .

(دراكب) سفن (البحر) أو الأنهار العظيمة ونحوها إذا مات يفعل به ما يفعل بغيره من التفسير والتكفين والتحنيط والصلاة عليه ونحو ذلك و(يلقى فيه) إجماعاً محصلاً ومنقولاً وسنة مستفيضة (١) وفيها الصحيح وغيره ، لكن يغير بين إلقائه (إما مثقلاً) بحجر أو حديد ونحوهما مما يمنع ظهوره على وجه الماء (أو مستوراً في وعاء) ثقيل يرسب

في الماء ﴿ كالخاية ونحوها ﴾ لاصندوقاً وشبهه مما يظهر على وجه الماء على المشهور بين الأصحاب على ما حكاه بعض ، بل نسب آخر إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، ولعله كذلك ، وإن اقتصر في القنعة والبسوط والوسيلة والسراير كما عن الفقيه والنهاية على الأول ، وفي الخلاف ومال إليه في المدارك وكذا كشف اللثام والرياض على الثاني ، لكن يبعد من الأولين إرادة التخصيص بذلك ، مع ما في الثاني من الرواية الصحيحة (١) بل لا يصح في المقام سواها ، قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به ؟ قال : يوضع في خاية ويوكى رأسها وتطرح في الماء » سيما بعد اعتضادها بما في الخلاف من نسبة ذلك إلى إجماع الفرقة وأخبارهم ، وباحتمال أولويتها من الثقل ، لما فيها من صيانة الميت عن الحيوانات وهتك حرمة وغير ذلك وبما عرفته من المشهور من جعلها أحد فردي الخير فيه ، كما أنه يبعد على مثل الشيخ في الخلاف عدم الاكتفاء بالثقل ، مع فتواه به مقتصرأ عليه في غيره كغيره ممن عرفت من الأصحاب منضمين إلى غيرهم أيضاً من جعله أحد فردي الخير ، بل لا أعرف أحداً ممن تقدمه اقتصر عليه ، ولا هو في غير هذا الكتاب ، فلعل ثقله الإجماع أقوى إجابة على إرادة أحد الفردين ، وكذا نسبته إلى الأخبار ، إذ لم نعثر على غير تلك الرواية مشتملاً على الخاية ، بل للوجود فيها الثقل ، كخبر وهب بن وهب عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : إذا مات الميت في البحر غسل وكفن وحنط ، ثم يصل عليه ، ثم يوثق في رجله حجر ويرمى به في الماء »

ويقرب منه مرسل أبان عن الصادق (عليه السلام) (٣) إلى أن قال : « ويشقل

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ٣

ويرى به في البحر » ونحوهما الرضوي (١) ولا يقدح ما في سندهما بعد الانجبار بما عرفت، مع إمكان تأييده أيضاً بخبر سليمان بن خالد عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال: « مادعاكم إلى الموضع الذي وضعتُم زيد - إلى أن قال - : كم إلى الفرات من الموضع الذي وضعتُموه فيه ، فقلت : قذفة حجر ، فقال : سبحان الله أفلا كنتم أقرتموه حديداً وقذفتُموه في الفرات؟ وكان أفضل » ونحوه خبره الآخر (٣) وما وإن كانا ليسا بما نحن فيه من الموت في السفينة ونحوها ، وإنما هو عند الخوف عليه من النش لو دفن في الأرض ، لكن لمدخلة لذلك في نفس كيفية الدفن في البحر، فلا بأس في الاستدلال بهما على ذلك ، كما لا بأس في العمل بهما كما نص عليه في كشف الثام حاكيًا له عن التنعي ، لكن ظاهرهما الوجوب كما يقتضيه اللوم في الخبرين وغيره ، إلا أن قوله (عليه السلام) في أولهما: « وكان أفضل » كالصرح في عدمه ، والأول أحوط .

وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله أن القول بالتخيير بين الأمرين هو الأقوى إن لم يكن مجمعا عليه جمعا بين الأدلة ، واحتمال حمل أخبار الثقل على صورة تعذر الحثاية أو تسرها كما هو الأغلب وإن كان لا يخلو من وجه ، لكن لالتفات إليه بعد ما عرفت ، كاحتمال حملها على الثقل بالحثاية بدعوى الإطلاق والتقييد لما فيها من صريح المناقاة لذلك ، مضافا إلى ما فيه من الحمل على الأفراد النادرة ، إذ قلما توجد خاية في السفينة غير مضطر إلى بقائها بحيث تضم بدن الميت من غير هتك حرمة بقطع أو كسر بعض أعضائه ، فلا ريب حينئذ بما ذكرنا من التخيير ، بل قد يقوى في النظر عدم الانحصار بهما ، فيجتزى بكل ما يفيد الميت رسوبا في الماء ، حتى لو فرض عدم احتياجه إلى ذلك لم يجب ، نعم ينبغي أن يراعى ما لا هتك فيه لحرمة .

(١) المستدرک - الباب - ٣٧ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٢

وهل يجب الاستقبال به حال الرمي لأنه دفن أو كالدفن كما عن ابن الجنييد واختاره جماعة ، أو لا يجب للأصل مع خلو أدلة المقام بل إطلاقها ، وعدم تناول مادل على وجوبه لمثله ، واختاره في الحقائق وغيرها ، ولعله الأقوى وإن كانت الأحوط الأول ، ولا يخفى أن الكلام في الوعاء وآلة التثقيب بالنسبة إلى خروجها من أصل التركة أو الثلث كالكلام في غيرها من مؤن التجهيز ، لظهور كونها منه . ثم من المعلوم أن ذلك كله إنما هو (مع تعذر الوصول إلى البر) أو تعسره بلا خلاف أجده ، ولا حكاة أحد عن أحد سوى ما في المدارك من أن ظاهر المفيد في المقنعة والمصنف في المتبر جواز ذلك ابتداءً وإن لم يتعذر البر ، وفيه أنه لا ظهور فيها بذلك سيما الأول ، فإنه قيد الحكم المذكور بما إذا لم يوجد أرض يدفن فيها ، وكيف يتوهم منهما ذلك مع أن الدفن كاد يكون من ضروريات ديننا ، بل دين اليهود والنصارى وأكثر الكفار ، ولعله لذا ترك التقييد به في أكثر الأخبار ، فلا وجه للاشكال فيه من جهة ترك الاستفصال فيها ، وذلك لأنه من المعلوم من السائل أن سؤاله إنما هو لمكان تعذر الأرض عليه . أترأه يسأل عن الميت لو مات في سطح أو غرفة كيف يصنع به ، هذا . مع أن الصادق (عليه السلام) قيده في مرفوع سهل بن زياد (١) حيث قال : « إذا مات الرجل في السفينة ولم يقدر على الشط قال : يكفن ويحنط في ثوب ويصلى عليه ويلقى في الماء » وبه مع انجباره بهتوى الأصحاب بقيد غيره فلا ينبغي الاشكال فيه حينئذ .

نعم قد يشكل الحال بالنسبة إلى وجوب الصبر مع رجاء التمكن من الأرض في زمان قصير أو قبل فساد الميت ، من إطلاق الأدلة ، وعدم العلم بتعذر الدفن ، ولعله من هنا تردد فيه في جامع المقاصد ، لكن ظاهر الذكرى وغيرها عدم التبرص به ، ولعل

الأقوى الوجوب ، أما لو علم بالتمكن وجب قطعاً .
 ﴿و﴾ من الفرض ﴿ أن يضمه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة ﴾ كما نص عليه
 جماعة من الأصحاب ، بل لا أعرف فيه خلافاً محققاً بين المتقدمين والمتأخرين عدا ابن
 حمزة في وسيلته ، حيث عده من المستحبات ، وإن احتمل ذلك بعض عباراتهم أيضاً ،
 كما أنه لعله الظاهر من جصر الشيخ في جملة الواجب في واحد ، وهو دفنه ، ومال
 إليه بعض متأخري المتأخرين ، وربما ظهر من ابن سعيد في الجامع الوفاق في الثاني ،
 والتزاع في الأول حيث قال : الواجب دفنه مستقبل القبلة ، والسنة أن تكون
 رجلاه شرقياً ورأسه غربياً على جانبه الأيمن « انتهى .

وكيف كان فلا ريب أن الأقوى الأول ، للاجماع المحكي في ظاهر الفنية بل
 صريحها المتضد بنفي الخلاف فيه عن شرح الجمل للقاضي ، وبما في المعتبر والذكرى
 وجامع المقاصد وغيرهما من أن عليه عمل الصحابة والتابعين كالتذكرة ، إلا أنه أبدل الصحابة
 بالأصحاب وبالتأمي بالنبي المختار (صلى الله عليه وآله) والائمة الأطهار (عليهم السلام)
 وبالصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « كان البراء بن معرور الأنصاري
 بالمدينة وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمكة وأنه حضره الموت ، وكان رسول الله
 (صلى الله عليه وآله) والمسلمون يصلون إلى بيت المقدس ، فأوصى البراء إذا دفن أن
 يجعل وجهه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى القبلة ، فجرت به السنة « الحديث .
 وظاهر السنة فيه الطريقة اللازمة للاستحباب ، والمروي عن دعائم الاسلام عن علي
 (عليه السلام) (٢) أنه « شهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنازة رجل من بني
 عبدالمطلب ، فلما أنزلوه قبره قال : أضجعوه في لحده على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ،

(١) الوسائل - الباب - ٦١ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ٥١ - من ابواب الدفن - حديث ١

ولا تكبوه لوجهه ، ولا تلقوه لظهره » وما رواه العلاء بن سبابة (١) في حديث القتيل الذي أتى برأسه « إذا أنت صرت إلى القبر تناولته مع الجسد ، وأدخلته اللمح ، ووجهته للقبلة » وبما أرسله الصدوق في هدايته عن الصادق (عليه السلام) (٢) أنه قال: « إذا وضعت الميت في لحده فضمه على يمينه مستقبل القبلة » إلى آخره . وبغوى ما سمعته في كيفية دفن الذمية الحامل من المسلم ، وبالرضوي (٣) « ضمه في لحده على يمينه مستقبل القبلة » وبأنه أولى من حال الاحتضار الذي قد مر وجوبه ، وباشتداد حاجته في هذا الحل إلى كل ما يرجى فيه صلاح ونفع له أشد من غيره من الأحوال .

هذا كله والمسألة بمده لا تخلو من شوب الاشكال ، خصوصاً بالنسبة إلى وجوب الحكم الأول ، كما أنه يشكل بمد القول بالوجوب تمعية ذلك إلى الأجزاء المرفقة غير الرأس بحيث يراعى فيها حال الاتصال ، وإن كان قد يقال : إنه قضية عدم ترك اليسور بالمسور ، نعم قد يقوى وجوب الاستقبال بالرأس كما عساه يشعر به خبر ابن سبابة ، وأنه الجزء المهم في الاستقبال ، وكذا الجسد البان منه الرأس ، بل لو لم يبق إلا الصدر فإنه يجب الاستقبال بالجميع . كما هو واضح ، وكذا يجب جمع الأجزاء مع التمكن بحيث يلتئم منه شخص مستقبل به ، فتأمل جيداً .

وكيف كان فقد استثنى المصنف من الحكم المذكور - فقال: « إلا أن يكون امرأة غير مسلمة » ذمية كانت أولاً « حاملاً من مسلم » ولو بزناه ونحوه ، سبق إسلامه على الحل أو تأخر ، كأن أسلم عليها وهي حامل . « فيستدير بها القبلة » حينئذ - استثناء انقطاع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه ، إذ لا يجب الاستقبال في حال الدفن لغير أهل القبلة ، نعم لا بأس باستثناء ذلك حقيقة من حرمة دفن غير المسلمين في مقابر المسلمين

(١) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب الدفن - حديث ٣

(٢) و (٣) المستدرک - الباب - ١٩ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ١

المجمع عليها في التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والروض وعن نهاية الأحكام ثلاثاً تأذى المسلمون بعذابهم ، بل قال الشهيد : إنه لو دفن نبش إن كان في الوقف ، ولا يزال بالمثلثة ، فإنه لا حرمة له ، ولو كان في غيره أمكن صرفاً للأذى عن المسلمين ، ولأنه كالدفن في الأرض المفصولة بخلاف الذمية الحامل من مسلم ، فإنها تدفن في مقابرهم احتراماً لولدها بلا خلاف أجده ، بل عن الخلاف الاجماع ، وفي التذكرة قاله علماءنا . قلت : وهو الحجة ، مضافاً إلى الحكم بإسلام الولد بمعنى جريان أحكام المسلمين عليه ، فلا يجوز حينئذ دفنه في مقابر الكفار ، ولا وجه لشق بطن أمه وإخراجه لما فيه من هتك حرمة البيت وإن كان ذمياً لفرض ضعيف ، بل لعله هتك لحرمة الولد ، فلم يبق حينئذ إلا دفنها في مقابر المسلمين . هذا .

وربما استدلل عليه أيضاً بخبر يونس (١) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل تكون له الجارية اليهودية أو النصرانية ، وحملت منه ثم ماتت والولد في بطنها ومات الولد ، أيدفن معها على النصرانية أو يخرج منها ويدفن على فطرة الاسلام ؟ فكتب يدفن معها » واعترضه في المعتبر بضعف السند والدلالة ، إذ لا إشعار فيها بكون الدفن في مقبرة المسلمين ، وقد يدفع بالانجبار بما عرفت ، وبما في جامع المقاصد من أن الأصل في الدفن الحقيقة شرعاً ، وفيه أنه لو سلم الحقيقة الشرعية لم يكن العمل مدخلة في ذلك وإن قلنا بعدم جواز دفن المسلم في مقابر أهل الذمة .

ثم إن ظاهر المصنف والعلامة كما عن المفيد عدم اعتبار موت الولد بهـد ولوج الروح ، خلافاً للمحكي عن ظاهر الشيخ وابن إدريس ، ولعل الأقوى الأول وإن كان ربما يظهر من مورد الرواية الثاني ، إلا أن الاحترام في كل منهما متحقق كما لو سقط ، نعم قد يظهر من فحوى جملة من عبارات الأصحاب عدم الاكتفاء بمطلق الحمل

ولو قبل تماميته ، وهو كذلك على الظاهر وإن كن إطلاق العبارة وغيرها يتناوله ، ولعله للاحترام كما في أم الولد مع عدم الإجماع على حرمة الدفن في هذا الحال .

وهل الحل من زناه المسلم كذلك كما يقتضيه إطلاق العبارة وغيرها ، وتقليب جانب الاسلام للولادة على الفطرة ، أولا كما يشعر به دليلهم ، إذ لا نعية في مثله فلا إحترام ، واختصاص الخبر بمجارية المسلم ؟ الأقوى الثاني ، بل لعله التبادر من إطلاق المصنف والعلامة وغيرها كمقد إجماع الخلاف والتذكرة ، فلا يتحقق حينئذ خلاف ، نعم الأقوى إلحاق وطء الشبهة بالحلال ، وكذا ظاهر المصنف ومقد إجماع الخلاف حيث عبر بالمشاركة عدم الفرق بين القمية وغيرها ، وإن كان مورد الخبر الأولى ، كجملة من عبارات الأصحاب ، بل المحكي عن ظاهر الأكثر اقتصاراً على التيقن ، ولعل الأول أقوى تمسكاً بموم العلة المؤمى إليها ، وبمقد إجماع الخلاف ، واحتمال الفرق بين الكتابية وغيرها فيشق بطن الثانية دون الأولى ضعيف جداً .

هذا كله بالنسبة إلى أصل دفنها في مقابر المسلمين ، وأما كيفيته فقد ذكر المصنف وغيره أنه يستدير بها القبلة ليكون الجنين وجهه إليها بلا خلاف نعرفه فيه ، بل هو بعض مقد إجماع الخلاف ، وفي المنتهى قاله علماؤنا ، وفي التذكرة « يستديرها القبلة على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن ، وهو وفاق » انتهى . وظاهرهم الوجوب إلا أنه أطلق كثير منهم الاستدبار من غير تقييد بكونه على الجانب الأيسر ، ولعل التقييد به أولى مراعاة للكيفية السابقة التي مر الاستدلال على وجوبها ، واحتمال سقوطها في خصوص المقام للأصل مع عدم ظهور تناول الأدلة ضعيف ، إذ الأم في الحقيقة كالفلاف والتابوت ، بل لولا احترامها به لشققنا بطنها ونزعناه منها لتفسيه ونحوه ، فيقتصر حينئذ على سقوط ما ينافي الاحترام دون غيره ، فتأمل .
(و) أما « السنن » فنها « أن يحفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة » عند علمائنا أجمع

كما في التذكرة وجامع المقاصد ، وقطع به الأصحاب في كشف الغطاء ، ومذهبهم في المدارك ، ولعله يرجع إليه ما في الخلاف أيضاً من الاجماع من الفرقة والعمل منهم على استحباب حفر القبر قدر قامه ، وأقله إلى الترقوة ، قلت : ويؤيد دعوى الاجماع في المقام هو أنا لم نثر على مخالف محقق من الأعلام ، وما في الغنية من الاقتصار على ذكر استحباب أن يكون عمق القبر قدر قامه إلى أن ادعى الاجماع من دون ذكر لفرد الآخر ليس خلافا عند التأمل ، كما أن الاقتصار فيها ورد (١) من الأخبار على الترقوة لا ينافي ما سمعت من معاهد الاجماع على التخيير كخبر ابن أبي عمير (٢) عن بعض أصحابه عن الصادق (عليه السلام) قال : « حُدِّدَ القبر إلى الترقوة ، وقال بعضهم : إلى الثدي ، وقال بعضهم : قامه الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر ، وأما الواحد فيقدر ما يمكن فيه الجلوس ، قال : ولما حضر علي بن الحسين (عليهما السلام) الوفاة قال : احفروا لي حتى تبلغوا الرشيع » قيل والظاهر أن ذلك من محكي ابن أبي عمير لأن الإمام (عليه السلام) لا يحكي قول أحد ، قلت : فيجتمل حينئذ إرادته بالمعنى أحد الأئمة (عليهم السلام) أو بعض أصحابه عنهم (عليهم السلام) ، بل لعله الظاهر إذ إجمال إرادته بعض العامة ضعيف ، مع أنه قد يشهد له أيضاً ما رواه الكليني عن سهل ابن زياد (٣) قال : « روى أصحابنا أن جد القبر » وذكر نحوه ، وهو كالصرح فيما قلناه ، ويحتمل أن يكون ذلك من محكي الصادق (عليه السلام) كما عساه يؤيده ما عن الصدوق أنه رواه عن الصادق (عليه السلام) مرسل إلى قوله فيه الجلوس ، ولا خبر في حكاية الإمام (عليه السلام) أقوال بعض العامة .

وكيف كان فالعمدة في الاستدلال ما عرفت من الاجماع السابقة ، ولا ينافيها

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الدفن - حديث ٧

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الدفن - حديث ٢

ما سمعت من أمر علي بن الحسين (عليهما السلام) بالحفر إلى الرشيح ، إذ لعل بلوغه ذلك يحصل بالمقدار المزبور ، ويؤيده ما قيل إن أرض البقيع كذلك ، كما أنه لا ينافية أيضاً ما في خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) (١) « أن النبي (صلى الله عليه وآله) نهى أن يعمق القبر فوق ثلاث أذرع » بل لعله يؤيده لظهور تقارب الثلاث للمقدار المتقدم ، فيستناد منه حينئذ كراهة التعميق زائداً على ذلك لحل النبي عليه قطعاً ، أو يقال باختصاص ذلك في أرض المدينة لبلوغ الرشيح فيها ، أو غير ذلك .

نعم قد ينافية ما في خبر أبي الصلت عن الرضا (عليه السلام) (٢) في حديث أنه قال : « سيحفر لي في هذا الموضع فتأمرهم أن يحفروا لي سبع مراقي إلى أسفل ، وأن يشق لي ضريبة ، فإن أبوا إلا أن ياحدوا فتأمرهم أن يحملوا اللحد ذراعين وشبرا ، فإن الله ليوسع به إلى ما يشاء » من حيث ظهور زيادة ذلك على القامة ، اللهم إلا أن يحمل على ذلك بتقارب المراقي بعضها من بعض ، أو على وجه آخر ، فتأمل .

ثم الظاهر أنه لا فرق في ما ذكرنا بين الرجل والمرأة ، وفي المنتهى في الخلاف عنه ، كما أن الظاهر إرادة مستوى الحلقة من القامة والترقوة ، واحتمال الاجتزاء بأقل ما يصدق عليه أحدهما ضعيف .

﴿و﴾ منها أن (يحمل له اللحد) فإنه أفضل من الشق مع صلاية الأرض بخلاف معتبر أجده ، بل في الخلاف والغنية الاجماع عليه مع زيادة عمل الفرقة عليه في الأول ، وفي التذكرة والمنتهى ذهب إليه علماؤنا ، وفي التذكرة وجامع المقاصد والروض عندنا وفي الحدائق أن عليه اتفاق ظاهر كلام الأصحاب ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك الصحيح عن الصادق (عليه السلام) (٣) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لحد له أبو طلحة

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الدفن - حديث ٤ - ١

الأَنْصَارِيَّ « والمناقشة فيه - بأنه لا يبدل على أمره به ، فلعل فعله إنما هو لكونه أحد
الفردين - مدفوعة بظهور كونه باذن أمير المؤمنين (عليه السلام) ، لأنه المتولي ، كظهور
العدول عن الشق إليه مع ما فيه من زيادة الكلفة في أفضليته عليه ، وخبر علي بن عبد الله عن
أبي الحسن موسى (عليه السلام) (١) قال في حديث : « لما قبض إبراهيم بن رسول الله
(صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يا علي (عليه السلام) انزل
الحمد إبراهيم في حله » وفيه إشعار بمعرفيته في ذلك الوقت ، كصحيح أبي بصير (٢)
« فإذا وضعت في اللحد فضع فك على أذنه » الخبر . واحتج عليه بمضمون النبوي (٣)
« اللحد لنا والشق لغيرنا » لكن لم نعر عليه من طرقنا ، بل ظاهر المعتبر وغيره أنه
من طرق العامة ، إلا أنه لا بأس بذكره ، وبعد التثبت فيه بموافقة مضمونه لما تقدم
من الاجماع وغيرها المتضدة بعدم ظهور خلاف من أحد فيه ، ومن هنا وجب
صرف ماعناه يظهر منه أفضلية الشق ، كخبر اسماعيل بن همام (٤) عن أبي الحسن
الرضا (عليه السلام) قال : « قال أبو جعفر (عليه السلام) حين أحضر : إذا أنا مت
فاحفروا لي وشقوا لي شقاً ، فان قيل لكم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لحد له
فقد صدقوا » والحلي (٥) في حديث عن الصادق (عليه السلام) « ان أبي كتب في
وصية - إلى أن قال - : وشققنا له الأرض شقاً من أجل أنه كان بادناً » وأبي الصلت
المروي عن العلل والأمال الذي سمعته آنفاً إلى غيره ، بل لعل ظاهر الخبرين الأولين
بل صريح الثاني أنه إنما لم يلحد للباقر (عليه السلام) لكونه بديننا ، وكأنه لعدم إمكان

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الدفن - حديث ٣

(٣) كنز العمال ج - ٨ - ص ٨٨ الرقم - ١٦٨١

(٤) (٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الدفن - حديث ٢ - ٣

توسيع اللحد بحيث يسهل لرخاوة أرض المدينة كما قيل ، بل ما عند التأمل والالتفات على المطلوب .

ومن هنا قيد في معقد إجماع الخلاف استحباب اللحد بالصلبة بل نص جماعة منهم الماضل والشهيد على استحباب الشق في الرخوة ، ويشهد له حينئذ الخبران بناء على ما ذكرنا كاعتبار فانه يخشى عليه حينئذ من الانهدام ، لكن قال المصنف في المعتبر: « إنه يعمل له في الأرض الرخوة شبه اللحد من بناء تحصيلاً للفضيلة » وهو لا يخلو من تأمل ، لعدم صدق اللحد عليه ، والمراد باللحد أنه إذا انتهى إلى أرض القبر حفر في جانبه مكاناً يوضع فيه الميت ، والشق أن يحفر في قعره شبه النهر يوضع فيه الميت ثم يسقف عليه .

وليكن اللحد ﴿ مما يلي القبلة ﴾ كما نص عليه جماعة ، بل ربما يظهر من بعضهم خصوصاً الفاضل في التذكرة دخوله في مسمى اللحد ، كما أنه يظهر منه دخوله في معقد إجماعه ، وفي جامع المقاصد وعن الروض أنه قاله الأصحاب ، وكفى بذلك حجة لمثله ، مع إمكان الاستئناس له بغيره أيضاً ، فتأمل .

وكذا ينبغي أن يكون اللحد واسعاً بقدر ما يمكن فيه الجلوس للرجل ، لمروسل ابن أبي عمير المتقدم (١) ومعقد إجماع الخلاف ، وليسهل عليه الجلوس لمنكر ونكير ، كاستحباب أن يكون ذراعين وشبرا لخبر أبي الصلت .

﴿ و ﴾ منها ان ﴿ تحمل عقد الأكفان ﴾ إذا وضع في القبر ﴿ من قبل رأسه ورجليه ﴾ وغيرهما إن كانت للأخبار (٢) وإجماعي الفنية والمعتبر ، وليسهل عليه الجلوس للمسائلة ولأن شدة كان لحوف الانتشار ، وفي خبر حفص (٣) وحرسل ابن أبي عمير عن

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الدفن - حديث ٢٠ - ٢

الصادق (عليه السلام) (١) « يشق الكفن من قل رأسه » قال في المختار : « هذا مخالف لما عليه الأصحاب ، وإفساد للمال على وجه غير مشروع ، والصواب الاقتصار على الحل » قلت : يمكن أن يراد بالشق الفتح ليبدو وجهه .

(و) منها أن « يجعل معه شيء من تربة الحسين (عليه السلام) » على ما ذكره الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه ، فلعل شهرته بينهم والتبرك بها وكونها أمناً من كل خوف ، وما في الفقه الرضوي (٢) « ويجعل في أكفانه شيء من طين القبر وتربة الحسين (عليه السلام) » كاف في ثبوته ، مضافاً إلى الصحيح المروي عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحيري (٣) قال : « كتبت إلى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره ، هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب (عليه السلام) وقرأ التوقيع ومنه نسخت يوضع مع الميت في قبره ويخط بخنوطه إن شاء الله » وعن الاحتجاج روايته عن محمد ابن عبد الله عن أبيه عن صاحب الزمان (عليه السلام) ، وخبر جعفر بن عيسى (٤) المروي عن مصباح الشيخ أنه سمع أبا الحسن (عليه السلام) يقول : « ما على أحدكم إذا دفن الميت ووسده التراب أن يضع مقابل وجهه لبنه من الطين ، ولا يضعها تحت خده ورأسه » بناء على أن المراد بالطين فيه طين قبر الحسين (عليه السلام) ، ولذلك لم يذكر أحد استحباب ذلك بدونه ، ولعل إجمال العبارة للتقية أو شيوع هذا الإطلاق يومئذ فيه .

وربما يستأنس له زيادة على ذلك بما رواه في المنتهى (٥) وغيره « ان امرأة

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الدفن - حديث ٦

(٢) المستدرک - الباب - ١٠ - من ابواب الكفن - حديث ٣

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب التكفين - حديث ١ - ٣ - ٢

كانت تزني فتضع أولادها فتحرقهم بالنار خوفاً من أهلها ، ولم يعلم بها غير أمها . فلما ماتت دفنت وانكشفت التراب عنها ولم تقبلها الأرض ، فنقلت عن ذلك الموضع إلى غيره فجرى لها ذلك . فجاء أهلها إلى الصادق (عليه السلام) وحكوا له القصة ، فقال لأهلها : كانت تضع هذه في حياتها من المأوى ؟ فأخبرته بإطن أمرها . فقال الصادق (عليه السلام) : إن الأرض لا تقبل هذه ، لأنها كانت تعذب خلق الله بعباد الله ، اجعلوا في قبرها شيئاً من تربة الحسين (عليه السلام) ففعل ذلك . فسترها الله تعالى .

ثم إن ظاهر العبارة كالبسوط والقواعد والمنتهى بل عن أكثر العبارات كالصحيح المتقدم والقصة الأخيرة الاكتفاء بمطلق استصحابها ، سواء كانت تحت خذه أو تلقاء وجهه في الحدد أو غير ذلك كما عن المختلف التصريح به ، وتبعه عليه غيره . وعن المفيد واختاره جماعة جعلها تحت خذه ، ولم نقف له على مأخذ كاللحكي في المعتبر من الوضع في الأكفان ، بل في الخبر الثاني النهي عن الوضع تحت الحد على ماعن بعض النسخ ، نعم هو دال على الوضع مقابل الوجه كما عن الشيخ ، ولعله يرجع إليه ماعن الإقتصاد تجمل في وجهه ؛ لكن ظاهر السرائر مغايرته للأول ، وربما يؤيده الاحتياط عن وصول النجاسة إليها ، ولعله أولى وإن كان الاكتفاء بالجميع لا يخلو من قوة :

﴿و﴾ منها أن ﴿يلقنه﴾ بعد وضعه في الحدد قبل تشريح الابن بلا خلاف أعرفه فيه ، بل في الفنية الاجماع عليه ، والأخبار به كادت تكون متواترة كما في الذكرى ، وهو كذلك ، ففي صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) (١) « إذا وضعت الميت في القبر فقل بسم الله - إلى أن قال - : واضرب بيدك على منكبيه الأيمن ، ثم قل يا فلان قل قد رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد (صلى الله عليه وآله) رسولاً ، وبعلي (عليه السلام) إماماً ، وتسمي إمام زمانه » الحديث . وفي حسنه (٢) « وسم حتى

إمام زمانه » وفي خبر محفوظ الاسكاف عن الصادق (عليه السلام) (١) « ويدني فيه إلى سمعه ويقول : اسمع افهم ثلاث مرات ، الله ربك ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيك والاسلام دينك ، وفلان إمامك ، اسمع وافهم ، وأعدّها عليه ثلاث مرات هذا التلقين » وفي خبر أبي بصير عنه (عليه السلام) (٢) أيضاً « فإذا وضعته في اللحد فضع فك على أذنه وقل الله ربك ، والاسلام دينك ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيك ، والقرآن كتابك ، وعلي (عليه السلام) إمامك » وعن خبر آخر له (٣) « فضع يدك على أذنه وقل الله ربك » إلى آخر ما مر .

وفي خبر إسحاق بن عمار (٤) « ثم تضع يدك اليسرى على عضده الأيسر ، وتحركه تحريكاً شديداً ، ثم تقول يا فلان بن فلان إذا سئلت فقل الله ربي ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبي ، والاسلام ديني ، والقرآن كتابي ، ونبي (عليه السلام) إمامي ، حتى تسوق الأئمة (عليهم السلام) ثم تعيد عليه القول ، ثم تقول فهمت يا فلان ، وقال (عليه السلام) فانه يجيب ويقول : نعم ثم تقول : ثبتك الله بالقول الثابت ، هداك الله إلى صراط مستقيم ، عرف الله بينك وبين أوليائك في مستقر من رحمته ، ثم تقول : اللهم جاف الأرض عن جنبيه ، وأصعد روحه إليك ولقنه منك برهاناً ، اللهم عفوكم عفوكم ، ثم تضع الطين والابن . فادمت تضع الطين والابن تقول : اللهم صل وحدته ، وآنس وحشته ، وآمن روعته ، وأسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك ، فاعما رحمتك للظالمين ، ثم تخرج من القبر وتقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ، وعندك نحتسب يارب

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الدفن - حديث ٤ - ٣

(٣) الكافي - باب سل الميت وما يقال عند دخول القبر - حديث ٢ من كتاب الجنائز

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٦

العالمين» إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المشتملة على كثير من المستحبات التي لم يذكرها المصنف كقراءة آية الكرسي والفاطحة والمعوذتين وقل هو الله أحد والتعوذ من الشيطان وغير ذلك فلاحظ .

• وهذه الأخبار وإن اختلفت في الجملة بالنسبة إلى كيفية التلقين ، لكن لأبأس في العمل بالجميع ، لظهورها في كون المراد تكبير الميت وتفسيه في هذه الحال ذلك ، ومنه ما ذكره الشيخان والعلامة في المنتهى « ياملان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً (ص) عبده ورسوله ، وأن علياً أمير المؤمنين ، والحسن والحسين (عليهم السلام) وينكر الأئمة إلى آخرهم أتمتكم أئمة هدى أبرار » كذا في المقنعة بالتنكير ، وغيره ذكر أئمة الهدى بالتعريف ، قال المفيد : فانه إذا لقنه ذلك كفي المسألة بعد الدفن إن شاء الله ، فتأمل .

ثم إن هذا التلقين هو التلقين الثاني ، وعن بعضهم جعله ثالثاً بدعوى استحباب التلقين عند التكفين ، ولم نقف له على مستند .

(و) مما سمعته من خبر إسحاق بن عمار يستفاد استحباب أن « يدعوه » بعد التلقين بما عرفت ، وفي خبر سماعة (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ماذا أقول إذا أدخلت الميت من قبره ؟ قال : قل : اللهم هذا عبدك » إلى آخره . وفي خبر محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) « إذا وضع الميت في لحده فقل : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، اللهم عبدك وابن عبدك نزل بك وأنت خير منزل به ، اللهم افسح له في قبره ، وألحقه بنبيه ، اللهم إنا لانعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا » الخبر . إلى غير ذلك من الأخبار التي يشبه بعضها بعضاً ، وقد تقدم استحباب الدعاء له عند نزوله ، كما أنه في خبر آخر لسماعة

عن الصادق (عليه السلام) (١) « فإذا سويت عليه التراب قل اللهم جاف الأرض عن جنبه ، وصعد روحه إلى أرواح المؤمنين في عليين ، وألحقه بالصالحين » .

وكما أنه يستحب أيضاً الدعاء له عند معاينة القبر بقوله: « اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ، ولا تجعله حفرة من حفر النار » والغرض أنه يستفاد من ملاحظة الأخبار استحباب الدعاء للميت في أكثر أحواله كإنزاله ووضع في لحده وتشييعه إلى القبر والخروج منه وتسوية التراب عليه ونحو ذلك .

﴿ ثم بشرج الابن ﴾ عليه أي ينضد به لحده لئلا يصل اليه التراب ، ولا نعلم في استحبابه خلافاً كما اعترف به في المنتهى ، وفي الغنية والمدارك والمفاتيح الإجماع عليه ، وفي المعتبر مذهب فقائنا ، وهو الحجة ، مضافاً إلى إشعار المعتبرة (٢) بالمداومة عليه في الأزمنة السابقة ، كالحسن (٣) « إذا وضعت عليه الابن تقول » إلى آخره . ونحوه غيره (٤) وإلى الصحيح (٥) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : جعل علي (عليه السلام) على قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبناً ، فقلت : أ رأيت أن جعل الرجل عليه أجراً هل يضر الميت ؟ فقال : لا » وإلى خبر إسحاق بن عمار (٦) المتقدم .

ومنه يستفاد استحباب الترتيب الذي في العبارة وكذا تسويته بالطين ليكون أبلغ في منع التراب ، كخبر عبد الله بن سنان المروي (٧) عن العلل عن الصادق

(١) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٤ - ٣ - ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٢ و ٦ والباب ٢٨ منها

(٥) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٦) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٦

(٧) المجالس الصدوق - المجلس الحادي والستون - الحديث ٢

(عليه السلام) « ان النبي (صلى الله عليه وآله) كان يأخذ يمينه سرير سعد بن معاذ مرة ويسرته مرة حتى انتهى به إلى القبر ، فنزل حتى لحده وسوى عليه اللبن ، وجعل يقول ناولني حجراً ناولني تراباً رطباً نسد به ما بين اللبن ، فلما أن فرغ وحشي التراب عليه وسوى قبره قال النبي (صلى الله عليه وآله) : إني لأعلم أنه سيبل ويصل إليه البلى ولكن الله عز وجل يحب عبداً إذا عمل عملاً أحكه » إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على استعجاب الالحاد ومروفيته في ذلك الزمان ، وفي المنتهى وعن غيره « انه يقوم مقام اللبن مساويه في المنع من تمدد التراب كالحجر والقصب والخشب » انتهى . ولا بأس به ، بل قد يشمر به الخبر للتقدم ، اللهم إلا أن يقال : إن الراد بالحجر فيه اللبن ، كما أنه لا بأس فيما ذكره فيه أن اللبن أولى من غيره ، لأنه المنقول عن السلف المعروف في الاستعمال ، وفيما خفي عن الراوندي عمل العارفين من الطائفة على ابتداء التشريح من الرأس ، ولعله لأنه الأهم من غيره .

(و) منها أن (يخرج من قبل رجل القبر) لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) في مرسل الكليني (٢) وخبر جبير بن نفير الحضرمي (١) والصادق (عليه السلام) في موثق عمار (٣) مع تفاوت يسير : « لكل بيت باب ، وباب القبر من قبل الرجلين » وقول الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني (٤) : « من دخل القبر فلا يخرج منه إلا من قبل الرجلين » وهو دال على كراهة الخروج من غيره ، كرفوع سهل بن زياد (٥) المضمرة « يدخل القبر من حيث يشاء ، ولا يخرج إلا من قبل رجله » وقضية إطلاق هذه الأخبار كمبارات أكثر الأصحاب عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة كما صرح

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الدفن - حديث ٤ - ٧ - ٦

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٢

به بعضهم ، فما عن ابن الجنييد من الموافقة في الرجل ومن عند الرأس في المرأة ضعيف جداً ، كما أن قضية ما شتمل منها على أن باب القبر من قبل الرجلين استحباب الدخول منها أيضاً كما عن المنتهى ، وردّه بعض متأخري المتأخرين لخبر السكوني ومرفوعة سهل المتقدمين ، وفيه - مع أنه لادلالة في الأول ، وإمكان حل الثانية على إرادة بيان الجواز - يمكن إرادة الفرق فيها بين الدخول والخروج بالنسبة للكرامة وعدمها لالاستحباب وعدمه ، فتأمل .

﴿و﴾ منها أن ﴿يهيل﴾ ويصب ﴿الحاضرون﴾ غير أولى الرحم ﴿التراب بظهور الأكف﴾ لم رسل محمد بن الأصم (١) « رأيت أبا الحسن (عليه السلام) وهو في جنازة فحى على القبر بظهر كفيه » وفي المحكي عن الرضا (عليه السلام) (٢) « ثم أحس التراب عليه بظهر كفك ثلاث مرات ، وقل اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، فانه من فعل ذلك وقال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة » وبينه غير عنه في الهداية ، وربما احتملت عبارتها دخول ذلك كله تحت مانسبه إلى الصادق (عليه السلام) فيها قبل ذلك كما ستسمعها ، وكذا في الفقيه ، فلاحظ وتأمل ، هذا مع ما في الاعتبار من نسبة المذكور مقيداً بما يأتي من الاسترجاع إلى الشيخين وابن بابويه ، وإن عليه فتوى الأصحاب ، فهو مشعر بالاجماع كالدراك أيضاً ، فلعل ذلك كاف في استحبابه ، كاستحباب كونهم ﴿قائلين : إنا لله وإنا اليه راجعون﴾ المنسوب في الذكرى إلى الأصحاب أيضاً ، وإلا فلم نعتز على خبر مشتمل على تمام هذه الكيفية .

(١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن - حديث ٥

(٢) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب الدفن - حديث ٣

نعم قد سمعت في خبر إسحاق بن عمار (١) « أنه يخرج من القبر ويقول
 إنا لله » إلى آخره وفي الهداية (٢) قال الصادق (عليه السلام) : « إذا خرجت من القبر
 فقل وأنت تنفض يدك من التراب : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ثم أحث التراب » إلى
 آخر ما سمعته من الرضوي المتقدم ، بل ربما كان ظاهر خبر عمر بن أذينة (٣) أو
 صريحه خلاف الحكم الأول ، قال : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يطرح التراب على
 الميت ، فيمسكه ساعة في يده ثم يطرحه ، ولا يزيد على ثلاثة أكف ، قال : فسأله
 عن ذلك فقال : يا عمر كنت أقول : إيماناً بك وتصديقاً بيمينك ، هذا ما وعدنا الله
 ورسوله وصدق الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) اللهم زدنا إيماناً وتسليماً اللهم إلا أن
 يدعى أن هذه كيفية أخرى غير الإهالة ، فيمكن حينئذ دعوى التخيير بين الكيفيتين ،
 فلا منافاة بينه وبين ما تقدم ، وكذا ما في خبر داود بن النعمان (٤) عن أبي الحسن
 (عليه السلام) « فحشي عليه التراب ثلاث مرات بيده » ومحمد بن مسلم (٥) عن البقر
 (عليه السلام) « فحشي عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفيه ، ثم بسط كفه على القبر وقال :
 اللهم جاف الأرض عن جنبيه ، وأصعد إليك روحه ، ولفه منك رضواناً ، وأسكن
 قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك » لما عرفت مع احتمال ظاهر الكف أيضاً
 والجواز الخلفي عن الاستحباب ، مع كونها فعلاً على وفق الأفعال المعتادة ، فيمد
 دعوى الرجحان فيها ، والأمر سهل .

ومما عرفت ظهر لك أنه يستحب أيضاً الدعاء زيادة على الاسترجاع بما تقدم ،

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٦

(٢) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب الدفن - حديث ٣

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ١

(٥) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن - حديث ٣

ولذا لم يقتصر الشيخان والعلامة وعن غيرها عليه ، بل زاحوا قول : « هذا ما وعدنا الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) وصدق الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) اللهم زدنا إيماناً وتسليماً » وفي خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) (١) : « إذا حثوت التراب على الميت فقل : إيماناً بك وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) قال : وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول : من حثي على ميت وقال : هذا القول أعطاه الله بكل ذرة حسنة » وقد سمعت مافي حسنة ابن أذينة وغيرها ، وكذا تثليث الحشيات كما عن الهداية والفقهاء والاقتصاد والسرائر والاصباح ، ولا بأس به ، فتأمل جيداً .

(و) منها أن ﴿ يرفع القبر ﴾ عن الأرض ليمرف فيزار ويحترم ويترحم على صاحبه ولا يبدش ، ولقول الباقر (عليه السلام) في خبر قدامة بن زائدة (٢) : « إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع قبر إبراهيم » ولم أقف على غيرها مما أطلق فيه الرفع على كثرة أخبار المقام بل أكثرها مقيدة (بمقدار أربع أصابع) كمبارات الأصحاب ومعاقد الاجتماعات ، فالقول حينئذ باستحباب مطلق الرفع وجعل المقدار مستحباً في مستحب لمكان هذه الرواية . مع أنه لا إطلاق فيها كما عساه يظهر من كشف الثام لا يخلو من نظر ، وأعجب منه نسبته له مع ذلك إلى الاجتماع والنصوص ، اللهم إلا أن يكون قد يدعى استفادته من المقيدات أنفها .

ثم إن قضية إطلاق المتن كغيره من عبارات بعض الأصحاب بل عن أكثرهم بل هو ممة إجماع المعبر والمدارك التخيير بين كون الأصابع مضمومة أو مفرجة كما نص عليه في المستعنى والذكرى ، ويؤيده مع ذلك إطلاق كثير من الأخبار ، منها

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٢

قول الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم (١) : « ويرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع » ونحوه غيره (٢) وفيها ما اشتمل على وصية النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) والباقر (عليه السلام) (٤) بذلك ، والجمع بين المقيّد منها بالمضمومة كما في خبر سماعة (٥) بل قد يدعى انصراف المطلقات إليه لشيوعه في المقدار ، والمقيّد بالمفرجات كما في خبر غلي بن رثاب عن الصادق (عليه السلام) (٦) « ان أبي أمرني أن أرفع القبر من الأرض أربع أصابع مفرجات » الخبر ونحوه خبر الحلبي وابن مسلم (٧) عنه (ع) أيضاً ، وخبر محمد بن مسلم (٨) عن أحدهما (عليهما السلام) ، وعمر بن واقد (٩) عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) المروي عن العلل .

ولعله الأقوى في النظر لو كان فيه مخالف ، لاحتمال عدمه ، وإن اقتصر المفيد وابنا إدريس وحزة كما عن سائر والشيخ في الاقتصاد والحليين على المفرجات ، كظاهر التذكرة ونهاية الأحكام كما عن ابن أبي عقيل الاقتصاد على المضمومة لكنه محتمل لارادتهم بيان الأعلى والأقل ، ولذا نص الأولان على عدم الزيادة على ذلك كما عن الاقتصاد والكافي ، ولعل المراد الكراهة كما في المنتهى وعن التذكرة والنهاية نسباً له في الأول إلى فتوى العلماء ، وبه يصرف النهي عن الرفع أزيد من أربع أصابع مفرجات في خبر عمر بن واقد (١٠) عن أبي الحسن (ع) المروي عن العلل ، كالأمر بلزق القبر إلى الأرض إلا عن قدر أربع أصابع مفرجات في خبر محمد بن مسلم (١١) عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٣

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٣ - ٦ - ٤

(٦) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٩ وهو عن الحلبي

(٧) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٧

(٨) و (١١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٩) و (١٠) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ١١

أحدهما (عليهما السلام) ، والجميع حجة على ابن زهرة حيث خير في المستحب بين الأربع مفرجات والشبر كما عن القاضي ، بل عن جامع المقاصد التخيير بينه وبينها مضمومة أو مفرجة ، والأحوط ما ذكرنا إن لم يكن أقوى وأولى ، وإن كان خبراً إبراهيم بن علي (١) والحسين بن علي الرافقي (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) « ان قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع شبراً من الأرض » لكنه - مع احتماله التقية ومعارضته بقول الباقر (عليه السلام) في خبر عقبة بن بشير (٣) عن النبي (صلى الله عليه وآله) : « انه قال ليلي (عليه السلام) : يا علي ادفني في هذا المكان ، وارفع قبري من الأرض أربع أصابع » الحديث - قاصر عن مقاومة ما عرفت ، مع أنه لا دلالة فيه على أنه فعل من يجب اتباعه . فطرحها حينئذ متجه ، أو يراد بالشبر فيها الأربع أصابع مفرجات تقريباً أو غير ذلك ، كخبر أبي البختري عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (٤) « ان قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع » فتأمل .

(و) منها أن (يربع) للاجماع المحكي في الغنية والمعتبر والمدارك وغيرها ، وقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم (٥) : « ويربع قبره » والصادق (عليه السلام) في خبر عبد الأعلى مولى آل سام المروي في إرشاد المفيد (٦) « ان أبي استودعني ما هناك فلما حضرته الوفاة قال : ادع لي شهوداً ، فدعوت أربعة من قریش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر ، فقال : اكتب هذا ما أوصى به بمقوب بليه ، يا بني إن الله اصطفى

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الدفن - حديث ٨

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الدفن - حديث ٣ - ١٠

(٥) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الدفن - حديث ٩ مع تقطيع في الوسائل

لكم الدين حنيفاً فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، وأوصى محمد بن علي ابنه جعفر بن محمد (عليهم السلام) ، وأمره أن يكفنه في برده الذي كان يصلي فيه الجمعة ، وأن يعممه بعمامة، وأن يربع قبره ويرفعه من الأرض أربع أصابع « إلى آخره وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الأعمش الروي عن الخصال (١) : « والقبور تريع ولا تسنم » وقوله (عليه السلام) في مرسل الحسين بن وليد (٢) للروي عن العليل جواب سؤال لأي علة يربع القبر ؟ قال : « لعله اليت ، لأنه نزل مربعاً » بل في سواه إشعار بكونه معروفاً في السابق .

والمراد بالتريع هنا خلاف التدوير والتسديس ما كانت له أربع زوايا قائمة ، لا المربع المتساوي الأضلاع ، قيل لتمطيل كثير من الأرض وعدم كونه معهوداً في الزمن السالف كما نرى فيما بقي آثارها من القبور ، وعن بعضهم أن المراد بالتريع خلاف التسنيم ، وربما استظهر ذلك من التذكرة ، ولا ريب في بده ، وكذا ما لعله يقال أو قيل من استحباب الترييع يستفاد استحباب تسطيع القبر ، إلا أننا في غنية عن ذلك بما في صريح الخلاف والتذكرة وجامع المقاصد كظاهر غيرها من الإجماع عليه ، مع معرفة ذلك عند الشيعة ، بل عن ابن أبي هريرة أنه قال : « السنة التسطيع ، إلا أن الشيعة استعملته فعدلنا عنه إلى التسنيم » بل الظاهر كراهة التسنيم لما في التذكرة من الإجماع عليه ، كالفنية لا يسنم ، والنهي في خبر الأعمش المتقدم ، وعن فقه الرضا (عليه السلام) (٣) « ويكون مسطحاً لا مسماً » وربما يشهد له أيضاً قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الأصم (٤) : « من جدد قبراً أو مثلاً مثلاً فقد خرج عن الاسلام » إن كان بالحاء

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الدفن - حديث ١٢

(٣) المستدرک - الباب - ٣٨ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الدفن - حديث ١

المهمة أي سنم ، وفي خبر السكوني (١) المروي عن الحسن مسنداً قال : « بمشي رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة ، فقال : لاتدع صورة إلا محوتها ، ولا قبراً إلا سويته ، ولا كلباً إلا قتلته » ولابي الهياج الأسدي (٢) « ألا أبشرك على ما بمشي عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لاتدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته ؟ » إن كان المراد التسليم ، بل ربما كان التسليم حراماً في بعض الوجوه لكونه بدعة كما عن جماعة التصريح به ، وبقتضيه ما سمعته من ابن أبي هريرة ، لكن قال في المنتهى : « إن التسطيع أفضل من التسليم ، وعليه علماؤنا » انتهى . وظاهره المناقاة لكرامة ، بل وللإباحة أيضاً لمكان أفضل التفضيل ، اللهم إلا أن يحمل على غير ذلك في مقابلة العامة .

﴿و﴾ منها أن (يصب عليه) أي على القبر (الماء) بلا خلاف أجده فيه ، بل في المنتهى عليه فتوى علماؤنا ، ويشهد له مع ذلك الاعتبار من حيث إفادته استمساكاً للتراب ، فلا يفرقه الريح ونحوه ، وتذهب آثار القبرية عنه ، والأخبار المستفيضة (٣) حد الاستفاضة ، بل كادت تكون متواترة ، وفيه أنه يتجافى عنه المذاب مادام الندى في التراب ، ثم أن أكثرها أطلقت الرش والنضح ، وظاهرها استحباب ذلك كيف وقع ، وهو كذلك كما لا يخفى على من لاحظها .
وماعساه يظهر من المتن - كبعض عبارات الأصحاب بل معقد إجماع الفنية والمعتبر من تقييد الاستحباب بكون الصب (من قبل رأسه ثم يدور عليه) مع اختلاف يسير في التعبير عن ذلك - غير مراد قطعاً .

نعم لا بأس به مستحباً في مستحب لقول الصادق (عليه السلام) في خبر موسى

(١) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الدفن - حديث ٢

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٧

(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الدفن

ابن أكيل الفيمري (١) « السنة في رش الماء على القبر أن تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس إلى عند الرجل ، ثم تدور على القبر من الجانب الآخر ثم ترش على وسط القبر فذلك السنة » ومنه يستفاد استحباب استقبال الصاب القبلة كما في المنتهى .

وخبر سالم بن مكرم (٢) للرووي في الفقيه عن الصادق (عليه السلام) إلى أن قال : « فإذا سوي قبره نصب على قبره الماء وتجعل القبر أمامك وأنت مستقبل القبلة ، وتبدأ بصب الماء عند رأسه وتدور به على قبره من أربع جوانبه حتى ترجع إلى الرأس من غير أن تقطع الماء ، فإن فضل من الماء شيء فصب على وسط القبر » إلى آخره لكن الظاهر أن ذلك من عبارة الصدوق لامن تمة خبر سالم كما لا يخفى على من لاحظ، سيما ولم يذكره أحد في المقام مع اشتماله على جملة وافية من الأحكام ، نعم قد يظهر من صاحب الوسائل ذلك ، وربما يؤيد ما قلنا أيضاً أنه بعينه عبر في المحكي عن الفقه الرضوي (٣) والملاس العالم بفضيلة اتحاد تمييزها معه يكاد يقطع أن ذلك ليس من تمة الرواية، فالعمدة حينئذ الرواية الأولى إلا أن في عبارة المصنف قصوراً عن إفادة تمام مضمونها وكذا ليس فيها ما يدل على قوله: ﴿فإن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر﴾ نعم هو بعينه قد سمعته في محتمل خبر سالم والرضوي وذكره غير واحد من الأصحاب، بل نسبة في الاعتبار إليهم مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، ولعله لذا كان لا يبعد استحباب رش الوسط ابتداء كغيره من الجوانب لخبر موسى ، واستحباب وضع ما يفضل من الماء عليه أيضاً لما عرفت ، وكذا يستفاد من خبر سالم وفقه الرضا (عليه السلام) أن لا يقطع الماء ، وقد يدعى دلالة خبر موسى عليه أيضاً .

(١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٥

(٣) المستدرک - الباب - ٣٠ - من ابواب الدفن - حديث ٧

ثم انه هل استحباب الرش مخصوص بما بعد الدفن خاصة أو فيه وفي كل زمان وإن تأخر عنه ؟ قد ينساق إلى القهقري من فتاوى الأصحاب وكثير من الأخبار الأولى، لكن عن الكشي في رجاله (١) أنه « روي عن علي بن الحسن عن محمد بن الوليد أن صاحب المقبرة سأله عن قبر يونس بن يعقوب وقال : من صاحب هذا القبر ؟ قال أبا الحسن علي بن موسى الرضا (عليهما السلام) أو صاني وأمرني أن أرش قبره أربعين شهراً أو أربعين يوماً كل يوم مرة » والشك من علي بن الحسن ، وفيه دلالة على خلاف الأول ، فتأمل .

(و) منها أن (يوضع اليد) مفرجة الأصابع غامراً بها ﴿ على القبر ﴾ عند رأسه بعد نفضحه بالماء تأسياً بالنبي (صلى الله عليه وآله) حيث وضع يده عند رأس إبراهيم غامراً بها حتى بلغت الكوع ، وقال : « بسم الله ختمتكم من الشيطان أن يدخلكم » كما رواه في البحار (٢) عن دعائم الاسلام عن أمير المؤمنين (عليه السلام) مرسل . ومنه يستفاد حكم تأثير اليد لقول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة (٣) : « إذا خفي عليه التراب وسوي قبره فضع كفك على قبره عند رأسه وفرج أصابعك واغمز كفك عليه بعدما يفضح بالماء » والصادق (عليه السلام) (٤) في حسنه « إذا فرغت من القبر فانفضحه ، ثم ضع يدك عند رأسه وتغمز كفك عليه بعد النضح » وظاهر الثاني كلاهما أن علق الظرف فيه بجواب الشرط كون الوضع بعد النضح ، وكذا الغمز لكف كما هو صريح الثاني ، بل والأول أيضاً ، كما أن ظاهرهما كون الوضع عند الرأس لكن

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الدفن - حديث ٦

(٢) المستدرك - الباب - ٣١ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الدفن - حديث ٤

قد بقوى في النظر كونه مستحباً في مستحب ، كما عساه يحتمل في الأول أيضاً ، فيستحب الوضع حينئذ عند غير الرأس وبدون النضح .

ويتأكد استحباب الوضع لمن لم يحضر الصلاة ، لقول أبي الحسن الأول (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار (١) بعد أن قال له : « إن أصحابنا يصنعون شيئاً إذا حضروا الجنائز ودفن الميت لم يرجعوا حتى يمسحوا أيديهم على القبر ، أفسنة ذلك أم بدعة ؟ فقال : إن ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة » وعلى عدم التأكد يحمل النبي أو النبي في خبر محمد بن إسحاق عن الرضا (عليه السلام) (٢) بعد أن سأل بما يقرب من سؤال الأول فقال : « إنما ذلك لمن لم يدرك الصلاة ، فأما من أدرك الصلاة فلا » وذلك لاطلاق الأصحاب والأخبار الحكم المذكور إطلاقاً كاد يكون كالصرح في خلاف ذلك ، بل فيما نسمعه من الصحيح الآتي المشتغل على فعل النبي (صلى الله عليه وآله) تصرح به ، وأيضاً فإخبار الراوي عن عمل الأصحاب حجة في نفسه ، سيما مع تقرير الامام (ع) ، بل لم أعثر على من نص على التأكد وعلمه كما قلناه قبل الشهيد ، وتبعه بعض من تأخر عنه ، لكن لا بأس به ، كما أنه لا بأس بالقول باستحباب زيادة تأثير اليد بزيادة الغمز إذا كان القبر لهاشمي ، وإن لم يذكره أحد من الأصحاب تأسيساً بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) في قبر إبراهيم كما سمعت ، وقال أبو جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارة (٣) : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه بأحد من المسلمين ، كان إذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء وضع كفه على القبر حتى يغمز أصابعه في الطين ، فكان القريب يقدم أو المسافر من أهل المدينة ويرى القبر الجديد عليه أثر كف رسول الله

(صلى الله عليه وآله) فيقول : من مات من آل محمد (صلوات الله عليهم) ؟ .
ويحتمل أن يكون صنعة المختص بهم أصل الوضع لمكان كرامة بني هاشم ،
لألعدم مشروعيته لغيره ، لكن عن البحار أنه روي عن العلل عن محمد بن علي بن إبراهيم
ابن هاشم (١) قال : « إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا مات رجل من أهل بيته
يرش قبره ويضع يده على قبره ليعرف أنه من العلوية وبني هاشم من آل محمد (صلى الله
عليه وآله) فصارت بدعة في الناس كلهم . ولا يجوز ذلك » ولا بد من طرحه أو تأويله
بما لا ينافي ذلك لقصوره عنها جداً ، هذا .

وعن بعضهم أنه يستحب الاستقبال حينئذ ، ولعله لأنه خير المجالس . وأقرب
إلى استجابة الدعاء للميت ، ولخبر عبدالرحمان (٢) سأل الصادق (عليه السلام)
« كيف أضع يدي على قبور المؤمنين ؟ فأشار بيده إلى الأرض ووضعها عليه ورفعها
وهو مقابل القبلة » لكن لأصراحة فيه بكون الاستقبال منه كان لذلك ، اللهم إلا أن
يستشعر من حكاية السائل أنه فهم منه ذلك ، نعم في الفقه الرضوي (٣) « ضع يدك
على القبر وأنت مستقبل القبلة ، وقل اللهم » إلى آخره . وربما يشهد له أيضاً ما ستره
من خبر ابن بزيع (٤) .

وهل استحباب الوضع المذكور كل ما يزار القبر أو يختص بحال الدفن ؟ ظاهر
الأخبار الأول ، لكن قال في الذكرى بعد ذكره الخبر المتقدم : « إنه يشمل حالة الدفن
وغيره » وفيه أنه لا إطلاق مساق لذلك فيه ، كما هو واضح ، نعم قد يستدل عليه

(١) و (٣) المستدرك الباب - ٣١ - من أبواب الدفن - حديث ٣ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الدفن - حديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب الدفن - حديث ٣

بخير محمد بن أحمد (١) المروي عن الكافي قال : «كنت بفيد فمشيت مع علي ابن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع ، فقال لي ابن بلال : قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا (عليه السلام) : من أتى قبر أخيه ثم وضع يده على القبر وقرأ إنا أنزلناه سبع مرات أمن يوم الفزع الأكبر أو يوم الفزع » فانه دال على استحباب وضع اليد ولو في غير حال الدفن كما انه دال على استحباب قراءة إنا أنزلناه ، وعلى استحباب زيارة قبور الاخوان كما استفاضت به الأخبار (٢) وتداولته الطائفة الأخيار ، وقد حكى الاجماع عليه العلامة والشهيد بالنسبة للرجال ، ويتأكد استحباب ذلك يوم الاثنين وغداة السبت تأسيًا بالمحكي من فعل فاطمة (عليها السلام) في زيارتها قبور الشهداء .

ومنه يعلم استحباب زيارة النساء للقبور كما نص عليه بعضهم خلافا للمصنف في المعتبر ، فكرهه لمن ، بل ظاهره أو صريحه نسبت ذلك فيه إلى أهل العلم ، ولكن عله بمنافاته للستر والصيانة ، وهو يؤدي إلى أن كراهته لأمر خارج عنه ، وهو حسن مع استلزامه ذلك ، وكنا استلزام الجزع وعدم الصبر لقضاء الله ، بل ربما يصل إلى حد الحرمة ، وأما بدون ذلك فالظاهر الاستحباب للعموم وخصوص بعض الأخبار (٣) ومن العجيب دعواه الكراهة حتى بالنسبة إلى زيارة الأئمة (عليهم السلام) مع كثرة العمومات الدالة على رجحانها المنجبة بعمل الأصحاب وغير ذلك ، فتأمل جيداً .

ويتأكد استحباب الزيارة في الخميس تأسيًا بفعل فاطمة (عليها السلام) (٤) أيضاً ، وفي خصوص المشية منه تأسيًا بالنبي (صلى الله عليه وآله) (٥) فانه كان يخرج في ملاء من أصحابه كل عشية خميس إلى بقيع المؤمنين ، فيقول : السلام عليكم يا أهل الديار

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب الدفن - حديث ١ - .

(٣) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب الدفن - حديث ١ و ٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٣

ثلاثاً ، وربما يفهم من التأمل في الأخبار الفرق بين زيارة القبر الواحد وشبهه وبين زيارة المقبرة ، فيستحب وضع اليد على القبر وقراءة إنا أنزلناه سبعاً في الأول لما عرفت ، وللمرسل عن الرضا (عليه السلام) (١) « مامن عبد زار قبر مؤمن فقراً عنده إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات إلا غفر الله له ولصاحب القبر ، والسلام » ونحوه في الثاني .

ويستحب أن يكون مستقبل القبلة عند زيارة القبر أيضاً ، لأنها خير المجالس وأقرب إلى استجابة الدعاء ، وللمحكي عن الكشي (٢) نقلاً من كتاب محمد بن الحسين ابن بندار بخطه إلى أن قال : « أخبرني صاحب هذا القبر يعني محمد بن إسماعيل بن يزيع أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول : من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر فقراً إنا أنزلناه سبع مرات أمن من الفزع الأكبر » ولانفاة بينه وبين الخبر السابق ، فيكون الحاصل حينئذ أنه ينبغي أن يضع يده على القبر مستقبل القبلة ويقراً إنا أنزلناه سبعاً ، ويدعو للميت بدعاء الباقر (عليه السلام) الآتي .

ومن رجحان الاستقبال هنا يفرق به بين زيارة المعصوم (عليه السلام) وغيره ، فيجعل القبلة بين كتفيه في الأول ، وفي وجهه في الثاني ، وعن مجمع البرهان أبي رأيت في بعض الروايات (٣) أن زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة ، وزيارته مستقبلها ومستديرها ، قلت : لكن الذي عليه العمل الآن بالنسبة إلى زيارة العباس وعلي بن الحسين (عليهم السلام) ونحوهما على نحو زيارة المعصوم ولعله لعدم اندراجهم في الأولين ،

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الدفن - حديث ٥ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الدفن والباب ٦ و ٢٩ و ٦٢ وغيرها من

ولقد لم نر أحداً عاملهم بالنسبة إلى قراءة الفاتحة وإنا أنزلناه ونحو ذلك معاملتهم ، مع اعتياد مقابلة الزائر للزور ، وهو لا يخلو من قرب ، والله أعلم .

﴿و﴾ منها انه يستحب أن ﴿ يترحم على الميت ﴾ كما ذكره الأصحاب على ما في كشف اللثام ، وأفضله بما دعى به الباقر (عليه السلام) على قبر رجل من أصحابنا كما في خبر محمد بن مسلم (١) بعد أن حنى عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه ثم بسط كفه على القبر ، ثم قال : « ألهم جاف الأرض عن جنبيه ، وأصعد إليك روحه ، ولقه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تنغيه عن رحمة من سواك » ثم مضى . وفي خبر صحابة عن الصادق (عليه السلام) (٢) . « إذا سويت عليه التراب فقل : ألهم جاف الأرض عن جنبيه ، وصعد روحه إلى أرواح المؤمنين في علين ، وألحقه بالمصلحين » وفي خبر سالم بن مكرم السابق (٣) مع ما فيه من احتمال أنه من عبارة الصدوق « ثم ضع يدك على القبر ، وادع للميت واستغفر له » وفي الفقه الرضوي (٤) « ثم ضع يدك على القبر وأنت مستقبل القبلة ، وقل : ألهم ارحم غربته ، وصل وحدته ، وآنس وحشته ، وآمن روعته ، وأفض عليه من رحمتك ، وأسكن اليه من يرد عفوك وسعة غفرانك ورحمتك رحمة يستغني بها عن رحمة من سواك ، واحشره مع من كان يتولاه ، ومتى زرت قبره فادع بهذا الدعاء وأنت مستقبل القبلة » .

ومنه يستفاد استحباب القبلة حينئذ في كل وقت تزوره داعياً له بهذا الدعاء .
ومما ذكرنا يظهر لك أن استحباب الترحم لادمخلية له بوضع اليد بل كل منهما مستحب برأسه ، كما عساه الظاهر من العبارة وغيرها كالأخبار ، لكنه قال في المعتبر :

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن - حديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الدفن - حديث ٤ - ٥

(٤) فقه الرضا (عليه السلام) ص ١٨

«انه يضع الحاضرون الأيدي عليه مترجمين ، وهو مذهب أصحابنا » ولعله يريد ما قلناه وإن كان في العبارة نوع قصور أو ان ذلك مستحب أيضاً كما عساه يظهر من خبر محمد بن مسلم المتقدم آنفاً .

﴿و﴾ منها ان ﴿يلقنه الولي﴾ بالمأثور في خبر يحيى بن عبدالله عن الصادق (عليه السلام) (١) أو جابر بن يزيد عن الباقر (عليه السلام) (٢) ﴿بعد انصراف الناس عنه﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً بل كاد يكون متواتراً ، وأخباراً (٣) وهو التلقين الثالث ، وبه يندفع سؤال منكر ونكير كما نطق به الأخبار (٤) والظاهر عدم الالتزام بخصوص الأقوال الواردة وإن كان أولى ، بل المراد تلقينه وتفهمه ما يفيد الاعتراف بأصول دينه ومذهبه ، كما أن الظاهر عدم التزام كونه من الولي . بل الظاهر الاكتفاء بمن يأمره الولي أيضاً كما في معقد إجماع الذكري ، والاجتزاء بالمتبرع من غيرهما لادليل عليه ، وإن قال في الجامع : يلقنه الولي أو غيره .

وليكن تلقينه ﴿ بأرفع صوته ﴾ كما في خبر يحيى بن عبدالله ، وبه عبر الشيخان وجماعة على ما حكى ونسبه في جامع المقاصد وعن الروض إلى الأصحاب ، ولعله يرجع إليه ما عن الحلبي برفع صوته كما في خبر إبراهيم بن هاشم (٥) هذا إن لم يمنع منه مانع من تقية ، وإلا أجزأ سرّاً كما عن المهذب والجامع ، بل في ظاهر مجمع البرهان نسبته إلى الأصحاب ، ولعله لأن وصوله إليه وإن كان إنما يحصل عادة برفع الصوت لكنه في الحقيقة بتوفيق الله ، فالسر حينئذ مع المانع كالجهر إن شاء الله .

وفي استقبال القبلة والقبر للملقن أو استدبارها واستقبال الميت قولان ينشآن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الدفن

(٥) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الدفن - حديث ٣

من أنها خير المجالس ، ومن أنه أدخل في مقابلة البيت للخطاب معه ، وحيث كان نحو ذلك منشأً لما كان المتجه جواز كل منهما ، لاطلاق الأدلة ، نعم في خبر يحيى ابن عبد الله (١) أنه « يضع الملقن فيه عند رأس الميت ثم ينادي » ولا بأس به كما أنه لا بأس بما في مرسل علي بن إبراهيم (٢) المروي عن العلل أنه « يقبض على التراب بكفيه ويلقنه برفيع صوته » إلى آخره .

ثم ان المنساق إلى الذهن من الأخبار والتعليل الذي فيها اختصاص هذا الحكم ونظائره بالكبير دون الصغير ، لكنه صرح في جامع المقاصد بعدم الفرق كالجر يدتين ، ولا بأس به لو كان هناك عموم واضح يتناوله .

ومنها ما عن مصباح الكفعمي من الصلاة ليلة الدفن (٣) قال : « صلاة الهدية ليلة الدفن ركعتان ، في الأولى الحمد وآية الكرسي ، وفي الثانية الحمد والقدر عشراً ، فاذا سلم قال : اللهم صل على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها إلى قبر فلان » قال : وفي رواية أخرى (٤) « بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى ، وفي الثانية ألهم التكبير عشراً ، ثم الدعاء المذكور » .

(والتعزية مستحبة) بلا خلاف بين المسلمين ، بل لعله من ضروريات الدين ، وقد فعلها سيد المرسلين (ص)، وكذلك الأئمة الطاهرون (ع)، بل والملائكة المقربون يوم موت النبي (صلى الله عليه وآله) وفيها أجر عظيم وفضل جسيم حتى ورد أنها تورث الجنة ، كما في خبر السكوني (٥) وفي خبر وهب عن الصادق (عليه السلام) (٦) « ان من غرى مصاباً كان له مثل أجره » وفي غيره من الأخبار (٧) ان « من غرى حزيناً كسي يوم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٣

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب بقية الصلوات المندوبة - حديث ٣ - ٢

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الدفن - حديث ٨ - ٢

(٧) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الدفن - حديث ١ و ٧ و ٩

الموقف حلة يحجر بها» وربما اختلفت باعتبار العوارض من جهة شدة المصاب وعدمه وغير ذلك ، ومن هنا قد ورد (١) ان « من عزى الشكلى أظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » والمراد بها على الظاهر المرأة التي فقدت ولدها أو حميها ، وكأنه لعظم مصابها باعتبار ضعف عقول النساء ، واحتمال إرادة الطائفة الشكلى أعم من الرجال والنساء بعيد ، وكيف كان فلا حاجة للتعرض لأصل استجبابها ورجحانها ، كما أنه لا حاجة إلى التعرض لذكر معناها لكفاية العرف فيه ، ولا ريب في حصولها بطلب تسلي المصاب والتصبر عن الحزن والاكتئاب باسناد الأمر إلى الله عز وجل ونسبته إلى عدله وحكمته، وذكر لقاء الله ووعدده على الصبر مع الدعاء للميت والمصاب لتسليته عن مصيبة ونحو ذلك ، وهي تتبع المقامات لا تتوقف على كيفية خاصة أو عبارة خاصة ، واحتمال الوقوف على ما كتبه النبي (صلى الله عليه وآله) والآئمة (عليهم السلام) أو قالوه في هذا المنوال خاصة لا وجه له ، بل دعوى رجحانية خصوصية له لا تخلو من إشكال ظاهر .

﴿وهي جائزة﴾ مشروعة ﴿قبل الدفن وبمده﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً منا ، بل وعن غيرنا عدى الثوري ، فكرها بعد الدفن ، لأنه خاتمة أمر الميت، وفيه أنه خاتمة أمره لا خاتمة أمراهله ، وما حمله في الذكرى عن ظاهر ابن البراج منا مما يقرب من المحكي عن الثوري ، ولا ريب في ضعفه ، إذ النص (٢) وما وقع من النبي (صلى الله عليه وآله) والآئمة (عليهم السلام) (٤) من التعزية بعد الدفن لأصحابهم شاهدة بخلافه ، فضلاً عن ظاهر الاجماع المحكية بل صريحه إن لم يدع تحصيله ، بل هي بعد الدفن أفضل منه قبله وفاقاً لصريح الشيخ والمصنف والعلامة وغيرهم

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الدفن - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الدفن

(٣) المستدرك - الباب - ٤٧ - من ابواب الدفن - حديث ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الدفن - حديث ٧

وظاهر الشهيد والمحقق الثاني ، بل في المدارك أنه مذهب الأكثر بشهادة الاعتبار من حيث غيبة شخص المتوفى وانقطاع العلفة في ذلك الوقت مع اشتغالهم قبل الدفن بتجهيزه ، ولقول الصادق عليه السلام (في مرسل ابن أبي عمير (١) : « التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن » وفي مرسل خالد الآخر (٢) وغيره عنه (عليه السلام) (٣) أيضاً « التعزية الواجبة بعد الدفن » وقول الصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار (٤) : « ليس التعزية إلا عند القبر ، ثم ينصرفون ليمحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت » - مع أنه لا صراحة فيه بل ولا ظهور بما قبل الدفن ، بل لعله فيما بعده أظهر ، فيعمل حينئذ على تفاوت مراتب الفضل فيما بعده ، فأفضله عند القبر لاشتداد الحاجة إليها في ذلك الوقت - محمول على ضرب من التأويل ، منه ما ذكره في الذكرى من الحل على تعزية خاصة ، كأقل التعزية كما قال (عليه السلام) (٥) : « كفالك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة » فيكون المراد حينئذ أنه لا يحتاج هذه التعزية إلى اجتماع آخر غير الاجتماع الأول ، بل ينبغي حينئذ الانصراف ولا يقيموا بعد الدفن عند القبر لأجل التعزية خوف أن يحدث حدث بالميت ، فيسمعه ويفزعوا من ذلك ويكرهوه ، أو غير ذلك

ثم انه لا حد لها شرعاً لا إطلاق الأدلة، لكن قد يقال يرجع تحديدها إلى العرف، كما لو طالت المدة وانقضى المصائب بحيث يستنكر التعزية عليه ، وربما اختلف باختلاف أئمة جلالة وضعة ونهوها ، ولعله يؤي إلى ذلك ما في الذكرى حيث قال : « ولا حد لزمانها عملاً بالعموم ، نعم لو أدت التعزية إلى تجديد حزن قدسي كان تركها أولى » انتهى.

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الدفن - حديث ٣ وهو مرسل ابن خالد

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ٤

وليس في مرسل الصدوق (١) والحسن (٢) كالصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) « يصنع الميت ماتم ثلاثة أيام من يوم مات » ولا فيها دل (٣) من الأمر بصنع الطعام ثلاثاً لأهل البيت من النبي (صلى الله عليه وآله) لفاطمة (عليها السلام) يوم قتل جعفر أن تفعل ذلك لآسماء بنت عميس ، وأن تمضي إليها هي ونساءها كذلك ، وغيره من الأخبار (٤) ، وقول الصادق (عليه السلام) (٥) أيضاً : « ليس لأحد أن يحذر أكثر من ثلاثة أيام إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدتها » دلالة على التحديد بالثلاثة ، لعدم التلازم بينها وبين الماتم ، ولعل ما عن النبي من السنة تعزية أهله ثلاثة أيام وحمل الطعام اليهم لا يريد به تحديدها بذلك ، بل يريد إما التأكيد أو التعزية تمام الثلاثة كما فعلته فاطمة (عليها السلام) ، أو التكرير ولومن الشخص الواحد ، أو نحو ذلك .

نعم قد يشعر ذكر الماتم ثلاثة فيها كغيرها من الحسن كالصحيح (٦) قال : « أوصى أبو جعفر (عليه السلام) بثمان مائة درهم لأمته ، وكان يرى ذلك من السنة ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال اتخذوا لآل جعفر طعاماً فقد شغلوا » بعدم كراهة الجلوس والاجتماع للتعزية ، كما عساه يشعر به أيضاً إطعام الطعام عنه ، كقول أبي جعفر (عليه السلام) (٧) : « ينبغي لجيران صاحب المصيبة أن يطعموا عنه الطعام ثلاثة أيام » ونحوه (٨) من حيث ظهور الماتم والإطعام عنه بحصول الاجتماع . مضافاً

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦٧ - من أبواب الدفن - حديث ٤ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل الباب - ٦٧ - من أبواب الدفن - حديث ١ - .

(٥) الوسائل - الباب - ٨٢ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٦) الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٦٧ - من أبواب الدفن - حديث ٥ رواه عن الصادق (ع)

(٨) الوسائل - الباب - ٦٧ - من أبواب الدفن

إلى إطلاق الأمر بالتعزي والتزاور وغيرهما ، فإني البسوط من أنه يكره الجلوس للتعزية إجماعاً وتبعه ابن حمزة والمصنف في ظاهر المعتبر كما عن العلامة في المختلف لا يخلو من ضعف ، مع أننا لم نعرف أحداً ممن تقدم نص على الكراهة ، ولا أشير إليها في رواية . وما يقال من أن في ذلك منافاة للرضا بقضاء الله والصبر ونحوها كما ترى لا وجه فيه ، ولا افتضاء فيه ، بل ربما كان الأمر بالعكس ، وأوامر الماتم تشهد بعده أيضاً ، وروى الصدوق (١) « أنه أوصى أبو جعفر (عليه السلام) أن يندب في المواسم عشر سنين » وفي خبر الكاهلي عن أبي الحسن (عليه السلام) (٢) « كان أبي يبعث أُمِّي وأم فروة تقضيان حقوق أهل المدينة » إلى غير ذلك .

ومن هنا أنكر ابن إدريس على الشيخ إجماعه ، وقال : « إنه لم يذهب أحد من أصحابنا المصنفين إلى ذلك ، ولا وضعه في كتاب ، وإنما هذا من فروع المخالفين وتخرجاتهم ، وأي كراهة في جلوس الإنسان لقاء إخوانه والدعاء والتسليم عليهم ، واستجلاب الثواب لهم في لقاءه وعزائه » ومال إليه جماعة ممن تأخر عنه منهم الشهيد في دروسه وذكره وببانه ، واعترضه المصنف في المعتبر بأن الإجماع والتزاور من حيث هو مستحب ، أما إذا جعل لهذا الوجه واعتقد شرعيته فإنه يفتقر إلى الدلالة ، واستدل بالاجماع على كراهيته ، إذ لم ينقل عن أحد من الصحابة الجلوس لذلك ، فاتخاذ مخالف لسنة السلف ، لكن لا يبلغ أن يكون حراماً ، وفيه أن عدم فعل السلف له لا يقتضي الكراهة ، فلمله مباح النظر إلى خصوصيته كما لمله الأقوى ، إذ لا رجحان لهذه الهيئة بخصوصها وإن كان ربما ترجح بالعارض ، كما أنه قد تكون مرجوحة ، بل قد يصلان إلى حد الوجوب والحرمة كما في مثل زماننا الآن بحسب الجهات والاعتبارات ، وذلك أمر خارج عن محل النزاع ، إنما الكلام في الجلوس للتعزية من حيث هو ،

والظاهر عدم كراهيته ، وأما استحبابه ففيه نظر ، ولا تلازم بين استحباب التعزية والجلوس لها كما أنه لا دلالة في أخبار الماتم عليه ، لكونه معداً لاجتماع النساء ، هذا . وقد تعارف في بلادنا المشهد القروي على مشرفه أفضل السلام الجلوس لذلك وصرف القهوة والتتن وبذل الطعام بالنسبة إلى بعض الناس ، وآخر يبذل بعضه كل على مرتبته ، حتى صار تاركه معرضاً نفسه للاغتياب ، وأشد منه الجاس التارك لبذل تلك الأمور إذا كان ممن يرجى منه ذلك ، وقد يصل إلى هتك الحرمة ، وربما انتهى إلى بذل مال خطير إذا كان الميت والمعزى شريفيين عظيمين ، ولا بأس به الآن ، بل قد يجب لما عرفته من هتك عرض المعزى والمتوفى بتركه .

نعم ربما كان أصله مرجوحاً كما عساه يؤيى إليه قول الصادق (عليه السلام) (١) : « الأكل عند أهل المصيبة من عمل الجاهلية » وغيره (٢) مما يفيد عدم التكلف لأهل المصيبة لما هم فيه من الشغل ، فتأمل جيداً .

ثم إن ظاهر الأدلة عدم الفرق في استحباب التعزية بين سائر أهل المصائب ذكورهم وأناتهم صفاتهم وكبارهم ، بل ربما كانت الأتقى أرجح لما هي فيه من شدة الحزن والاكتئاب ، كما يؤيى إليه خبر الثكلى المتقدم ، وتعزية النبي (صلى الله عليه وآله) عيال جمعفر ، وإن كان كيفية تعزية كل منهم يختلف بحسب حاله مما يسليه ويناسبه ، فالصغير بمسح رأسه ونحوه ، وغيره بغيره ، ففي الخبر عن سيد البشر (ص) (٣) « إن من مسح على رأس يتييم ترحماً له كتب الله له بعدد كل شعرة مرت عليها يده حسنة » وعن العالم (عليه السلام) (٤) « إذا بكى اليتيم اهتز له العرش ، فيقول الله تبارك

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩٧ - من ابواب الدفن - حديث ٩ - .

(٣) الوسائل - الباب - ٩١ - من ابواب الدفن - حديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٩١ - من ابواب الدفن - حديث ٥

وتعالى من هذا الذي أبكى عبي الذي سلبته أبويه ، فوعزني وجلالي وارتقاع مكاني لا يسكته عبد إلا وجبت له الجنة » وما وإن كانا ليسا في خصوص مانحن فيه من التعزية لكنهما لا يخلوان من نوع تأييد له إلا أنه نص بعضهم على كراهة تعزية النساء الشابات معللاً له بخوف الفتنة ، كما عن آخر أنه لاسنة في تعزية النساء ، وفيه مع ما عرفت مضافاً إلى العمومات أن التعزية لا تختص بالمشافة ، بل تكون بالمكاتبه والارسال ونحوها مما لا فتنة فيه .

وهل تستحب التعزية حتى لأهل العزاء بعضهم بعضاً ؟ ربما يصعب انصراف الأدلة اليه في بادى النظر ، لكن التأمل فيها قاض به سيما من كبير المشيرة وسيدها ، وقد يؤمى إلى ذلك تعزية رسول الله (صلى الله عليه وآله) عيال جعفر ، مع أنه هو من أهل العزاء ، نعم لا ريب في عدم انصرافها لأعداء الدين من أهل الذمة وغيرهم ، بل وكذا المخالفين مع عدم العوارض الخارجية ، وإلا فرما تجب حينئذ ، كما أنها قد تحرم إذا استلزمت مودة ودعاء بما نهي عنه ، وأما مع عدم العوارض فالظاهر الإباحة لعدم دليل على الاستحباب والكراهة ، ولعله عليه يحمل ما في التذكرة من أن الأقرب جواز تعزية أهل الذمة ، لأنها كالعبادة ، وقد عاد النبي (صلى الله عليه وآله) غلاماً من اليهود ، وإلا فلا وجه لخله على إرادة الاستحباب ، والعبادة منه (صلى الله عليه وآله) مع أنها قد تكون لرجاء الاسلام والعزاء له كما حكى أنه أسلم الولد بتلك العبادة لا تستلزم استحباب التعزية ، كما أنه على منع الاستحباب ينبغي أن يحمل ما في المعتبر من منع التعزية لهم ، أو على ما إذا استلزمت مودة ونحوها كما يشمر به تعليله ، وإلا فلا قاطع للأصل . ثم انه لا فرق فيما ذكرنا حتى لو كان الميت مسلماً ، نعم لو كان العكس احتمل الاستحباب والدعاء للمسلم ، قيل وينبغي أن يكون دعاؤه حيث يميزي المخالف للحق بالهام الصبر لا بالأجر ، ويجوز لهم الدعاء بالبقاء ، لما ثبت من جواز الدعاء لهم ،

قلت : هو لا يخلو من تأمل ، نعم قد يجوز في تعزية الدعي ، كما أنه يجوز أخلف الله عليك . ولا نقص عدلك ، قاصداً به كثرة الجزية كما قيل ، فتأمل .

﴿و﴾ إذ قد ظهر لك تمام الكلام في التعزية بقي شيء به المصنف عليه كجماعة من الأصحاب منهم الشيخ وابن إدريس ، وهو أنه ﴿يكفي﴾ في حصول ثواب التعزية ﴿أن يراك صاحب المصيبة﴾ ولولا ذلك لا يمكن المناقشة فيه لعدم صدق اسم التعزية عليه، والمراد بكفايته إنما هو حصول ثواب التعزية في الجملة لحضوره وإن لم يتكلم ، وإلا فلا ريب في عدم حصول ثواب الفرد الأفضل منها بذلك ، كما هو واضح .

﴿و﴾ لما فرغ من الكلام على السنونات شرع في الكلام في المكروهات ، (فمنها) أنه ﴿يكبر فرش القبر بالساج إلا لضرورة﴾ بلا خلاف أجده ، بل في الذكرى وجمع البرهان وعن جامع المقاصد وروض الجنان نسبته إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الاجماع ، ولعل ذلك - مع ماعساه يشعر به إجماع المبسوط على كراهة التابوت أي دفنه في التابوت ، وسؤال مكتبة علي ابن بلال أبا الحسن (عليه السلام) (٢) « انه ربما مات الميت عندنا وتكون الأرض ندية فيفرش القبر بالساج ، أو يطبق عليه ، فهل يجوز ذلك ؟ فكتب ذلك جائز » كاشعار التعليل المروي عن دعائم الاسلام (٣) عن علي (عليه السلام) « انه فرش في الحد رسول الله (صلى الله عليه وآله) قطيفة لأن الأرض كان ندياً سبخاً » واستعجاب وضع الحد على الأرض ، وما في وضعه على الأرض من الخشوع والخضوع ما يرجي بسببه الرحمة له ، وماعساه يظهر من لغوي الكتاب والسنة من

(١) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٢) الوسائل الباب - ٢٧ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٣) المستدرک - الباب - ٢٧ - من ابواب الدفن - حديث ١

وضع الأموات على الأرض، وإنهم خلقوا منها وعادوا إليها، والتسامح فيه - كاف في ثبوتها والحكم بها ، وإلا فلم نقف على ما يقتضيه صريحاً في شيء من الأدلة ، بل قال الصدوق : « إنه روي عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) (١) إطلاق في أن يفرش القبر بالساج ، ويطبق على الميت بالساج » نعم عليها بعضهم بأنه إلتاف مال غير مأذون فيه ، وفيه أنه لو تم اقتضى الحرمة ، مع أنك قد عرفت فيما مضى أن بذل المال لا يتوقف على الاذن الشرعية ، بل يكفي في جوازه عدم السفه فيه ، وذلك يحصل بأدنى غرض . وكيف كان فقد عرفت مما مضى وجه ما استثناء المصنف من الضرورة كندارة الأرض ونحوها ، فإنه لا كراهة فيه كما لا كراهة في تطبيق القعد به كما صرح به بعضهم لظهور المصلحة فيه مع عدم الدليل على الكراهة ، وظاهر العبارة كغيرها أنه لا يكفي في رفع الكراهة حصول المصلحة ، بل لابد من دفع الفسدة ، وفيه نظر يعرف مما مر الآن ، كما مر سابقاً خبر أبي جعفر محمد بن عثمان أحد النواب (٢) واتخاذ الساجة ليوضع عليها أو قال أستند إليها ، فلاحظه .

ثم إن الظاهر تعدية الحكم من الساج إلى ماشائه كما صرح به غير واحد منهم ، ويقتضيه الاشتراك في العلة المذكورة ، بل وكذا الفرش والخلعة ونحوها ، وفي الذكرى وجامع المقاصد أنه لانص فيه عندنا ، فتركه أولى لأنه إلتاف مال . وهو مع أن قضيته الحرمة كما عن الشهيد وغيره قد يحدش بخبر يحيى بن أبي العلاء المروي (٣) في الكافي عن الصادق (عليه السلام) قال : « ألقى شقران مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قبره القطيفة » موافقاً للمروي من غير طريقنا عن ابن عباس (٤) أنه

(١) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الدفن - حديث ٣

(٢) المستدرک - الباب - ٢٧ - من ابواب الدفن - حديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٤) سنن البيهقي ج ٣ - ص ٣٠٨

قال : « جمل في قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) قطيفة حمراء » نعم قد يقال : إنه مبني على التعليل السابق في رواية دعائم الاسلام ، فلا يفيد رخصة مطلقة ، لكن قد يستند فيها إلى ما تقدم من خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (١) « البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرحا ، فإذا أدخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه » إلا أنه لم نعر على عامل بها بالنسبة إلى ذلك ، بل عمل الطائفة على خلافها ، والحاصل أن ثبوت الكراهة بما عرفت كما أن ثبوت الندب بهذه لا يخلو من تأمل لكن لا يبعد رجحان الوضع على الأرض وإن كان لا كراهة في وضعها حيث يسوغ ، كما عن ابن الجنيد نفي البأس عن الوطأ في القبر وإطباق اللحد بالساج . فتأمل .

(و) (منها) « أن يبيل ذو الرحم على رحمه » التراب ، لقول الصادق (عليه السلام) في موثق عبيد بن زرارة لأبي الميت (٢) : « لا تطرح عليه التراب ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يطرح الوالد ، أو ذو رحم على ميتة التراب ، ثم قال : أنها كم أن تطرحوا التراب على ذوي أرحامكم ، فإن ذلك يورث القسوة في القلب ، ومن قسى قلبه بعد عن ربه » ولما في المعتبر والذكرى من نسبته إلى الأصحاب (و) (منها) « تجصيص القبور » للاجماع المحكي في صريح البسوط والتذكرة وعن نهاية الأحكام والفائض وظاهر المنتهى عليه ، مضافا إلى قول الكاظم (عليه السلام) في خبر أخيه (٣) : « لا يصلح البناء عليه ، ولا الجلوس ، ولا تطيينه » وخبر الحسين ابن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٤) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث المناهي أنه « نهى أن تجصص المقابر » ونحوه خبر القاسم بن عبيد (٥) الروي

(١) وسائل - الباب - ١٤ - من ابواب التكفين - حديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الدفن - حديث ١ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الدفن - حديث ٥

عن معاني الأخبار رفعه عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه « نهى عن تقصيص القبور قال : وهو التجصيص » .

وربما يشعر به أيضاً خبر ابن القداح عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « قل أمير المؤمنين (عليه السلام) : بمثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هدم القبور وكسر الصور » وقد سبق في حديث آخر (٢) « لا تدع صورة إلا محوتها ، ولا قبراً إلا سويته » وكذا قول الصادق (عليه السلام) (٣) : « كل ما جعل على قبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت » .

وقضية ماسمعت عدم الفرق بين التجصيص ابتداءً أو بعد الاندساس . إلا أنه حكى عن جماعة منهم المصنف والشهيد والمحقق الثاني عن الشيخ ذلك ، فكره الثاني دون الأول ، ومال اليه جماعة جمعاً بين ما تقدم وبين خبر يونس بن يعقوب (٤) قال : « لما رجع أبو الحسن موسى (عليه السلام) من بغداد ومضى إلى المدينة ماتت له ابنة بفيد فدفنها ، وأمر بعض مواله أن يحصص قبرها ، ويكتب على لوح اسمها ، ويجعله في القبر » .

قلت : الذي رأيته في المبسوط كالحكي عنه في النهاية والمصباح ومختصره أنه لا بأس بالتطين ابتداءً بعد إطلاقه كراهة التجصيص ، وكأنه لما لم ينقل ذلك في المختلف عن الشيخ ، لكنهم لم يلهم فهموا الاتحاد بين التطين والتجصيص ، كما عن التذكرة والمنتقى . وقد يؤيد يمد وجدان الجص بقلعة فيد التي هي في طريق مكة ، ولا ريب

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الدفن - حديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الدفن - حديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الدفن - حديث ٢

في بعده بالنسبة إلى عبارات الشيخ من حيث ذكره كلا منهما مستقلاً برأسه ، على أنه قد يدعى دخوله حينئذ بالتجديد الذي ذكره مستقلاً ،

وكيف كان فلا إشكال في كراهة التجصيص بقسميه للإطلاق المتقدم مع قصور المعارض له من وجوه ، وعدم الشاهد على الجمع المذكور ، كاحتمال الجمع بينهما بإرادة تجصيص باطن القبر في الأول وظاهره في الثاني ، بل هو أولى بالبطلان من سابقه كما لا يخفى ، فالأولى الحكم بكراهة التجصيص مطلقاً ، وحل الخبر على إرادة الجواز أو على أن المراد به التطيين بطين القبر بناء على عدم كراهته حلالاً دل على النهي (١) عنه على التطيين بغير طين القبر أو غير ذلك من الأغراض التي لا نعلمها ، وربما يقوى في الظن أنه لحافة نبش بعض الحيوانات للقبر كما يتفق وقوعه كثيراً ، إذ لا ريب في ارتفاع الكراهة حينئذ ، ولعله لذا كان ذلك في بلادنا وهو النجف متعارفاً الآن ، أو يقال : إن هذا من خصائص الأئمة وأولادهم (ع) لثلاث تدرس قبورهم ، فيحرم الناس من فضل زيارتهم ، ولعله لذا قال في المدارك تبعاً لغيره بعد أن ذكر كراهة التجصيص ينبغي أن يستثنى من ذلك قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) ، وستسمع فيما يأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى .

ثم أنه لا فرق فيما ذكرنا من الكراهة بين كون القبور في الأرض المباحة والمملوكة وإن كان ربما استظهر من معقد إجماع المبسوط تخصيصها بالأول ، كما عن المنتهى فيه أو فيما يشبهه مع زيادة الوصف بالمسبلة ، إلا أن الأقوى خلافهما إن كان كذلك لإطلاق الأدلة من غير معارض .

(و) (منها) (تجديدها) بعد اندراسها كما في المبسوط والوسيلة والسرائر والتحرير

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الدفن

والقواعد وغيرها وعن النهاية والمصباح ومختصره وغيرها ، قلت : لا أعرف له دليلاً سوى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الأصم بن نباتة (١) المروي على لسان الصدوق والشيخ وعن البرقي : « من جدد قبراً أو مثل مثلاً فقد خرج من الاسلام » وهو موقوف على كون المروي عنه بالجيم والدالين ، وأن المراد به حينئذ ذلك ، وهما معاً محل للتأمل .

أما الأول فلما في الفقيه عن سعد بن عبدالله أنه كان يقول : « انه من حدد قبراً » بالحاء المهملة غير المعجمة أي من سئم قبراً . ويؤيده انه ورد نحوه (٢) من طريق أبي الهياج كما نقله الشيخ في الخلاف ، وهو من صحاح العامة على ما قيل ، قال : « قال لي علي (عليه السلام) : أبغثك على ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأرى قبراً مشرقاً إلا سويته ، ولا تثنالاً إلا طمسته » وروي ما يقرب منه من طرقنا كخبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) (٣) ، وهذا يعطي أن الرواية بالحاء المهملة لدلالة الاشراف والتسوية عليه ، ولا ينافيه كما لا ينافيه الخروج عن الاسلام بفعله لما تعارف من الزجر عن المكروهات كاللحظ على التندوبات بما يلحقه بالمحرمات والواجبات ، أو يراد الاستحلال ونحوه مما يؤدي إلى الكفر ، فتأمل . وما فيه عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي أنه كان يقول : « انما هو من جدث قبراً بالجيم والثاء الثلاثة - وقال بعد نقله - والجدث القبر ، وما ندري ما عني به » .

قلت : يمكن ان يكون المراد به حينئذ كما في التهذيب أن يحمل دفعة أخ قبراً لانسان آخر فقد يكون حينئذ محرماً مع استلزامه النباش المحرم ، وما في التهذيب محمد بن النعمان ان الحد بالحاء المعجمة ودالين من الحد وهو الشق ، يقال :

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ٢

(٢) صحيح مسلم ج - ١ - ص ٢٥٧

الأرض خدأ أي شققها ، فيكون المراد حينئذ النهي عن شق القبر للدفن فيه أو غيره
لحرمة النبش ، وفي التنقيح بعد أن نسب الحياء المعجمة للمفيد قال : أي جمل خدأ
لميت لالخدأ ، والخذ لغة الشق .

وأما الثاني فلاحتمال أن يراد به ما اختاره الصدوق في الفقيه مع كونه بالجيم ودالين
النبش ، قال : « لأن من نبش قبراً فقد جددته . وأحوج إلى تجديده ، وقد جعله
جدناً محضاً » انتهى . أو قتل المؤمن عدواناً ، لأن من قتله فقد جدد قبراً مجدداً
بين القبور ، وهو مستقل في هذا التجديد ، فيجوز إسناده إليه ، بخلاف ما لو قتل
بحكم الشرع ، وهو المناسب للبالغة بالخروج عن الاسلام . أو يراد به الإشارة منه (ع)
إلى القبور والصور التي أرسله رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى تخريبها وتسويتها
وإطامسا ومحوها ، أي من جدد قبراً من تلك القبور أو مثل مثالا بعد أن أمر رسول
الله (صلى الله عليه وآله) بذلك فقد خرج عن الاسلام وخالف رسول الله (صلى الله عليه وآله)
عليه وآله) ، ولعله يدخل فيه حينئذ من صنع قبراً مثلاً وإن لم يكن منها على عموم
المجاز بإرادة القدر المشترك بينه وبين تجديده ما ذهبه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأما
من هذه الطريقة ، أو يراد بتجديد القبور إما هو البناء الذي يكون عليها من القباب
ونحوها ، كما عساه يشعر به استثناء قبور الأئمة (عليهم السلام) منه في جامع المقاصد وغيره ،
وكون ذلك مكروها ابتداء مع إمكان فرضه فيما لا يكره ابتداءه كما في الأرض المملوكة
لو قلنا به لا ينافيه عند التأمل ، أو غير ذلك .

كل ذا مع بعد إرادة التجديد المطلوب هنا وإن ذكره الصفار على ما حكى عنه في
الخبر المتقدم ، حيث قال : « هو بالجيم لاخير » وعن محمد بن أحمد بن الوليد أنه قال :
لا يجوز تجديد القبر ولا تطييب جميعه بعد مرور الأيام وبعد ما طين في الأول ، ولكن
إذا مات ميت وطن قبره فنجز أن يرم سائر القبور من غير أن تجدد إلا أنه لم يكن ذلك

مستعملا في ذلك الوقت حتى يبالغ هذه المبالغة في النهي عنه ، على أن المراد بتجديدها بحسب الظاهر إنما هو ظاهرها ، وليس لظاهرها حالة سابقة معتد بها حتى ينهى من تجديدها الكراهة التجصيص والبناء عليها والتظليل ونحو ذلك ابتداء من دون تجديد ، بل وكذا التطيين بغير ترابها ، بل وبترابها إلا على قول ، فلا كراهة فيها فلم يكن ثم حالة كان عليها ينهى عن تجديدها ، اللهم إلا أن يقال : إنه لا ريب في تفاوت القبر الجديد لغيره بارتفاعه عن الأرض مثلا ، والعلامة والتطيين بطينه ونحو ذلك مما يفيد الناظر إليه أنه قبر جديد ، ومرجعه الحقيقي العرف أيضا ، فلا ينبغي إطلاق الكراهة ، إذ لتجديد بهذا المعنى قد يكون محرماً ، وهو ما إذا كان في الأرض المسببة وقد اندرس الميت ، وكان ذلك المكان محتاجاً إليه ، لسقوط حقه منه وتعلق حق غيره به ، فاللازم حينئذ تقييد الكراهة بما يحترز عن هذا وشبهه .

وأيضاً هذا كله مضافاً إلى ما ذكره المصنف في الاعتبار من الطعن في سند هذه الرواية بضعف محمد بن سنان وأبي الجارود ، قال : « فالرواية ساقطة ، فلا ضرورة إلى التساغل بتحقيق نقلها » وتبعه عليه في المدارك ، إلا أنه قد يدفع هذا بنجبارها بالشهرة المحكية إن لم تكن محصلة ، وبأن الحكم مكروه ، فلا يقدح فيه ذلك ، وبأن اشتغال الأفاضل مثل الصنف وسعد بن عبدالله وأحمد بن أبي عبدالله البرقي والصدوق والشيخين في تحقيق هذه اللفظة . وذن بصحة هذا الحديث عندهم وإن كان طريقه ضعيفاً كما في أحاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردتها وإن ضعف أسنادها ، كما أنه قد يدفع ما تقدم بأنه يكفي في ثبوت الكراهة كون ذلك أحد الأمور المذكورة ، سيما مع احتمال صحة ما ذكره أولئك الأفاضل جميعه ، وتعدد الرواية ، ولعله لذا قال في اللروس : ويكره تجديدهم بالجيم والحاء والخاء لكن ينبغي أن يقيد الأخير بما لا يستلزم النباش المحرم ، وإلا كان حراماً لا مكروهاً ، إلا أن لنا في الاكتفاء بمثل هذه الاحتمالات في الندوبات

والمكروهات مع عدم القول بالاحتياط العقلي بحثاً ليس هذا محل ذكره ، فتأمل .
ثم انه قد استثنى في جامع المقاصد من كراهة التجصيص والتجديد قبور الأنبياء
والآئمة (عليهم السلام) كالمدارك قالوا : « لا طباق السلف والخلف على فعل ذلك بها »
بل في المدارك ولاستفاضة الروايات بالترغيب في ذلك ، كما أنه فيها أيضاً لا يبعد استثناء
قبور العلماء والصلحاء استضعافاً لخبر المنع ، والتفاتاً إلى تعظيم الشعائر ، ولكثير من
المصالح الدينية .

قلت : قد يقال : إن قبور الأنبياء والآئمة (عليهم السلام) لا تدرج في تلك
الاطلاقات حتى تحتاج إلى استثناء ، كما هو واضح ، وأيضاً فاللائق استثناءها من
كراهة البناء على القبور كما في الذكرى وغيرها والمقام عندها لا التجصيص والتجديد ،
ألهم إلا أن يراد منها ذلك ، إذ لا إطباق من الناس عليهما ، ولا استفاضة للأخبار
فيها ، ولا مصالح دنيوية ولا أخروية في كل منهما ، لحصول الغرض والمراد بمعرفة
مكان القبر ثم اتخاذ قبة ونحوها ، فيبقى معروفاً لمن أراد الزيارة والتوسل والدعاء وغير
ذلك ، وهذا الذي قد أطبقت الناس عليه ، وكان معروفاً حتى في زمان الآئمة
(عليهم السلام) كما في قبر النبي (صلى الله عليه وآله) وغيره ، وهو المراد بعبارة القبر
في خبر عمار البناي (١) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي
(صلى الله عليه وآله) « يا أبا الحسن إن الله تعالى جعل قبرك وقبر ولديك بقاعاً من بقاع
الجنة وعرة من عرساتها ، وإن الله تعالى جعل قلوب نبيه من خلقه وصفوة من عباده
تحن إليكم ، ويحمل المذلة والأذى فيكم ، ويعمرون قبوركم ويكثر زيارتها تقرباً
منهم إلى الله تعالى ومودة منهم لرسوله ، يا علي أولئك المخصوصون بشفاعتي الواردون

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من كتاب الزوار - حديث ١ لكن رواه عن أبي
طاهر الكنتاني

حوضي ، وهم زواري غداً في الجنة ، يا علي من عمر قبورك وتماهدا فكأنما أغان سليمان على بناء بيت المقدس ، ومن زار قبورك عدل له ثواب سبعين حجة بعد حجة الاسلام ، وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدت أمه ، فابشر وبشر أوليائك ومحبيك منا السلام وقررة العين بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، ولكن حثالة من الناس يعيرون زوار قبورك بزيارتكم كما تعير الزانية بزناها ، أولئك شرار أمتي ، لا ينالهم شفاعتي ، ولا يردون حوضي .

وحاصل الكلام ان استعجاب ذلك فيها كاستعجاب المقام عندها وزيارتها وتماهدا كاد يكون من ضروريات المذهب إن لم يكن الدين ، فلا حاجة للاستدلال على ذلك ، نعم قد يلحق بقبور الأئمة (عليهم السلام) قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (ع) والشهداء ونحوهم فتستثنى أيضاً من كراهة البناء ونحوه كما تقتضي به السيرة المستمرة مع ما فيه من كثير من المصالح الأخروية ، لكنه لا يخلو من تأمل لا طلاق أجله الأصحاب من دون استثناء .

(و) (منها) (دفن متين) ابتداء (في قبر واحد) بلا خلاف أجده بين من تعرض له من ابن حمزة والفاضلين والشهيد وغيرهم عدا ابن سعيد في الجامع فنهى ، ولعله يريد بها للأصل وضعف المرسل عنهم (عليهم السلام) « لا يدفن في قبر واحد اثنان » عن إفادة غير الكراهة ، فلا وجه للحرمة حينئذ ، كما لا وجه للتوقف في الكراهة بعد ما عرفت ، مع إمكان تأييده زيادة على المسامحة فيه بأولويته من كراهة جمعها في جنازة واحدة المنصوص عليها في الوسيلة والمعتبر وعن المبسوط والنهاية وغيرهما ، المدلول عليها في الجملة بمكانة الصغار (١) لأنني محمد (عليه السلام) وباحتمال تأذي أحدهما بالآخر ، واقتضاه عنده .

هذا إذا كان ابتداء ، وأما لو أريد حفر قبر فيه ميت مع العلم ليدفن فيه ميت آخر ففي المبسوط وعن النهاية كراهيته ، كما هو قضية إطلاق العبارة والقواعد ، مع أنه صرح فيه أيضاً بما يقتضي حرمة ذلك كما اختاره جماعة ، بل في الذكرى أن عليه إجماع المسلمين .

قلت : ولعله كذلك لحرمة النيش ، ولأنه صار حقاً للأول خاصة ، كما عساه يؤمى إليه ما دل على قطع يد السارق منه ، لكونه حرزاً له ، وعدم جواز تحويله منه إلى غيره ، ومن هنا حمل المصنف في المعتبر الكراهة فيه على الحرمة ، لكن قد يناقش بأن النيش أمر خارج عما نحن فيه من كراهة الدفن بعد النيش وعدمها ، وبأن دعوى أحقيته به بحيث يمنع من مثل هذا التصرف حتى لو كان مالكا للأرض ممنوع ، ولادلالة لأخبار القطع عليه عند التأمل ، كما أن عدم جواز تحويله لو سلم لا يقتضي بمنع دفن غيره منه ، ولعله لذا كان الأقوى الكراهة مطلقاً من غير فرق بين المقامين على حسب ما عرفت ، ولابن الأزج أي البيت الذي يبني طولاً وغيره ، وإن كان الأول قد لا يسمى نبشاً .

هذا كله مع الاختيار ، أما مع الضرورة فلا ريب في ارتفاع الكراهة ، كما قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله (١) يوم أحد بجمل إثنين وثلاثة في قبر ، وتقديم أكثرهم قرآناً ، وفي المعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام تقديم الأفضل ، وأنه ينبغي جعل حاجز بين كل إثنين ليسبها المنفردين ، وعن المذهب جعل الخنثى خلف الرجل وأمام المرأة ، وجعل تراب حاجزاً بينهما .

قلت : لم أعر على خبر يدل على هذا التفصيل كغيره من التفصيل المذكور عند الأصحاب ، فليس إلا مراعاة الجهات العامة كالأبوة ونحوها ، والاستثناس

بالأشياء والنظائر لكون الحكم استصحابياً ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ (منها) ﴿أن ينقل من بلد﴾ مات فيه ﴿إلى الآخر﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المعبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وعن نهاية الأحكام وغيرها الإجماع عليه ، وكفى بذلك حجة عليها ، وعلى ما تضمنته من الجواز المقابل للحرمة مع الأصل وإطلاق الأدلة بعد الإجماع السابق على حل أوامر التعميل على الاستحباب ؛ فتقضى حينئذ لامراضها ، ونقل يوسف يعقوب (على نبينا وآله وعليهما السلام) إلى أرض الشام ، ونوح عظام آدم (على نبينا وآله وعليهما السلام) وموسى عظام يوسف (على نبينا وآله وعليهما السلام) وخبر البجلي وغيرها مما سنشير إليه في ما يأتي (١) كما قد يشهد أيضاً للكره المروي عن دعائم الإسلام عن علي (عليه السلام) (٢) أنه رفع إليه « أن رجلاً مات بالساق فحملوه إلى الكوفة ، فأنهكهم عقوبة ، وقال ادفنوا الأجساد في مصارعها ، ولا تفعلوا كفعل اليهود تنقل موتاهم إلى بيت المقدس ، وقال : إنه لما كان يوم أحد أقبلت الأنصار لتحمل قتلاها إلى دورها فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) منادياً ينادي فنادى ادفنوا الأجساد في مصارعها » لوجوب تنزيهه على ذلك بعد ما عرفت . وربما استدلل عليها أيضاً بمنافاته للتمجيل المدلول عليه بأدلته السابقة ، وقد يخدش بعدم اقتضائه الكراهة أولاً ، ألهم إلا أن يراد ما دل على النهي (٣) عن الانتظار ونحوه منها ، وبعدم اقتضائه لو سلم كراهة النقل من حيث كونه نقلاً كما هو ظاهر الفتوى ثانياً ﴿إلا إلى أحد المشاهد المشرفة﴾ فلا يكره بل يستحب بلا خلاف فيه أيضاً ، بل في المعبر أنه مذهب علمائنا خاصة ، وفيه أيضاً والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وعن غيرها أن عليه عمل الامامية من زمن الأئمة (عليهم السلام) إلى الآن من غير تناكر ،

(١) في الصحيفة ٣٤٤

(٢) المستدرک - الباب - ١٣ - من ابواب الدفن - حديث ١٥

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

قال في الذكرى : فكان إجماعاً .

قلت : بل أقوى منه بمراتب ، وهو كاف في ثبوت الحكم المذكور ، سيما بعد اعتضاده بفحوى خبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (١) المروي عن مجمع البيان وقصص الأنبياء للراوندوي مسنداً في الثاني إليه ، قال : « لما مات يعقوب حمله يوسف في تابوت إلى أرض الشام ، فدفنه في بيت المقدس » .

والحسن بن علي بن فضال (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) المروي في البحار عن العيون والحصال والعلل ، وفي كشف اللثام عنها وعن الكافي والفتية أيضاً ، لكن قال : عن الصادقين (عليهما السلام) « ان الله أوحى إلى موسى (عليه السلام) أن أخرج عظام يوسف (عليه السلام) من مصر - إلى أن قال - : فاستخرجه موسى من شاطئ النيل في صندوق مرمر ، وحمله إلى الشام » ولا ريب أن ما نحن فيه من النقل قبل الدفن أولى منه .

والفضل عن الصادق (عليه السلام) (٣) المروي عن كامل الزيارة « ان نوحاً (عليه السلام) نزل في الماء إلى ركبته بعد أن طاف بالبيت ، واستخرج تابوتاً فيه عظام آدم (عليه السلام) وحملها حتى دفنها بعد أن بلغت الأرض الماء في أرض الفري » وخبر التيماني (٤) المروي عن إرشاد القلوب وفرحة الفري عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وهو مشهور ، وخبر علي بن سليمان (٥) قال : « كتبت إليه أسأله عن الميت يموت بعرفات يدفن بعرفات أو ينقل إلى الحرم ، فأيهما أفضل ؟ فكتب يحمل إلى الحرم ويدفن فهو أفضل » ومثله خبر سليمان (٦) إلا أنه قال فيه : « كتبت إلى أبي الحسن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الدفن - حديث ٩ - ٢

(٣) و (٤) المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب الدفن - حديث ٥ - ٧

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب مقدمات الطواف - حديث ٢ - ٣

(عليه السلام) أسأله عن الميت يموت بمنى أو عرفات ، الوهم مني ثم ذكر مثله ، وفي خبر هارون بن خازجة عن الصادق (عليه السلام) (١) « من دفن في الحرم أمن من الفزع الأكبر ، فقلت له : من ير الناس وفاجرهم قال : من ير الناس وفاجرهم » وبها أفتى في الجامع ، فقال : « لومات في عرفة فالأفضل نقله إلى الحرم » وبما في الذكرى عن الغرية قد جاء حديث (٢) يدل على الرخصة في نقل الميت إلى بعض مشاهد آل الرسول (صلوات الله عليهم) إن أوصى الميت بذلك ، ويقرب منه ماعن الصباح ، وبما أرسل في المبسوط وعن النهاية من الرواية (٣) الدالة على الرخصة في نقله بعد دفنه ، بناء على العمل بها ، إذ مانحن فيه أولى .

والاشكال في الاستدلال بهذه الأخبار - بأنه فعل بشرية سابقة ، وليس حجة علينا ، بل لعل خلافها هو المطلوب ، كما يرشد اليه قول النبي صلى الله عليه وآله (٤) لما قال له اليهودي هكذا نحن نصنع : خالفهم ، وفعل خلافه - مدفوع بعد تسليم ذلك حتى فيما ينقل عن الأنبياء أنفسهم بأن الاستدلال بها إنما هو بما يظهر من ذكر أئمتنا (عليهم السلام) لها من إرادة العمل بمضمونها . فتأمل .

ويؤيد أيضاً بما فيه من التمسك بمن له أهلية الشفاعة ، وهو حسن بين الأحياء توصلاً إلى فوائد الدنيا . فالتوصل إلى فوائد الآخرة أولى ، والقول إنه لا دليل يدل على حصول ذلك بمجرد القرب المكاني من قبره لا بصفي إليه ، إذ هو - مع إمكان دعوى استغنائه عن الدليل ، لأن حرمتهم أمواتاً كحرمتهم أحياء - في خبر الجاني وغيره إشارة

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب مقدمات الطواف - حديث ١

من كتاب الحج

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الدفن - حديث ٥ - ٤

(٤) كنز العمال ج ٨ - ص ١١٦ - الرقم ٢١٨١

إليه ، وقال في البحار : « إنه قد وردت أخبار كثيرة في فضل الدفن في المشاهد المشرقة لاسيما القري والحائر » .

قلت : والأمر بالشئ ندبا أمر بمقدمته كذلك ، فيستحب النقل حينئذ ، وحكى في كتاب المزار منه (١) عن إرشاد القلوب للدبلي أنه قال : « من خواص تربة القري إسقاط عذاب القبر وترك محاسبة منكرو ونكير للدفن هناك ، كما وردت به الأخبار الصحيحة عن أهل البيت (عليهم السلام) » ثم نقل رؤيا عن بعض الصالحاء تناسب ذلك ، وخبر الجاني المشهور ، قلت : وفي باقي أبي سمعت من بعض مشائخي ناقلا له عن المقداد أنه قال : « قد تواترت الأخبار أن الدفن في سائر مشاهد الأئمة (عليهم السلام) مسقط لسؤال منكرو ونكير » هذا كله مع قطع النظر عما فيه من ملاحظة نفس الأرض وماورد فيها من الفضل والبركة (٢) فإن لذلك مدخلة أيضا في مسألة الدفن .

كما يشعر بذلك المرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) « ان موسى (عليه السلام) لما حضرته الوفاة سأل ربه أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية حجرة ، وقال (ص) : لو كنت ثم لأريتكم قبره عند الكثيب الأحمر » وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) (٤) عند إرادة دفنه للنبي (صلى الله عليه وآله) في بيته بأنه (صلى الله عليه وآله) قبض في أشرف البقاع ، فليدفن فيها ، وقوله (عليه السلام) (٥) أيضا لما نظر إلى ظهر الكوفة : « ما أحسن منظرك ، وأطيب قمرك ، ألهم اجعله قبري » وإصرار أبي الحسن الرضا

(١) البحار ج - ٢٧ - ص ٣٧ من طبعة الكمباني

(٢) الوسائل - الباب ١٦ و ٦٨ و ٨٤ من كتاب المزار

(٣) صحيح البخاري ج - ٢ - ص ٩٨ المطبوعة بمصر سنة ١٣١٣

(٤) البحار ج - ٦ - ص ١٠٤٤ من طبعة الحروف

(٥) البحار ج - ٢٢ - ص ٣٧ من طبعة الكمباني

(عليه السلام) (١) على دفن يونس بن يعقوب بالبقيع، وحكاية دفن الحسن (ع) مع جده (صلى الله عليه وآله) (٢) إلى غير ذلك ، وقد ورد (٣) في فضل الفري مع قطع النظر عن دفن أمير المؤمنين (عليه السلام) فيه ، وشراء إبراهيم له (٤) معللا ذلك بأنه يحشر منه سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ، يشفع كل واحد منهم لكذبا وكذا ، كذلك يشتره أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥) معللا له بمثل ذلك من أنه يحشر منه سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ، وغير ذلك مما هو غني عن البيان ، كما قد يشعر مامر من خبر الزانية (٦) التي لم تقبلها الأرض حتى وضع معها شيء من أرض كربلاء ، وغيره بفضل كربلاء كذلك أيضا ، فضلا عما ورد فيها من الأخبار (٧) .
والحاصل ان من أيقظته أخبار الأئمة الهداة (ع) لايحتاج إلى خصوص أخبار في التمسك على رجاء النفع للميت ودفع الضرر عنه بالدفن قرب من له أهلية الشفاعة لذلك ، والأرض المباركة للشرفة بدفنهم بها أو بغيره ، سيما ما كان لفضلها تعلق بالدفن ونحوه كقبرة برائا ، لما في خبر أبي الحسن الهذلي عن الصادق (عليه السلام) (٨) « ان إلى جانبكم مقبرة يقال لها برائا يحشر بها عشرون ومائة الف شهيد كشهداء بدر » قلت :

(١) البحار - الجزء الأول من المجلد - ١٥ - ص ٢٩٢ من طبعة الكمباني

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الدفن - حديث ٦ و ٨ و ١٠

(٣) و (٤) البحار ج - ٢٢ - ص ٣٥ من طبعة الكمباني

(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٦) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب التكفين - حديث ٢

(٧) الوسائل - الباب - ٦٨ - من كتاب المزار

(٨) البحار ج - ٢٢ - ص ٣٦ من طبعة الكمباني

لكن كأنه يظهر من المجلسي في البحار أنه فهم منه مقبرة الغري حيث رواه عن سهل في هذا المضمار .

وكيف كان فيما ذكرنا ينقدح وجه مذكوره الشهيد ، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه من إلحاق نحو للقبرة التي فيها قوم صالحون بمشاهد الأئمة (عليهم السلام) فيرجحان النقل إليها لتناوله بركتهم ، وكذا الشيخ في البسوط قال : « ويستحب أن يدفن الميت في أشرف البقاع ، فإن كان بمكة فبمقبرتها ، وكذلك المدينة والمسجد الأقصى ومشاهد الأئمة (عليهم السلام) ، وكذا كل مقبرة تذكر بخير من شهداء وصلحاء وغيرهم » انتهى .

فظهر من ذلك كله أنه لاجبة للاشكل في أصل رجحان ذلك رجاء لنفع ودفعاً للضرر ، وخبر دعائم الاسلام مع الطمن في مصنفه قد عرفت حمله على الكراهة ، بل كاد يكون إيصاء الميت بذلك عليه كاللزام ، نعم قد يستثنى من الرجحان المذكور الشهيد لأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بدفنهم في مصارعهم عند إرادة أصحابه نقلهم ، ومن هنا نص عليه في الذكرى بل في الورد أن المشهور ، إنما الاشكال في بعض أفراد النقل ، منها ما هو مستعمل في مثل زماننا من الأمكنة البعيدة جداً بحيث لا يجيء الميت إلا متعباً كمال التفسير حتى يكاد لا يستطيع أن يقرب إليه أحد ، وربما تقطعت أوصاله وجرى قيحه ونحو ذلك ، ولم أعر على من نص على جواز حمله ، إلا أنه كان يفتي به الأستاذ المعتبر الشيخ جعفر نعمده الله برحمته ، حتى ترقى إلى أنه قال : « إنه لو توقف نقله على تقطيعه إرباً إرباً جاز ، ولاهتك فيه للحرمة إذا كان بعنوان النفع له ودفع الضرر عنه كما يصنع مثله في الحي » .

وقد يستدل به بالأصل أولاً وبفحوى خبر الجاني وغيره مما تقدم ثانياً ، وبما أشار إليه من الرجحان القطعي العقلي ، وبأولويته من النقل بمد الفتن الآتي، وباطلاق

الأصحاب استحباب النقل إلى الشاهد ، بل عن الفاضل اليميني أنه صرح بعدم الفرق بين القرب اليها والبعدم إطلاق الأدلة في الدفن ، لحل ما دل على التمجيل على الاستحباب . وفيه أن الأصل مقطوع بما دل على وجوب احترام السلم وإن حرمة ميتاً كحرمة حياً ، وإن الأصل في حكمة الدفن إنما هو ستر مثل هذه الأمور منه مراعاة لحرمة ، ودعوى أن مثل ذلك بهذا العنوان لا يمد هتكاً ممنوعة ، والحكم فيه العرف ، وبه يفرق بين الحي والميت ، سيما مع عدم علمنا بوجود مصلحة في نقله تقابل هذه المفسدة المحققة وغيرها مما يعلمه الله دوننا حتى يضمحل هذا الهتك في جانبها ، إذ لا يوزن ذلك إلا بعلام الغيوب ومن أودعهم أسرارهم وحكمتهم ، ولم تنف على ما يدل على خصوص ذلك منهم ، بل لعل ترك السلف الماضين لمن الصحابة والتابعين وغيرهم مع محافظتهم وشدة اعتناء الأئمة (عليهم السلام) ببيان ما هو أقل من ذلك كاد يشرف الفقيه على القطع بعدم مشروعيته .

وأما خبر اليماني فهو - مع أنه فعل غير معصوم وعدم ظهور الرضا من أمير المؤمنين (عليه السلام) به ، ولم يعلم كونه في الحال المتنازع فيه - لا يجوز التمسك به في إثبات مثل هذا الحكم مع عدم الجابر والمعاضد له .

وأما دعوى القطع العقلي بالرجحان المذكور فهي في حيز النع عند تزوي العقل ومعرفته بقصوره عن إدراك أحوال ذلك العالم من مصالحه ومفاسده .

وأما إطلاق الأصحاب ففيه مع انصرافه إلى غير ذلك قطعاً لإطلاق في مثل قول المصنف ونحوه : « ويكره النقل إلا إلى الشاهد » إذ هو استثناء من النقل الجائز على كراهة ، فلا شمول فيه لما لو كان النقل محرماً ، إذ لا ريب في حرمة مثل هذا النقل لو كان لغير المشاهد ، فتأمل جيداً .

وتصريح الفاضل اليميني بعدم الفرق المذكور لا يستلزم ما نحن فيه ، مع أنه صرح

الشهيد في الذكري بتقييد استحباب النقل إلى المشاهد بالقرب وعدم خوف الهتك ، كما أنه صرح بتقييده أيضاً بما لم يخش فساد ابن إدريس والمحقق الثاني وعن الشهيد الثاني واستجوده في الحقائق .

وأما الأولوية المذكورة فبعد تسليمها إنما تثمر لو قلنا بذلك ، واستعرف الكلام فيه إن شاء الله .

وأما إطلاق الأدلة فهو وإن كان كذلك لا يعارضها أوامر التعميل بعد حملها على الاستعجاب ، إلا أنه لا يكاد يخفى على الممارس لكلمات الأصحاب في مسائل وأخبار الباب ظهور الاتفاق من غير تنبيه تحت المطابقات بما إذا لم يؤد التعميل به إلى ظهور راحته واستعمال حرمة . بل لم يردوا إلى الظاهر الانتظار به حيث يعمل إلى بعض هذا الكفن والفصل والكافور ونحوها ، فأوجبوا دفنه بدونها ، بل وصنفوا الدفن في الأرض على ما صرح به بعضهم هناك . فيلحق في الماء ، إلى غير ذلك ، فالمراد بمقابل التعميل المحكوم بمجوازه وعدم استحبابه إنما هو غير المؤدي إلى ذلك .

واحتمال القول - بأن المعلوم من تقييد تلك المطلقات إنما هو إذا فسد بدون النقل إلى تلك الأراضي المشرفة ، وأما فيها فلا تمسف وتهجم - يدفعه التأمل والتتبع لكلمات الأصحاب وأخبار الباب ، بل قد يقال قويا : إن الاطلاقات قد تشهد للمطلوب باعتبار ظهور كون المراد منها والمطلوب استمرار الدفن ودوامه في سائر الأوقات ، إذ ليست هي كالأمر بالضرب ونحوه مما يحصل الامتثال بإيجاد الطبيعة قطعاً ، ومن هنا يجب دفنه لو اتفق ظهوره ، وهكذا . فحينئذ يكون الأمور به الدفن والتغطية من وقت حصول الموت إلى حد خروج الميت عن حاله وصيرورته تراباً وشبهه . نعم أقصى ما هناك خروج أن يقطع بعدم شموله لمثل ما نحن فيه ، لأقل من الشك ، فيبقى ما ذكرناه سالماً ، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع ، ومع ذلك كله فيين إطلاق استحباب النقل وحرمة الهتك والمثلة

تعارض العموم من وجه ، ولاريب في رجحانها عليها سيما بعد القطع بعدم تقديم شيء من المندوبات عدا ذلك ، كالانتظار به للجرائد ونحوها عليه . فتأمل . فظهر لك حينئذ من ذلك كله وجه الاشكال في هذا النوع من النقل ، ولاريب أن الاحتياط يقضي بتركه ، نسأل الله تعالى أن لا يحوجنا اليه ، فانه المنان العظيم الرحان الرحيم . و (منها) النقل بعد الدفن ، وسيتأتى الكلام عليه إن شاء الله عند تعرض المصنف له .

﴿و﴾ (منها) ﴿ أن يستند إلى القبر أو يمشي عليه ﴾ أو يجلس عند ظهره : أجمع وأكثر أهل العلم كما في التذكرة ، وقول العلماء كما في المعتبر . وفي المدارك نسب ما في المتن إلى الأصحاب من دون علم خلاف فيه ، بل حكى عن الخلاف الاجماع عليه ، قلت : وكفى بذلك حجة لمثله ، مضافا إلى ما فيها من الاستهانة بالميت مع اتحاد حرمة كما لعله يؤمى اليه ماذكر من استحباب نزع النعال عند زيارة القبور ، وإلى ما عساه يشعر به أو يشمله قول الصادق (عليه السلام) (١) فيما تقدم : « كل ما جعل على القبر من خير تراب القبر فهو ثقل على الميت » وقول الكاظم (ع) (٢) : « لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس عليه » وإلى ما احتج عليه في الخلاف بما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) أنه قال : « لأن يجلس أحدكم على جمر فتحترق ثيابه وتصل النار إلى بدنه أحب إلي من أن يجلس على قبر » وفي المنتهى بعد أن نسب إلى الشيخ كراهة الجلوس على القبر قال : وروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٤) أنه قال : « لأن أمشي على جرة أو سيف أو خصف ونعلي برجلي أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم » وفي

(١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الدفن - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٣) كنز العمال ج - ٨ - ص ٩٩ الرقم ١٨٧١

(٤) كنز العمال ج - ٨ - ص ٩٨ الرقم ١٨٦٩

كشف الثام (١) عنه (صلى الله عليه وآله) «لأن أظاً على جرة أو سيف أحب إلى من أن أظاً على قبر مسلم» .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في كراهة الأمور الثلاثة المتقدمة بعد ما عرفت ، فما يظهر من بعض متأخري المتأخرين - من الاقتصار على كراهية الجلوس عليه خاصة عملاً بقول الكاظم (عليه السلام) ولادليل سواء ، سيما بعد قول الكاظم (عليه السلام) أيضاً (٢) : «إذا دخلت المقابر فطأ القبور فن كان مؤمناً استراح ، ومن كان منافقاً وجد ألمه» - ضعيف جداً بعد ما عرفت ، ومن هنا حل هذه الرواية في الذكرى على القاصد لزيارتهم بحيث لا يتوصل إلى قبر إلا بالمشي على آخر ، وهو جيد ، ولعله يلحق به سائر أنواع الضرورة ولو توقف مستحب عليه ، كما بلينا به في عصرنا هذا بالنسبة إلى زيارة قبر سيدنا ومولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فإنه لا يتوصل إليه إلا بوطء القبور .

و (منها) تزيين النمش بوضع الثوب الأحمر أو الأصفر عليه كما أشار إليه العلامة الطباطبائي في منظومته ، لما في الدعائم عن علي (عليه السلام) (٣) «أنه نظر إلى نمش ربطت عليه حلتان : أحمر أصفر تزين بهما ، فأمر بها فزعت ، وقال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول أول عدل الآخرة القبور ، لا يعرف فيها غني من فقير ، وحينئذ فما يفعله الناس في هذا الزمان من وضع البرد الفاخرة عليه في غير محله ، والله العالم .

(١) كنز العمال ج - ٨ - ص ٩٨ الرقم ١٨٦٨

(٢) الوسائل - الباب - ٦٢ - من ابواب الدفن - حديث ١

(٣) المستدرک - الباب - ٧٩ - من ابواب الدفن - حديث ٦

الفصل (الخامس)

من الفصول الخمسة: (في اللواحق)

(وهي مسائل أربع : (الأولى) لا يجوز نبش القبور) من غير خلاف فيه كما اعترف به بعضهم ، بل هو مجمع عليه بيننا كما في التذكرة وموضع من الذكرى وجامع المقاصد ومجمع البرهان وعن كشف الالتباس . بل وبين المسلمين كما في المعتبر وعن نهاية الأحكام وموضع آخر من الذكرى إلا في مواضع ، ولعله يرجع إليه ما في السرائر في المسألة الآتية ، وهي نقل الميت بعد دفنه أنه بدعة في شريعة الاسلام ، وهو الحجة ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من الكلام في قوله : « من جدد » بالجيم والحاء المعجمة ، وإلى ما عساه يستفاد من التأمل في الأخبار المستفيضة (١) الدالة على قطع يد النباش المذكورة في الحدود سيما بعد الانحياز بما عرفت ، وإلى ما فيه من المثلة بالميت وهتك الحرمه ، وانفاق الاطلاع على بعض ماصنع به في القبر ، وإلى ما عرفت سابقاً من شمول أوامر الدفن لاسائر الأوقات التي منها أن النبش ، بل الظاهر كون المراد منها بعد تحقق الدفن إنما هو إبقاؤه مدفوناً ، كما أنه قبله وجوده وبروزه ، فتأمل جيداً فإنه دقيق جداً .

نعم قد يستثنى من ذلك مواضع ، (منها) ما لو ولي الميت وصار ربما كما نص عليه جماعة ، وإلا لزم تعطيل كثير من الأراضي ، بل لعله اتفقي كما صرح به في جامع المقاصد ، ويقرب منه ما في كشف اللثام من القطع به ، قلت : ولعله كذلك لأنه لا يدخل تحت مسمى نبش القبر ، ثم انه يختلف ذلك باختلاف الأراضي والأهوية ، ومع الشك فالظاهر الرجوع فيه إلى أهل الخبرة وإن كان في الاكتفاء به أيضاً إن لم يحصل العلم والقطع به نظر وتأمل ، وأولى منه في الاشكال ما لو حصل الظن باندراسه من دون إخبارهم ، وإن صرح بعض الأصحاب ان له النبش حينئذ ، فإن وجد فيه

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب حد السرقة من كتاب الحدود

شيئاً طمئ، وذلك لاستصحاب عدم الانداس وحرمة النيش، فالأقوى عدمه، وينبغي استثناء قبور الأنبياء والأئمة المصومين (ع) من ذلك، كما أنه ينبغي استثناءه أيضاً من كثير من الصور التي تسمها، لمناقته للتعظيم ومافيه من الهتك بالنسبة إلى أمثالهم مع عدم معلومية اندراس أجسادهم (عليهم السلام). بل لا يبعد إلحاق قبور العلماء والصلحاء والشهداء، وكل ما كان في نبش ذلك ولو بالأخرة كأولاد الأنبياء ونحوهم، سيما ما اتخذ منها مزاراً وملاذاً وحف بأنواع التعظيم والتبجيل.

و (منها) أن يدفن في أرض مفضوبة ولو للاشتراك فيها كما صرح به جماعة من الأصحاب منهم الفاضلان والشهيد، بل لا أعرف فيه خلافاً، بل قد يظهر من كشف الثام وغيره أنه مقطوع به، فللمالك حينئذ نبش وقلعه إن لم يرض ببقائه، كما أنه لا يجب عليه قبول القيمة لو بذلت له، نعم قد يقال بالوجوب حينئذ مع تعذر الدفن في غيرها بناء على وجوب ذلك عليه ابتداءً، وإلا لم يجب أيضاً كما هو قضية الأصل، وتوقف التجارة على التراضي، ولعله لا يخلو من قوة، ولا فرق فيما ذكرنا بين زيادة هتك حرمة الميت من تقطيع ونحوه وعدمه، ولا بين قلة الضرر على المالك وكثرته، ولا بين الوراث والأرحام وغيرهم، ولولا ظهور اتفاق من تعرض لذلك عليه إن لم يكن اتفاقاً مطلقاً لا يمكن المناقشة في إطلاق هذا الحكم من حيث عدم ذكر دليل له سوى أنه مراعاة حرمة الحي، وحقه الذي هو مبني على الضيق. وفيه أنه معارض بحرمة الميت التي هي كحرمة، وفعل الفاصب إنما يسقط حرمة نفسه لا حرمة غيره التي يجب مراعاتها عليه وعلى المالك، فالتجبه حينئذ بعدم مراعاة الميزان في الحرمتين وفرض التساوي فيها الجمع بين الحقين ببذل القيمة ولومن ترك الميت أو من ثشه أو بيت المال، ولا تتعين على الفاصب.

وكيف كان فلا ريب أن الأولى بل الأفضل كما صرح به غير واحد قبول

القيمة من المالك ، سيما إذا كان وارثاً أو رحماً ، وفي إلحاق ملك المنفعة دون العين بالملك في الحكم المذكور وجه قوي إن لم يكن متعيناً وإن كانت ملكاً لغاصب ، كما يقوى إلحاق من كان ابتداء وضعه بحق شرعي دون الاستدانة بالغاصب العادي ، كمن استأجر أرضاً مدة يدفن فيها ميتاً ثم انقضت المدة وإن كان غير عاد في وضعه ، ويحتمل العدم ، فيساوي كل ماليس بعاد وغاصب كالمشتبه والغافل ونحوهما ، فيجمع بين الحقيقتين بالالتزام بالقيمة ، فتأمل .

و (منها) لو كفن بثوب مفعوب من غير خلاف أجده فيه ، بل قد يظهر من كشف اللثام كونه مقطوعاً به أيضاً إلا من العلامة في المنتهى ، حيث فرق بينه وبين السابق بتعذر تقويم الأرض إلى بلى الميت بخلافه هنا . وفيه أنه ممكن بتقويمها مدة يقطع فيها بيلاء الميت ، وكذا الفرق بأشرف الثوب على الهلاك بالتكفين بخلاف الأرض لأن الفرض قيامه ، نعم قال في الذكرى وتبعه عليه غيره : « ربما احتمل أنه إن أدى إلى هتك الميت بظهور ما ينفر منه لم ينش ، وإلا نيش ، لما دل (١) على تساوي حرمتيه ؟ قلت : ومثله يأتي في سابقه أيضاً ، وهو مما يؤيد ما قدمناه آنفاً .

و (منها) لو وقع في القبر ماله قيمة فانه يجوز نبشه لأخذه بخلاف أجده فيه أيضاً ، وبه صرح في المعبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وغيرها من غير فرق فيه بين القليل والكثير ، ولا بين ما إذا بذل قيمته أولاً كما نص عليها بعضهم ، وفي الذكرى أنه روي (٢) « أن المغيرة بن شعبة طرح خاتمه في قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم طلبه ، ففتح موضعاً منه فأخذه ، وكان يقول : أنا آخركم عهداً برسول الله (صلى الله عليه وآله) » قلت : ولا يخفى عليك أولوية جريان ماسبق من الاشكال في المقام سيما

(١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب التكفين - حديث ١

(٢) المهذب ج ١ - ص ١٣٨

بعض أفرادهم ، وأما الرواية فلاريد أنها عامية كما قطع بذلك في الحدائق ، مع ما فيها أولاً من ظهور كون الطرح عمداً ، وينبغي القطع بعدم جوازه في مثله ، لكونه المضيع لآله ، وثانياً أنه لا يجري الحكم المذكور في مثل قبر النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) وإن أطلق الأصحاب ، وأيضاً قال في الحدائق : « وقد ورد في بعض الأخبار (١) التي لا يحضرني الآن موضعها عن علي (عليه السلام) تكذيبه في دعواه ذلك » قلت : وهو الصواب ، فإن المنيرة وأمثاله من المنافقين في السقيفة يومئذ ، وأين هم من حضور دفنه (صلى الله عليه وآله) ؟ .

و (منها) مذكوره في الذكرى وتبعه عليه غيره من أنه يجوز النباش عليه أيضاً للشهادة على عينه ، ليضمن المال المتلف ، أو لقسمة ميراثه واعتداد زوجته ، لأنه موضع ضرورة ، وهو - مع أنه إنما يتم لو علم أن النباش محصل لذلك وكان متوقفاً عليه ، وإلا فبدونه يحرم قطعاً - قد يناقش فيه باطلاق الاجماع المحكي على حرمة النباش سيما ما في المعتبر ، حيث حكاه على ماعدا أربع صور ، وليست هذه منها .

و (منها) مذكوره الشيخ في المبسوط ، وهو مالو دفن في أرض ثم بيعت فانا يجوز للمشتري حينئذ قلعه ، ولعل وجهه أنه لم تسبق منه إذن ، فكانت كالمقصوبة بالنسبة إليه ، وفيه منع واضح ، إذ لا ينتقل للمشتري إلا السلطنة التي كانت للبائع دون غيرها ، إذ هو فرعه ، ولم يكن ذلك جائزاً له وإن كان بعنوان العارية ، للزومها في مثل المقام إلى أن يبلى الميث ، لمكان ابتنائها في نحوه عليه ، فالمشتري تابع له حينئذ . نعم إنما يتم مذكوره لو فرض غصيبة الأرض فباعها المالك الأصلي ، إذ يكون حينئذ كالصورة الثانية . وما يقال : إن حرمة النباش منشأها الاجماع المفقود في المقام ، فلا أصل الجواز في غاية الضعف ، إذ بعد التسليم فخرج الشيخ لا يقدح في المحصل

منه فضلا عن المنقول ، ومن هنا أنكره عليه من تأخر عنه كالفاضلين والشهيد والمحقق الثاني ، وهو كذلك .

و (منها) ما لو دفن بغير غسل ، فيجوز نبشه حينئذ كما في المنتهى محافظة على الواجب الذي يمكن تداركه ، ولادليل على سقوطه بذلك ، فاستصحابه محكم ، كما أنه لا دليل على حرمة النبش في مثل المقام ، فاصالة البراءة فيه محكمة ، على أنه قد يقال: إنه لا احترام لمثل هذا الدفن ، لكونه منهيًا عنه من حيث تأخر الأمر به عن الفصل أو ما يقوم مقامه ، فلا اعتبار به ، لانصراف حرمة النبش إلى الاقبار الشرعي ، والظاهر إرادته ما إذا لم يخش فساد الميت بقرينة نصه على عدم النبش مع التقطيع في القبر ، ونسبته ما اختاره أولاً للشافعي ، والمنقول عنه التقييد الذي ذكرناه ، ولذا قال في المدارك : « والذي يظهر لي قوة مذهب الیه الشافعي من وجوب النبش لاستدراك الفصل إذا لم يخش فساد الميت ، لتوقف الواجب عليه ، والمثالة مع عدم خوف الفساد لم يثبت كونها مسقطاً لذلك » انتهى

وخالف في ذلك الشيخ في الخلاف ، وتبعه المصنف في الاعتبار والعلامة في التذكرة وإن احتمل الأول فيها أيضاً والذكرى وجامع المقاصد وغيرها ، لأنه مثله فيسقط الفصل معها ، ولاطلاق الفتاوى بحرمة النبش من دون استثناء ذلك ، بل لعله بهض معاهد الاجماع المحكية كذلك ، وفي الخلاف أنه يدل عليه عموم كل خبر يتضمن النهي عن نبش القبور ، ولعله وقف على ما لم تقف عليه ، كما هو مظنة ذلك .

وقد يقوى في النظر التفصيل بين كون الاخلال بالفصل لعذر شرعي كعدم الماء مثلاً ونحوه وبين عدمه بل كان عسبياً ونحوه ، فالأول لا ينبش بخلاف الثاني تحكيماً لما دل على كل منهما فيهما مع عدم انصراف شيء منهما إلى مفروض الآخر ، فلا تشمل أداة الفصل للمدفون بعد تعذره ، ولا أداة النبش للمدفون مع التمكن منه ، بل لعله ليس دفناً ، كل ذامع عدم انتهاك الحرمة من جهة أخرى كالفساد الطاري ونحوه ، وإلا وجب

مراعاتها ، فتأمل جيداً . وقد يلحق بالأول مختل الفسل بما يفسده ولم يعلم به حتى دفن فلا ينبش ، كما أنه يلحق بالثاني معلوم الفساد قبله فينبش .

وليس ترك الكفن والصلاة كترك الفسل ، ولذا صرح في المنتهى هنا بعدم النباش لها ، بل لأجد فيه خلافاً إلا من البيان والمدارك في خصوص التكفين . فجملاه كالفسل في النباش له ، وكأنه لاتحاد طريق المسألتين وعدم الفرق في البين ، لكن ذكر غير واحد من الأصحاب الفرق بإمكان تدارك الصلاة من غير نبش ، لأن لها وجه مشروعية من فوق القبر ، وبإغناء القبر عن ستر الكفن ، وهو لا يخلو من قوة بالنسبة للصلاة ، ومن وجه في الكفن ، إلا أن الأقوى منه مساواة الكفن للفسل ، فيجري فيه ما تقدم .

وأما الاستقبال في القبر ففي البيان أنه ينبش له ، وفيه تأمل ، وقد تبني المسألة فيما نحن فيه ونظائره على تمارض الواجب والمحرم ، فيفزع إلى الترجيح بالمرجحات الخارجية ومع عدمها فلا حرج ترجيح جانب الحرمة ، وإن كان الأقوى التخيير حينئذ ، ومبنى الحكم في كثير من المسائل السابقة أن النباش محرم إلا ما علم خروجه ، أو جازر إلا ما علم حرمة ، كما أن مبناه في جملة منها أيضاً على تقديم مراعاة حق الحي على حرمة الميت وعلمه ، فتأمل جيداً .

ولو كفن في حرير ودفن فلا أقوى أنه كالمدفون عرباناً ، فقد يتأتى حينئذ بناء على النباش فيه هناك جوازه أو وجوبه هنا ، لكن الذي صرح به الشهيد والمحقق الثاني وغيرهم حرمة النباش له ، وفي كشف الاثام أن فيه وجهين ، من كونه كالمفصوب وكذي القيمة الواقع في القبر فإنه غير مشروع ، ومن أن الحق فيه لله ، وحقوق الآدميين أضيق . قلت : قد يفرق بينه وبين المفصوب بكونه هو المتلف له حقيقة هنا بخلافه هناك ، كما أنه قد يقال بالنسبة للوجه الثاني أن معه حق آدمي أيضاً لعدم ذهاب ماليته

وخروجه عن الملوكية بذلك ، وكيف كان فالتجبه ما عرفت ، فتأمل .

ولو ابتلع ماله قيمة كجوهرة ونحوها ومات ثم دفن فجواز النيش عليه موقوف على جواز شق جوفه ، والذي صرح به الشيخ في الخلاف المصم ، لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً ، ولا يجوز شقها في الحي لئلا فكذا الميت ، ولا فرق فيه بين كون المال له فانتقل إلى الورثة بموته وبين كونه لغيره ، وفي المحكي من عبارة التذكرة الفرق بينهما ، فاستوجه الشق وفقاً للشافعي في الثاني ، لما فيه من دفع الضرر عن المال برد ماله إليه ، وعن الميت بإبراء ذمته ، وعن الورثة بحفظ التركة لهم ، وظاهره التوقف في الأول من كونه مالا له وأستهلكه في حياته فلم يثبت للورثة فيه حق ، ومن أنها صارت ملكهم بموته فهي كالمقصوبة ، قلت : ولعل التوقف في السابق أيضاً ، كما هو ظاهر المعتبر وغيره ، لما سمعت من التذكرة ومما تقدم من الخلاف ، واحتمال القول بأنه أسقط حرمة ما ابتلعه كاحتمال تقديم حق الآدمي الحي عليه كما مر نظيره لا يفيد النفس اطمئناناً تعمّر به عند بارئها ، سيما بعد المعارضة باحتمال مثلها ، كعدم الضرر على المالك ببدل القيمة أو المثل ، مع ما فيه من الجمع بين الحقيين ومراعاة الحرمتين ، بل لعل حفظ حرمة المؤمن أهم في نظر الشارع من حرمة المال ، فتأمل .

ثم انه إذا لم ينشش تؤخذ القيمة من تركته كما صرح به في الذكرى لأنه كما لو أتلّفه في حياته ، إلا أن الفرق بينهما أنه لو اتفق خروجه إما بأن يبل وتنتفي المثة بنبش قبره فنشش ووجد أو بغير ذلك يرجع ما أخذه ، لرجوع ماله إليه وعدم زوال ملكه عنه ، ويأتي تحقيقه في النصب إن شاء الله .

ولو وجد بعض أجزاء الميت بعد دفنه لم ينشش ، بل دفنت في جانبه كما في المعتبر والذكرى ، أو نبش من القبر ودفن كما في الأول خاصة ، لما في النيش من المثة التي ليست في تفرق الأجزاء ، نعم قال في الذكرى : فإنه لو أمكن إيصاله ففتح

موضع من القبر بحيث لا يؤدي إلى ظهور الميت أمكن الجواز ، لأن فيه جمعاً بين أجزائه وعدم هتكه « انتهى . قلت : ولعله من ذلك وما تقدم من المعتبر كفتحواي كلمات الأصحاب وتعليقاتهم بنقدح أن المراد بالنش المحرم إنما هو ما يؤدي إلى ظهور الميت وبروزه لا ما إذا لم يكن كذلك ، فعلى هذا لو كان الميت في لحد مطبوق عليه جاز نبش تمام القبر ، وكذا لو كان في أسفل القبر وأردنا دفن ميت آخر دونه وهكذا لم يكن بذلك بأس ، فتأمل جيداً .

(و) كذا (لا) يجوز « نقل الموتى بعد دفنهم » إلى غير المشاهد المشرفة إجماعاً كما في المسالك والرياض ، ولعله كذلك من حيث النظر إلى تحريم النبش ، وإلى ما هنا من التمتع ، فلم نثر على مخالف عدا ماعساه يظهر من الوسيلة ، حيث قال : « بكره تحويله من قبر إلى آخر » وهو مع إمكان تنزيله على غير محل البحث لا يقدر في ذلك ، ولا أحد حكى عنه سوى ابن الجنيد ، حيث أنه أطلق نفي البأس عن التحويل لصالح يراد بالميت ، ويجري فيه ما تقدم أيضاً وغيره .

بل وإلى المشاهد المشرفة على المشهور كافي الروض والحدائق وعن المسالك والكفاية ، بل لعلها محصلة ، إذ هو خيرة السرائر والنافع والتذكرة والقواعد والمنتهى والمختلف والذكرى والبيان وكشف القاتم وعن الغربة ونهاية الأحكام والأصباح وظاهر المسالك ، بل في السرائر أنه بدعة في شريعة الاسلام .

خلافا لظاهر الروض والمدارك والحكي عن أبي العباس في الموجز ، والمحقق الثاني في الجعفرية ، والشهيد الثاني في الروض ، وفي جامع المقاصد أن الجواز لا يخلو من قوة كما عن فوائد الشرائع وحاشية الادشاد وشرح الجعفرية ، إلا أنه قيد فيه كالروض قوة الجواز بأن لا يبلغ الميت حالة يلزم من نقله هتكه ومثلته بأن يصير متقطعاً ونحوه ، وفي المبسوط عن النهاية ومختصر المصباح ورود رخصة بالجواز سمعناها مذاكرة

إلا أنه قال في الأول : الأفضل المدم ، كما أنه في الثاني والأصل ما قدمناه ، والثالث الأحوط المدم ، ولعله يستفاد منه في غير النهاية الجواز ، وفي الجامع يحرم نبشه بعد الدفن ، ورويت رخصة في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعت مذاكرة ، وفي الصباح وإذا دفن فلا ينبغي نقله ، وقد رويت رواية بجواز نقله إلى بعض المشاهد ، والأول أفضل ، وقد تقدم ما سمعته من أبي الجنييد وحزة .

والأقوى الأول لاطلاق أو عموم ما دل على حرمة النيش من الاجتماعات السابقة وغيرها سيما ما في المعبر من دعوى إجماع المسلمين على حرمة إلا في صور أربع ، ولم تكن هذه منها ، ولعل غيره كذلك أيضاً . هذا إن لم نقل إنه الموافق لأوامر الدفن المراد منها بعده استدامته كما تقدم تحقيقه سابقاً ، فلاحظ .

وقد استدلل بذلك أي بحرمة النيش جماعة من الأصحاب منهم العلامة والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم ، بل لا دليل لهم سواء كما اعترف به بعضهم ، واعترضه في المدارك والرياض تبعاً لجميع البرهان بخروجه عن محل النزاع ، إذ المراد هنا النقل بعد الدفن من حيث هو كذلك من دون نظر إلى النيش ، فربما يقع منه وهو محرم ، وقد لا يكون كذلك كما إذا وقع بفعل غير المكلف أو بفعله خطأ أو نسياناً .

وفيه أنه لا يخفى على الملاحظ لكلمات الأصحاب أن محل النزاع في ذلك إنما هو من حيث النيش كما يشعر به استدلالهم عليه به ، بل جعله بعضهم من الصور المستثناة منه .

نعم قد يظهر من عبارة المتن كالتقواعد كون حرمة لنفسه لا من حيث النيش لمكان عطفها له عليه ، ولعلها أرادت التنصيص عليه ، لوقوع الجواز في كلام بعض من تقدمهما ، فيكون حينئذ من عطف الخاص على العام ، أي لا يجوز مطلق النيش ولا النيش للنقل ، كما أن مراد من أطلق حرمة النقل بعد الدفن إنما هو الغالب من توقفه

على النباش غالباً ، وان من جوز أراد جواز النباش لذلك ، وإلا فلم نقف على ما يدل على المنع منه بحيث يختص به على النقل سابقه حتى يحصل الفرق بينهما في الجواز وعدمه ، إذ هو مع قطع النظر عن النباش ميت لم يدفن ، فيجري مايجري فيه من الأحكام ، ومجرد وضعه في حفرة آناً ثم أخرج منها وبقي مكشوقاً لم يقلب حكمه .

أهم إلا أن يقال : إنه لما دفن لم تبق مصلحة في نقله من حيث وقوع السؤال له ورؤيته تلك الأحوال ونحو ذلك ، وفيه - مع أنه لا يقضي بالحرمة ، إذ أقصاه أنه يكون كالنقل قبل الدفن إلى ما لا صلاح للميت فيه في الكراهة - لا تنحصر المصالح والمفاسد بذلك ، وكيف ومنها الشفاعة في يوم القيامة ، أو تخفيف ما هو فيه ونحو ذلك ، أو يقال إن في نقله من نفس القبر انتهاكاً للحرمة ومثله به بخلافه قبل الدفن ، فلذا يحكم بالحرمة من دون نظر إلى النباش ، وفيه - مع أنه ممنوع بل هو مساو له قبله في كل ما يفرض - أنه ينبغي أن يخص حينئذ الحرمة بما إذا كان النقل من نفس القبر ، أما لو كان من غيره كما لو اتفق أنه نبش تابش فأخرجه عن قبره فلا ، بل اللازم اختصاصها بذلك الآن الذي أخرج منه ، أما بعد خروجه وإرادة نقله فلا .

وكيف كان فالأقوى الجواز مع قطع النظر عن النباش ، فيكون كما لو لم يدفن . فيقتيد عندنا حينئذ بما لم يكن فيه انتهاك لحرمة من خروج رائحة ونحوها ، كما أن الأقوى الملم مع النظر إليه ، لما عرفت من الأدلة على حرمة ، وما يقال - : إن دليله الاجماع وهو مفقود في محل النزاع ، فالأصل الجواز - ضعيف ، لما عرفت من إطلاق الاجماع المنقولة ، بل إطلاق أوامر الدفن وغير ذلك

ومثله ما يقال من تقييد هذه الأدلة في خصوص ما نحن فيه بالرواية المرسلة على لسان من عرفت ، وبالأخبار السابقة المتضمنة لنقل نوح عظام آدم (على نبينا وآله وعليهما السلام) إلى النري ، وموسى يوسف (على نبينا وآله وعليهما السلام) إلى الشام

وكونه فعل الشرع السابق قد عرفت دفعه ، كل ذا مع التأييد بما فيه من صلاح الميت ودفع الضرر عنه بمجاورته من هو أهل لجلبه ودفعه ، بل قد يتمسك بإطلاق ما دل على استحباب الدفن في أراضيهم وجوارهم الشامل لما بعد الدفن أيضاً ، وهو إما خاص بالنسبة إلى حرمة النيش أو من وجه ، والترجيح له بما عرفت ، وبما نقل عن جملة من علمائنا أنهم دفنوا ثم نقلوا كالقيد من داره بعد مدة إلى جوار الكاظمين (عليهم السلام) والمرضى من داره إلى جوار الحسين (عليه السلام) ، والبهائي من إصبيان إلى المشهد الرضوي على مشرفه السلام ، وقد كن في مثل هذه الأوقات من الفضلاء مالا يحصى عددهم إلا الله ، سيما في زمن المفيد والمرضى مع شدة قربه أيضاً لزمان الأئمة (عليهم السلام) والمعاصرين للمعاصرين لهم .

وفيه انه لا ينطبق على أصولنا ، إذ تقييد تلك الأدلة مع تعددها وتأنيدها بمثل هذه الرواية المرسلة التي لا جابر لها ، بل عرفت عمل المشهور على خلافها ، بل ظاهر من أرسلها عدم الالتفات إليها في النهاية ، كما أنه في غيرها جعل الدم أفضل وأحوط ، وكذا الخبران الآخران ، مع إمكان اختصاصهما بمضمونهما ، وعدم الفقد من النقل التعليم ، كما لعله الظاهر في خصوص المقام ، واحتمال تنزيل خبر نوح (عليه السلام) على عدم النيش ، بل كان أخرجه الماء أو حنراً من إظهار الماء له فيخرج عن الدفن حينئذ ، وهو مناف لحرمة مثله إلى غير ذلك ، والعلم بأن ذلك صلاح للميت أو فساد مختص بعلام الغيوب ، فلمل في النيش مفسدة تقابل المصلحة وفضل عليها ، بل عرفت أن الشيخ في المصباح صرح بأن الأفضل الدم ، فلا طريق لنا إلا التعبد بظاهر الأدلة ، ومن القريب التمسك بما ذكر على استحباب الدفن في المشاهد ونحوها ، إذ هي بعد تسليم الترجيح لها على فرض العموم من وجه صريحة أو كالصريحة في غير المدفون لافيه على أن ينش فيدفن فيها ، كما هو واضح ، ونقل أولئك العلماء مع عدم ثبوته

لا يقضي بكون ذلك رأي فضلاء الوقت ، بل يكفي فيه تقليد الولي الواحد وإن كان الباقي على خلافه ، على أن ذلك ليس من الحجج الشرعية .

فلا ريب أن الأقوى عدم حينئذ ، سيما إذا كان مع ذلك متضمنا لهتك جرمته ومثله من خروج رائحة وقيح وتمير أحوال بحيث يتجنبه كل من يراه وتقطع أوصل ، بل لعل حرمة ذلك متفق عليه بين الجميع ، كما يشير إليه ما عرفته من التقيد في جامع المقاصد والروض هنا ، وكيف وقد عرفت اشتراط النقل قبل الدفن به عند جماعة ، فبعده أولى ، بل ربما ظهر من الأرديلي كون ذلك مجمعا عليه بينهم ، ولعل اشتراط جواز النقل قبل الدفن بما لم يكن فيه هتك للحرمة مناف لجوازه بعد الدفن ، لما في النبش نفسه من هتكها ، اللهم إلا أن يقال : انه لا هتك في نفس النبش وإن ذكر فيه ذلك ، فتأمل جيدا .

ثم انه لا ريب في جواز البكاء على الميت نصا (١) وفتوى للأصل ، والأخبار التي لا تقصر عن التواتر معنى من بكاه النبي (صلى الله عليه وآله) على حمزة (٢) وإبراهيم (ع) (٣) وغيرهما (٤) وفاطمة (عليها السلام) على أبيها (٥) وأختها (٦) وعلي بن الحسين (عليهما السلام) على أبيه (٧) حتى مد هو وفاطمة (عليهما السلام) من البكائين الأربعة ، إلى غير ذلك مما لا حاجة لنا بذكره ، بل ربما يظهر من بعض الأخبار استحبابه عند اشتداد الوجد ، وقول الصادق (عليه السلام) في حسن معاوية بن وهب (٨) المروي عن أمالي الحسن بن محمد الطوسي : « كل الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل

(١) الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب الدفن

(٢) سيرة الحلية ج - ٢ - ص ٣٢٣

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٨٧ - من أبواب الدفن - حديث ٣ - ٦ - ٧

(٦) و (٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٨٧ - من أبواب الدفن - حديث ١ - ١٠ - ٩

الحسين (عليه السلام) « محمول على ضرب من التأويل ، وأما ما روي (١) - من أن الميت يمتدح بكاء أهله فعلمنا فيها بالعامية كما عن عائشة أولاً ، وبوم الراوي واشتباهاه ثانياً ، وقصورها عن معارضة غيرها من وجوه عديدة ثالثاً ، ومناقضتها للعقل والنقل على أن لا تزر وازرة وزر أخرى رابعاً ، إلى غير ذلك - فقد أجاد في الذكرى في الكلام عليها ، فلاحظ ، وكذا بمضى الأخبار الواردة (٢) بظاهرها على النهي عن البكاء فلتحمل على المشتل على علو الصوت والشق والطم أو المتضمن للجزع وعدم الرضا بقضاء الله تعالى أو غير ذلك ، كما في الأخبار (٣) إشارة إليه حيث اعترض على النبي (صلى الله عليه وآله) في بكائه على إبراهيم بأنك فدنيت عن البكاء . فتأمل جيداً .

ولعله من جواز البكاء يستفاد جواز النوح عليه أيضاً لملازمته له غالباً ، مضافاً إلى الأخبار (٤) المستفيضة حد الاستفاضة المعمول بها في المشهور بين أصحابنا ، بل في المنتهى الاجماع على جوازه إذا كان بحق ، كالاجماع على حرمة إذا كان يباطل ، وروي (٥) « أن قاطمة (عليها السلام) ناحت على أبيها ، فقالت : يا ابتاه من ربها أدناه ، يا ابتاه إلى جبرئيل أنساه ، يا ابتاه أجاب ربا دعاه » كما روي عن علي (عليه السلام) (٦) « أنه أخذت قبضة من تراب قبر النبي (صلى الله عليه وآله) فوضعتها على عينها ثم قالت :

ماذا على المشم تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليا

صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام صرن لياليا

(١) كنز العمال ج ٨ - ص ٩٠ الرقم ١٧٢٥

(٢) و (٣) الوسائل - الباب ٨٧ - من ابواب الدفن - حديث ٩ - ٨

(٤) الوسائل - الباب ٧٠ - من ابواب الدفن

(٥) البحار ج ٦ - ص ١٠٤٢ من طبعة الحروف

(٦) المعنى لابن قدامة - ج ٢ ص ٤٧٧

وروي (١) « أن أم سلمة نذبت ابن عمها المذيرة بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد أن استأذنت منه للمضي إلى أهله ، لأنهم أقاموا مناعة ، وقالت :

أنعى الوليد بن الوليد * أبا الوليد فتى المشيرة

حامي الحقيقة ماجداً * يسمو إلى طلب الوثيرة

قد كان غيثاً في السنين * وجعفرأ غدقاً ومسيره

فلم ينكر عليها « وعن الصادق (عليه السلام) في الصحيح (٢) أنه « قال أبي :
يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى « وقد
يستفاد منه استحباب ذلك إذا كان المذدوب ذا صفات تستحق النشر ليقضى بها .

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) « لما انصرف من وقعة أحد إلى المدينة سمع
من كل دار قتل من أهلها قتيل نوحاً ، ولم يسمع من دار عمه حمزة ، فقال (صلى الله
عليه وآله) : لكن حمزة لا يواكي له قال أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه حتى
يبدأوا بحمزة وينوحوا عليه ويبكوا ، فهم إلى اليوم على ذلك « إلى غير ذلك من
الأخبار الكثيرة الصريحة في المطلوب ، وهي وإن كانت هناك أخبار (٤) في مقابلها
تمل على خلافها ، بل الشيخ وابن حمزة في المحكي عنه عملاً بضمونها من عدم الجواز ،
مدعياً الأول منها الاجماع ، لكنها مع ضعفها وعدم صراحتها محتمة للتقية . ولتنوح
بالباطل المشتعل على لعن الوجه والضرب وقول الهجر ونحو ذلك . كما ينهم من بعضها ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب ما يكتسب به - حديث ٢ - ١ من
كتاب التجارة

(٣) الوسائل - الباب - ٨٨ - من ابواب الدفن - حديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الدفن

ويقتضيه قواعد الاطلاق والتقييد ، بل يحتمل تنزيل كلامهما عليه أيضاً ، ويرشده الى دعوى الاجماع منه ، لما عرفت من أن مانحن فيه مظنة الاجماع لا العكس ، وبذلك يظهر أنه لا بأس بأجر النائمة نوحاً محلاً كما دلت عليه بعض الأخبار (١) و يقتضيه الأصول والقواعد ، ويأتي الكلام فيه في المكاسب إن شاء الله ، لكن يكره التوح بالليل لخبر خديجة (٢) بنت علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين (عليهم السلام) قالت: « سمعت محمد بن علي (عليهما السلام) يقول إنما محتاج للمرأة في الماتم إلى التوح لتسبل دمعها ، ولا ينبغي لها أن تقول هجراً ، فإذا جاء الليل فلا تؤذي الملائكة » نعم لا يجوز اللطم والخدش وجز الشعر إجماعاً حكاه في المبسوط ، ولما فيه من السخط لقضاء الله تعالى ، وخبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام) (٣) « لاشيء في لطم الحدود سوى الاستغفار والتوبة » بل في الأخيرين الكفارة كما يأتي في محله إن شاء الله .

﴿ ولا شق الثوب على غير الأب والأخ ﴾ كافي الوسيلة والمنتهى والارشاد، ونسبه في المبسوط إلى الرواية، وفي ظاهر المدارك نسبته إلى الأصحاب ، وقضية هذا الاطلاق عدم الفرق فيه بين الرجل والمرأة ، لكنه قد يشمر اقتصار العلامة في القواعد على الأول كما عن الشيخين بجوازه للمرأة ، بل على جميع الأقارب ، وعنه في النهاية التصريح به ، ومال اليه في المدارك وكذا الذكري ، كما عن المحقق الثاني في فوائد الكتاب اختياره . وكيف كان فلا أعرف خلافاً معتداً به في حرمة بالنسبة للرجل في غير الأب والأخ ، بل في المجكي عن مجمع البرهان دعوى الاجماع عليه كظاهر غيره ، سوى ما يحكى عن كفارات الجامع « لا بأس بشق الانسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقريبه ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧١ - من أبواب الدفن - حديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الكفارات - حديث ١ من كتاب الايلاء

والمرأة لموت زوجها، لكنه ضئيف محجوج بما عرفت من الاجماع المحكي صريحاً وظاهراً الذي قد يشهد له التتبع المؤيد بكونه إتلافاً للمال وتضييعاً له ومنافياً للصبر والرضا بقضاء الله تعالى، وبالمرسلة المروية في المبسوط المنجبرة به وبغيره مما ستسمعه إن شاء الله في المرأة، وبالمعلوم من وصايا النبي (صلى الله عليه وآله) والآئمة (عليهم السلام) عند الموت ونبيهم (١) عن الشق عليهم والحنس .

فلا وجه حينئذ للتمسك بالأصل بعد انقطاعه بما عرفت ، كخبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام) (٢) بعد أن سأله عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له « لا بأس بشق الجيوب ، قد شق موسى على أخيه هارون . ولا يشق الوالد على ولده ، ولا زوج على امرأته ، وتشق المرأة على زوجها ، وإذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين ، ولا صلاة لها حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك . إلى أن قال بعد ذكر الكفارة على الجز والحنس : ولا شيء في القطم على الحدود سوى الاستغفار والتوبة ، ولقد شققن الجيوب ولطمن الحدود الفاطميات على الحسين بن علي (عليهما السلام) ، وعلى مثله تلطم الحدود وتشق الجيوب » إذ هو وإن أطلق فيه نفي البأس أولاً لكن المراد منه بقرينة ما بعده - مع الطمن في سنده ولا جابر - أنه لا بأس به في الجملة ، فلذا كان الاستدلال به عليه من حيث تضمنه النهي عن شق الوالد على الولد متبهما بعدم القول بالفصل أولى من العكس .

(١) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الدفن - حديث ٥ والمستدرک الباب ٧٢

من ابواب الدفن - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الكفارات - حديث ١ من كتاب الايلاء

والكفارات

وكذا ما عساه يستدل به أيضاً من خبر الحسن الصيقل (١) « لا ينبغي الصياح على الميت ، ولا شق الثياب » من حيث ظور « لا ينبغي » في الكراهة لوجوب إرادة الحرمة منه هنا بقرينة ما عرفت إن لم نقل بظهورها فيها بنفسها ، بل قيل إنها شائعة في الأخبار بذلك ، مضافاً إلى ما في الحدائق من أن الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب حرمة الصراخ ، وإنما الجائز النوح بالصوت المعتدل ، فيجب حينئذ إرادة الحرمة منها بالنسبة إليه ، فيتبعه الشق ، وإلا لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو المشترك في معنیه أو غيرها ، مما هو موقوف على القرينة وليست . قلت : ومع ذلك فالوجود فيما حضرنى من نسخة الوسائل « ولا تشق الثياب » فيكون حينئذ نهيًا مستقلاً ، كما أن الموجود فيها بالنظر إلى السند عن امرأة الحسن الصيقل ، إلا أن المعروف في كتب الفروع عن الحسن الصيقل ، وفي الذكرى الصغير بدل الصيقل ، والأمر سهل .

ومن استدلال الصادق (عليه السلام) بشق موسى على أخيه هارون (على نبينا وآله وعليهما السلام) ومرسلة البسوط المتقدمة المنجيرة بفتوى الأصحاب عدا النادر ، بل نسبته غير واحد اليهم بدون استثناء يستفاد حكم المستثنى أي جواز الشق على الأب والأخ ، مضافاً إلى ما حكى في الفقيه وغيره مرسلاً من شق المسكري (ع) (٢) قيضه من خلف وقدام عند موت أبيه (ع) وعن كشف الغمة نقلاً من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري عن أبي هاشم الجعفري (٣) قال « خرج أبو محمد (ع) في جنازة أبي الحسن (عليه السلام) وقيضه مشقوق ، فكتب إليه ابن عون من رأيت أو بلغك من الأئمة (عليهم السلام) شق قيضه في مثل هذا ؟ فكتب إليه أبو محمد (عليه السلام) يا أحق وما

(١) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الدفن - حديث ٤ - ٥

يلريك ماهذا ، قد شق موسى على هارون ، ونحوه المحكي عن الكشي في كتاب الرجال مسنداً ، فما عن ابن إدريس من القول بالحرمة فيها ضعيف ، بل لا يبعد القول حينئذ بالاستحباب للتأسي .

كما أنه من ذلك وما تقدم بل أدلى منه يستفاد جوازه للمرأة أيضاً فيها ، مع أنه لا خلاف فيه إلا منه أيضاً ، وهو ضعيف كسابقه ، لما عرفت مما تقدم ، مضافاً إلى ما في خبر خالد بن سدير (١) عن الصادق (عليه السلام) « ولقد شققن الجيوب ولطنن الحدود الفاطميات على الحسين بن علي (عليهما السلام) ، وعلى مثله تلطم الحدود وتشق الجيوب » إذ من المعلوم فيهن بناته وأخواته .

وأما شقها في غيرها فالأحوط والأولى تركه إن لم يكن أقوى ، لاهلة لاشتراك في الحكم ، ولمرسلة الميسرة السابقة النجاسة باطلاق فتوى كثير من الأصحاب ، وبمنافاته للصبر والرضا بقضاء الله ، وبأنه تضييع ، وبخبر الصنار بناء على ما وجدناه ، وبما رواه في البحار من دعائم الاسلام (٢) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « أنه أوصى عند ما احتضر ، فقال : لا يلمن عليّ خد ولا يشقن عليّ جيب ، فما من امرأة تشق جيبها إلا صدع لها في جهنم صدع ، كل ما زادت زبدت » وبما رواه في البحار أيضاً عن مسكن الفؤاد عن ابن مسعود (٣) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب » وعن أبي أمامة (٤) « أن رسول (صلى الله عليه وآله) لمن الخامسة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور » وبما رواه فيه أيضاً عن مشكاة الأنوار نقلاً عن كتاب المحاسن (٥) عن الصادق (عليه السلام) في قول

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الكفارات - حديث ١ من كتاب الايلاء والكفارات

(٢) المستدرک - الباب - ٧٢ - من ابواب الدفن - حديث ٢

(٣) و(٤) و(٥) المستدرک - الباب - ٧١ - من ابواب الدفن - حديث ١٢ - ١٣ - ١٤

الله عز وجل (١) « ولا يمصينك في معروف » المعروف أن لا يشققن جياباً ، ولا يلمطن وجهاً ، ولا يدعون ويلاً » الحديث .

كل ذامع أنه لا دليل على الجواز سوى الأصل الذي لا يصلح للمعارضة ، ورواية الصغار « لا ينبغي » وقد تقدم الكلام فيه ، وما يحكى من فعل الفاطميات كما في ذيل خبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام) بل ربما قيل إنه متواتر ، وهو موقوف على فعل ذلك من غير ذات الأب والأخ وعلى علم علي بن الحسين (ع) وتقريره الفيدريه به ، ودونه خطر القتاد ، على أنه قد يستثنى من ذلك الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) أو خصوص سيدي ومولاي الحسين بن علي (عليهما السلام) كما يشعر به الخبر المتقدم ، وكذا غيره من الأخبار التي منها حسن معاوية الساق (٢) عن الصادق (عليه السلام) « كل الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين (عليه السلام) » المراد به فعل ما يقع من الجازع من لطم الوجه والصدر والصراخ ونحوها ، ولو بقرينة ما رواه جابر عن الباقر (عليه السلام) (٣) « أشد الجزع الصراخ بالويل والمويل ولطم الوجه والصدر وجز الشعر » إلى آخره مضافاً إلى السيرة في اللطم والمويل ونحوها مما هو حرام في غيره قطعاً ، فتأمل . وما في خبر خالد المتقدم من جواز شق المرأة على زوجها ، ولا قاتل بالفصل ، وهو - مع ضعفه ولا جابر له واستبعاد تحقق الإجماع المركب في المقام - قاصر عن معارضة ما سمعت ، فتأمل جيداً .

المسألة ﴿ الثانية الشهيد ﴾ الذي سبق الكلام في بيان موضوعه ﴿ يدفن ﴾ وجوبا ﴿ بثيابه ﴾ عدا ما استعرف إن قلنا إنها ثياب إجماعاً بقسميه ونصوصاً (٤) أصابها الدم

(١) سورة الممتحنة - الآية ١٢

(٢) الوسائل - الباب - ٨٧ - من أبواب الدفن - حديث ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٨٣ - من أبواب الدفن - حديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت

أولاً ، وعن الشافعي وأحمد جواز التكفين بغيرها ، لكن المصنف في الاعتبار حكى إجماع المسلمين على أنه يدفن مع الشهيد جميع ثيابه أصابها الدم أولاً ، وكذا المحقق الثاني ، وفي التذكرة والمدارك إجماع العلماء ، فيحتمل عدم ثبوت النقل المذكور عن الشافعي وأحمد أو يريدوا بمقد إجماعهم الجواز لا الوجوب ، ومن الثياب عرفا السراويل ، فيجب حينئذ دفنها معه وإن لم يصبها دم وفاقاً للأكثر ، وخلافاً للنفيد وسائر وابن زهرة وعن أبي علي ، فتزعم إن لم يصبها الدم ، بل ظاهر الثالث دخوله تحت ما حكاه من الإجماع ، ولعله الحجة لهم ، مضافاً إلى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) في خبر الزيدية : « ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقنسوة والعمامة والمنطقة والسراويل إلا أن يكون أصابه دم ، فإن أصابه دم ترك » ويدفعه مع عدم صراحة عبارة الغنية في الإجماع أنه معارض بإجماع الخلاف على أن لا ينزع منه إلا الجلود وغيره من الإجماعات على الدفن بالثياب ، سيما بعد شهادة فتوى الأكثر لها .

ومنه يقوى في الظن الوم في دعوى الإجماع إن اندرجت فيه ، كما أنه بملاحظة ذلك والنصوص بدفن الثياب مع ضعف الخبر المتقدم وإعراض المشهور عنه يقوى عدم الالتفات إليه ، إذ لا مقاومة له ، فلا يحكم به عليه ، وكذا الكلام فيما تضمنه أيضاً من القنسوة والعمامة والمنطقة إن كانت من الثياب ، وإن نص في المقتنة والغنية والمراسم والسراويل على نزع الأولى إذا لم يصبها الدم كما عن ابن بابويه ، بل الظاهر دخوله في مقد إجماع الثانية ، وأما الأخيران فلم أعرف أحداً نص على نزعهما عنه ، سوى ما يحكى عن علي بن بابويه « لا ينزع منه شيئاً إلا الخف والمنطقة والقنسوة والعمامة والسراويل ، فإن أصاب شيئاً من ثيابه دم لم ينزع عنه » وهو محتمل لعدم ثيابه في كلامه للسته ، واختصاصه بما عدا الأول أو الأولين أو الثلاثة الأول ولغير ذلك أيضاً ، وما عن

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠

المفيد من النص على أن العمامة ليست من الثياب ، قيل ولم يدخلها الأصحاب في الكسوة في الكفارة ، واختلفوا فيها في الحبوة .

قلت : وكيف كان فالأقوى أن القلنسوة والعمامة من الثياب ، فيجري فيها حينئذ ما تقدم ، وعدم دخول الثانية في الكسوة لو سلم لا ينافيه ، إذ لا منافاة بين ذلك وبين صدق كونها من الثياب بمدوجودها في جملتها ، وكذا القلنسوة بل وبعض أفراد المنطقة ، ولذا حكي عن المسالك دعوى الشهرة على أن العمامة والقلنسوة من الثياب ، وتقدم ما في الخلاف من الإجماع على أنه لا ينزع منه إلا الجلود ، وهو كذلك حينئذ ، على أنه قد يقال إنها وإن لم تدخل تحت اسم الثياب حقيقة لكنها تدخل وتضم عند الأمر بالدفن ثيابه تبعاً لها ، كدخول طريق الدار ورسن الدابة ونحو ذلك عند بيع كل منهما .

(و) على كل حال فلا ينزع شيء منها ، وإجماع الفنية والرواية قد صحت الكلام فيها ، نعم (ينزع عنه الحفان والفرو أصابها الدم أو لم يصبها على الأظهر) الأشهر ، بل لا خلاف فيه بالنسبة إلى الأولين إذا لم يصبها الدم ، بل الإجماع بقسميه عليه ، وأما إذا أصابها الدم فالشهور كذلك ، بل في الفنية الإجماع عليه ، كما أنه يدخل أيضاً في معقد إجماع الخلاف أنه لا ينزع منه إلا الجلود ، كل ذا مع عدم صدق اسم الثياب عليه قطعاً ، فيكون دفته تضييماً للمال ، ودعوى فهم ما عليه من الأخبار مع إصابة الدم وإن لم تسم ثياباً كقوله (عليه السلام) (١) : « يدفن بدمائه » وفي آخر (٢) « يدفن كما هو بدمائه » كاستدلال عليه بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣) المتقدم سابقاً ممنوعة ، إذ المفهوم من الأول إرادة نفي وجوب الفصل والتفصيل ، وقد عرفت ما في

(١) و (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ٨

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت - حديث ١٠

الثاني ، على أنه محتمل لأن يكون الشرط فيه للأخير ، فما في الوسيلة والسرائر والمراسم كما عن نهاية الأحكام من الدفن معه إذا أصابه الدم ضعيف .

وأما الفرو فالشبهة فيها من حيث صدق اسم الثياب عليها وعدمه ، وإلا فلم تقف على ما يدل عليها بالخصوص ، فلا تنزع على الأول ، وتنزع على الثاني ، لكن بناء على ذلك ينبغي عدم الفرق بين إصابة الدم وعدمه ، لكن قيده به الخصم في المقام كأنني زهرة وإدريس وعن أبي علي ، فينزع الفرو إذا لم يصبها الدم ، بل ظاهر الأول الإجماع عليه ، ولعل ذلك منهم ينبغي على أنها ليست بثياب عندهم ، وإنما أوجبوا دفنها معه عند إصابتها الدم ، لأنهم فهموا من الأخبار دفن ما أصابه الدم وإن لم يكن ثوبا كما سمعته في الحنف ، وإلا لم يتجه التقييد بذلك لدفن الثياب معه مطلقاً ، فيتحصل حينئذ من ذلك الاتفاق منهم على أنها ليست من الثياب ، وإن النزاع فيها ليس من هذه الجهة ، وقد عرفت في الحنف أنه لا دلالة في أخبار الدفن بدمائه على ذلك ، فلا إشكال حينئذ في خروج الفرو بناء على أنها ليست من الثياب ، لانصراف الثوب إلى المنسوج كما قيل ، مضافاً إلى إجماع الخلاف على نزع الملوذ ، لكن ومع ذلك كله فالمسألة لا تخلو من إشكال من حيث احتمال صدق اسم الثياب عليها وعدم اختصاصها بالمنسوج ، سيما بعض الفراء ، سيما إذا كانت بيثة المنسوج ، على أنه قد لا يكون عليه إلا الفراء ، ودخول مثله تحت المجرد فيمكن كما ترى ، كدعوى دفنه مجرداً ، فتأمل جيداً .

(ولا فرق) في الشهيد (بين أن يقتل بمجد يد أو غيره) كما تقدم الكلام فيه وفيما ذكره المصنف هنا من المسألة (الثالثة) وهي أن (حكم الصبي والمجنون إذا قتل شهيداً حكم البالغ العاقل) .

المسألة (الرابعة إذا) علم أنه قد (مات ولد الحامل) في بطنها ولما يخرج صحيحاً أدخل اليد في الفرج (قطع وأخرج) إجماعاً كما في الخلاف ، ومذهب الأصحاب كما

في المدارك ، ويشهد له مع ذلك الاعتبار ، وما رواه في الكافي (١) ومن قرب الاسناد
 للحميري من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر وهب بن وهب عن الصادق
 (عليه السلام) « في المرأة يموت في بطنها الولد فيتنخوف عليها ، قال : لا بأس أن يدخل
 الرجل يده فيقطفه ويخرجه » قلت : ورواه في موضع آخر من الكافي أيضاً كذلك إلا
 أنه زاد في آخره « إذا لم ترفق به النساء » وما في المحكي من فقه الرضا (عليه السلام) (٢)
 « وإن مات الولد في جوفها أدخل إنسان يده في فرجها وقطع الولد يده وأخرجه »
 وضعف الأولي بوهب بن وهب غير قاذح بعد الانحياز بما عرفت من دعوى الاجماع
 صريحاً وظاهراً الذي يشهد له تتبع كلمات الأصحاب ، إذ لم يعرف من أحد التوقف
 في هذا الحكم ، نعم قال المصنف في المعتبر بعد ذكر مستند الحكم من الخبر المتقدم :
 « ووهب هذا عامي ضعيف لا يعمل بما ينفرده ، فالوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه
 صحيحاً بشيء من العلاجات وإلا توصل إلى إخراج بالرفق فالرفق ، ويتولى ذلك
 النساء ، فإن تعذرن فالرجال المحارم ، فإن تعذر فغيرهم دفعا عن نفس المي » انتهى .
 واستوجه في التثقيح والمدارك وكشف الثام ، وفي الذكرى وغيرها أن الرواية لا تنافي
 ذلك ، بل في كشف الثام أنه لعله مراد الأصحاب وإن لم يصرحوا به .
 قلت : كأن المصنف ظن أن ذلك مناف لاطلاق الرواية ، وفيه أن التقييد
 بذلك من المعلوم الواضح الذي تقتضيه أصول المذهب ، وفي الزيادة السابقة في الخبر
 إشارة إلى بعضه ، سيما بناء على ما روي في بعض كتب الفروع إذا لم تنفق له النساء ،
 وكذا في كلام بعض الأصحاب كمفقد إجماع الشيخ في الخلاف « فإن مات الجنين ولم
 يخرج والأم حية جاز للقبالة ومن تقوم مقامها أن تدخل يدها فتقطع الجنين وتخرجه »
 انتهى . ونحوه غيره .

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الاحتضار - حديث ٣

(٢) المستدرک - الباب - ٣٥ - من أبواب الاحتضار - حديث ١

هذا كله ان مات وهي حية ، وأما (ان ماتت هي دونه) أي وقد علم أنه حي بحركة ونحوها ولم يخرج أيضاً (شق جوفها وانتزع) اذا لم يمكن خروجه بدون الشق بلا خلاف أجده فيه عندنا كما اعترف به في الخلاف ، بل ظاهره فيه بين العلماء ، وفي التذكرة نسبته الى علمائنا ، قلت : وهو كذلك ، ويشهد له الاعتبار ، والأخبار (١) المستفيضة بل وفوق الاستفاضة الروية في الكافي والتهذيب ، بل روى في الوسائل عن الكشي (٢) في كتاب الرجال عن الباقر (عليه السلام) نحوها أيضاً ، لكنها ليس في شيء منها تعين موضع الشق كمباراة المصنف ومعه إجماع الخلاف ، ومقتضاه حينئذ عدم الفرق بين الجانبين ، إلا أنه في الفقيه والمقنعة والبسوط والجامع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين التقييد بالأيسر ، بل في التذكرة نسبته إلى علمائنا ويشهد له مع ذلك ما في فقه الرضا (عليه السلام) (٣) من التقييد به أيضاً ، مع أنه لعل له مدخلة في المخرج أو المخرج منه .

كل ذا مع موافقته للاحتياط والافتقار على المتيقن ووقوعه أي التقييد أيضاً في مثل الفقيه والمقنعة ونحوها ، بل نقل عن النهاية التي هي متون أخبار وعن السرائر الذي لا يعمل إلا بالقطاعات إلى غير ذلك ، فالقول به حينئذ لا يخلو من قوة ، فما عساه يظهر من المصنف في المعتبر وتبعه عليه غيره من الميل إلى عدم لعل الأقوى خلافه .

وكذا ما ذكره المصنف بقوله : (وخيط الموضع) كما صرح به كثير من الأصحاب بل في التذكرة نسبته إلى علمائنا ، وفي النافع الى رواية ، قال في المعتبر : وأما قلنا في رواية لأنها رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة (٤) وهي موقوفة ، فلا تكون حجة ولا ضرورة اليه لأن مصيرها إلى البلاء ، واستحسنه في المدارك ، قلت : كأنه لم يقف

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الاحتضار - حديث ٨٠ - ٧

(٣) المستدرک - الباب - ٣٥ - من ابواب الاحتضار - حديث ١

إلا على مافي التهذيب حيث قال : وفي رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة « يخرج الولد ويخاط بطنها » وكذا مافي الكافي أيضاً بعد أن ذكر خبر ابن أبي حمزة عن الصادق (عليه السلام) (١) « سأله عن المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها ويستخرج ولدها ؟ قال : نعم » قال : وفي رواية ابن أبي عمير زاد فيه « يخرج الولد ويخاط بطنها » قال في الذكرى بعد ذكره مافي الكافي والتهذيب والمعتبر : « قلنا هذان الراويان من عظماء الأصحاب وأصحاب الأئمة (عليهم السلام) وظاهرهما القول عن توقيف ، وزيادة الثقة مقبولة » انتهى .

قلت : كأنه لم يفهم من الكافي كون المراد في رواية ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) كما لعله الظاهر منه ، بل ربما بدعى مثله في عبارة التهذيب ، ولذا اعتذر بما سمعت ، وهو في محله حيث يحتاج إليه سيما إذا انجبر بفتاوى الأصحاب ، إلا أنا في غنية عنه هنا بما رواه في الكافي في موضع آخر في الصحيح أو الحسن إلى ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق (عليه السلام) (٢) « في المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها ويخرج الولد ؟ قال : فقال : نعم ويخاط بطنها » وروايته هذه قرينة على ما ذكرناه سابقاً في كلامه ، بل وعلى كلام الشيخ أيضاً ، فلا توقيف حينئذ وإرسال ابن أبي عمير مع أنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه غير قادح ، سيما في مثل المقام للانجبار بما عرفت . على أنه قد يقوى كون الوسطة هنا ابن أذينة بقرينة مافي التهذيب . فظهر لك من ذلك كله أن القول بالوجوب كما ذكره الأصحاب هو الأقوى ،

مع مافي من الاحترام للميعة والتمكن من تفصيلها وتكفيها ونحوها من غير مثله .

ثم انه لا فرق عندنا في الشق المذكور بين رجاء بقاء الولد بعد خروجه وعدمه كما صرح به بعض الأصحاب ويقتضيه إطلاق الباقيين كالأدلة ، ولأين وجود القوايل

وعدمه كما عرفت ، خلافاً للمحكي عن الشافعي وأحمد من أن القواهل يخرجنه من غير شق ، فإن فقدن ترك حتى يموت ، ثم تدفن الأم معه بناء على أن مثل هذا الولد لا يمشي عادة ، فلا يهتك حرمة الأم لأمر موهوم ، وهو كما ترى ، نعم إنما ذلك مع القطع بكونه حياً في بطنها بعد موتها ، أما مع عدمه فالظاهر الحرمة ، محافظة على حرمة الميت ، ولما يفهم من التأمل في أخبار المقام ، ولا يشر استصحابها قبل موتها وإن قلنا بوجوب الانتظار حتى يقطع بموته لو كان حياً ، لعدم التلازم بين الأمرين ، وأما لو كانا معاً وخشي على كل منهما فالظاهر الصبر إلى أن يقضي الله ، ولا ترجيح شرعاً ، والأمور الاعتبارية من غير دليل شرعي لا يلتفت إليها ، والله ورسوله أعلم .

إلى هنا تم الجزء الرابع من كتاب جواهر الكلام وقد بذلنا

غاية الجهد في تصحيحه ومقابلته للنسخة الأصلية

المخطوطة المصححة بقلم المصنف قدس روحه

الشريف وبتلوه الجزء الخامس في

الأغسال المسنونة والتميم إن شاء الله

تعالى

عباس القوجاني

فهرس الجزء الرابع من كتاب جواهر الكلام

الصفحة	النظر	الصفحة	العنوان
١٩	استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه		ما يترتب على المرض من الثواب
	إذا تمس خروج السر		استحباب كتمان المرض وترك الشكاية
٢٠	استحباب أن يكون له الحلق		استحباب عيادة المرضى
	مصباح إن مات ليلة		تأكد استحباب عيادة المرضى في
٢١	استحباب أن يكون له المختصون		الصباح والمساء
	يقرأ القرآن		استحباب التماس الدعاء للعائد من
٢٢	استحباب قراءة يروى - فريد		المرضى
	الموتى		معنى الاحتضار
٢٣	استحباب غمض عينيه المفقود		وجوب توجيه المحتضر إلى القبلة
	فيه ومد يديه إلى يمينه	١	استحباب التوجيه إلى القبلة بعد الموت
٢٣	استحباب تمجيل الثوب	١٠	عدم الفرق بين كون الميت صغيراً
٢٤	عدم جواز التمجيل إلا لطلبه		أو كبيراً حراً أو عبداً
	حتى يستبرأ بعلامات الموت	١٠	كيفية توجيه المحتضر إلى القبلة
٢٥	وجوب الصبر إلى أن لا يتم إن	١٠	سقوط الاستقبال مع عدم التمكن
	اشتباه موته		من الكيفية الخاصة
٢٧	كرهية وضع الجذع بعد الموت من الخضر	١٢	وجوب التوجيه كفائي
٢٨	هل يلحق بالحديد غير الحديد	١٤	تعلق الوجوب بالمحتضر مع التمكن
	أم لا ؟	١٤	استحباب تلقين الشهادتين
٢٨	اختصاص كراهية وضع المحتضر	١٦	استحباب تلقين كلمات الفرج
	بعد الموت	١٨	استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٢٨	كرهية حضور الجنب والحائض عند المحتضر	٦٢	هل يجب إعادة النسل لو وجد المائل قبل الدفن أم لا ؟
٢٩	اختصاص كراهية حضور الجنب والحائض بوقت الاحتغار	٦٣	وجوب تفصيل الرجل محارمه من وراء الثياب
٢٩	كرهية إبقاء الميت وحده	٦٥	هل يتقيد تفصيل الرجل محارمه بما إذا لم تكن مسعدة أو زوج أم لا ؟
٣٠	غسل الميت واجب على الكفاية	٦٧	عدم جواز تفصيل الرجل غير محارمه
٣١	إن أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه	٧٠	جواز تفصيل الرجل بنت ثلاث سنين
٤٣	المراد بالولي مطلق الأرحام	٧٣	عدم جواز تفصيل المرأة الرجل
٤٤	المراد بالولي المحرم من الوارث	٧٦	جواز تفصيل المرأة الصبي
٤٥	الرجل أولى إذا كان الأولياء رجالاً ونساءً	٧٧	جواز تفصيل كل من الرجل والمرأة الصبية والصبي مجرداً
٤٧	الزوج أولى بزوجه	٧٨	تفصيل الخنثى
٥٥	لا فرق في الزوجة بين الدائم والمنقطع ولا بين الحسرة والأمة ولا بين الدخول بها وغيرها	٨٠	عدم وجوب غسل الخوارج والفلاة
٥٧	إلحاق الأمة بالزوجة	٨٠	عدم وجوب غسل الكافر
٥٩	جواز تفصيل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسعدة ذات رحم وكذا تفصيل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسعدة ولا ذو رحم	٨١	هل يجب غسل المخالف أم لا ؟
٦٢	هل يتقيد الحكم المذكور بوجود	٨٥	كيفية تفصيل المؤمن المخالف
		٨٥	تبعية ولد المسلم والكافر لهما
		٨٦	بيان المراد من الشهيد
		٨٩	اعتبار الموت في المركة بالنسبة إلى الشهيد

الصحيفة	المصنوع	الصحيفة	المصنوع
٩١	حكم الشهيد	١٤٠	السدر والكافور أم لا ؟
٩٣	حكم من وجب عليه القتل	١٤١	وجوب إحداء النفس لوجود خلطان
١٠٠	حكم أجزاء الميت	١٤٢	عدم قيام شيء مقام السدر
١١٠	حكم السقط إذا تم له أربعة أشهر	١٤٣	وجوب تيمم الميت إذا خيف من
١١٤	حكم السقط إذا لم تلجه الروح	١٤٤	تفصيله تناثر جلده
١١٥	وجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت قبل لفه	١٤٥	كيفية تيمم الميت
١١٨	وجوب الفسل بماء السدر	١٤٦	استحباب وضع الميت على ساحة أو
١١٨	لزوم النية وعدمه في غسل الميت	١٤٧	سرير
١٢١	اعتبار النية من الفاسل	١٤٨	استحباب وضع الميت على المنفصل
١٢٣	وجوب الترتيب بين الأغسال الثلاثة	١٤٩	مستقبل القبلة
١٢٥	بيان ما يكفي من السدر	١٥٠	استحباب غسل الميت تحت الظلال
١٣٠	وجوب الفسل بماء الكافور بعد السدر	١٥١	استحباب أن يجمل ماء الفسل حفرة
١٣١	وجوب الفسل بماء القراح أخيراً	١٥٢	كرهية إرسال ماء الفسل في الكنيف
١٣٣	كيفية غسل الميت	١٥٣	ولا بأس بإرساله في البالوعة
١٣٤	هل يجب توضئة الميت أم لا ؟	١٥٤	استحباب فتن قيص الميت
١٣٦	عدم جواز الاقتصار على أقل من الفسلات الثلاثة إلا عند الضرورة	١٥٥	استحباب نزع القميص من تحت
١٣٦	هل يجب اختيار ماء القراح على غيره أم لا ؟	١٥٦	الميت بعد الفتق
١٣٧	وجوب التيمم بدل القاء من الأغسال	١٥٧	استحباب ستر عودة الميت فيما لم
١٣٨	هل يكفي غسل واحد إذا عدم	١٥٨	يوجد مقتضيا للوجوب
		١٥٩	استحباب تلميع أصابع الميت بالرفق
		١٥٩	استحباب غسل رأس الميت برغوة

الصحيحة	الصحيحة	العنوان
السدر	غسله غسل أهل الخلاف	
١٥٢ استحباب غسل فرج الميت بماء السدر	١٥٨ الواجب من الكفن ثلاثة أقطاع	
والخرض	١٥٩ عدم اعتبار النية في التكفين	
١٥٢ استحباب غسل يدي الميت	١٦٠ المنزوع من الأقطاع الثلاثة الواجبة	
١٥٣ استحباب الابتداء بشق الأيمن	١٦٥ للقميص من الأقطاع الثلاثة الواجبة	
من رأس الميت	ويبان مقداره	
١٥٣ استحباب غسل كل عضو من الميت	١٦٧ ثلث من الأقطاع الأربعة	
ثلاث مرات في كل غسلة	١٦٧ كيفية التكفين	
١٥٣ استحباب مسح بطن الميت في	١٦٨ كفاية قطعة واحدة من القطع الثلاثة	
الفلسنتين الأوليين إلا أن يكون	عند الضرورة	
الميت امرأة حاملا	١٦٩ عدم جواز التكفين بالمنسوب	
١٥٤ استحباب وقوف الفاسل عن	والنجس والحريز	
يمين الميت	١٧١ عدم جواز التكفين بكل ما يمنع من	
١٥٤ استحباب غسل الفاسل يديه مع	الصلاة	
كل غسلة	١٧٢ هل يعتبر الساترية في كل قطعة من	
١٥٥ استحباب نهف الميت بثوب بعد	القطع الثلاثة أو يكفي حصول الستر	
القراخ	بالمجموع ؟	
١٥٥ كراهة جمل الميت بين رجلي الفاسل	١٧٣ تقديم بعض الممنوعات على بعض	
١٥٦ كراهة إقحام الميت	١٧٥ هل يجب الخنوط قبل التكفين أو	
١٥٦ كراهة قص شيء من أظفار الميت	بعده ؟	
وترجيل شعره	١٧٦ وجوب مسح المساجد بالخنوط	
١٥٨ كراهة تفصيل المخالف ، فان اضطر	١٧٩ عدم وجوب وضع الخنوط على الأنف	

سجفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
١٨	الحنوط هو الكافور ولا مقدره	٢١٠	استحباب الافاقة لثدي المرأة
١٩	عدم جواز تحنيط المحرم بالكافور	٢١١	استحباب النخط للمرأة
١٩	بيان مقدار الحنوط من حيث الفضل	٢١٥	بيان المراد من النخط
١٩	جواز الدفن بدون الكافور عند الضرورة	٢١٦	استحباب القناع للمرأة
١٩	عدم جواز تطيب الميت بغير الذريرة والكافور	٢١٧	استحباب كون الكفن قطعاً أبيض
١٩	استحباب اغتسال الفاسل أو الوضوء عند إرادته التكفين	٢١٩	استحباب نثر الذريرة على الحبرة والفاقة والقميص
١٩	استحباب الحبرة المبرية للرجل	٢٢٠	بيان المراد من الذريرة
٢	استحباب الخرق للفرقة	٢٢٢	استحباب كون الحبرة فوق الافاقة
٢	عدم الفرق في استحباب الخرق بين الرجل والمرأة	٢٢٢	استحباب كتابة اسم الميت وشهادته على الحبرة والقميص والازار والجردين
٢	اعتبار كون طول الخرق ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر ونصف	٢٢٥	استحباب كتابة أسماء الأئمة عليهم السلام على الكفن
٢	كيفية لف الخرق	٢٢٧	استحباب كتابة القرآن على الكفن
٢	استحباب وضع شيء من القطن بين الاليتين	٢٢٩	استحباب كتابة الجوشن الكبير على الكفن
٢	جواز حشو القطن في دبر الميت إن خيف خروج شيء منه	٢٣١	استحباب كون الكتابة بتربة الحسين عليه السلام وإن لم توجد قبلاً لصعب
٢	استحباب المامة	٢٣٣	استحباب خياطة الكفن بخيوط منه وعدم بله بالريق
٢	كيفية لف المامة	٢٣٣	استحباب جعل الجريدتين مع الميت من سف التخل

المصحية	العنوان	المصحية	العنوان
٢٣٦	بيان مقدار الجريدتين	٢٦٠	مقدم على الديون والوصايا
٢٣٨	قيام عود السدر ثم الخلاف ثم	٢٦١	عدم وجوب بذل الكفن على أحد
	مطلق الشجر مقام النخل		من المسلمين
٢٤١	كيفية وضع الجريدتين	٢٦٢	جواز التكفين من الزكاة
٢٤٤	استحباب سحق الكافور باليد	٢٦٣	ما يحتاج اليه الميت من لوازم تجهيزه
٢٤٤	استحباب جمل ما يفضل من الكافور		من أصل المال
	من مساجد الميت على صدره	٢٦٣	وجوب دفن ما سقط من الميت
٢٤٥	استحباب أن يطوى جانب القفاة		معه في كفنه
	الأسير على الأيمن والأيسر على الأيسر	٢٦٣	تشيع الجنائز
٢٤٥	كراهة تكفين الميت بالكتمان	٢٦٥	استحباب المشي في تشيع الجنائز
٢٤٦	كراهة الأكل للأكفان المبتدأة	٢٦٦	استحباب كون المشي وراء الجنائز
٢٤٧	كراهة الكتابة على الأكفان بالسواد		أو إلى أحد جانبيها
٢٤٧	كراهة جمل الكافور في سمع الميت	٢٦٧	كراهة المشي أمام الجنائز
	أو بصره	٢٧٠	استحباب التفكير المشيع في ماله
٢٤٨	وجوب إزالة النجاسة عن بدن		والإلتعاض بالموت والتخشع
	الميت قبل التكفين وبعده	٢٧٠	كراهة الضحك واللعب واللهو للمشييع
٢٥١	وجوب إزالة النجاسة عن الكفن	٢٧١	استحباب وضع الرداء لصاحب المصيبة
	قبل الدفن والقرض بعده	٢٧٢	كراهة الجلوس للمشييع قبل الدفن
٢٥٣	كفن المرأة على زوجها	٢٧٢	كراهة اتباع النساء الجنائز
٢٥٨	لا يلحق بالزوجة في وجوب الكفن	٢٧٣	استحباب تريع الجنائز
	من وجبت بفقته	٢٧٤	كيفية تريع الجنائز
٢٥٩	كفن الرجل من أصل المال وإنه	٢٧٨	استحباب إعلام المؤمنين بموت المؤمن

الصحيفة	الضنوان	الصحيفة	الضنوان
٢٨١	استحباب وضع الجنازة على الأرض	٣٠٣	استحباب كون اللحد مما يلي القبلة
	إذا وصل إلى القبر	٣٠٣	استحباب كون اللحد واسماً
٢٨٢	استحباب نقل الميت إلى القبر في ثلاث دفعات	٣٠٣	استحباب حل عقد الألفان من قبل رأس الميت ورجليه
٢٨٣	كيفية إرسال الميت إلى القبر	٣٠٤	استحباب جعل شيء من ترية الحسين عليه السلام مع الميت
٢٨٤	استحباب كون الناظر حافياً ويكشف رأسه ويحل أزراره	٣٠٥	استحباب تلقين الميت بعد الوضع في القبر وقبل تشريح اللين
٢٨٥	كرامة نزول الأقارب في القبر	٣٠٧	استحباب الدعاء بعد التلقين
٢٨٧	أولوية نزول الأرحام في قبر المرأة	٣٠٨	استحباب تشريح اللين
٢٨٨	تقدم بمض الأولياء على بمض	٣٠٩	استحباب الخروج من قبل رجل القبر
٢٨٩	استحباب الدعاء عند إنزال الميت في القبر	٣١٠	استحباب إهالة التراب للحاضرين غير أولي الرحم بظهور الألف
٢٨٩	وجوب الدفن وكيفيته	٣١٢	استحباب رفع القبر بمقدار أربع أصابع
٢٩٢	كيفية دفن من مات في البحر	٣١٤	استحباب ترييع القبر
٢٩٦	وجوب إضجاع الميت على جانبه الأيمن مستقبل القبلة	٣١٥	بيان المراد من الترييع
٢٩٧	كيفية دفن النمية الحامل من المسلم	٣١٦	استحباب رش الماء على القبر وكيفيته
٢٩٩	استحباب حفر القبر قدر قامة أو إلى الرقوة	٣١٨	استحباب وضع اليد على القبر وكيفيته
٣٠١	استحباب اللحد	٣٢١	استحباب زيارة النساء للقبور
٣٠٣	استحباب اللحد في الأرض الصلبة والشق في الرخوة	٣٢١	تأكيد استحباب زيارة القبور في الحميم

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٢٢	استحباب كون الزائر مستقبل القبلة	٣٥٢	كراهة تزيين النمش بوضع الثوب الأحمر أو الأصفر عليه
٣٢٣	استحباب الترحم على الميت	٣٥٣	عدم جواز نبش القبور
٣٢٤	استحباب تلقين الولي للميت بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوته	٣٥٣	جواز نبش القبر لو بلي الميت وصار رميا
٣٢٥	استحباب الصلاة ليلة الدفن	٣٥٤	جواز نبش القبر لو دفن الميت في أرض مفصوبة
٣٢٥	استحباب التعزية	٣٥٥	جواز نبش القبر لو كفن الميت بثوب مفصوب
٣٣١	هل تستحب التعزية حتى لأهل الزاء بعضهم بمضاً أم لا ؟	٣٥٥	جواز نبش القبر لو وقع فيه ماله قيمة
٣٣٢	كفاية التعزية أن يراه صاحب المصيبة	٣٥٦	جواز نبش القبر للشهادة على الميت
٣٣٢	كراهة فرش القبر بالساج وشبهه إلا لضرورة	٣٥٦	جواز نبش القبر لو دفن الميت في أرض ثم يبعث
٣٣٤	كراهة إحالة التراب لذي الرحم على راسه	٣٥٧	جواز نبش القبر لو دفن الميت بغير غسل
٣٣٤	كراهة تجصيص القبور	٣٥٨	هل يجوز التنبش لو دفن الميت بغير استقبال ؟
٣٣٦	كراهة تجديد القبور	٣٥٨	هل يجوز التنبش لو كفن الميت في حرير ودفن ؟
٣٤٠	عدم كراهة التجصيص والتجديد لقبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام	٣٥٩	هل يجوز التنبش لو ابتلع الميت ماله قيمة ؟
٣٤١	كراهة دفن ميتين في قبر واحد	٣٥٩	عدم جواز التنبش لو وجد بعض
٣٤٣	كراهة نقل الميت من بلد مات فيه إلى بلد آخر		
٣٤٣	استحباب نقل الموتى إلى المشاهد المشرفة		
٣٥١	كراهة الاستناد إلى القبر والمشي عليه		

الصحيحة	النون	الصحيحة	النون
٣٧٣ وجوب نزع الخفين والفرو عن الشهيد	أجزاء الميت بعد دقنه	٣٦٠ عدم جواز نقل الموتى بعد دقهم	
٣٧٤ لافرق في الشهيد بين البالغ والصبي	٣٦٤ جواز البكاء على الميت	٣٦٥ جواز النوح على الميت	
ولا بين العاقل والمجنون	٣٦٧ عدم جواز شق الثوب على غير	الأب والأخ	
٣٧٤ كيفية إخراج الولد لو مات في بطن	٣٦٩ جواز شق الثوب على الأب والأخ	٣٧١ وجوب دفن الشهيد بثيابه	
أمه وهي حية			
٣٧٦ وجوب شق جوف الحامل لو مات			
وولده حي			
٣٧٦ وجوب خياطة موضع الشق			